توجيه الشاهد النحوي الشعري في كتاب:
" تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب "

إعداد:
خميس هاني حمدان الصلاج.

المشرف
الأستاذة الدكتورة آمنة صالح الزعبي.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص اللغويات
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية.

الزرقاء - الأردن
١٥ / ٦ / ٢٠١٤م

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بـ " توجيه الشاهد النحوي الشعري في كتاب تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب " بتاريخ: ١٥ / ٦ / ٢٠١٤م.

أعضاء لجنة المناقشــة **التوقيــع**

أ.د. آمنة صالح الزعبي ، رئيسةً. .....

أستاذ دكتور في علم اللغة المقارن / الجامعة الهاشمية.

أ.د. عبد الكريم مجاهد مرداوي ، عضواً. .....

أستاذ دكتور في علم اللغة / الجامعة الهاشمية.

أ.د. إيمان "محمدأمين" الكيلاني ، عضواً .....

أستاذ دكتور في علم اللغة / الجامعة الهاشمية.

د. محمود مبارك عبيدات ، عضواً .....

أستاذ مشارك في اللغة والنحو / جامعة العلوم الإسلامية.

الإهداء

إلى من تنحني لهما الكلمات إجلالًا وتعبيرًا عن شكري لهما ، إلى من تتقزم الحروف أمام عطائهما ، إلى من زرعا فيَّ احترامهما وتقديرهما ، إلى من وَجَّهَاني إلى حُبِّ العلمِ وتقديرِه تبعًا لقوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ طه: ١١٤، ثم قول الشاعر:

يا طالِبَ العِلمِ لا تَبْغِ به بَدَلًا ... فقَدْ ظَفِرْتَ وربِّ اللَّوْحِ والقَلَمِ

وقَدِّسِ العِلمَ واعْرِفْ قَدْرَ حُرْمَتِهِ ... فِي القَوْلِ والفِعْلِ والآدابَ فَالْتَزِمِ

واجْهَدْ بِعَزْمٍ قَوِيٍّ لَا انْثِنَاءَ لَهُ ... لَوْ يَعْلَمُ المَرْءُ قَدْرَ العِلْمِ لَمْ يَنَمِ

أبي وأمي...

إلى من كانوا لي عونًا وسندًا بعد ربي سبحانه جل وعلا ، وكانوا كما قال الشاعر:

وَمَا المَرْءُ إِلَّا بِإِخْوَانِهِ ... كَمَا يَقْبِضُ الكَفُّ بِالمِعْصَمِ

إخوتي جميعًا....

وإلى من يذودون عن حياض اللغة ويسخرون أوقاتهم وأنفسهم لخدمتها.

العلماء الأجِلَّاء....

وإلى طلبة العلم ، ولا أنسى أصدقائي وزملائي جميعًا دون استثناء ، وإلى كل من وقف إلى جانبي ومَدَّ لي يَدَ العون والمساعدة كيفما كان ، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع ، راجيًا من الله أن يتقبله مني وأن يجعله في ميزان حسناتي.

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، ولك الشكر على وافر نِعَمِكَ وجزيلِ إحسانِك ، وأوزعني أن أقول كما قلت في كتابك العظيم على لسان نبيِّكَ: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ النمل: ١٩،

لا يسعني بعد هذا الشكر الواجب إلا أن أقدم شكرًا لا يتم الواجب إلا به ، وصدق ذلك في قوله: – صلى الله عليه وسلم – " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فأقدم خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة آمنة الزعبي المشرفة على هذه الدراسة لما أبدته من رعاية وعناية منذ أن كانت فكرةً إلى أن أصبحت عملًا يُقرَأ ؛ فقد عانت من قراءة فصولها وتقويم اعوجاجها ووضع ملاحظاتها القيمة ، ولولا نصحها ومتابعتها لما وصلت إلى هذه الصورة.

كما أزجي خالص الشكر والتقدير إلى أساتذي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد ، والأستاذة الدكتورة إيمان الكيلاني ، والدكتور محمود مبارك عبيدات ، الذين تكرموا عليَّ بقبول مناقشة الرسالة وإبداء ملحوظاتهم التي أثرتها وأضافت إلى المعلومات القيمة ؛ فهم أهل الريادة في علم اللغة وقد كانت لهم جميعًا أيدٍ بيضاء لا تنسى ؛ فقدموا إلي جهودًا مباركةً وملحوظاتٍ مفيدةً لي ولرسالتي ، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ولا أنسى والديَّ وإخوتي أو أحدًا من الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبي وأبدوا ملاحظاتهم وأمدوني بالعزيمة لإتمام هذا العمل.

الفهرس

أعضاء لجنة المناقشة: ..... ب
الإهداء: ..... ج
الشكر والتقدير: ..... د
الفهرس: ..... هـ – و
قائمة الملاحق: ..... ز
الملخص بالعربية: ..... ح
المقدمة: ..... ١ – ٦
التمهيد: ..... ٧ – ١٦
الفصل الأول: **العلاقات الإسنادية**..... ١٧
مفهوم العلاقات الإسنادية..... ١٨
المبحث الأول: المبتدأ..... ١٩ – ٤٧
المبحث الثاني: الخبر..... ٤٨ – ٦٨
المبحث الثالث: ما يحتمل الرفع على المبتدأ أو الخبر..... ٦٩ – ٧٦
المبحث الرابع: نواسخ العملية الإسنادية..... ٧٧ – ١٠٤
المبحث الخامس: الفاعل..... ١٠٥ – ١١٤
الفصل الثاني: **المنصوبات**..... ١١٥
المبحث الأول: المفاعيل..... ١١٦ – ١٥٩
المبحث الثاني: المحمول على المفعول به..... ١٦٠ – ١٩٢

الفصل الثالث: **المجرورات**..... ١٩٣
المبحث الأول: المجرور بحرف الجر..... ١٩٤ – ٢٠٤
المبحث الثاني: المجرور بالإضافة..... ٢٠٥ – ٢١٦
الفصل الرابع: **التوابع**..... ٢١٧
المبحث الأول: النعت..... ٢١٨ – ٢٢١
المبحث الثاني: البدل..... ٢٢٢ – ٢٢٤
المبحث الثالث: العطف..... ٢٢٥ – ٢٢٧
الخاتمة: ..... ٢٢٨ – ٢٣١
ثبت المصادر والمراجع: ..... ٢٣٢ – ٢٤٨
ملحق الشواهد النحوية: ..... ٢٤٩ – ٢٥٥
الملخص باللغة الإنجليزية: ٢٥٦

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	الشواهد النحوية	٢٤٩ – ٢٥٥

ملخص

توجيه الشاهد النحوي الشعري في كتاب

" تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب "

إعداد الطالب

خميس هاني حمدان الصلاج.

المشرف:

الأستاذة الدكتورة آمنة صالح الزعبي.

تناولتْ هذِهِ الدِّرَاسَةُ عَدَدًا مِنَ الشَّوَاهِدِ النَّحْوِيَّةِ الشِّعْرِيَّةِ في كتابِ " تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ " للأعلمِ الشَّنْتَمَرِيِّ في ضَوْءِ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ ؛ لِتَوْجِيهِهَا نَحْوِيًّا في ضَوْءِ النَّظَرِيَّةِ الإسنَادِيَّةِ لِلجُمْلَةِ العربيَّةِ ، ولِتَبْيِينِ مَنْهَجِهِ في شَرْحِ الشَّوَاهِدِ ، ثم إظهارِ ما يُمَيِّزُهُ مِنَ النَّحَّاسِ وابنِ السِّيرافِيِّ في شرحِهِمَا للشواهِدِ نَفْسِها.

وقُسِّمَتْ هذِهِ الدِّرَاسَةُ على أَرْبَعَةِ فُصُولٍ ، احتوى الأَوَّلُ منها العلاقاتِ الإسنادِيَّةَ مُوَزَّعَةً على مباحِثَ خَمْسَةٍ، ضَمَّ كلٌّ مِنْهَا عَدَدًا مِنَ الشَّواهِدِ المُتَعَلِّقَةِ بمسائِلِ المبتدأِ والخبرِ، ثم مَا يُمْكِنُ أنْ يُوَجَّهَ مُبْتَدأً أو خبرًا، ثم نواسِخِ العمليَّةِ الإسنادِيَّةِ: الفعليَّةِ والحَرْفِيَّةِ، وآخِرُ المباحِثِ فيهِ عَدَدٌ مِنَ المَسَائِلِ التي تَخُصُّ الفَاعِلَ. وتناولتُ في الفصلِ الثاني عددًا من الشواهِدِ المُتَعَلِّقَةِ بِمَسَائِلَ من المَنصوباتِ بمبحثَيْنِ: المفاعيلِ، والمحمولِ على المفعولِ به. أمَّا الفصلُ الثالثُ فَتَنَاوَلْتُ فيهِ مَسَائِلَ في المَجْرُورَاتِ بحرفِ الجرِّ ثم المجرورِ بالإضافَةِ. وتناولتُ في الفصلِ الرابعِ ثلاثةً من التوابِعِ هي النعتُ والبَدَلُ والعَطْفُ دونَ التوكيدِ؛ لعَدَمِ وجودِ شواهِدَ عند الأعلمِ تَتَعَلَّقُ بأحَدِ مسائِلِهِ.

ومِنْ أَهَمِّ النَّتَائِجِ التي تَوَصَّلْتُ إليها في هذِهِ الدِّراسَةِ ، مُوَافَقَةُ الأعلمِ سيبويْهِ في توجيهِ الشاهِدِ ودِفَاعُهُ عنه ضِدَّ من اعْتَرَضَ عليه ، واستيفاؤُهُ مُعْظَمَ شَوَاهِدِ الكتابِ دونَ إهمالِ كثيرٍ مِنْها ، ثم تَبْيِينُ ما أَرَادَهُ سيبويْهِ مِنَ الشاهِدِ تبيينًا وَاضحًا يسيرًا مَعَ تَقْدِيمِ رَأْيِهِ دونَ تَكْرَارِ القَوْلِ الواحِدِ في الشواهِدِ المتشابِهَةِ ، وعَلاوةً على ذلك اهتمامُهُ بِنِسْبَةِ الشواهِدِ إلى أَصْحَابِهَا كما هي عندَ سيبويْهِ.

وقَدْ بَيَّنَ الأعلمُ منهجَهُ قَبْلَ البَدْءِ بالكتابَةِ والْتَزَمَهُ في التَّأْلِيفِ دونَ الخروجِ عليه ، بإسنادِ الشاهِدِ إلى بابِهِ ، ونسبَتِهِ إلى صاحِبِهِ قَدْرَ الإمْكَانِ ، مَعَ المُحَافَظَةِ على تَرْتِيبِ أبوابِ الكتابِ دونَ تَقْدِيمِ بابٍ أو تَأْخِيرِهِ ، ثُمَّ تِبْيَانِ مَوْطِنِ الشاهِدِ كَمَا أَرَادَهُ سيبويْهِ ، واتِّبَاعِهِ في مَذْهَبِهِ مَعَ ذِكْرِ آرَاءِ النُّحَاةِ ؛ لِتَدْعِيمِ مَذْهَبِ سِيبوَيْهِ وَمَذْهَبِهِ في المَسْأَلَةِ.

المقدمة.

الحمد لله والصلاة والسلام على مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ أفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ لِسَانًا وَأَعْذَبِهِمْ بَيَانًا وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ الأَبْرَارِ وعلى الأَئِمَّةِ الأَطْهَارِ الذينَ سَخَّرُوا أوقاتَهم وأَنْفُسَهم لحمايةِ لغةِ القرآنِ ، وبعد.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُواْ قَوْلِي ﴾ طه:٢٥-٢٨.

إن القارئ في أمهات الكتب العربية المصنفة في علم النحو العربي يَجِدُهَا زاخرةً بالعديد من الشواهد الشعرية المأخوذة عن العرب الفصحاء الذين وثق بفصاحتهم النحاة الأوائل في تقعيد اللغة وتدعيم آرائهم اللغوية والنحوية ؛ فلم يضع أولئك النحاة تلك القواعد إلَّا بعدما استقرت عندهم طرق العرب في الكلام ، وكان ذلك من استقرائهم لغة العرب ؛ وكانوا كُلَّما وضعوا قاعدةً استحضروا من كلام العرب أو القرآن الكريم ما يشهد لهم بصحة ما ذهبوا إليه عند التصنيف.

وقد اهتم كثير من الدارسين قديمًا وحديثًا بالشواهد التي اتكأ عليها النحاة الأوائل في وضع القواعد ، وصُنِّفَ فيها كثير من الكتب التي تناول فيها أصحابها تلك الشواهد بالشرح والتفسير من جوانب عدة ، وما هذه الدراسة إلا محاولة لاستجلاء منهج الأعلم الشنتمري في شرحه شواهد سيبويه ، تلك الشواهد النحوية الشعرية التي تناولها عدد كبير من النحاة السابقين ، غير أنَّ لكلِّ واحد منهم منهجَه الخاص في الشرح.

ولما كان لكتاب سيبويه السَّبْقُ في التأليف في علوم اللغة المتعددة والإتيان بالشواهد الدَّالَّةِ على صحة القواعد اللغوية ، وعلى وجه الخصوص القواعد النحوية ، فقد أقبل عليه عددٌ من الدارسين قديمًا وحديثًا ؛ لدراسة موضوعاته ، أو دراسة الشواهد المبثوثة فيه على تعددها واختلاف موضوعاتها. وأما الكتب التي تناول فيها أصحابها شواهد سيبويه الشعرية ، فلم يصل إلينا منها إلا

ثلاثة ، أولها لأبي جعفر النحاس ، وثانيها لأبي سعيد ابن السيرافي ، وهما عالمان مشرقيَّان بصريَّان من حيث المذهب النحوي ، وكتاب كلٍّ منهما يحمل العنوان نفسه (شرح أبيات سيبويه). وأما الشرح الثالث ، فهو لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، وهو عالمٌ نحويٌ كبير نشأ في بلاد الأندلس واكتسب علمه من شيوخها. وأما كتابه فقد أسماه (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب).

والقارئ لعناوين هذه الشروحات الثلاث قد يتساءل عن أوجه الشبه والاختلاف بين الشرحين اللذين يحملان العنوان نفسه ، كما أنه قد يتساءل عن الفرق بينهما وبين شرح الأعلم المسمى بتحصيل عين الذهب ، ولا شكَّ في أنَّ ثمةَ اختلافاتٍ بين مادة كلٍّ من هذه الشروح ، واختلافات أخرى في مناهج أصحابها ؛ لعدَّة أسباب تتمثل في اختلاف البيئة التي نشأ فيها كل منهم ، كما يمكن أن تكون الفترة الزمنية التي عاش فيها كل منهم مؤثرةً في مذاهبهم النحوية ومناهجهم في شرح الشواهد النحوية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الكتب الثلاثة ، فإن الدارسين لم يعطوها القدر الكافي من الأهمية في الدراسة ، وتبيان المنهج الذي اتبعه كلٌّ منهم في التأليف وفي شرح تلك الشواهد ؛ لذا حاولتُ تبيان منهج الأعلم الشنتمري في تحصيل عين الذهب ومذهبه النحوي ، وتبيان ما يميزه من النحاس وابن السيرافي ، بقراءة كتابه واستخراج الشواهد الشعرية النحوية التي شرحها ، ومن ثَمَّ قرأتُ كتابيِ النحاس وابن السيرافي ، فوجدت ثمةَ اختلافًا في عدد الشواهد أولًا ، واختلافًا في عرضها ثانيًا ، فاخترتُ كتاب تحصيل عين الذهب لتبيان منهج الأعلم فيه ؛ لأنه أَكْمَلُ الشروح للشواهد من حيث عددها ، ولعدم وجود دراسة فيه من هذا الجانب.

وبحثت في هذه الدراسة في عدد من الشواهد الشعرية النحوية المتعلقة بمسائل متنوعة في الأبواب النحوية المختلفة المبثوثة في الكتاب ، وكان الاختيار قائمًا على تلك الشواهد التي يمكن

أن تبين منهجه في الشرح وتبين مذهبه النحوي. وكان انتقاؤها موزعًا على كل باب من الأبواب النحوية ، وتناولها كلٌّ من النحاس وابن السيرافي ما أمكن ، وتناولها عدد كافٍ من النحاة ؛ مما يعطي صورةً واضحةً عن مذهبه النحوي ومنهجه في شرح الشواهد ، ويميز منهج الأعلم من منهجي النحاس وابن السيرافي ، فوضعتُ الشاهد مضبوطًا ضبطًا تامًّا كما هو عند الأعلم تحت عنوان يُبَيِّنُ وجه الاستشهاد بالبيت الشعري.

وكنت أُسْنِدُ الشاهد إلى عنوان الباب الذي وُضِعَ فيه عند الأعلم وعند سيبويه من قبل ، مع الإشارة إلى الفرق – إن كان موجودًا – بين ما هو عند الأعلم وما هو عند سيبويه ، كما حاولت توثيق كلِّ شاهد من ديوان قائله – إن كان مُتَوَفِّرًا – أو من المصادر الأخرى.

كما اجتهدتُ في تبيان الروايات المتعددة للشاهد الشعري – إنْ وُجِدَتْ – في ديوان الشاعر أو عند النحاة الآخرين ، مع تبيان أثر اختلاف الرواية في موطن الشاهد. وبعد ذلك وضعتُ قول الأعلم فيه أولًا ، ثم أتبعتُه بآراء النحاة فيه نفسه أو في المسألة التي جِيءَ بالبيت شاهدًا لها ، وأوردتُ أقوال النحاة مرتبةً ترتيبًا زمنيًّا وفق تاريخ وفاة كلِّ عالمٍ تعرض للشاهد قدر الاستطاعة.

وأثناء استعراض آراء النحاة في الشاهد أو المسألة ، كنتُ أقارن توجيه الأعلم لموطن الاستشهاد برأي سيبويه فيه أولًا ، ثم أجري مقارنةً بين رأي كلٍّ من النحاس وابن السيرافي والأعلم فيه بعد استحضار آرائهما مبينًا أوجه الاتفاق والاختلاف في نسبة الشاهد إلى صاحبه وتوجيه موطن الشاهد كما هو عند سيبويه ، وآراء كلٍّ منهم في المسألة.

وعرضتُ آراء النحاة في الشاهد أو المسألة ؛ لمناقشتها وتحليلها وإظهار توجيهاتهم موطن الشاهد من حيث الاستعمال اللغوي أو القاعدة النحوية ، وكنت أختمُ القولَ في المسألة بتوجيه موطنِ الشاهد في ضوء نظرية العلاقة الإسنادية في الجملة العربية أو الاستعمال اللغوي مُحاولًا

ترجيح الرأي الأقرب إلى الصواب ، أو الاجتهاد برأيٍ قد أستدرك فيه على ما سبق من آراء النحاة ، وفق المعنى الذي أراده الشاعر من البيت ، ومن حيث الاستعمال اللغوي والقاعدة النحوية.

وكان من أهم المصادر والمراجع التي اتكأتُ عليها في جمع المادة ، كتاب سيبويه ثم المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، وشرح أبيات سيبويه لكلٍّ من النحاس وابن السيرافي ، وعلاوةً على ذلك ، فقد اعتمدت على عدد غير قليلٍ من كتب النحو والأدب أو البلاغة من مثل: أمالي ابن الشجري لابن الشجري ، وخزانة الأدب للبغدادي.

وقد واجهتِ الباحثَ صعوباتٌ في جمع المادة تتأتى من صعوبة الحصول على المعلومة في الكتب ؛ لصعوبة الحصول على المصادر والمراجع ، وثمة صعوبة أخرى تتمثل في صعوبة فَهْمِ المراد من كلام النحاة ، وعلى وجه الخصوص كلام سيبويه ؛ لغموض بعض المصطلحات المستخدمة في الشرح ؛ لذا لجأت إلى الكتب المختصة بتبيان المصطلحات النحوية عند البصريين والكوفيين والقراءة فيها ، ثم وَضَعتُ معظم كلام النحاة في المسألة بمعناه المفهوم منه لا بحرفه في متن الرسالة ، حتى تَغَلَّبْتُ على هذه المشكلة بحمد الله تعالى وتوفيقه.

وثمة صعوبة ثالثة تتمثل بتعدد آراء النحاة في المسألة الواحدة ؛ مما يشتت ذهن الباحث عند توجيه موطن الشاهد ؛ لذا كنت أميلُ إلى إقحام رأيي في مذهبِ النحويِّ أو توجيهه موطنَ الشاهد قبل الانتهاء من استعراض آراء العلماء فيه ، وفي نهاية المطاف كنتُ أحاول تبيينَ التوجيه الأقرب إلى الصواب ، أو أعطي رأيًا في المسألة متَّكئًا فيه على رأي أحد العلماء ، ومدعَّمًا بالدليل وفق القواعد النحوية المعروفة ، أو ما أجازه الاستعمال اللغوي.

أما المنهج الذي الذي اتبعته في هذا البحث فكان أقرب ما يكون إلى المنهج الوصفي التحليلي ، القائم على استقراء الشواهد النحوية الشعرية في كتاب تحصيل عين الذهب وآراء الأعلم

الشنتمري فيها ، ثم وصف منهجه في شرحها وتوجيه مواطن الاستشهاد فيها ، ومن ثم تحليل مذهبه النحوي فيها بالمقارنة بمنهج النحاس وابن السيرافي في شرحهما للشواهد نفسها.

وجاءت مادة الرسالة موزعةً على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، تناولت بالتمهيد تعريفًا بالأعلم الشنتمري وكتابه تحصيل عين الذهب تعريفًا موجزًا ، ثم تعريفًا بالشاهد النحوي وأهميته في الدراسات النحوية.

وتناولت في الفصل الأول العلاقات الإسنادية في خمسة مباحث أولها المبتدأ وثانيها الخبر وثالثها: ما يحتمل الرفع على المبتدأ أو الخبر ، ورابعها: مبحث نواسخ العملية الإسنادية بِشِقَّيْها: النواسخ الفعلية والنواسخ الحرفية ، وأما الخامس فهو مبحث الفاعل ، وجاءت شواهد هذا الفصل موزعةً على مسائل متعددةٍ في كلِّ مبحث ، ومرتبةً وفق ورودها في كتاب تحصيل عين الذهب وكتاب سيبويه.

كما تناولت في الفصل الثاني المنصوبات ، وجاء الفصل مقسومًا على مبحثين: المفاعيل وفيه تناولت كلًّا من: المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والمفعول فيه (الظرف) ، والمفعول دونه (المستثنى). وتناولت في المبحث الثاني: المحمول على المفعول به مثل: المنادى ، والمنصوب على الإغراء والتحذير ، والمنصوب على الاشتغال ، وقد جاءت مادة هذا الفصل أيضًا موزعةً على مسائل كما هي الحال في الفصل الأول.

وأما الفصل الثالث ، فتناولت فيه المجرورات ، وقسمته على مبحثين: الأول منهما هو المجرور بحرف الجر ، والثاني هو المجرور بالإضافة ، وجاءت مادته كذلك موزعةً على مسائل متعلقة بكلِّ مبحث كما سبق في الفصلين: الأول والثاني دون اختلاف. وأما رابع الفصول فتناولت ففيه ثلاثةً من التوابع ، هي النعت والبدل والعطف ، دون التوكيد ؛ إذ لم أجد له شواهد عند الأعلم بعد محاولات عديدة في البحث عنها ولكن دون جدوى ، ومِلْتُ في هذا الفصل إلى الاختصار

لسببين: أولهما وضوح منهج الأعلم في الفصول السابقة ، وثانيهما: عدم تعدد المسائل الواردة عند الأعلم في هذه المباحث ، وبُعْدًا عن التكرار في الكلام.

وفي الخاتمة وضعتُ النتائج التي توصلت إليها من دراسة الشواهد التي شرحها الأعلم ، تلك الشواهد التي اخترتها لتكون نموذجًا يبين منهجه في شرح الشواهد ، وأتبعت ذلك بقائمة المصادر والمراجع التي اتكأت عليها في جمع مادة البحث ، ثم أدرجت ملحقًا بالشواهد النحوية الواردة في البحث مرتبةً ترتيبًا هجائيًّا وفق قافية كلِّ شاهدٍ منها.

وأسأل الله السداد والتوفيق في الرأي وأن يفيض عليَّ بكرمه فيتجاوز عن تقصيري ، وأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يكون في ميزان حسناتي إنه سميع مجيب.

التمهيد.

الأعلم الشنتمري.

ما يقدمه الباحث في هذا الموضع هو ترجمة مختصرةٌ تعطي صورةً عن الأعلم الشنتمري وعن علمه وثقافته ، وذكر أبرز الشيوخ الذين تتلمذ عليهم ، وأشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه علمه ورَوَوا مصنفاته ، وذكر أبرز مصنفاته ، ولا حاجة للإسهاب في الترجمة له ، أو تكرار أخباره المبثوثة في كثير من المراجع السابقة قديمها وحديثها.

فقد عَرَّفَ الدكتور زهير محسن سلطان بالأعلم الشنتمري في القسم الأول من كتابي الأعلم تحصيل عين الذهب ، وكتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ، فقد ذكر اسمه ونسبه وكنيه ، كما بَيَّنَ علمه وثقافته الواسعتين ومصادرهما من الشيوخ والكتب ، وذكر مصنفاته أيضًا ومن روى عنه هذه المصنفات من التلاميذ ، علاوةً على أنه عَرَّفَ بالأعلم شاعرًا وراويةً.[١]

كما عرَّف بالأعلم الشنتمري عددٌ من المحدثين في كتبهم عند التعرض لكتاب سيبويه وشروحاته ، أو عند الحديث عن التراث الأدبي واللغوي في بلاد الأندلس ، أو عند الحديث عن أعلام تلك البيئة ومشاهيرها.[٢]

---

[١] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ص١١-٢٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، ١٩٨٧م، منشورات معهد المخطوطات العربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ج١، ص١٤-١٩.

[٢] انظر: بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب، وراجع الترجمة: السيد يعقوب بكر، ط٣، ١٩٨٣م، دار المعارف،مصر، ج٥، ص٣٥٢-٣٥٣، والحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، ط١، ١٩٦٧م، مطابع التضامن، بغداد، ص٢٥١-٢٥٣، وجمعة، خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢، ١٩٨٩م، الدار الشرقية، القاهرة، ص٧٥،٩٠-٩٥، والجبوري، عبد الله خلف صالح، الحجة النحوية عند الأعلم الشنتمري، رسالة ماجستير، ٢٠٠٢م، جامعة تكريت، العراق، ص٦-١٥.

اسمه وكنيته ومولده:

الأعلم الشنتمري هو يوسف بن سليمان بن عيسى ، أو يوسف بن سلمان ، أو هو يوسف بن عيسى، وكُنِّيَ بأبي الحجاج ، وكان أبو الحجاج مشقوق الشفة العليا شَقًّا واسعًا ؛ لذلك لُقِّبَ بالأعلم ، وُلِدَ سنة (٤١٠هـ) في شنتمرية الغرب. [١]

علمه وثقافته:

تنقل الأعلم بين قرطبة و(شِلْب) طلبًا للعلم ، حتى أصبح عالمًا باللغات والعربية وعلومها زيادةً على علمه بأشعار العرب وحفظه لها ومعرفة معانيها ، وتَمَّ ذلك للأعلم بعد أن لازَمَ عددًا من شيوخ عصره ، وكانوا ثلاثة انتهت إليهم رئاسة النحو واللغة والشعر في مدينة قرطبة ؛ إذ كانت قِبْلَةَ الدارسين في بلاد الأندلس آنذاك.[٢]

قرأ الأعلم على شيوخ عصره مصنفاتٍ عديدةً في اللغة وعلومها ؛ فدرس في النحو كتاب سيبويه ، وكتاب " أبنية كتاب سيبويه " لأبي بكر الزبيدي بين يدي ابن الإفليلي وأبي سهل الحرَّاني

---

[١] انظر: ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، ط٢، ١٩٩٤م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج٢، ص٦٤٣-٦٤٤، والقفطي ، أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٨٢م، دار الفكر العربي، بيروت، ج٤، ص٦٥، والحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج٦، ص٤٨،٢٨، وابن خلكان، أبو العباس، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط١، ١٩٩٤م، دار صادر، بيروت، ج٧، ص٨١، وأبو الفداء، إسماعيل بن علي، تاريخ أبي الفداء المسمى (المختصر في أخبار البشر) علق عليه ووضع حواشيه: محمود ديوب، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٧، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، ط٢، ١٩٩٣م، دار الكتاب، بيروت، ج٣٢، ص١٨١-١٨٢، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: الذهبي، شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط٢، ٢٠١١م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١٨، ص٥٥٥، والصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١، ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢٩، ص٩٠، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، نكت الهميان في نكت العميان، تحقيق: أحمد زكي بك، ط١، ٢٠٠٠م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص٣١٣-٣١٤، والفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد راتب المصري، ط١، ٢٠٠٠م، دار سعد الدين، دمشق، ص٣٢٢، والسيوطي، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت، ج٢، ص٣٥٦، وابن العماد الحنبلي، شهاب الدين، أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٤، ص١١٦، والزركلي، خير الدين، الأعلام، ط١٥، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت، ج٨، ص٢٣٣.

[٢] انظر: ابن بشكوال، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ج٢، ص٦٤٣، أبو الفداء، تاريخ أبي الفداء، ج٢، ص٧-٨، والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج٣٢، ص١٨١-١٨٢.

ومسلم بن أحمد النحوي الأديب ، كما درس في اللغة كتاب " الكامل في اللغة والأدب " لأبي العباس المبرد ، وكتابَي " الغريب المصنف ، والأمثال " لأبي عبيد ، و" لحن العامة " للزبيدي ، و" النوادر" لأبي علي القالي و" إصلاح المنطق والألفاظ " لابن السكيت ، كما درس كتاب " اختيار فصيح الكلام" لثعلب ، و" أدب الكاتب" لابن قتيبة.[١]

وقد جعل هؤلاء الشيوخ وهذه المصنفات من أبي الحجاج إمامًا للنحاة في عصره ، وصار طلاب العلم يرحلون إليه طلبًا للعلم ؛ لذلك فقد دعا المعتضد بن عباد إلى اختياره مؤَدِّبًا لولده. وكذلك فعل ابنه المعتمد الذي كان يأخذ برأيه في كثير من أمور اللغة.[٢]

شيوخه:

أجمع عَدَدٌ من مصنفي التراجم الذين ذكروا ترجمةً للأعلم الشنتمري على ذكر ثلاثة من شيوخه الذين تتلمذ الأعلم عليهم وجعلوا منه عالمًا كبيرًا ، وهم:[٣]

١- أبو بكر مسلم بن أحمد بن أفلح النحوي الأديب (ت٤٣٣هـ).

٢- أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكرياء المعروف بابن الإفليلي (ت٤٤١هـ).

٣- أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي المعروف بابن الحرَّاني (ت٤٤٢هـ).

ولم تكن علاقة الأعلم الشنتمري مقتصرةً على تلقي العلم من شيوخه أولئك ، وإنما ذكرت المصادر أن الأعلم عاون شيخه ابن الإفليلي في شرح شعر المتنبي ؛ مما يدل على علمه وثقافته الواسعتين في اللغة ، كما يدل على تمكنه من معاني الشعر العربي.[٤]

---

[١] انظر: ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج٧، ص٨١-٨٢، والقفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج٤، ص٦٧، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج٢، ص٣٥٦-٣٥٧.

[٢] انظر: ابن بشكوال ، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، ج٢، ص٦٤٣-٦٤٤. والسيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج٢، ص٣٥٦-٣٥٧.

[٣] انظر: ابن بشكوال ، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، ج٢، ص٦٤٣، والذهبي سير أعلام النبلاء ، ج١٨، ص٥٥٦-٥٥٧، وابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج٧، ٨٢-٨٣.

[٤] انظر: المراجع السابقة ، المواضع نفسها.

تلاميذه:

شُغِلَ الأعلم بالتدريس مدةً طويلة بعد أن عرف بتمكنه من علوم اللغة ؛ فقد اختصه آل عبَّاد بتدريس أولادهم ؛ فكان مؤدبًا لولد المعتضد بالله ، ومن بعده المعتمد على الله ، وقد ورد في المصادر أسماء عددٍ كبيرٍ من طلابه الذين تتلمذوا بين يديه ، أو نقلوا عنه مؤلفاته ، ومنهم: أبو علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني (ت ٤٩٨هـ)، وأبو بكر محمد بن سليمان الكلاعي المعروف بابن القصيرة (ت ٥٠٨هـ) ، ومحمد بن أبي العافية النحوي الإشبيلي (ت٥٠٩هـ) ، وأبو عامر محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مسلمة (ت ٥١١هـ) ، وأبو محمد عبد المجيد بن عبدون (ت ٥٢٠هـ) ، عبد المجيد بن عبد الله بن عبد ربه الفهري (ت ٥٢٧هـ) ، وسليمان بن محمد بن عبد الله المالقي ، المعروف بابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) ، وعيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى الزهري الشنتريني (ت ٥٣٠هـ) ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب بن عبد الغافر العامري (ت٥٣٢هـ) ، ومحمد بن عبد الغني بن عمر بن عبد الله بن فندلة (ت ٥٣٣هـ) ، وأحمد ابن محمد بن عبد العزيز اللخمي (ت٥٣٣هـ).[1]

آثاره العلمية:

خَلَّفَ الأعلم ثروة غنيةً من الكتب المتنوعة ، فتجد منها ما اختص باللغة وعلومها ، وأخرى في النحو ، كما تجد له شروحات للأشعار ، غير أن مؤلفاته لم تصل إلينا جميعها ، وإنما وصل إلينا عددٌ منها: فمنها المطبوع ، ومنها ما يزال مخطوطًا أو مفقودًا ، ومن جملة مؤلفاته:

١- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب.

٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه.

---

[1] انظر: ابن بشكوال ، كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، ج٢، ص٦٤٤، وياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، ج٦، ص٢٨٤٨، واليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب، ط١، ١٩٨٦م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ص٣٩٣.

٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليين.

٤- شرح أشعار الحماسة.

٥- شرح الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي.

٦- فهرسة الأعلم الشنتمري.

٧- المسألة الرشيدية.

٨- معرفة حروف المعجم.

إلى غير ذلك مما تجده من مرويات له في أشعار العرب وأنسابها وأخبارها.[١]

وفاته:

" ذكر أبو الحسن شُريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي خطيب جامع أشبيلية ، قال: مات أبي (أبو عبد الله محمد بن شريح) ، يوم الجمعة منتصف شوال سنة (٤٧٦ هـ) ، فسرت إلى الشيخ أبى الحجاج الأعلم ، فأعلمته بوفاته ، فإنهما كانا كالأخوين محبةً ووداداً ، فلما أعلمته انتحب وبكى كثيراً ، واسترجع ، ثم قال: لا أعيش بعده إلا شهراً ، فكان كذلك."[٢] وقد كُفَّ بصرُه قبل موته. توفي الأعلم سنة (٤٧٦هـ) في مدينة إشبيلية من جزيرة الأندلس. وقد رثاه عبد الجليل ابن وهبون المرسي بقصيدة مطلعها:[٣]

سَبَقَ الفَنَاءُ فَمَا يَدُومُ بَقَاءُ تَفْنَى النُّجُومُ وَتَسْقُطُ البَيْضَاءُ

---

[١] انظر: الأعلم، تحصيل عين الذهب، ص١٤-١٧، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج٤، ص٦٦-٦٧، ياقوت الحموي، معجم الأدباء ، ج٦، ص٢٨٤٨، وابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ج٧، ص٨١-٨٢، والصفدي ، نكت الهميان ، ص٣١٣-٣١٤، وخير الدين الزركلي الأعلام ، ج٨، ص٢٣٣.

[٢] انظر: الشنتريني، أبو الحسن علي بن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، ١٩٩٧م، دار الثقافة، بيروت، ق٢، م١، ص٤٧٨-٤٨٥.

[٣] انظر: ابن بسام الشنتريني ، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، ق٢، م١، ص٤٧٨-٤٨٥، والذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج١٨، ص٥٥٥-٥٥٧، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٦.

كتاب: تحصيل عين الذهب.

يقدم الباحث في هذا الموضع أيضًا تعريفًا مُخْتَصَرًا بكتاب الأعلم الموسوم بـ " تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب " ولا حاجة للإطالة هنا أيضًا ؛ لأن الدكتور زهير محسن سلطان محقق الكتاب عَرَّفَ به من حيث الاسم كما ورد في المصادر القديمة وفي نُسَخِهِ المخطوطة التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب.[١]

ورد اسم هذا الكتاب في المصادر القديمة (شرح كتاب سيبويه) أو (شرح أبيات كتاب سيبويه) أو (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ، كما ورد في النسخة التي اعتمد عليها المحقق.[٢] وانفرد الدكتور زهير عبد المحسن سلطان بتحقيق الكتاب ؛ إذ لم أعثر على نسخة منه بغير تحقيقه ، وطُبِعَ في دار الشؤون الثقافية العامة ، وهي نسخة مفقودة لم أعثر عليها في المكتبات ، ثم طُبِعَ في مؤسسة الرسالة ، وهي الطبعة المتوفرة ، غير أنها نادرة ويصعب الحصول عليها ، كما نُشِرَ هذا الكتاب قبل تحقيقه على هامش بعض النسخ من كتاب سيبويه المطبوع في المكتبة الأميرية ببولاق.

وقد صَرَّحَ الأعلم بسبب تأليف هذا الكتاب بعد افتتاحه بالحمد والثناء ، فقال: " هذا كتابٌ أَمَرَ بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله أبو عمروٍ عباد بن محمد أطال الله بقاءه ، وأدام عِزَّهُ وعلاءه ؛ عنايةً منه بالأدب ومَيْلًا إليه ، وتَهَمُّمًا بعلم لسان العرب وحرصًا عليه أمر – أَدَامَ اللهُ عِزَّهُ ، وَأَعَزَّ سلطانه وَنَصَرَهُ – باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي

---

[١] انظر: الأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٢٩-٥٠، وخديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص٢٥١-٢٥٢، نقلًا عن كتاب سيبويه طبعة بولاق.

[٢] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٩-٥٠، وخديجة الحديثي ، كتاب سيبويه وشروحه ، ص٢٥١-٢٥٢.

بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – رحمة الله عليه – وتخليصها منه ، وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه ..."[١]

كما بَيَّنَ الأعلم اسم الكتاب ومنهجه في تأليفه ؛ فقال: " وسلكتُ فيه منهاج مذهبه الرفيع السني وأَمْلَيْتُهُ على مَا حَدَّ ، أيَّده الله وأعلى يده ، وألَّفْتُهُ على رتبة وقوع الشواهد ، وأسندتُ كلَّ شاهدٍ منها إلى بابِهِ أولًا ، ثم إلى شاعره معلومًا آخرًا ، وَوَسَمْتُهُ بكتاب (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ليكون اسمه مطابقًا لمعناه ، وَتَرْجَمَتُهُ دالَّة على مغزاه ولم أُطِلْ فيه إطالةً تُمِلُّ الطالب الملتمس للحقيقة ، ولا قَصَّرْتُ تقصيرًا يُخِلُّ عنده بالفائدة."[٢]

ومما سبق وبعد الاطلاع على مادة الكتاب يتبين للقارئ منهج الأعلم في كتابه ؛ إذ جاء بالعدد الأكبر من شواهد سيبويه الشعرية في مختلف موضوعاتها منسوبةً إلى الأبواب التي وضعها سيبويه فيها ، ومنسوبةً إلى قائليها ، ثم مبينًا موطن الشاهد في كلٍّ منها كما هو عند سيبويه ، ثم مبينًا المعنى المراد منها.

كما يظهر من كلام الأعلم السابق أن أبا عمرو بَيَّنَ له كيف يريد أن يكون الكتاب الذي أمره بتأليفه ، فَأَلَّفَه على ما بَيَّنَ له. وسار على منهجه الذي صَرَّحَ به في المقدمة. وأورد محقق الكتاب ذلك بالإشارة إلى عدد الأبيات التي تناولها الأعلم بالشرح مقارنة بعددها عند سيبويه ، كما بَيَّنَ المحقق بعض مواطن الاختلاف في رواية الشواهد أو نسبتها إلى قائليها عندهما.[٣]

وقد ذكر المحقق أن الأعلم زاد على شواهد سيبويه عددًا من الشواهد أخذها من الأخفش والمازني ، وأهمل عددًا من شواهد سيبويه ولم يشرحها ، وقَدَّمَ رأيه في سبب عدم مطابقة عدد الشواهد عند الأعلم لعددها عند سيبويه ، بأنه لم يُرِدْ التكرار في ذكر الشواهد فتركها عمدًا أو

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٥٧ ، وخديجة الحديثي ، كتاب سيبويه وشروحه ، ص٢٥٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص٥٧–٥٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص٣٧–٤٢.

بسبب احتمال عدم وجوها في نسخة الأعلم من الكتاب ، كما بَيَّنَ منهج الأعلم في الشواهد المتكررة عند سيبويه.[١]

ويرجِّحُ الباحث أن سبب عدم ذكر الأعلم لشواهد سيبويه جميعها ، قد يرجع إلى نسخة الكتاب نفسها التي اعتمد عليها الأعلم في شرح الكتاب ؛ إذ إنَّ الأعلم وقف على معظمها ؛ فليس من الصعب عليه أن يورد بقية الشواهد التي تركها دون ذكر ، ولا تثبت صحة ذلك إلا بمعرفة تلك النسخة التي اعتمد عليها الأعلم ، وهذا أمر فيه صعوبة.

الشاهد النحوي.

يعد الاستشهاد أصلاً مهمًا من أصول التقعيد اللغوي والنحوي ، وركيزةً أساسيةً من الركائز التي اتكأ عليها علماء اللغة في وضع القواعد وإثبات صحة ما ذهبوا إليه من آراء قبل وضع القاعدة النحوية.

ولما كان الاستشهاد كذلك فقد اعتمد عليه النحاة الأوائل من أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي وغيرهم في التأصيل للقواعد النحوية ، وإقامة بنيان النحو العربي على ما سُمِّيَ بعد ذلك بالسماع، الذي عُدَّ أصلًا مهمًا من أصول النحو العربي القديم الثلاثة (السماع والقياس والإجماع).

وكان السماع قائمًا على الأخذ من أفواه العرب الأقحاح الموثوق بفصاحتهم ؛ لذا فقد عُرِفَ عن أولئك النحاة الارتحال إلى مواطنهم في الجزيرة ؛ يحدثونهم ويأخذون عنهم الشعر واللغة اليومية ، ويُدَوِّنُونَ ما يسمعونه منهم ، هذا علاوة على ما كان النحاة يسمعونه من قراء القرآن الكريم ، ويأخذون من آياته الكريمة ومن لهجاتهم في قراءاته شواهد لهم.[٢]

---

[١] المصدر السابق ، الموضع نفسه.

[٢] انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية ، ط٧، ١٩٦٨م، دار المعارف ، مصر ، ص٤٦، والغامدي، صالح أحمد مسفر، شواهد النحو النثرية: تأصيل ودراسة ، رسالة ماجستير، ١٤٠٨هـ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ص٢١.

ومن اهتمام النحاة بصحة الشواهد المنتقاة ، وضرورة أخذها عن أصحاب اللغة الفصيحة الصحيحة الذين لم تفسد ألسنتهم ، فقد حددوا عددًا من البوادي ؛ ليأخذوا من أهلها شواهد اللغة ولم يكن الأخذ اعتباطيًّا ، وإنما كانت له ضوابط ، من حيث فصاحة أصحاب الشواهد وعدد الشواهد على الظاهرة اللغوية ؛ ففي بداية الأمر لم يكن النحاة يضعون قاعدةً بسبب بيت سُمِعَ من شاعر أو قول سُمِعَ من أعرابيّ. وقد قام النحو العربي على شواهد من كلام العرب شعرًا ونثرًا ، غير أن الشعر كانت له الحظوة الكبرى بالاهتمام ، إذ إنه كان شغلهم الشاغل ، وفيه اللغة ذات المستوى الأرفع لكل بادية كانوا يَثِقون بفصاحة أهلها.[١]

والقارئ في أمهات الكتب النحوية القديمة يجدها مليئةً بالشواهد المستقاة من القرآن الكريم وقراءاته وأشعار العرب وأمثالهم ، وكان الكتاب الأول في علوم اللغة العربية (كتاب سيبويه) من أهم الكتب التي ضمّت عددًا كبيرًا من تلك الشواهد الشعرية على وجه الخصوص ؛ ولأهميته الكبيرة في دراسة نحو اللغة العربية ، فقد تناوله عدد كبير من النحاة واللغويين شرحًا وتفصيلاً.

وقد كان لكتاب سيبويه الحظوة الكبرى في اعتماد النحاة عليه في الدراسات النحوية في المراحل المتأخرة عنه ؛ ولذا نجد شروحًا عديدةً لهذا الكتاب متعددة المناهج والأغراض. كما نجد شروحًا تناول فيها أصحابها الشواهد الواردة فيه فقط ؛ لأهميتها في الدرس النحوي.

والقارئ في تلك الشروح يجد اختلافًا في مناهج أصحابها في تناول المادة. وكان من بينها (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النَّحَّاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ ، والقارئ فيه يجد شرحًا لسبعمئةٍ وواحدٍ وأربعين شاهدًا فقط وبعضها مُكرَّرٌ ، كما يجد فيه أكثر من سبعين شاهدًا من هذه الشواهد ليس موجودًا في كتاب سيبويه.[٢]

---

[١] انظر: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص ٤٦-٤٧، وصالح الغامدي ، شواهد النحو النثرية ، ص٥ ، ٢٠-٢١.

[٢] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، مقدمة المحقق ، ص٥.

وثمة شرح آخر لشواهد الكتاب يحمل العنوان نفسه (شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافي المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، وتجد في هذا الكتاب شرحًا لسبعمئةٍ وخمسة عشر شاهدًا في الطبعة التي حققها الدكتور محمد علي الريّح هاشم ، وشرحًا لستمئة وسبعة وعشرين شاهدًا في الطبعة التي حققها الدكتور محمد علي سلطاني.[١]

وأما كتاب (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) للأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ فهو شرح آخر لشواهد الكتاب ، وفيه شرح لألفٍ وسبعةٍ وعشرين شاهدًا ، وهو ما لفت الانتباه لتلك الشواهد. إذ ستتناول هذه الدراسة توجيه الشاهد النحوي الشعري في هذا الكتاب (تحصيل عين الذهب).

يأتي الأعلم الشنتمري في كتابه "تحصيل عين الذهب" على شرح شواهد "الكتاب" النحوية والصرفية ، فينسب الشاهد إلى صاحبه كما ورد عند سيبويه في أغلب الأحيان وقد يتركه دون نسبة – وهذا قليل جدًا – ، ثم يبين موطن الاستشهاد في كل منها وآراء النحاة فيه مرجحًا الرأي الأكثر صوابًا ، ثم يشرح معنى البيت ويوجه الإعراب وفق المعنى كما تقدم الحديث في المقدمة.

وما يهمنا في هذا البحث الشواهد الشعرية النحوية فقط في هذا الكتاب ، وتوجيهها نحويًّا وفق المسألة التي سِيقَ لها الشاهد ، بعد تبيان آراء النحاة في كلٍّ منها ، ومن ثَمَّ بيان منهج الأعلم الشنتمري في شرحه لهذه الشواهد وما تميز به من منهج النحاس وابن السيرافي في الشرح.

---

[١] انظر: المصدر السابق ، الموضع نفسه.

الفصل الأول

العلاقات الإسنادية

مفهوم العلاقات الإسنادية:

تعني التراكيب الجملية الأصل التي يقوم تحليلها في الدراسة على شِقَّيْنِ: المسند والمسند إليه وهما عُمْدَتَا الكلام في الجملة الاسمية ، ويتناول الباحث في هذا الفصل عددًا من المسائل الواردة في كتاب " تحصيل عين الذهب " التي تعرض لها الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه ، وهذه الشواهد كان سيبويه يستحضرها في أبواب الكتاب المتعددة في مسائل تخص أحد شِقَّيِّ العلاقة الإسنادية.

ومما رصدته من شواهد في كتاب " تحصيل عين الذهب " للأعلم الشنتمري ، تتعلق بمسائل العلاقات الإسنادية في الجملة الاسمية ، ما يندرج في باب المسند إليه في الجملة الاسمية ، وهو المبتدأ ؛ فقد وردت شواهد عديدة عند سيبويه وتناولها الأعلم وكان موطن الاستشهاد فيها ما يتعلق برفع المبتدأ.

كما وردت شواهد أخرى تتعلق بالشِّقِّ الثاني من العلاقة الإسنادية ، وهو الخبر ، وقد رصد الباحث له عددًا منها تتعلق بمسائل رفع الخبر كما هي الحال في المبحث الأول ، كما رصد الباحث شواهد أخرى عند الأعلم تتعلق بمسائل تحتمل رفع الأسماء على المبتدأ أو الخبر وفقًا لتقدير الكلام فيها.

ومما رصده الباحث من شواهد في هذا الفصل أيضًا ما يتعلق بمسائل نواسخ العملية الإسنادية بِشِقَّيْها: الفعلية والحرفية ؛ فقد تناول فيه شواهد أخرى وقف عليها الأعلم تتعلق بمسائل تخصُّ أحد معمولي تلك النواسخ ، كما تناول في هذا الفصل أيضًا المسند إليه في الجملة الفعلية ، وهو الفاعل ، ورصد فيه شواهد أخرى تتعلق بمسائل خاصة به.

وعمد الباحث إلى توجيه هذه الشواهد توجيهًا نحويًا في ضوء نظرية العلاقات الإسنادية مبرزًا منهج الأعلم الشنتمري في توجيهها وموقفه من النحاس (٣٣٨هـ) وابن السيرافي (٣٨٥هـ) ، وهذه المباحث هي:

المبحث الأول: المبتدأ

يُعنَى به المسند إليه في العلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية ، ويقف الأعلم الشنتمري على عدد من الشواهد في الكتاب استشهد بها سيبويه على المبتدأ ، وإن لم تكن هذه الشواهد في باب من أبواب العملية الإسنادية الخاصة بالمبتدأ في كتاب سيبويه أو تحصيل عين الذهب ، إلا أنَّ الشاهد فيها هو المبتدأ ؛ فلم يكن عنوان الباب عند كلٍّ منهما متعلقًا بالمبتدأ أو الخبر ، وإنما كان متعلقًا بمسائل أخرى من مسائل اللغة ، ومنها ما جِيء به للاستشهاد على تقديم المبتدأ أو بيان نوعه أو جواز حذفه ووجوبه ، وغيرها من مباحث الابتداء ، ومما رصده الباحث من مسائل عند الأعلم فيما يخص المبتدأ ما يأتي:

رفع الاسم بعد (أمَّا) بالابتداء.

وهذا يعني أن الاسم بعد أداة التفصيل (أمَّا) يكون مرفوعًا مبتدأً أو يكون منصوبًا بفعل مضمر على الاشتغال ؛ لأنه متبوعٌ بفعل متعلِّقٍ به في المعنى ، إلا أنه جاء في بعض الشواهد مرفوعًا بالابتداء وكأنَّ (أما) لم تُذكَرْ قبله. وفي باب " ما يكون الاسم فيه مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ " الذي هو عند سيبويه " باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم" يأتي الأعلم بعددٍ من الشواهد جاء الاسم فيها مرفوعًا بالابتداء بعد أداة التفصيل (أما) عند سيبويه ، ومنها قول بشر بن أبي خازم الأسدي:[1]

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

---

[1] انظر: بشر بن أبي خازم، ديوانه، تحقيق: عزة حسن، ط٢، ١٩٧٢م، دار إحياء التراث القديم، دمشق، ص١٩٠. والفراهيدي، الخليل ابن أحمد ، كتاب العين، تحقيق: مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (روب)، ج٨، وص٢٨٤. وسيبويه، عمر ابن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، ١٩٦٨م، دار الجيل، بيروت، ج١، ص٨٢-٨٣. والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص١٠٢-١٠٣،والأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، ط١، ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج٢، ص١١٩، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط٣، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت، (روب)، ج١، ص٤٤١.

يروي الأعلم الشاهد برفع (تميمٌ) ، ثم يقول عن سيبويه " استشهد به على أن حكم الاسم بعد (أمَّا) حكمه في الابتداء ؛ لأنها لا تعمل شيئًا فكأنها لم تُذكَر قبله."[١] وأما سيبويه فيقول إنه يُروى بالنصب والرفع ، ويذهب إلى أن النصب عربي كثير ولكنَّ الرفعَ أجودُ.[٢] أي أنه يرى النصب جائزًا ولكنه يُفَضِّلُ الرفع بالابتداء ؛ إذ إنَّ الفعل شغل عنه بالضمير ، وليس كما يقول الأعلم بأن حكم ما بعد (أما) الرفع بالابتداء وكأنها لم تذكر قبله ؛ فقد ينصب الاسم بعد (أمَّا).

وهذا يعني أن سيبويه فَرَّقَ بين القاعدة التي ترى أن أكثر ما يلتزم به حالة الرفع ، والاستعمال الذي يجيز قاعدة الرفع أو الخروج عليها ، فهما صيغتان بديلتان أو اختياريتان جائزتان ، ونحن نعرف أن أغلب النحاة ينحازون إلى القاعدة ، ولكنهم لا ينكرون الاستعمال.

كما تجد الأخفش (٢١٥هـ) يذهب مذهب سيبويه في توجيه قراءتي قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ فصلت:١٧، ويقول إن الرفع هنا كثير على الرغم من أن الجماعة يذهبون إلى النصب ، ولكنه يُعَلِّقُ على ذلك بقوله: إنهم قد يجمعون على أمرٍ ، والأصلُ غيره ويرى أن قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ فصلت:١٧ قرئ بالنصب (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم) على الاشتغال بفعل مضمر كما قرئ بالرفع مبتدأً ، وهما وجهان جائزان.[٣]

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٢-١٠٣.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٨٢-٨٣.

[٣] انظر: الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط١، ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي، القاهرة ج١، ص٨٥ ، وانظر: ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٥، ص٩، وانظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، وقرظه: عبد الحي الفرماوي، ط١، ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية ، بيروت، ج٧، ص٤٧٠، انظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، د.ط ، د. ت ، دار القلم، بيروت، ج٣، ص٢١٥، وقد أقرَّ بذلك ابن عطية وأبو حيان الأندلسي ونَسَبَا قراءة النصب إلى الأعمش وابن أبي إسحاق ورواها المفضل عن عاصم ، إلا أن السمين الحلبي قال بأنها قراءة بعض القراء الشواذّ وقد استضعفها الناس، وانظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ط١، ٢٠٠٢م، دار سعد الدين، دمشق، ج٨، ص٢٧٢-٢٧٣.

ويرى النحاس أن النصب في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ فصلت:١٧، بعيد عند سيبويه ، ثم يأتي بالشاهد برفع (تميمٌ) وكأنه يريد القول بأنه مرفوعٌ بالابتداء كما رفع (ثمودٌ) في قراءة من رفع ؛ لأن الشاعر قصد اسم القبيلة كما قُصِدَ بثمود اسم القبيلة.[١] وتجد ابن السيرافي كذلك يرى أنه مرفوع بالابتداء ؛ لأن الفعل شُغِلَ عنه بالضمير كما يرى سيبويه.[٢]

ويذكر ابن الشجري (٥٤٢هـ) الشاهد منسوبًا إلى بشر بن أبي خازم الأسدي برفع (تميمٌ) ، ويقول إنه يروى بالرفع والنصب ، وذلك في تبيانه حُكْمَ الاسم الواقع بعد (أمَّا) على أنه إما أن يكون مرفوعًا بالابتداء وإما أن يكون منصوبًا بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ الضحى:٩-١٠، كما يأتي بالآية الكريمة: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ فصلت:١٧ أيضًا ، ويقول إنها قرئت بالنصب دون نسبة القراءة إلى أحد.[٣]

واستنادًا إلى ما سبق يمكن القول: إن النحاة متفقون على رفع الاسم (تميمٌ) على الابتداء إلا أنَّ كلَّ واحد منهم يضع حجةً للرفع ، ولا يؤثر ذلك في كونِ الاسم مرفوعًا بعد (أمَّا) ، إلا أنَّ قولَ الأعلم بأنه مرفوع وكأنَّ (أمَّا) لم تذكر قبله هو الأقرب إلى الصواب ولأن الفعل (ألفاهم) شُغِلَ بالضمير المتصل ، ولم يعمل بالاسم على الاشتغال ، ومثله ما رواه سيبويه من قول ذي الرُّمَّة:[٤]

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

إذ رُفِعَ (بلالٌ) على القطع والابتداء ، ولم ينصب على البدل أو الاشتغال وإنما شُغِلَ عنه الفعل

---

[١] انظر: النحاس، أبو جعفر ، إعراب القرآن ، اعتنى به: الشيخ خالد العلي ، ط٣، ٢٠١١م ، دار المعرفة ، بيروت ، ص٩١٢.

[٢] انظر: ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الرَّيِّح هاشم، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، ط١، ١٩٧٤م ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ج١، ص١٨٦-١٨٧.

[٣] انظر: ابن الشجري ، هبة الله بن علي ، أمالي ابن الشجري ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، ط١، ١٩٩٢م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ج٣، ص١٣١-١٣٢، وقد أشرت إلى تخريج القراءة للآية الكريمة.

[٤] ذو الرمة، ديوانه، شرح: عمر فاروق الطباع، ط١، ١٩٩٨م، دار الأرقم، بيروت، ص٢١٨، والخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب (التَّخْمِير) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ج١ ص٣٨٣.

بالضمير.[١] وأما الأعلم فقد حار في معرفة مراد سيبويه من هذا الشاهد إن كان يجوز فيه النصب على البدل أو الرفع على القطع والابتداء ، أو أن يكون سيبويه ذكر هذا الشاهد مثالًا على نصب الأسماء على الاشتغال دون وجود (أمَّا) في بداية الكلام ، كما هي الحال في قوله تعالى:﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ النازعات:٣٠؛ فقد نُصِبَت (الأرض) بفعل محذوف على الاشتغال.[٢]

رفع الاسم بالابتداء وإلغاء الفعل الناسخ.

والمقصود بذلك أن الفعل الناسخ لا يعمل في شِقَّيِّ العلاقة الإسنادية ويُلغَى إذا اختلف ترتيب الكلام وكان الفعل الناسخ بين المبتدأ والخبر ، ويأتي الأعلم بشواهد جاء فيها الاسم مرفوعًا بالابتداء عندما تَوَسَّطَ الناسخ بينه وبين معموله في باب " الأفعال التي تستعمل وتلغى " كما هو موجود عند سيبويه ، ومنها ما جاء عند اللَّعِين المِنْقَري في قوله:[٣]

أَبِالأَرَاجِيزِ يَاابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

يرى الأعلم أن الشاهد هنا رفع (اللؤمُ) في هذا الموضع بالابتداء ؛ لأن الفعل الناسخ (خلتُ) توسط بينه وبين خبره (في الأراجيز) على تقدير: وفي الأراجيز اللؤمُ والخورُ خلتُ ذلك.[٤] وهذا ما ذهب إليه سيبويه ؛ إذ يرى أنه رُفِعَ (اللؤم) بالابتداء وأُلغِيَ الفعل (خِلْتُ).[٥] وفي موضع آخر تجده يقول أيضًا: " فاللؤم مبتدأ والخبر قوله: وفي الأراجيز فاعترضت (خلتُ) بين الابتداء والخبر فأُلغيتْ." وكذا تجد هذا الشاهد عند النحاس في باب " الأفعال التي تُلغى" والتفسير نفسه.[٦]

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٨٢.

[٢] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٣.

[٣] انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٨٢، والأعلم، تحصيل عين الذهب ص١٢٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٢٥٢، وانظر: ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٢٦٩، وابن منظور، لسان العرب، (خيل)، ج١١، ص٢٢٦، منسوب إلى جرير ، وبحثت في ديوان جرير ، شرح: يوسف عيد ، ط١، ٢٠٠٥م ، دار الجيل ، بيروت ، ولم أجده فيه.

[٤] انظر: الأعلم الشنتمري ، تحصيل عين الذهب ، ص١٢٠.

[٥] سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص١٢٠.

[٦] الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٢٥٢.

ونسب ابن السيرافي الشاهد إلى جرير ، ثم بَيَّنَ الشاهد فيه بقوله: إن الشاعر " ألغى (خلت) ، ولم يعملها ؛ لأنها توسطت الجملة ، ورفع (اللؤم) بالابتداء وعطف عليه الخور[١] ، أي أنه يذهب مذهب سيبويه في تفسيره دون اختلاف.

وتجد ابن جني (٣٩٢هـ) أيضًا استشهد بهذا البيت في باب (إعمال ظن وأخواتها) ، وذهب إلى أنه إذا تقدمت أفعال الظن وجب إعمالها ، في مثل: ظننت زيدًا كريمًا ، وأما إذا توسطت بين المبتدأ وخبره فيجوز إعمالها أو إلغاؤها " تقول في الإعمال: زيدًا أظنُّ قائمًا. وفي الإلغاء: زيدٌ أظنُّ قائمٌ."[٢]

ويفسره هذا التفسير أيضًا الخوارزمي (٦١٧هـ)[٣] ، وعند أبي علي القيسي (ق٦هـ) أيضًا تجد الاسم (اللؤم) مرفوعًا بالابتداء لإلغاء الفعل.[٤] وكذلك يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ) إن الفعل في هذا الشاهد توسط بين المبتدأ والخبر ؛ ولذلك ألغي الفعل.[٥] ولكن دون الإشارة إلى جواز الإعمال أو منعه ، وعند ابن هشام (٧٦١هـ) أيضًا تجده مرفوعًا لإلغاء الفعل لضعفه عند تأخره.[٦]

ويرى الباحث إعمال الفعل (خلت) في هذا الموضع ضعيفًا والإلغاء أقوى ؛ لأنه متأخر عن المعمول ، وليس للقائل خيار في الإعمال أو الإلغاء ؛ لعدم وجود شواهد على إعمال أفعال القلوب متوسطةً وفقًا لرأي ابن جني فيه.[٧]

---

[١] انظر: ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٦٩.

[٢] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية ، تحقيق: فائز فارس ، ط١، ١٩٧٢م، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص٥٣.

[٣] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل في صنعة الإعراب ، ج٣، ص ٢٧٨-٢٧٩.

[٤] انظر: القيسي ، أبو علي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني ، ط١، ١٩٨٧م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ج١، ص١٥٩-١٦٠.

[٥] انظر: ابن يعيش ، موفق الدين ، شرح المفصل للزمخشري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، ط١، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج٤، ص٣٢٨-٣٢٩.

[٦] انظر: الأنصاري ، ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، د. ط ، د. ت ، دار الفكر، بيروت ج٢، ص٤٨.

[٧] انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص٥٣.

وأما قول سيبويه: " وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين ، أو بعدما ما يتبدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ."[١] فهو دليل آخر على أن الإعمال ضعيف على الرغم من أن سيبويه يرى كُلاًّ من اللغتين عربيةً جيدةً ، فإن الإلغاء يبقى أقوى ولا يجوز الإعمال ؛ لأن الكلام كُلَّهُ شَكٌّ وليس فيه يقينٌ.

رفع المبتدأ على نِيَّةِ التقديم والتأخير.

يقصد بذلك الإتيان بتركيب لغوي على غير المعهود في الكلام العادي ، فيأتي الشاعر بحرف ناسخ في بداية الجملة ، ثم يدخل بين معموليه ضميرًا يُوجِّهُه النحاة رفعًا بالابتداء دون العطف على أحد المعمولين ، ومما رصدته من شواهد على ذلك تجده في باب " ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة " ؛ إذ يأتي الأعلم بشاهد فيه ضمير الرفع معطوفًا على اسم (إنَّ) على نية التقديم والتأخير ، أو أن العطف على المحل ، وهو قول بشر بن أبي خازم:[٢]

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمُ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

غير أنه يقول مبينًا موطن الشاهد: " رفع قوله: (وأنتم) على التقديم والتأخير ، والتقدير: فاعلموا أنَّا بغاة وأنتم ، فأنتم مبتدأ والخبر محذوف لعلم السامع."[٣] وهذا ما أوضحته من موقف الأعلم في توجيه الشاهد. وتجد سيبويه يُؤَوِّلُ (الصابئون) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾المائدة:٦، بالرفع على التقديم والتأخير كأنه ابتدأ بها بعد ما مضى الخبر ، ويرى أنَّ مثلها قول بشر السابق وكأنه قال: بغاةٌ ما بقينا وأنتم.[٤] وهذا ما نقله الأعلم عنه وبَيَّنَ مراده منه.

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٢٠.

[٢] بشر بن أبي خازم الأسدي ، ديوانه ، ص١٦٥، وسيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٥٦، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٩٧.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٩٧.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٥٥-١٥٦.

ويُقَدِّرُ ابن السراج (٣١٦هـ) الكلام كما قَدَّرَهُ سيبويه ، ويرى أن مثلها قولنا: "إنَّ القائمَ أبوه منطلقةٌ جاريتُه." فيجيز أن تكون الجارية مرفوعةً بالابتداء وخبرها منطلقةٌ ، والجملة خبر (إنَّ) ويكون التقدير: إن القائمَ أبوه جاريتُه منطلقةٌ.[١] ويرى النحاس أن الوجه أن يقول الشاعر: أنَّا وإياكم ؛ لأنه عطف على المنصوب ، ولكن معناه: فاعلموا أنَّا وإياكم ؛ لأن (إيَّا) ضمير منصوب.[٢] وفي موضع آخر من الكتاب يقول إن الشاعر إنما قال: أنَّا وأنتم. على الابتداء.[٣]

وهو يرى أنه مبتدأ ولكن الوجه نصبه ؛ لأنه يرى العطف هنا على الموضع (اسم إنَّ) وليس على المحل ، وابن السيرافي يرى أن الشاهد هنا مجيء ضمير الرفع (أنتم) بعد اسم (أنَّ) ولو كان معطوفًا عليه لوجب أن يكون (وإياكم) ولكن بدأه.[٤] وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

ويوافق أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) بكلامه سيبويه في تأويل الرفع في الآية الكريمة ، ويرى أن الضمير (أنتم) مبتدأ وخبره مضمر ، أو أن يكون خبره (بغاةٌ) وخبر (أنَّا) مضمر.[٥] وقد أشار إلى ذلك الأعلم أيضًا في شرحه لموطن الاستشهاد.

ويأتي الخوارزمي بالآية الكريمة وبالشاهد ، ثم يقول إن (الصابئون) مبتدأ على نية التقديم والتأخير ، كما تجده يقول إن الضمير (أنتم) في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف ، وسياقه نظير للسياق في الآية الكريمة.[٦] ويتبعه ابن يعيش ؛ إذ يذكر الشاهد ويقول فيه القول نفسه دون زيادة على ما هو عند الخوارزمي.[٧] ويرى الموصلي (٦٦٦هـ) كذلك أن (بغاةٌ) خبر (أنَّا) ، والضمير (أنتم) في محل رفع مبتدأ والنية به التأخير ، ولو لم يكن كذلك لقال الشاعر: "أنَّا

---

[١] انظر: ابن السراج،أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج١، ص٢٥٣.

[٢] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٧٠.

[٣] انظر: المرجع نفسه ، ص٢٢٧.

[٤] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٣١.

[٥] انظر: الأنباري،أبوالبركات، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود ، ط١، ١٩٩٩م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ص١٢٥.

[٦] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج٤، ص٥٤.

[٧] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٥٤٢-٥٤٤.

وإيَّاكم".[١] وهذا يشبه توجيه كلٍّ من النحاس وابن السيرافي له ، وتجد ابن مالك (٦٧٢هـ) أيضًا يروي الشاهد عن سيبويه ، ويقدره: " فاعلموا أنَّا بغاة ما بقينا وأنتم."[٢] ولا يزيد عليه شيئًا إلا أن من تقديره للكلام يظهر أنَّه يُوَجِّهُ الرفع بالابتداء.

وأما رضي الدين الإستراباذي (٦٨٨هـ) ، فيقول إن سيبويه استشهد به على العطف على اسم (إنَّ) المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول والتقدير: أنَّا بغاة وأنتم بغاة ، ولولا أنَّ (أنَّا) المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صحَّ منه الاستدلال المذكور. وينقل عن السيرافي ومن تابعه أنه لا يجوز العطف على محل اسم (أنَّ) المفتوحة[٣] ، ثم يقول: "(ما بقينا في شقاق) خبر (أنَّا) وقوله: وأنتم بغاةٌ جملة اعتراضية."[٤] وتجده أيضًا يوافق سيبويه في تفسيره لموطن الاستشهاد ، ولا يختلف عن النحاة السابقين.

وكذلك يأتي الأزهري (٩٠٥هـ) بالشاهد على أنَّ (أنتم) ضمير رفع عُطِفَ على محل اسم (أنَّ) قبل استكمال الخبر.[٥] أي أنه مرفوع بالعطف اسم (أنَّ) الذي هو مبتدأ ويتبعهم البغدادي (١٠٩٣هـ) ؛ إذ يرويه على أن سيبويه استشهد به حجةً على العطف على محل اسم (أنَّا) بتقدير حذف الخبر من الأول على أن يكون تقدير الكلام: فاعلموا أنَّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ. ثم يقول إن سيبويه قال هذا الكلام على نِيَّةِ التقديم والتأخير.[٦]

ثم ينقل البغدادي كلام الأعلم من غير تعليق عليه ، وكلامًا آخر للزمخشري ، ويقول: " فَأَما

---

[١] انظر: الموصلي، علي بن عدلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ص٦١.

[٢] ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، د. ت ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ج١، ص٥١٣-٥١٤.

[٣] انظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، د. ط ، ١٩٧٨م، جامعة قاريونس، بنغازي، ج٤، ص٣٥١-٣٥٢.

[٤] المرجع نفسه والموضع نفسه.

[٥] انظر: الأزهري ، زين الدين المصري ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج١، ص٣٢٢-٣٢٣.

[٦] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١٠، ص٢٩٣.

الحسن أن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأن معنى: (إنَّ زيدًا منطلقٌ) زيدٌ منطلقٌ و(إنَّ) دخلت توكيداً. وفي القرآن مثله: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾ التوبة:٣."[١] وهذا ما أشار إليه عدد من النحاة من قبله.

واستنادًا إلى ما سبق يرى الباحث أن النحاة متفقون على أن الرفع بالابتداء ، ولكنهم يختلفون في تقدير الخبر ، وما ذهب إليه الأنباري من أن الخبر مضمر ، أو هو (بغاة) ، وخبر (أنَّا) مضمر ، فيرى الباحث أنه الأقرب إلى الصواب ؛ لأنه لا يؤثر في المعنى ، كما أن توجيهات النحاة الآخرين ليست بالخطأ ، وإنما هي صحيحة ولكنَّ فيها تَكَلُّفًا في تقدير الكلام.

وأما ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الوجه نصبه ، بحجةِ أنه معطوف على المنصوب فيرى الباحث أنه جائزٌ ؛ لأن العطف هنا على نية التقديم والتأخير كما يرى سيبويه والأعلم وغيرهما ، أو أن العطف يكون على المحل كما أشار إلى ذلك الأعلم والبغدادي سابقًا.

رفع الاسم بعد (كم) الخبرية بالابتداء.

من المعروف أنَّ ما بعد (كم) الخبرية إما أن يكون منصوبًا على التمييز وإما أن يكون مجرورًا بحرف الجر ، ولكن وردت شواهد جاء فيها الاسم مرفوعًا بالابتداء بعدها ؛ ففي باب " كم " يشرح الأعلم شاهدًا بَيَّنَ فيه أن الاسم قد يأتي مرفوعًا بعد (كم الخبرية) جوازًا ، كما يجوز فيه الجر بـ (كم) والنصب على التمييز مع قبحه ، وهو قول الشاعر:[٢]

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٌ نَالَ العُلَى وَكَرِيمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

يقول الأعلم: " الشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في (مقرفٌ) فالرفع على أن تجعل (كم) ظرفًا وتكون لتكثير المرات وترفع (مقرفٌ) بالابتداء، وما بعده خبره."[٣] ثم يبين أن وجه النصب

---

[١] انظر: المرجع السابق ، ج١٠، ص٢٩٣-٢٩٤.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٦٧. والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٠٢، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣، ص١٧٦.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٠٢.

يكون على التمييز ، والجر على الإضافة على رواية من جره ونصبه ، ولكنه يرويه بالرفع فقط.[١] وتجده في النكت يروي الشاهد بجرِّ (مقرفٍ) على أنه مجرور بـ (كم) على الرغم من الفصل بينهما ويقول إن هذا جائز في الشعر.[٢]

وما أورده الأعلم هو ما أراده سيبويه فيه ، إلا أنه يرويه بالرفع والنصب والجر ويبين وجه كلٍّ منها بعد التفريق بين الاسمية والخبرية.[٣] وكذا يرويه ابن السراج عن سيبويه رفعًا ونصبًا وجرًّا ويفسره كتفسير سيبويه في الحالات الثلاثة.[٤]

ويأتي به الزجاجي (٣٣٧هـ) برفع موطن الشاهد (مقرفٌ) ثم يقول إنه يروى بالرفع والنصب والجر مبينًا توجيه (مقرفٌ) من حيث الإعراب في الحالات الثلاث كما بَيَّنها سيبويه دون اختلاف ، ويقدر الكلام في حال الرفع بالابتداء على نحو: " كم مرةً مقرفٌ نال العلا بجود."[٥]

أما النحاس فيرويه بالجر ، ويرى الوجه فيه النصب ثم يجيز رفع (مقرفٌ) وإنْ فُصِلَ بينها وبين (كم) بالجار والمجرور.[٦] ومثله ابن السيرافي ؛ إذ يرويه بالجر لكنه يقول إن سيبويه يستشهد به على الفصل بين كم الواقعة في الخبر(كم الخبرية) وبين ما أضافها إليه.[٧] ولا تجده يتعرض للشاهد برفع (مقرف) على الإطلاق.

وهنا تجد الفرق بين النحاس وابن السيرافي والأعلم ؛ إذ إنَّ الأعلم ينقل ما أراده سيبويه في الأوجه الثلاثة ، أما النحاس وابن السيرافي فيقتصران بشرحهما وتفسيرهما لموطن الشاهد على وجه واحد دون ذِكْرِ الآخرَيْنِ.

---

[١] المرجع السابق ، الموضع نفسه.

[٢] انظر: الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٥٣٠-٥٣١.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٦١-١٦٧.

[٤] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٣٢٠.

[٥] انظر: الزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١٣٦-١٣٧.

[٦] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٣١-٢٣٢.

[٧] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٤٤.

ويأتي به الحميري اليمني (٥٧٣هـ) منسوبًا إلى أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) ، برفع موطن الشاهد على الابتداء والخبر ويقدر الكلام: " كم مرةٍ مقرفٌ نال العلى بجوده" ، ثم يقول إنه يروى بالنصب والجر.[١] وأما أبو البركات الأنباري فيورده بجرِّ (مقرفٍ) في مسألة " إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجرورًا؟" على ألسنة الكوفيين بأنه دليل على بقاء تمييز (كم) الخبرية المفصول عنها مجرورًا ، ثم يرد على كلامهم بأن الرواية الصحيحة للشاهد برفع (مقرفٌ) بالابتداء وما بعدها خبره ، ثم يقول إن هذا الشاهد جاء في الشعر شاذًّا ؛ ولا يكون فيه حجة.[٢] أي أن الجر فيه شاذٌّ ولا يقاس عليه.

كما يأتي به أبو علي القيسي بالجر أيضًا مستشهدًا به على الفصل بين (كم) والمضاف إليها ويكتفي بذلك دون ذكر روايته بالنصب والرفع.[٣] ويقف ابن يعيش عليه ، فيرويه بجرِّ (مقرفٍ) وما بعده ثم يبين وجه النصب على التمييز ، ثم يقول إنَّ رفعه حَسَنٌ ، وهو على وجهين: إما على الابتداء أو الخبر.[٤]

ويرويه ابن مالك بالجر ذاهبًا إلى أن الوجه فيه النصب ، ويقول إنه ولو كان مرفوعًا فعلى الابتداء.[٥] وأما المرادي (٧٤٩هـ) فيرى أن شرط تمييز (كم) الخبرية الاتصال ، وإن فصلت كما هي في الشاهد فالوجه نصبه ؛ حملاً على الاستفهامية ، ثم يروي الشاهد بجرِّ (مقرفٍ) ويقول إن مذهب البصريين فيه أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما الكوفيون فيجيزون النصب والجرَّ فيه في

---

[١] انظر: الحميري اليمني، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري ومظهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبدالله ، ط١، ١٩٩٩م ، دار الفكر المعاصر، بيروت،ج٩، ص٥٧١٠، وهو موجود في ديوان أبي الأسود الدؤلي ، ص٣٥١.

[٢] انظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١، ٢٠٠٣م، المكتبة العصرية ، بيروت ، ج١، ص٢٤٧-٢٥٠.

[٣] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص٢٥٧.

[٤] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٣، ص٣٥١.

[٥] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٤، ص١٧٠٨-١٧٠٩.

مثل هذا الموضع.[١] كما تجد السيوطي (٩١١هـ) يرويه بالجر أيضًا ؛ لأنه يَعُدُّ (مقرفٍ) تمييز (كم) الخبرية.[٢] وأما البغدادي فيرويه بجرِّ (مقرفٍ) وينقل تفسير سيبويه والأعلم كما ورد عنهما[٣] ، ولا يعلق على التفسير ، ثم يقول إن صاحب الأغاني ينسبه ضمن أبيات أخرى إلى أنس بن زنيم.[٤]

ويرى الباحث أن ما أورده النحاة من روايات لهذا الشاهد برفع (مقرفٌ) ونصبه وجره يدل على أن الرفع فيه جائز على مذهب سيبويه ، وأما وجه الرفع بالابتداء فلم يختلف فيه اثنان ، إلا ما ذكره الحميري اليمني سابقًا ؛ لذا يكون (مقرفٌ) بالرفع مبتدأً وإن كان نكرة ويكون ما بعده الخبر كما يرى سيبويه الأعلم ونقل عنهما البغدادي ، ومهما يكن من أمر ، فإنَّ الرفع والنصب والجر من الصيغ التي تجيزها اللغة ويجيزها الاستعمال ، ولها أوجه صحيحةٌ من حيث التوجيه.

رفع (أيّ) مبتدأً.

والمقصود به أن (أيٌّ) عندما تكون في دَرَجِ التركيب الجملي تكون حالًا لما قبلها ، ولكن تجد في بعض الحالات أن الشاعر يأتي بها مرفوعةً بالابتداء ، ومن ذلك ما ورد في باب " ما لا يعمل في الحروف إلا مضمرًا " عند الأعلم ؛ إذ يقف على عددٍ من الشواهد كان موطن الاستشهاد فيها هو المبتدأ.

أما عنوان الباب الذي أخذ منه الأعلم الشاهد في الكتاب فهو " ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا " ويبدو أن الاختلاف بينهما آتٍ من باب التحريف (تحريف النُّسَّاخ). ويقصد سيبويه من هذا العنوان إعمال الفعل في الضمير الذي يتبعه اسم مبدلٌ منه ؛ لذا يكون هذا الضمير سابقًا

---

[١] انظر: المرادي ، بدر الدين حسن بن قاسم ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ٢٠٠١م ، دار الفكر العربي ، ج٣، ص١٣٣٨-١٣٣٩.

[٢] انظر: السيوطي ، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، د. ط ، د. ت ، المكتبة التوقيفية، مصر ، ج٢، ص٣٥٤.

[٣] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٦، ص٤٦٨.

[٤] انظر: المرجع نفسه ، ج٦، ص٤٧١.

للاسم (المبدل من الضمير) في جملة المدح أو الذم.[١] ومن هذه الشواهد ما جاء في إعراب (أيٌّ) عندما تكون للمدح والتعجب ولكنها مرفوعة بالابتداء[٢] قول الراعي النميري:[٣]

فَأَوْمَأَتْ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ وَللهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتَى

يرى الأعلم أن موطن الشاهد هنا: " قوله (أيُّما فتى) لما تَضَمَّنَ من معنى المدح والتعجب الذي ضُمِّنَتْهُ (حبذا ونِعْمَ) ورفعه بالابتداء ، والخبر محذوف والتقدير: أيٌّ فتىً هو. و(ما) زائدة مؤكِّدة."[٤] وهو ما أراده سيبويه في تفسيره له بقوله: " و(أيُّما فتى) استفهام ، ألا ترى أنك تقول: سبحان الله مَنْ هو! ، وما هو! ، فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبرًا لم يجز ذلك لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول: من هو؟ وتسكت."[٥] فهو يقصد أن يؤتى بما تعمل فيه أداة الاستفهام فيه ويفسر الضمير.

ويقف المبرد (٢٨٥هـ) على الشاهد بنصب (أيَّما) ، ويقول إنه يروى على وجهين: الرفع فيهما يكون على القطع والابتداء.[٦] ويضعه النحاس في باب "مالا يعمل إلا مضمرًا فيه" ، فينسب البيت إلى الراعي على غير عادته ؛ إذ تجده يقول: وقال:... ويروي البيت دون نسبته إلى صاحبه ، ثم ينقل ما قاله سيبويه في سؤاله للخليل عن هذا البيت ولا يذكر موطن الشاهد فيه ولا وجه الرفع لـ (أيُّما). وإنما يكتفي بذكر الشاهد في الباب[٧]

ويأتي ابن السيرافي بالشاهد ناقلًا سؤال سيبويه للخليل عنه ، ثم يقول: " الشاهد في البيت أنه

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٧٥.

[٢] انظر: الزجاجي، أبو القاسم ، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي الحمد ، ط١، ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٦٢.

[٣] الراعي النميري، ديوانه، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت ، د. ط ،١٩٨٠م، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت، ص٣، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٨٠، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٠٦.

[٤] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٠٦.

[٥] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٨٠-١٨١.

[٦] انظر: المبرد ، أبو العباس ، الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣، ١٩٩٧م ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ج٤، ص٣٧.

[٧] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٣٤-٢٣٥.

جعل (أيُّما) مبتدأً وخبرها محذوف ، وتقديرها: أيُّما فتى هو.[١] وهذا فرق بين النحاس وابن السيرافي في توجيه موطن الشاهد ؛ إذ إن النحاس لم يبين الوجه الإعرابي فيه ، أما ابن السيرافي فيذكره ويعلق على تفسير سيبويه كما فعل ذلك الأعلم بعده.

وأما ابن سيده (٤٥٨هـ) فيقول بأن (أيُّما) تكون نعتًا للنكرة أو تكون حالاً من المعرفة. كما قال سيبويه ويورد الشاهد بالرفع.[٢] ويروي ابن مالك الشاهد بنصب (أيَّما) ويقول: " وعند دلالتها على الكمال تقع حالاً بعد المعرفة كقولك: هذا عبد الله أيَّ رجلٍ. ومنه قول الشاعر:...."[٣]

ويقول رضي الدين الإستراباذي: " كما، كان في تقدير سيبويه ، ومذهب سيبويه ضعيف من وجه ، وهو أن استعمال (ما) نكرة غير موصوفة: نادر، نحو: (فنِعِمَّا هِيَ) ، على قول. ولم تسمع مع ذلك مبتدأةً ، وقال الفراء وابن درستويه: ما استفهامية ، وما بعدها خبرها ، وهو قوي من حيث المعنى ؛ لأنه كأنه جهل سببه فاستفهم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ الانفطار:١٧، وأتدري مَنْ هو؟ ولله دَرُّهُ أيُّ رجلٍ كان ، قال: (البيت)"[٤] وتجده في كلامه هذا يُضَعِّف مذهب سيبويه والخليل (١٧٥هـ) فيه ، وينقل عن الفراء وابن درستويه أن (ما) هي الاستفهامية إلا أن في كلام سيبويه ما هو ردٌّ عليهما عندما قال: " لا يجوز في الخبر أن تقول: من هو؟ وتسكت." هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنه غير موافق للمعنى؛ لأن الراعي كان يمدح ابن أخت له فكيف يكون جاهلاً له ويسأل عنه؟ فهو أراد المدح ولكن بصيغة استفهام.[٥]

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٩٦.

[٢] انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١٠، ص٥٩٣.

[٣] ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج١، ص٢٨٦-٢٨٧.

[٤] رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٢٣٤.

[٥] انظر: الجمحي، ابن سلَّام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، د. ط، د. ت، دار المدني، القاهرة،ج٢، ص٥١٧-٥١٨.

ويروي ابن منظور (٧١١هـ) الشاهد أيضًا بنصب (أيَّما) على أنها حال للمعرفة (حبتر).[١] وكذلك ابن عقيل (٧٦٩هـ) دون اختلاف بينهما.[٢] والأشموني (٩٠٠هـ) أيضًا يروي الشاهد بالنصب على الحال.[٣] ويذكر الصبان (١٢٠٦هـ) الشاهد ويتبعهما أيضًا دون اختلاف.[٤] وإذا نظرت عند النحاة الذين أوردوا الشاهد بالنصب فإنهم لا يشيرون إلى أنه يُروى بالرفع كما هي الحال عند سيبويه وغيره من النحاة.

ويرى الباحث أن رفع (أيُّما) جائز ؛ لوروده في الديوان مرفوعًا ، ويكون الرفع بالابتداء لخبر محذوف كما قدره سيبويه والأعلم ؛ لأن الشاعر لم يرد بيان حال (حبتر) وإنما أراد زيادةً في المديح والتعجب منه بأسلوب استفهام ؛ ولذلك قطع ورفع وهو أبلغ من النصب على الحال ومثله قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ﴾الانفطار: ١٧، كما ورد عند رضي الدين الإستراباذي.[٥] وإن كانت رواية الشاهد بالنصب صحيحةً ، فيكون موطن الشاهد (أيَّما) منصوبًا على الحال كما ذكر النحاةُ.

رفع الاسم بعد (لا) النافية المكررة على الابتداء.

والمقصود به أن يأتي الاسم بعد (لا) النافية للجنس منصوبًا ، أو يكون مرفوعًا إذا كانت (لا) بمعنى (ليس) ، غير أن النحاة يوجهون الاسم المرفوع بعد (لا) المكررة على الابتداء ، فيروي الأعلم في ما يترجمه عن سيبويه : " بابٌ لا تغير فيه (لا) الأسماء عن حالها " شواهد دخلت فيها (لا) على الأسماء ولم تعمل فيها عمل (ليس) وبقي الاسم مرفوعًا بالابتداء ، ومنها قول الراعي النميري:[٦]

وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

---

[١] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (أيي) ، ج١٤، ص٥٩.

[٢] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج٢، ص٦٥.

[٣] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص١٥٤.

[٤] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٢، ص٣٩٤.

[٥] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٢٣٤.

[٦] الراعي النميري ، ديوانه ، ص١٩٨، وسيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٢٩٥، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٤٩،

يرى الأعلم أن موطن الشاهد: " رفع ما بعد (لا) بالابتداء والخبر ؛ لتكريرها على ما يجب فيها مع التكرير ولو نصب على إعمالها لجاز والرفع أكثر ؛ لأنها جواب لمن قال لك: ألكَ في هذا ناقةٌ أو جملُ؟ فقيل له: لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ."[١]

وأما سيبويه في باب " ما لا تُغيِّر فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا) " فيبين وجه النصب والرفع عند تكرار (لا) ، في مثل قوله تعالى:﴿لَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يونس:٦٢. إلا أنه يفسر الكلام على أنه جواب عن سؤال ، ويتعمق بالتفسير مُتَحَرِّيًا الدقة في بيان سبب الرفع أو النصب.

وتجد ما نُسِبَ إلى الخليل أيضًا أن الاسم المرفوع في أسلوب النفي في مثل قولنا: لا غلامَ ولا جاريةٌ عندكَ. يجوز فيه النصب على أن تعمل (لا) عمل (ليس) أو يكون مرفوعًا بالابتداء ، ومثله قوله تعالى: ﴿لَّالَغْوٌ فِيهَاوَلَاتَأْثِيمٌ﴾ الطور:٢٣. إلا أنه لا يُفَضِّلُ أحد الوجهين على الآخر ؛ لأنهما جائزان.[٢]

وينقل ابن السراج عن سيبويه سبب الرفع ولا يلتفت للنصب في مثل هذا الموضع.[٣] ويقف الرماني (٣٨٤هـ) على هذا الشاهد أيضًا مبينًا أن (لا) هنا يجوز أن تعمل عمل (ليس) ، غير أنه يكون وجهًا ضعيفًا ؛ لضعف شبهها بـ(ما)[٤] ، وينقل ابن السيرافي أيضًا كلام سيبويه فيه ، ويقول: " قال سيبويه: فمما لم يتغير عن حاله قبل أن يدخل عليه (لا)...."

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٤٩.

[٢] انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو المنسوب إليه، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط١، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ص١٦٦، وفي الحاشية (٤) يقول المحقق بأنه في نسخة أخرى: لاغلامٌ ولا جاريةٌ لك. وهي الأقرب إلى الصواب.

[٣] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٣٩٣-٣٩٤.

[٤] انظر: الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه ، إعداد: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، رسالة دكتوراة ، ١٩٩٨م الرياض، ج٢، ص٤٠٧.

ثم يأتي بالشاهد مسبوقًا ببيت من القصيدة ، ويبين المعنى المراد منه دون ذكر لموطن الشاهد وتوجيه إعرابه ؛ للاختصار ، وقد أشار إلى موطن الشاهد، وبَيَّنَ موقفه فيه بنقله كلام سيبويه على أنه واضح ليس بحاجة إلى تفسير.[١]

وأما ابن جني فيبين جواز النصب والرفع في (ناقة) ويعدَّد الأوجه في مثل قول: " لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله " ويكتفي بذلك دون إيراد وجه الرفع أو النصب في أيٍّ من الأوجه الخمسة.[٢] ويأتي ابن يعيش بالشاهد كذلك مبينًا أن (لا) إذا فُصِلَتْ عن الاسم بالظرف أو بحرف الجر فإنها لا تعمل النصب في الاسم الواقع بعدها ، وإنما يكون الاسم الواقع بعدها مرفوعًا بالابتداء والخبر ويجب تكرارها.[٣] ويقول ابن يعيش في موضع آخر من الكتاب بعد ذكر الشاهد في فصل حكمِ (لا) إذا كُرِّرَتْ:" فيجوز أن يكون (لا) في هذا الوجه بمعنى (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ويكون الظرف في موضع خبر منصوب. ويجوز أن تكون نافيةً ، وما بعدها مبتدأ ، ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع ، ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني ، فتقول: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله..."[٤]

أي أن هذه الأوجه صحيحةٌ جائزة من حيث القاعدة ويجيزها الاستعمال ، ولا فرق بين أحدها. ويذكر ابن الصائغ (٧٢٠هـ) كذلك أوجه قول: " لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله. " كما فعل ابن جني ، ويقول كذلك إن وجه الرفع هنا على الابتداء وإلغاء (لا) ، ولا يجوز إعمالها في (ناقة) وعطف (ولا جمل) عليها.[٥] ويرى ابن هشام أيضًا أن في: " لا حول ولا قوة إلا بالله." خمسةَ أوجه: أحدها الرفع على الابتداء أو إعمال (لا) عمل (ليس). ثم يأتي ابن هشام بالشاهد على أنه نظير

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٩٥-٢٩٦.

[٢] انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص٤٤.

[٣] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص١١١-١١٢.

[٤] المرجع نفسه ، ج٢، ص١١٥.

[٥] انظر: ابن الصائغ، شمس الدين، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الساعدي، ط١، ٢٠٠٤م، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ج١، ص٤٩٣-٤٩٤، والحريري، أبو محمد القاسم شرح ملحة الإعراب، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط١، ٢٠٠٥م، دار الكلم الطيب، بيروت، ص٢٢٣-٢٢٥.

لها.[١] ويتبع الأشمونيُّ ابنَ هشام في بيان ذلك دون أيِّ اختلاف بينهما[٢] ، ومثله الأزهري[٣]، والصبان أيضًا ؛ إذ يأتي كلٌّ منهما بالبيت شاهدًا على جواز رفع (ناقة) بالابتداء كما هي الحال في الحوقلة.[٤]

ويرى الباحث من إجماع النحاة على رأي واحد ، وهو جواز رفع (ناقة) بالابتداء ؛ لتكريرها أنها مبتدأ وما بعدها يكون الخبر ، وأما النصب فيها فجائز وفقًا لما ورد عن النحاة ، ومنهم الأعلم إلا أنه لا موضع لذكره هنا.

ومما يرويه الأعلم في باب " ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق " كما هو عند سيبويه ما كان الاسم مسبوقًا بـ (لا) غير مكررة ولم تعمل فيه ، فبقي مرفوعًا بالابتداء قول جرير:[٥]

وَنُبِّئْتُ جَوَّابًا وَسَكْنًا يَسُبُّنِي وَعَمْرَو بْنَ عَفْرَا لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرِو

فيقول مبينًا موطن الشاهد: " رفع (سلامٌ) بالابتداء وإن كانت (لا) غير مكررة ؛ لأنه في المعنى بدل من اللفظ بالفعل ، والفعل لا يلزم معه تكرير (لا)."[٦] وهذا ما أراده سيبويه ؛ إذ لا تلزم تثنية (لا) (أي: تكرارها) في الأفعال التي هي بدل منها. وذلك في مثل قولنا: لا مرحبًا ، ولا أهلاً ، ولا مَسَرَّةً ، فصارت مع هذه الأسماء بمنزلة الاسم المنصوب غير المسبوق بها ؛ فعوملت معاملتها قبل دخولها عليه. ومثل ذلك: لا سلامٌ عليك ، فلم تغير الكلام عمَّا كان عليه قبل أن دخولها.[٧]

---

[١] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٣.

[٢] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٣٣٨-٣٤٠.

[٣] انظر: الأزهري الوقاد ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٣٤٥.

[٤] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٧.

[٥] انظر: جرير، ديوانه ، ص٣٣٩ (.... لا سلامَ على عمرِو) وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا شاهد فيه ، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٠١ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٥٣ ، وابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ، ج١، ص٣٢٨، كما أثبته.

[٦] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٥٣.

[٧] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٠١.

وينقل المبرد كلام سيبويه فيه متصرفًا فيه ، ويذهب مذهبه ، غير أنه يزيد عليه قوله: " وكذلك (لا سلامٌ عليك) ، وهو ابتداء خبره ومعناه الدعاء..."[١] فهو يذكر إعراب موطن الشاهد فيه ويبين معناه. وهذا ما لم يَقُلْهُ سيبويه صراحةً ، وينقل أبو بكر الأنباري عن الفراء أن الرفع في مثل هذا الشاهد لغة للعرب يرفعون بها ما بعد (لا) وإن كانت غير مكررة.[٢]

ويأتي به الرماني في تبيانه طريقة العرب في الدعاء ؛ إذ يقول إنهم يأتون بالمصدر منصوبًا بفعل محذوف ، وإن جاء مرفوعًا فهو في معنى الإخبار دون الدعاء ، وإذا قُصِدَ بها الدعاء فلا يجوز إلا النصب حينئذٍ ، وتجده يوجه الرفع في هذا الموضع على الخبر وتكون (لا) في موقع المبتدأ ، أما تكرارها فعَدَّه من باب الحشو في الكلام .[٣]

ويرى الباحث أنه كالشاهد السابق[٤] ؛ فَقَدْ رُفِعَ (سلامٌ) بالابتداء وإن لم تُكرَّر (لا) ، إلا أنها لغة وردت عن العرب بدليل الشاهد وما نقله المبرد عن الفراء ؛ وأما ما ذكره الرماني من أن (لا) هنا في محل رفع بالابتداء وعملت الرفع بما بعدها فجائز ، غير أن إجماع النحاة على رفع (سلامٌ) بالابتداء يظل أقرب إلى الصواب ؛ لأننا إذا قلنا إن (لا) في محل رفع بالابتداء و(سلامٌ) خبره فسيكون (على عمرو) حشوًا ، وهذا غير جائز. ولم يرد هذا الشاهد عند النحاس ولا ابن السيرافي.

ويروي الأعلم في الباب نفسه شاهدًا آخر لحقت فيه (لا) الأسماء ولم تُكَرَّرْ ، إلا أنه جاء ما بعد الأسماء ما يَسُدُّ في المعنى عن تكرارها ، فارتفع ما بعدها بالابتداء ، وهو قبيح دون الحاجة للتكرار ، هو قول رجل من بني سلول:[٥]

وَأَنْتَ امرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

---

[١] المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٨٠-٣٨١.

[٢] انظر: أبو بكر الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ج١، ص١٢.

[٣] انظر: الرماني ، شرح كتاب سيبويه ، ج٢، ص٤٢٧-٤٢٩.

[٤] قول الراعي النميري: وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ.

[٥] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٠٥، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٥٤، وابن يعيش، شرح المفصل ، ج٢، ١١٢.

يقول الأعلم: " الشاهد فيه رفع ما بعد (لا) من غير تكرير وقد تقدم قبحه ، ونظير البيت قوله: زيدٌ لا قائمٌ. لا يحسن حتى يقول: لا قائمٌ ولا قاعدٌ. وسَوَّغَ له الإفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى ؛ لأنه إذا قال: وموتُك فاجعٌ. دَلَّ على أن حياته لا تَضُرُّ ، فكأنه قال: حياتُك لا نفعٌ ولا ضرٌّ."[١]

وهذا ما أراده سيبويه في تفسيره للرفع في هذا الموضع بقوله: " واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ برجل لا فارسٍ ، حتى تقول: لا فارسٍ ولا شجاع. ومثلُ ذلك: هذا زيدٌ لا فارسًا، لا يحسن حتى تقول: لا فارسًا ولا شجاعًا. وذلك أنه جوابٌ لمن قال ، أو لمن تجعله ممن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ؟ وقد يجوز على ضعفه ، في الشعر. قال رجلٌ من بني سَلول:..."[٢] أي أن الرفع جائز هنا إذا كان بمنزلة الجواب عن استفهام كما هو عنده.

ويعدد المبرد أوجه القول في (لا وما بعدها) ويذكر من بينها أن يكون ما بعدها مرفوعًا دون تكرير (لا) في مثل هذا الشاهد.[٣] ويرى الرماني أن عدم تكرار (لا) ورفع ما بعدها أنه من باب الضرورة في الشعر وكأنه يُقَدِّرُ الكلام: حياتُكَ لا نفعٌ ولا ضَرٌّ.[٤]

وابن السيرافي ينقل بعضًا من كلام سيبويه ، ثم ينسب الشاهد إلى الرقاشيّ ولا يبين وجه الرفع فيه ، ثم يوافقه بأن الرفع جائز على ضعفه كما ورد عن سيبويه.[٥] فكأنه يوافق سيبويه بالرفع بالابتداء على الرغم من أنه ضعيف. ويجيز الزمخشري (٥٣٨هـ) أيضًا رفع ما بعد (لا) في الشعر في مثل هذا الشاهد على ضعفه.[٦] ويرى ابن الشجري أن رفعَ ما بعد (لا) يكون على إضمار مبتدأ تقديره (هو) ، غير أن الرفع دون تكرارها قبيح ، ولكنه قد ورد ذلك في الشعر ، ثم يذكر البيت

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٥٤.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٠٥.

[٣] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٥٩-٣٦٠.

[٤] انظر: الرماني ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٤٣١.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٦٢-٣٦٣.

[٦] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص١١٠-١١١.

شاهدًا على ذلك.[١] ويتبع الزمخشري في توجيه الرفع في موطن الشاهد كلٌّ من الخوارزمي[٢] ، وابن يعيش في شرحهما للمفصل ؛ إذ يقولان إن الرفع هنا جائز من باب الضرورة في العشر ، وصحيح أن (لا) غير مكررة في اللفظ ، إلا أن المعنى يغني عن تكرارها.[٣]

كما تجد ابن مالك يذهب مذهبهم فيه ويقول إنه جائز إذا اضطر الشاعر إلى الرفع.[٤] وتجد رضي الدين الإستراباذي ينقل عن المبرد وابن كيسان قولهما بجواز الرفع أو الإهمال فيما بعد (لا) في مثل هذا الموضع ولكنه من الشواذّ.[٥] وأما الأشموني فيرى ما جاء بالرفع في مثل هذا الشاهد ضرورةً.[٦]

وكذا تجد رأي السيوطي فيه أنه مرفوع ضرورةً دون تكرار (لا)[٧] ، وينقل البغدادي تفسير الأعلم للشاهد ، كما ينقل عن المبرد وابن كيسان رأي كلٍّ منهما فيه على أنه مرفوع جوازًا ، ولكنه من الشواذِّ ، ثم يوجه (نفعٌ) على أنه مبتدأ حذف خبره ويقدر الكلام: حياتُك لا نفعٌ فيها وموتك فاجعُ.[٨]

واستنادًا إلى ما سبق من توجيه النحاة لهذا الشاهد تجد إجماعهم على أن الرفع في هذا الموضع دون تكرار (لا) ضعيف أو قبيح ؛ ولذلك عُدَّ من الشواذِّ عند بعض النحاة ، أو من الضرورات في الشعر ، إلا أنه لما جاء مرفوعًا لم يختلف اثنان في توجيه إعرابه: (حياتك) ؛ إذ أجمعوا على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: (فيها) ، والجملة (لا نفعٌ فيها) في محل رفع خبر المبتدأ.

---

[١] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٥٤٠.
[٢] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٥١٦-٥١٨.
[٣] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص١١٢-١١٣.
[٤] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج١، ص٥٣٩.
[٥] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢، ص٣٠٥.
[٦] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٣٤٧-٣٤٨.
[٧] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج١، ص٥٣٥.
[٨] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٤، ص٣٦.

الابتداء بالضمير المتصل بـ (لولا).

والمقصود به أن ما بعد (لولا) يكون اسمًا ظاهرًا ، أو أحد ضمائر الرفع في محل رفع بالابتداء ، وقد جاء في الشعر اتصال ياء المتكلم بـ(لولا) ووجهها النحاة في محل رفع بالابتداء ، فأنشد الأعلم في باب " ما يكون الاسم إذا أضمر فيه متحولًا عن حاله إذا أظهر " مع اختلاف يسير عما هو في الكتاب ، ويعني فيه أن الاسم إذا أضمر جاز أن يتغير عن حاله في الإعراب ، ومنه إذا أضمر المبتدأ بعد (لولا) جيء بضمير الجر أو النصب بدلاً من ضمير الرفع مكانه في مثل قول يزيد بن الحكم:[١]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

يذهب الأعلم إلى أن موطن الشاهد هنا: " إتيانه بضمير الخفض بعد (لولا) وهي من حروف الابتداء ، ووجه ذلك أن الاسم المبتدأ بعدها لا يُذَكر خبره ؛ فأشبه الاسم المجرور في انفراده والمضمر لا يتبين فيه إعراب فوقع مجروره موقع مرفوعه ، والأكثر: لولا أنا ، قياسًا على الظاهر.[٢] أي أن المبتدأ بعد (لولا) لم يظهر واتصل بها ضمير جرٍّ بدلاً من ضمير الرفع ، كما تجده يقول بأن المبرد يردُّ مثل هذا ولا يرى فيه حجةً على الرغم من أنه يروي مثله عن رؤبة قوله: " لَوْلَاكُمَا قَدْ خرجتْ نَفْسَاهُمَا " فإنه يرجح مذهب سيبويه فيه ؛ لاطِّراد الشواهد فيه.[٣]

ومذهب سيبويه فيه هو أن " (لولاك ولولاي) إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرتَ رُفِعَ ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنتَ ، كما قال سبحانه: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ سبأ:٣١ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٢ ، ص٣٧٤، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٧٩ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٥ ، ص١٤٣، وانظر: الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج١، ٢٧١، أنه ليزيد بن الحكم أو ليزيد بن عبد ربه.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٧٩.

[٣] انظر: المرجع نفسه ، ص٣٧٩-٣٨٠.

علامة مضمر مرفوع ، قال الشاعر يزيد بن الحكم:.(البيت).، وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس."[١] أي أن الضمير المتصل بها (الياء) هو للجر ولا يجوز أن يكون ضمير رفع وكان وجه الكلام أن يقول الشاعر: لولا أنتم. ولا تجد فرقًا بين الأعلم وسيبويه في هذا.

وأما المبرد فيخالف سيبويه فيه ولا يرى فيه حجةً ، فيقول: الياء المتصلة بـ (لولا) ليست ضمير جر أو نصب ؛ إذ لو كان كذلك لوجب اتصال النون بـ(لولا) كما اتصلت بـ(رماني وأعطاني) ، كما تجده يأتي برأي الأخفش أبي سعيدٍ أيضًا ، كما يخالفه في أنه يعد الياء هنا ضمير رفع كالمنفصل (أنت) وأنها من باب تناوب الضمائر عن بعضها ، ويقول إن هذا التركيب ليس بصحيح ولا يجوز أن تتصل (لولا) بالضمائر ، والصواب أن يكون كما جاء في قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ سبأ:٣١ ؛ إذ جيء بضمير الرفع المنفصل بعدها.[٢]

ويأتي به النحاس تحت العنوان نفسه كما هو عند سيبويه ، ثم يقول بأنه حجةٌ على أن الشاعر قال (لولاي) بدلاً من (لولا أنا) ؛ لأنها ترفع الاسم بعدها و(أنا) ضمير رفع ، ويكتفي بذلك فلا يبين رأيه في المسألة أو يذكر ردًّا لأحد النحاة عليه كما يفعل الأعلم.[٣]

ويأتي الرماني بالبيت شاهدًا على اتصال (لولا) بضمير الجر بدلًا من ضمير الرفع على أن (لولا) حرف إضافةٍ وليست حرف ابتداء.[٤] وابن السيرافي يأتي بالشاهد مسبوقًا ببيت آخر من القصيدة ، ويقول: " الشاهد فيه أن جعل الضمير بعد (لولا) بالياء وهو ضمير المجرور." ولا يزيد على ذلك.[٥]

وهنا تجد فرقًا بين شرح النحاس وابن السيرافي والأعلم للشاهد ؛ إذ يوضح الأعلم مراد سيبويه

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٧٣-٣٧٤.

[٢] انظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج٣، ص٢٤٧.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٨٠.

[٤] انظر: الرماني ، شرح أبيات سيبويه ، ج٣، ص٦٤٤.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص١٨٨-١٨٩.

ويتفق معه وينقل رأي المبرد في المسألة زيادةً في الشرح والتوضيح ، أما النحاس وابن السيرافي فيقتصران على تبيان موطن الشاهد فقط عند سيبويه ولا يبدي أيٌّ منهما رأيه فيه.

وينقل البكري (٣٨٧هـ) رأي سيبويه والمبرد في المسألة كما ينقل رأي ابن كيسان فيها بأن الياء أو الكاف في مثل هذا الموضع في محل رفع ، ويحتج على ذلك بقوله: " ألا ترى أنك تقول: أنا كأنت. فأنت وهو ضمير رفع في موضع خفض ، فكذلك يكون ضمير الخفض في موضع رفع إذا أمن فيه اللبس."[١] وهو بهذا الرأي يذهب مذهب الأخفش في المسألة ، فيعدُّ الياء ضميرًا حَلَّ مَحَلَّ الضمير المرفوع.

وينقل الزمخشري رأي كلٍّ من سيبويه والمبرد والأخفش في المسألة ، ويذهب إلى أن الشائع انفصال الضمير عن (لولا) ، ولا يرجح رأيًا على آخر.[٢] وابن الشجري يبين مذاهب النحاة في (لولا) وما بعدها ، ثم يخلص إلى نتيجة ، وهي موافقة المبرد في مذهبه.[٣]

وأما أبو البركات الأنباري فيأتي بهذا الشاهد ردًّا على البصريين في مسألة " القول في هل يقال (لولاي) و(لولاك)؟ وموضع الضمائر" على أن (لولا) ليست حرف خفض ، ويرد على قول المبرد بأن هذا لم يرد على لسان العرب ، ويذهب بكلامه مذهب أبي الحسن الأخفش الموافق لرأي الكوفيين فيها.[٤]

ويتبع الخوارزميُّ الزمخشري في تبيانه مذاهب النحاة في الضمير المتصل بـ (لولا) ، وبعد ذلك تجده يذهب مذهب المبرد فيه.[٥] أما ابن يعيش فيقف على المسألة ، ويذكر الشاهد حجةً على اتصال ضمير الجر بـ (لولا) ثم يذكر رأي المبرد فيه بأنه ينكره ويقول إنه خطأ ، ثم يرد على

---

[١] البكري ، سمط اللآلي ، ج١، ص٢٣٩.

[٢] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص١٧٤-١٧٧،

[٣] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج١، ص٢٧٦-٢٧٩، وانظر: ج٢، ص٥١٢-٥١٣.

[٤] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص٥٦٤-٥٦٩.

[٥] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج٢، ص١٦٩-١٧٣.

تخطئته الثقفي بأنه من العرب الثقات المعتدِّ بشعرهم ويأتي بنظائر لبيته ، ثم يذكر ابن يعيش آراء النحاة في (لولا) وما بعدها دون الميل إلى أي رأي منها.[١]

وينقل ابن مالك رأي كلٍّ من سيبويه والمبرد والأخفش والفرَّاء في المسألة ، كما فعل الزمخشري ويظهر من كلامه أنه يرى أن الفصل بينها وبين الضمير شائع أكثر ، وإذا اتصلت بضمير الجر أو النصب فهو شاذٌّ ولا يعدها من حروف الجر ، ويكتفي بذكر الآراء دون ترجيح أحدها على الأخرى.[٢]

ويقف المالقي (٧٠٢هـ) على المسألة فيذكر آراء النحاة فيها ، ثم يرجح مذهب الفراء في أن الياء والكاف في مثل هذا الموضع نابا مناب الضمير المرفوع ، ويرى " الحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف. فالأولى أن يحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك."[٣] ويرى ذلك رضي الدين الإستراباذي ؛ فهو يأتي بآراء النحاة السابقين ، ثم يرجح مذهب الفراء في إعراب (لولا) هنا حرف ابتداء ، والياء أو الكاف ضميران نابا عن ضمير الرفع المنفصل.[٤]

ويقسم المرادي (لولا) على قسمين: الأول منهما أن تكون حرف ابتداء ، وهذا مما لا خلاف فيه والثاني أن تكون حرف جر وفقًا لرأي سيبويه في مثل هذا الشاهد وغيره ، ويذكر آراء النحاة فيها كما فعل النحاة السابقون ، وتجد المرادي يردُّ على قول المبرد في أنها لم تَرِدْ عن العرب بأنه ضرب من الهذيان.[٥]

---

[١] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص٣٤٢-٣٤٧.

[٢] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٧٨٤-٧٨٨.

[٣] المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٢، ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق، ص٣٦٤-٣٦٥.

[٤] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢، ص٤٤٤-٤٤٥.

[٥] انظر: المرادي، الحسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط١، ١٩٧٣م، المكتبة العربية ، حلب، ص٥٩٧-٦٠٥.

وهو في تقسيمه لها على هذين القسمين يرى أنها حرف جر ، والضمير المتصل بها مجرور. وأما الوجه الآخر فهو أن تكون حرف ابتداء والاسم الظاهر بعدها مبتدأ.

ويذكر ابن عقيل آراء النحاة فيها ولا يعلق على أيٍّ منها ، إلا أنه يرد على زَعْمِ المبرد في أن هذا التركيب لم يرد على لسان العرب بشاهد ثم يتبعه بقول يزيد بن الحكم السابق[١] ، وتجد هذا عند الأشموني أيضًا دون اختلاف[٢] ، والأزهري كذلك ينقل رأي سيبويه والفراء في المسألة ، ويرى الأكثر فصل الضمير عنها كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سبأ:٣١، فقد فُصِلَ الضمير (أنتم) عن (لولا).[٣]

ويأتي السيوطي بشواهد عديدةٍ على اتصال (لولا) بالضمائر ، ويذكر بعدها آراء النحاة في المسألة ولا يعلق على أيٍّ منها ولا يعطي رأيه فيها.[٤] ويتبعه في هذا البغدادي ؛ إذ يذكر آراء عدد من النحاة ، إلا أنه لا يقدم رأيًا في المسألة ، وما أورده هو أقوال النحاة وما يدعم حججهم فقط.[٥]

ويرى الباحث أن ما أورده النحاة من آراء في هذه المسألة يتلخص في مذهبين: الأول إعراب (لولا) في مثل هذا الموضع حرف جر (وهو مذهب سيبويه) ، والثاني إعرابها حرف ابتداء ، وقد تباينت حجج أنصار كلِّ مذهب فيها ، إلا أن المذهب الأرجح هو مذهب الفراء في إرجاعها إلى الأصل ، وتوجيه إعراب الياء أو الكاف المتصلة فيها على أنه ضمير رفع في هذا الموضع ؛ لأنه وارد في الاستعمال وقد ورد عدد لا بأس به من الشواهد عن العرب.[٦]

---

[١] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٣، ص٧-٩.

[٢] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٦٣-٦٤.

[٣] انظر: الأزهري ، زين الدين المصري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ص٨٧-٧٩.

[٤] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٤٥٨-٤٥٩.

[٥] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص٣٣٦-٣٤٢.

[٦] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٤٥٨.

كما أننا إذا أخذنا بمذهب سيبويه فيها فسيكون الكلام ضعيفًا ولا نعرف موقعها (لولاي) من الإعراب ، كما أن إعراب (لولا) حرف جر فيه ضعف ؛ لما ذكره الأنباري والمالقي من حجج في كتابيهما ، كما تجد أيضًا تناوب الضمائر مستخدمًا في اللغة وواردًا عن العرب كما أورده النحاة.

رفع الاسم مبتدأً وفيه معنى القَسَمِ.

من المعروف أن صيغة القَسَمِ في كلام العرب مبدوءةٌ بأحد حروفه الجارَّة للاسم الداخلة عليه لكن ورد في الشعر أسماءٌ دالَّةٌ على معنى القَسَمِ ولم تدخل عليها تلك الحروف ، فكانت مرفوعةً بالابتداء. وتجد الأعلم يشرح شواهد عديدةً في باب من أبواب القَسَمِ سمَّاه سيبويه " باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم "[١] وهو رفع الاسم الذي يحمل معنى القسم بالابتداء ؛ لأنه مستخدم كثيرًا في كلام العرب ، إلا أن الأكثر نصبه بفعل محذوف ، ومنها قول امرئ القيس:[٢]

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وموطن الشاهد هنا: " قوله (يمينُ الله) بالرفع على الابتداء وإضمار الخبر والتقدير: يمينُ الله لازمتي. والنصب أكثر في كلامهم."[٣] وهذا مذهب سيبويه فيه ؛ فيرى الرفع فيه كالرفع في قولنا: يذهبُ زيدٌ ، وذهب زيدٌ. كما أن فيه معنى القَسَمِ ، فيمينٌ مرفوع بالابتداء وخبره محذوف وتقديره كتقدير الأعلم له.[٤]

وأما المبرد فيأتي به بنصب (يمين) ويقول إن بعض العرب يرويه بالرفع بالابتداء ، وتقدير الكلام عنده (يمينُ الله عليَّ) ، إلا أنه يرى " أن المصادر وما جرى مجراها إنما تقع في القسم منصوبةً بأفعال مضمرة." فهو لم يخرج على مذهب سيبويه ويرى النصب فيه أكثر على عادة

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ص٥٠٢.

[٢] امرؤ القيس، ديوانه، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، ط٢، ٢٠٠٤م ، دار المعرفة ، بيروت ، ص١٣٧،(قَطَّعُوا) بدلاً من (قَطَعُوا) ولا يؤثر في موطن الشاهد ، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ص٥٠٤ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٥١٥، كما أثبته.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٥١٥.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ص٥٠٤.

العرب في كلامها.[١] وتجد ابن السراج ينقل كلام سيبويه فيه ويذهب مذهبه ، إلا أنه يروي البيت بنصب (يمين) وتقدير الكلام عنده كما هو عند سيبويه.[٢]

ويأتي الزجاجي بالشاهد برفع (يمين) على أنه مبتدأ في " باب القسم وحروفه " ، ويقول إن النصب فيه أجود ، كما أن محقق الكتاب يضيف عبارة بعد الشاهد بأنه يروى رفعًا ونصبًا.[٣] وأما النحاس فيضعه في باب "ما يحذف منه حرف القسم" دون نسبته إلى أحد بنصب (يمين) على خلاف ما ورد عند سيبويه ، كما أنه لا يبين موطن الاستشهاد الذي سيق له الشاهد في الكتاب وإنما تجده يقول إن موطن الشاهد فيه حذف الواو من قوله: يمينَ اللهِ وأن الشاعر أراد: ويمينِ اللهِ.[٤]

ويأتي ابن السيرافي بالشاهد منسوبًا إلى امرئ القيس ، ثم يروي كلام سيبويه فيه في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم ، ويذهب مذهبه في التفسير ويقف على موطن الشاهد بأن (يمينُ) مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوف وجوبًا تقديره (يمينُ الله قسمي).[٥]

وإذا نظرت في توجيه النحاس وابن السيرافي والأعلم موطنَ الاستشهاد في هذا البيت تجد الفرق بينهم ، فابن السيرافي والأعلم يأتيان به ، ويشرحان موطن الشاهد فيه ويوضحان ما أراده سيبويه فيه ، أما النحاس فلم يلتفت إلى موطن الشاهد كما هو عند سيبويه. ويرى ابن جني أن العرب عقدت جملة القسم من المبتدأ والخبر ويروي الشاهد برفع (يمين) بالابتداء وخبره محذوف ، وهو عنده بمنزلة (لَعَمْرُكَ لأقومنَّ) كما هي الحال عند سيبويه وابن السيرافي.[٦]

---

[١] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٢، ٣٢٦.

[٢] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٤٣٤.

[٣] انظر: الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص٧٣.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٣٣٩- ٣٤١.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٢٠٣.

[٦] انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص١٨٦-١٨٧.

ويسير ابن سيده في هذا الاتجاه فيروي البيت بالرفع والتفسير عنده كما هو عند سيبويه ويزيد عليه بأن من ينصب (يمينَ) يكون على حذف الباء وإرادة: أحلفُ بيمينِ الله.[١] وكذلك تجده عند الزمخشري بالرفع بالابتداء والخبر محذوف ، ولكنه لا يذكر وجه النصب فيه.[٢] ويروي الجواليقي (٥٤٠هـ) البيت بالنصب ، ويفسره تفسير ابن سيده للنصب فيه ، ولا يلتفت إلى روايته بالرفع.[٣]

وأما الأزهري فيروي البيت ويوجه الرفع بالابتداء والخبر محذوف ، كما يبين وجه النصب كما بينه ابن سيده وذكره الجواليقي.[٤] والسيوطي يروي البيت بالرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف.[٥] أما الصبان فيرى أن (يمين) مرفوعة على الخبر لمبتدأ محذوف ويجيز إعرابها على أنها مبتدأ والخبر محذوف[٦] ، ولم يرد هذا الرأي عند غيره من النحاة.

ويرى الباحث من إجماع النحاة أن رفع (يمين) هنا يكون بالابتداء على رواية الرفع وهو الوجه الأقوى ، أما روايته بالنصب فجائزة على ما فسره النحاة ، من مثل ابن سيده والجواليقي. وأما ما ذكره الصبان من رفعه على الخبر وحذف المبتدأ فضعيف ؛ لأن ما هو معروف في القاعدة والاستعمال أن القسم له الصدارة في الكلام فلا يجوز تأخيره خبرًا وتقديم مبتدأ عليه.

---

[١] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٤، ص٧٥.

[٢] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٤٨٧-٤٨٨.

[٣] انظر: الجواليقي، أبو منصور، شرح أدب الكاتب، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، د.ط، د.ت، دار الكتاب العربي، بيروت، ص٢٧٨.

[٤] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٢٣٥.

[٥] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٤٧٧.

[٦] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج١، ص٣٣٥.

المبحث الثاني: الخبر

يُعنى به المسند ، وهو الشقُّ الثاني المكمل للعلاقة الإسنادية في الجملة الاسمية ، وقد ورد عند الأعلم عددٌ كبيرٌ من الشواهد المتعلقة بخبر المبتدأ ضمن مسائل متعددة ، ومما رصدته منها ويصلح لأن يبين منهج الأعلم في شرحه لأبيات سيبويه:

رفع الاسم خبرًا لمبتدأ محذوف.

من المعروف عن العرب الحذف في الكلام ؛ لذا قد يحذفون الخبر ، ويشرح الأعلم في باب " هذا شيءٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم " كما هو عند سيبويه عددًا من الشواهد حذف منها الفعل ، ويأتي بشواهد أخرى حذف منها المبتدأ كما حذف الفعل في مواطن أخرى ، ومنها قول الشاعر:[١]

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قِوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ

يأتي الأعلم الشنتمري على هذا الشاهد مبينًا أن موطن الاستشهاد فيه هو رفع (ربعٌ) على إضمار مبتدأ والتقدير: ذاك رَبْعٌ. وجَوَّزَ ذلك من ذِكْرِ الطَّلَلِ الدالِّ عليه. ويرى أنه لو نصب على (أعني واذْكُرْ) لكان حسنًا.[٢]

وهذا هو موطن الاستشهاد الذي ساق له سيبويه هذا الشاهد بقوله: "كأنه قال: وذاك ربعٌ قواءٌ أو هو ربعٌ قواءٌ ، رفعه على ذا وما أشبه ذلك..."[٣] ويفسره النحاس تفسير سيبويه ، ولكنه يرى الوجهَ فيه النصبَ بقوله: " والوجه فيه النصب لأنك شغلت الفعل بما هو من سببه وقبله شيء قد

---

[١] سيبويه، الكتاب ، ج١، ص٢٨١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٠-١٩١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ،ج١، ص٣٤٩.

[٢] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٣٤٩.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج١ ص٢٨٢.

عمل فيه الفعل وسببه الهاء التي في قولك (به)."[١] أي أنه يرى أن الوجه نصب (ربع) على إضمار فعل في باب الاشتغال. وهنا تجد المخالفة عند النحاس في ترجيح النصب على الرفع ، أما الأعلم فيرى النصب حسنًا ولا يرجحه على الرفع.

ويؤيد ابن السيرافي مذهب سيبويه فيه ، ويرى (ربعٌ) مرفوعًا على أنه خبر مبتدأ محذوف[٢] وابن جني كذلك يرى أن سيبويه رفعه على الابتداء وقطع دون البدل والإتباع ولم ينصب كما يرى النحاس[٣] ، وكذلك يروي الجرجاني (٤٧١هـ) عن شيخه أبي الحسن الفارسي في باب " القول في الحذف " بأنه مرفوع على القطع والابتداء ودون النصب على إضمار الفعل.[٤]

ويتبعهم في ذلك أبو علي القيسي ؛ إذ يرويه عن سيبويه بأن الشاعر رفع (ربع) على الابتداء وقطع ولم يجعله بدلاً من (الطلل) ؛ لأنه أكثر منه بالمعنى فلا يجوز إبدال الأكثر من الأقل.[٥] وابن هشام يرى الرفع على الاقطع والابتداء دون البدل ، ولكنه يضيف سببًا آخر لعدم الرفع على البدل هو كراهة التضمين في الشعر ، ولأن أسماء الديار كثر فيها النصب على إضمار فعل[٦] ، أي أن السبب في القطع والابتداء ليس المعنى فقط ؛ وإنما كراهة حدوث عيب من عيوب القافية أيضًا.

ويرى الباحث أن مذهب الأعلم وسيبويه هو الأقرب إلى الصواب (الرفع على الخبر لمبتدأ مضمر) من حيث التوجيه ؛ لأن (ربعٌ) نكرة ولا يجوز الابتداء به إلا بمسوغ ، كما يمتنع الرفع على البدل ؛ للعلة التي ذكرها أبو علي القيسي وتبعه فيها عدد من النحاة ، وأما ما أشار إليه

---

[١] النحاس، شرح أبيات سيبويه ، ص١٥٣.

[٢] انظر: ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٢٥٨-٢٥٩.

[٣] انظر: ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، د. ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج٣، ص٢٢٩.

[٤] انظر: الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، قراءة وتعليق ، محمود محمد شاكر ، ط٣ ، ١٩٩٢م ، مطبعة المدني ، مصر، ص١٤٦-١٤٧.

[٥] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص٦٥-٦٦.

[٦] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق:مازن المبارك ومحمدحمدالله، ط٦، ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق، ص٧٨٤.

النحاس ، وذكره الأعلم من جواز النصب على (أعني) فجائزٌ ، غير أنه ضعيف ولكن يظل الرفع أقوى ؛ لما قاله سيبويه عن عمر بن أبي ربيعة الآتي:[١]

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا كَمَا عرفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلَا

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وأَهْلُهُمُ بِالكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالغَزَلَا

يأتي الأعلم الشنتمري بهذا الشاهد ، ويقول إن الاسم (دارٌ) مرفوع على إضمار مبتدأ ، ويجوز فيه النصب على الاختصاص ، إلا أن سيبويه يُسَوِّي بين الرفع والنصب هنا على الرغم من أنه يتبعه للشاهد السابق بقوله: "ومثله لعمر بن أبي ربيعة..."[٢] وبعد إيراد البيتين يقول: " فإذا رفعتَ فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت."[٣]

فكأنه يريد القول إن النصب غير جائز إذا كان الإخبار هو المعنى المراد من البيتين. وإذا تَفَحَّصْتَ كلامَ سيبويه تجده ينظر في ظاهر الكلام وباطنه ويرجح الرفع على ظاهر الكلام ولعدم معرفته مراد الشاعر بدقة ، فهو يجيز الرفع على القطع والابتداء في حال الوصف كما يجيز النصب في حال إرادة معنى الاختصاص. ويرى النحاس أن الشاعر قال (دارٌ) ولم يقل (دارًا) ؛ لأنه لم يعطفه على الفعل ، ولكنه ابتدأ به كأنه قال: تلك دارٌ.[٤]

وهنا لا يرجح النصب كما فعل في الشاهد السابق ، وإنما يرى أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف على الرغم من أن الكلام فيهما واحد. ويفسره ابن السيرافي أيضًا كما فَسَّرَ الشاهد الذي سبقه ؛ فيرى (دارٌ) مرفوعةً على أنها خبر ابتداء محذوف فكأنه قال: هو دار لمروة.[٥] وكذلك

---

[١] عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد ، ط٢، ١٩٩٦م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص٣٠٦، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٨٢، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩١.

[٢] سيبويه ، الكتاب، ج١ ، ص٢٨٢.

[٣] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٥٣-١٥٤.

[٥] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١ ، ص١٣٧.

الجرجاني ؛ إذ يورده بعد الشاهد السابق ، ويرى أن المبتدأ فيه مضمر[١] ، أي: كما قَدَّرَ الكلام في البيت السابق على حذف المبتدأ. ويقول عبد الرحمن الميداني (١٤٢٥هـ) إن المعنى المراد من البيت: هي دارٌ لمروة. فَحُذِفَ المسند إليه ، وهو المبتدأ هنا كعادة العرب من حذف المسند إليه في هذا المقام."[٢] إلا أن سيبويه يرى أن عادة العرب في مثل هذا الموضع تحذف الفعل لا حذف المبتدأ.[٣]

وهنا يظهر أن موطن الشاهد كما هو في الشاهد السابق ؛ فهو مثله ، ولكن يحسن النصب في قول عمر بن أبي ربيعة على (أعني) كما قال الأعلم عن الشاهد السابق ، ويكون تقدير الكلام: دارًا لمروة. كما يحسن النصب على البدل هنا ؛ لأن الدارَ (البدل) أقلُّ من المبدل منه (رسم الدار والطلل) ، إلا أنه يمتنع في الشاهد السابق للعلة التي سبقت الإشارة إليها.

رفع الاسم خبرًا إذا حَلَّ محلَّ الفعل المضمر.

من المعروف أن العرب يضعون الاسم موضع الفعل أو العكس ، وذلك في مثل استخدامهم المصدر منصوبًا بحجة أنه حَلَّ محلَّ فعله ، ولكن ورد في الشعر أسماءٌ وضعت موضع الفعل ولكنه مرفوعة على الخبر لمبتدأ محذوف كما وُجِّهَ النصب بفعل محذوف. لذلك تجد الأعلم يشرح عددًا من الشواهد في باب " ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي. " كما هو عند سيبويه دون اختصار كعادته من اختصار عناوين الأبواب ، والنحاس أيضًا يفعل مثله وتجد الخبر مرفوعًا لمبتدأ مضمر كما يُضمر الفعل إذا كان معمولُه منصوبًا ، وذلك في مثل قول طفيل الغنوي:[٤]

---

[١] انظر: الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص١٤٦-١٤٧.

[٢] الميداني، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة، البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، ط١، ١٩٩٦م، دار القلم، دمشق، ج١، ص٣٤٢.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٨٠.

[٤] طفيل الغنوي، ديوانه، شرح الأصمعي ، تحقيق: حسان فلاح أوغلي ، ط١، ١٩٩٧م ، دار صادر، بيروت ، ص٥٤، وسيبويه، الكتاب، ج١، ٢٩٥-٢٩٦، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٨.

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ: أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

يرى الأعلم أن الشاعر رفع (أهلٌ ومرحبُ) على إضمار مبتدأ ويقدر الكلام: (هذا أهلٌ ومرحبُ) أو أن يكون مبتدأً على معنى: لك أهلٌ ومرحبُ.[١] وأما سيبويه فيأتي به دليلًا على أن الشاعر يرفع ما محله النصب إنْ حَلَّ محل فعله فقول أحدهم للزائر: أهلاً وسهلاً ، يعني: أدركتَ أهلاً ؛ فحُذِفَ الفعلُ وحَلَّ مصدرُه محله ، وعند الرفع كما هي الحال في قول الشاعر فعلى تقدير: هذا أهلٌ ومرحبٌ.

أي أنه كما يُضمَر الفعل في حال النصب فقد يُضمر المبتدأ في حال الرفع وعندئذٍ يكون الاسم مرفوعًا على الخبر لمبتدأ مضمر ، ولم يشر إلى جواز رفعه على الابتداء.[٢] ويقول المبرد إن البيت يُروى على الوجهين: الرفع والنصب. ولكنه لا يبين سببًا لتوجيه الرفع إلا أنه يبين سبب رفع (سلامٌ) في قولهم: سلامٌ يا فتى بالابتداء أو على الخبر ، فكأنه يُنْزِلُهُ بمنزلته.[٣]

وأما أبو بكر الأنباري فيرى بأنه مرفوع بالقول بقوله:" رفع الأهل بالقول ، والقول بالأهل"[٤] ، أي أن المبتدأ هو (قوله) وخبره (أهلٌ) وليس ثمة أي إضمار لمبتدأ. ويذهب النحاس فيه مذهب أبي بكر الأنباري بأنه مرفوع على معنى: قولُهُ أهلٌ ومرحبٌ[٥] مخالفًا سيبويه في توجيه موطن الشاهد.

ويرى ابن السيرافي أنه مرفوع على الخبر لمبتدأ محذوف ؛ إذ يضعه في باب " رفع (أهل ومرحب) على الخبرية[٦] ، كما هي الحال عند سيبويه ولا يذكر جواز الرفع بالابتداء. وينقل ابن

---

[١] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٨.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٥-٢٩٦.

[٣] انظر: المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، ١٩٩٤م ، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، ج٣، ص٢١٩.

[٤] انظر: أبو بكر الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ج١، ٢٣٤.

[٥] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٦٢.

[٦] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٢٨.

سيده كلام سيبويه فيه ويؤيده في عِلَّةِ الرفع على الخبرية وإضمار المبتدأ ، إلا أن تقدير الكلام عنده يدل على أنه يجيز الرفع على الابتداء أو الخبر.[١] ومثله ابن يعيش ؛ فهو يبين موطن الشاهد ويوجه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ثم ينقل كلام سيبويه فيه.[٢] وكذلك يذهب السيوطي مذهب سيبويه تمامًا في جواز إضمار المبتدأ عند الرفع ، كما أُضْمِرَ الفعل عند النصب ولكنه يرى أن الرفع قد يكون على الابتداء أو الخبر.[٣]

ويرى الباحث من إجماع النحاة على توجيه واحد لموطن الشاهد أنه يمكن أن يكون (أهلٌ) مبتدأً وخبره مضمر على تقدير الأعلم: لك أهلٌ ومرحبٌ ؛ لأن المعنى يحتمل الوجهين ، لكن يظل الرفع على الخبرية أقوى من حيث التوجيه ، وجملة (أهلٌ ومرحب) مع المبتدأ المضمر في محل رفع خبر للمبتدأ (قوله) ؛ لأنه نكرة ، ولأن العرب من عادتها حذف الفعل العامل في (أهلاً ومرحبًا) عند النصب.[٤]

ومما جاء به سيبويه وشرحه الأعلم في كتابه في الباب نفسه ويتعلق بالمسألة نفسها (حذف المبتدأ ورفع الاسم خبرًا له) ، قول أبي الأسود الدؤلي:[٥]

إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيقِ

يرى الأعلم أن الشاهد فيه رفع (مرحبٌ) وأن تفسيره كالذي سبقه[٦] ، كما أن سيبويه يورده أيضًا بعد بيت طفيل الغنوي السابق على أنه نظير له.[٧]

---

[١] انظر:ابن سيده،علي بن إسماعيل،المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم الجفال، ط١، ١٩٩٦م، دار إحياء التراث، بيروت،ج٣، ص٤٦٨.

[٢] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٩٧.

[٣] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٢١.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٥.

[٥] أبو الأسود الدؤلي، ديوانه، صنعه: أبو سعيد ، الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط٢، ١٩٩٨م، دار ومكتبة الهلال بيروت، ص١٤١، ٢٨٣، تجد روايته بالنصب: (ألا مَرْحَبًا) بدلًا من (ألا مرحبٌ) ، وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا يكون فيه موطن استشهاد، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٦، والأعلم، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٨، كما أثبته.

[٦] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٨.

[٧] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٦.

أما النحاس فيرى أن سيبويه جاء به حجةً على رفع (مرحب) الثانية وكان الوجه فيه النصب ، لكنه حُمِلَ على معنى: ألا هو مرحبٌ. أي أنه يذهب إلى رفعه على الخبر لمبتدأ مضمر.[١] ويأتي به ابن السيرافي مسبوقًا ببيتين من قصيدة أبي الأسود الدؤلي ، ويرى أن الشاهد فيه رفع (مرحبٌ) خبرًا للمبتدأ المؤخر (واديك) ، كما يقول إنه يروى: (إذا ما رآني مُقبلاً قال مرحبًا) ثم يوضح المراد من الأبيات ثم موطن الشاهد.[٢] ويقف عليه ابن سيده بعد الشاهد السابق ، ويذهب فيه مذهب سيبويه.[٣]

ويرى السيوطي أن للرفع توجيهين ، إما الرفع بالابتداء وإما الرفع بالخبر بتقدير:" ألا هذا مرحبٌ أو لك مرحبٌ ، ولكن أحد الطرفين محذوف على عادة العرب من الحذف في مثل هذا الموضع."[٤] إلا أن الباحث يرى أنه لا حاجة لتقدير المبتدأ هنا ؛ فالمبتدأ هو (واديك) المذكور وخبره (مرحب) وهذا مذهب سيبويه والنحاة في إعراب (مرحب).

رفع الاسم خبرًا لمبتدأ محذوف وفيه معنى النصب.

والمقصود به رفع المصدر الذي لا يراد به الدعاء خبرًا لمبتدأ محذوف كما لو كان منصوبًا بفعل محذوف ، وفي باب " ما ينتصب من المصادر في غير الدعاء " عند الأعلم ، الذي تجده عند سيبويه " ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء." يشرح الأعلم عددًا من الشواهد رفع الاسم فيها على الخبر لمبتدأ مضمر ، وليس فيها معنى الدعاء ، إلا

---

[١] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٦٢.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٧٢-٧٣.

[٣] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٣، ص٤٦٨.

[٤] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٢٠.

أنها جرت مجرى الأسماء المرفوعة وفيها معنى الدعاء ، ومنها قول بعض مَذْحِجٍ ، وهو هُنَيٌّ بن أحمرَ الكِنانيِّ:[١]

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

يوجه الأعلم موطن الشاهد هنا بقوله "رفع (عجبٌ) على إضمار مبتدأ ، والتقدير: أمري عجبٌ كما أنه يجيز أن يكون مرفوعًا بالابتداء وإن كان نكرةً ؛ لوقوعه موقع المنصوب ، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب ، فيستغني عن الخبر لأنه كالفعل والفاعل ، فكأنه قال: أعجَبُ لتلك قضيةً ، ويجوز أن يكون خبره في المجرور بعده...".[٢]

وأما سيبويه فينقل عن يونس بن حبيب أن رؤبة بن العجاج كان يروي هذا البيت برفع (عَجَبٌ) ، ويرى أن بعض هذه المصادر تأتي مرفوعةً ؛ فيُبتَدَأُ بها ثم يُبنَى ما بعدها عليها ، ومنها هذا الشاهد.[٣] وإذا أمعنتَ النظر في هذا الموضع تجد مخالفة الأعلم لمذهب سيبويه في تبيان موطن الشاهد ، فالأعلم يأتي به حجةً لرفع (عجب) على الخبر ، وأما سيبويه فيأتي به حجة على رفع (عجب) بالابتداء.

ويرى النحاس أنه حجة لرفع (عجب) ، إلا أنه لا يبين وجه الرفع بالابتداء أو الخبرية.[٤] ويأتي به ابن السيرافي منسوبًا إلى الزرافة الباهلي على غير ما ورد عند سيبويه ، لكنه يوافقه الرأي في توجيه رفع (عَجَبٌ) بالابتداء و(لتلك) خبره.[٥] ويذكر ابن يعيش البيت شاهدًا على أن العرب قد يأتون بالمصادر مرفوعةً على أنها خبر لمبتدأ محذوف بدلًا من النصب.[٦] وينقل السيوطي عن

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١٩ ، وعند الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢١٠، تجد أنه لبعض مذحج فقط ، وابن يعيش شرح المفصل ، ج١، ص٢٨١، ينسبه إلى رؤبة.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢١١.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١٩.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٧١-١٧٢.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٥٩.

[٦] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٢٨١-٢٨٢.

أبي حيان (٧٤٥هـ) قوله: "والذي ذكره ابن عصفور أنَّ هذه الأَلفاظ خبر فإنَّه قَال: عجبًا ، وحمدًا ، وشكرًا ، ثلاثتها مصادر قَائمة مقام أفعالها الناصبة لها ، أَي: أعجب عجبًا وأحمد حمدًا وأشكر شكرًا ، وتفارق (وَيْلَهُ) وأَخواتها ، في أَن معنى هذه الخبر ، ومعنى تلكَ الدُّعاء ، وتفارق (سُبْحَانَ الله) وأخواته ، وإِن كانَ معناها الخبر من جهة أَنَّها تتصرف فتستعمل مرفوعةً." ثم يأتي بالشاهد. وهذا التفسير شبيه بتفسير سيبويه إلا أنه يجيز الرفع إما بالابتداء أو الخبر.[١]

ويقف البغدادي على الشاهد ، ثم يقول عن طريقة العرب في كلامهم: " على أَنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام. بَيَّن الشارح وجه رفعه على الخبريَّة. وكذلكَ يقول بأن سيبويه أورده على أنه مرفوع بالخبر على إضمار مبتدأ ، أي: أَمْرِي عجب..."[٢] وينسب البغدادي إلى ضمرة بن ضمرة بن جابر بن جابر بن نهشل بن دارم وهو شاعر جاهلي.[٣]

وإذا نظرت في ما نقله البغدادي عن سيبويه بأنه يرفعه على إضمار مبتدأ فغير دقيق ، وما أورده سيبويه ذكرته سابقًا ، وهو أن يُرفع فَيُبْتَدَأُ به ، ولم يُقَدِّرْ سيبويه الكلام كما ذكر البغدادي إلا أن الرفع على الخبرية هو الأقرب إلى الصواب كما يرى الأعلم كذلك.

وتجد الصبان في باب " مسوغات الابتداء بالنكرة " يقول بعد ذكر الشاهد: " الوجه نصب (عجبًا) بالفعل المحذوف وجوبًا كما في حمدًا وشكرًا ؛ لعدم اطِّراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه ، وهو لا يَرُدُّ على البيت ؛ لأن الرفع فيه مسموع بل على المثال."[٤] أي أنه

---

[١] السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص١١٧.

[٢] البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط٤، ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ج٢، ص٣٤.

[٣] انظر: المرجع ، نفسه ، ج٢، ص٣٨.

[٤] الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، د. ط ، د. ت ، المكتبة التوقيفية ، مصر ، ج١، ص٣٢٧.

مرفوع بالابتداء – وإن كان نكرة – ؛ لسماعه عن العرب ، إلا أن الوجه فيه نصبه مفعولًا به لفعل محذوف.

وهنا تجد النحاة على خلاف في توجيه الرفع بين مبتدأ أو خبر ، ويرى الباحث توجيهه الأقرب إلى الصواب أن يكون الاسم خبرًا لمبتدأ مضمر كما يرى البغدادي ؛ لأنه كالشاهد السابق وعِلَّتُه كَعِلَّتِه ، ومثله في الباب نفسه قول الشاعر:[١]

فقالتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ

يرى الأعلم أن الشاهد هنا: "رفع (حنانٌ) بإضمار مبتدأ ، والتقدير: أمرُنا حنانٌ ، ونحوه مما يقوم به المعنى ، وهو مع رفعِهِ ناب مناب المصدر الموضوع بدلاً من اللفظ بالفعل."[٢] وهو في هذا يوافق سيبويه ؛ إذ يرى الرفع في حال الإخبار والمعنى فيه النصب ولكنه لم يرد الدعاء وإنما أراد الإخبار بقوله: " لم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنُا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ. وفي هذا المعنى كلّه معنى النصب."[٣]

ويقول سيبويه في موضع آخر من الكتاب: " والذي يرتفع عليه (حنانٌ) و(سمعٌ وطاعةٌ) غير مستعمل."[٤] وهذا يعني أيضًا أنه مرفوع على الخبر لمبتدأ مضمر ، والنحاس يقدره بتقدير: أمري حنان وأنه لم يُرِدْ: تَحَنَّنْتَ تَحَنُّنًا. ولا يبين وجه الرفع فيه[٥] ، ويرى ابن السيرافي أيضًا أنه خبر ابتداء محذوف.[٦] ويقف ابن يعيش الشاهد في تبيانه طريقة العرب في نصب المصادر التي تَحُلُّ مَحَلَّ الأفعال في الدعاء ، ثم يبين أن (حنانيك) تكون مثناةً ، غير أنها تستعمل مفردةً منصوبةً

---

[١] سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٣٢٠، الأعلم، تحصيل عين الذهب ، ص٢١١، وانظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٢٩٠، تجده غير منسوب ، وانظر: البغدادي ، خزانة الأدب للبغدادي ، ج٢، ص١١٣، للمنذر بن درهم الكلبي.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢١١.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٢٠.

[٤] المرجع نفسه ، ج١، ص٣٤٩.

[٥] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٧٢.

[٦] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٦١.

ويأتي بشاهد من القرآن الكريم ، ثم يذكر الشاهد ، ويقول إن الشاعر رفع عندما استخدم (حنان) مفردةً ، دون تبيين وجه الرفع فيه.[١] ويرى ابن هشام أيضًا أن المبتدأ في هذا البيت محذوف وجوبًا لأنه أُخبِرَ عنه بنعت مقطوع لمجرد الترحم.[٢]

وهو عند الأزهري كذلك تجد توجيهه خبرًا لمبتدأ محذوف ؛ لأنه من المصادر التي حَلَّتْ مَحَلَّ فعلها في النصب ، ولكن رُفِعَ هنا ليدلَّ على الثبوت والدوام.[٣]

وفي هذا الشاهد تجد النحاة متفقين على توجيه رفع (حنانٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف ، وهو كذلك لأنه ليس للدعاء ، وإنما أُرِيدَ به الإخبار كما ذكر النحاة السابقون. وأما مسألة وجوب حذف الخبر أو جوازه ، فهو واجب ؛ للعلة التي ذكرها ابن هشام والأزهري سابقًا.

رفع اسم المكان خبرًا لمبتدأ دون نصبه على الظرفية.

المقصود به أن العرب يستخدمون الأسماء الدالة على الأماكن منصوبةً على الظرفية ، غير أنه وردت شواهد رُفِعَت فيها أسماء الأماكن على الخبر دون النصب ، وفي باب " ما شُبِّهَ من الأماكن المختصة بالمكان المختص " يأتي الأعلم بما جاء فيه اسم المكان مرفوعًا وليس منصوبًا على الظرفية ؛ لأنه غير مختص بالمكان وإنما أُريد به التشبيه بالمكان.

ولذلك تجد عنوان الباب عند سيبويه " هذا باب ما شُبِّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شُبِّهَتْ به إذ كانت تقع على الأماكن " ويعني به أن ثمة أسماءً تنتصب على الظرفية وأسماء أخرى يجوز رفعها على الخبر لمبتدأ محذوف ؛ لعدم شبهها بالظروف المتمكنة ، ومن تلك الشواهد قول الأخطل:[٤]

---

[١] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٢٩٠-٢٩١.

[٢] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج١، ص٢١٤.

[٣] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٢٢٢.

[٤] الأخطل ، شعره ، صنعه السكري: روايته عن أبي جعفر ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط٤ ، ١٩٩٦م ، دار الفكر ، دمشق ، ص٥٥٨. وانظر: سيبويه ، الكتاب ج١، ص٤١٧ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٣٩.

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ القُرَادِ مِنِ اسْتِ الجَمَلْ

يرى الأعلم أن موطن الشاهد هنا: " رفع (المكان) الآخر ؛ لأنه خبر عن الأول ولا يكون ظرفًا ؛ لأنه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجمل في الدناءة والخسة."[١] وهذا ما ذهب إليه سيبويه ؛ إذ يرى " الرفع هنا حَسُنَ ؛ لأنه جعل الآخر هو الأول ولو أنه جعل الآخر ظرفًا لجاز ولكنه أراد التشبيه ولم يرد الظرفية."[٢] وهذا ما ذهب إليه المبرد أيضًا في توجيه الشاهد.[٣] ويتبع النحاة في هذا التوجيه أيضًا ابن السيرافي ؛ إذ يروي الشاهد عن سيبويه في باب الظروف ذاهبًا إلى أن (مكانُك) مبتدأ وخبره (مكانُ) ؛ فهو يفسره كما فسره سيبويه والمبرد.[٤]

واستنادًا إلى ما سبق تجد النحاة متفقين على رفع (مكان) على الخبر للمبتدأ (مكانك) ، ولم يُنصب على الظرفية ؛ لإرادة التشبيه ، وهو الصواب ؛ لأن التشبيه هو المعنى المراد من الكلام ؛ إذ يَذُمُّ الشاعر كعبَ بنَ جعيل بأنه خسيس ، ويشبه مكانه في القبيلة بمكان القراد من است الجمل ، فكأنه قال له: مكانك في القبيلة كمكان القراد من است الجمل. أو مكانُك في القبيلة هو مكانُ القراد من است الجمل.[٥]

رفع الاسم خبرًا لمبتدأ محذوف.

يأتي الأعلم في باب " ما يحذف المستثنى منه استخفافًا " بعددٍ من الشواهد جاء فيها الاسم مرفوعًا على الخبر لمبتدأ محذوف ، أي أن الاسم المستثنى المحذوف يقدر على أنه مبتدأ حُذِفَ للتخفيف ولعلم السامع به ، ومن تلك الشواهد قول ابن مقبل:[٦]

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٣٩.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤١٦-٤١٧.

[٣] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٥٠-٣٥١.

[٤] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٥٠-٢٥١.

[٥] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٣٩.

[٦] ابن مقبل ، ديوانه ، ص٣٨، وسيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٤٦، الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٧٢.

وتجد هذا الشاهد في العديد من المصادر في باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه حتى إنك تجد موطن الشاهد عند الأعلم: " حذف الاسم لدلالة الصفة عليه ، والتقدير: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها."[١] وكذا تجده عند سيبويه ؛ إذ يرى أن الشاعر إنما أراد: منهما تارةٌ أموت وأخرى....[٢] أي أنه حذف المبتدأ وأقام صفته مقامه لعلم المخاطب ما يعنيه القائل بكلامه ، كما تجدر الإشارة إلى أن عنوان الباب عند سيبويه (فيه) وليس (منه).[٣]

كما تجده عند المبرد ، وهو يقدر القول فيه كتقدير سيبويه له ، وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدًا ﴾ النساء:١٥٩. ما هو مثله.[٤] كما تجده عند النحاس كذلك في باب ما يحذف فيذكر الشاهد دون نسبته لصاحبه ، ثم يكتفي ببيان أن المحذوف (تارةٌ).[٥] وإذا نظرت عند الآمدي (٣٧٠هـ) تجد تفسيره أيضًا كما فَسَّرَه سيبويه ويرى أنه نظيرٌ لقول الشاعر:[٦]

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

ويأتي به الرماني أيضًا ، ويقول بأن دليل المحذوف هو ذِكْرُ التارتين ، ثم فَصَلَهُما الشاعر بحرف الجر ؛ فاقتضى ذلك تقدير مبتدأ (تارة) ، ويكون تقدير الكلام: فمنهما تارةٌ أموت.[٧] ويأتي به ابن السيرافي أيضًا وينقل كلام سيبويه فيه كعادته من نقل كلام سيبويه فيه قبل البدء بشرح الأبيات وذكر رأيه فيها في كثير من المواضع ، ثم يقول إن (أموتُ) مرفوع ؛ لأنه قام مقام صفة

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٧٢.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٤٦.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٤٤-٣٤٥.

[٤] انظر: المبرد ، أبو العباس ، الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣، ١٩٩٧م ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ج٣، ص١٣٢.

[٥] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٧٤-٢٧٥.

[٦] انظر: الآمدي، أبو القاسم، الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق: أحمد صقر، ط٤، ١٩٨٢م ، دار المعارف ، مصر ، ج١، ص١٩١. وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ٣٤٥، منسوب إلى النابغة، وبحثت في ديوان النابغة ولم أجده.

[٧] انظر: الرماني ، شرح كتاب سيبويه ، ج٢، ص٥٥٤.

لمبتدأ وتقدير الكلام: فمنهما تارةٌ أموتُ فيها.[١] وتجد ابن السيرافي هنا يبين موقع موطن الشاهد من الإعراب بتفصيل أكثر مما ورد عن النحاس والأعلم. وتجد ابن سيده يفسره كذلك بتفسير سيبويه له.[٢] ويفسره البكري في أيضًا بالتفسير نفسه ويسوق شاهدًا آخر مثله ، وهو قول الشاعر السابق: لو قلت ما في مثلها...[٣].

ويتبعهم ابن منظور في هذا التفسير أيضًا[٤] ، والقزويني (٣٣٩هـ) مثلهم ؛ إذ يرى الحذف فيه كالحذف في قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ النساء:٤٦ ، فقوله (يُحَرِّفُونَ) صفةُ مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام: من الذين هادوا قومٌ يحرفون الكلم.[٥] وينقل السيوطي عن المبرد وابن عصفور (٦٦٩هـ) تفسيرهما للشاهد وتقدير الكلام ، ولا يختلف عنهما في شيء في تبيان موطن الشاهد أو تقدير الكلام[٦] ، كما ينقل البغدادي عن سيبويه والفراء والزجاج (٣١١هـ) التفسير ذاته لموطن الحذف في الشاهد[٧].

ويفسره الخضري (١٢٨٧هـ) أيضًا كما فسره النحاة السابقون ؛ فهو يرى أن المبتدأ محذوفٌ كما حُذِفَ من قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الروم:٢٤ ، كما ورد عن الفراء هذا الرأي أيضًا وفقًا لما نقله البغدادي عنه.[٨]

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص١٢٠.

[٢] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ج٩، ص٥٣٠.

[٣] انظر: البكري، أبو عبيد، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، د. ط، ١٩٣٥م، تصوير دار الكتب العلمية، ج١، ص٧٧٥، وانظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م، دار، الأندلس، بيروت، ص١٧٢.

[٤] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (تور) ، ج٤، ص٩٧.

[٥] انظر: القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، ط٣ ،١٩٩١م ، دار الجيل ، بيروت، ج٣، ص٢١٨. والصعيدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، ط١٧، ٢٠٠٥م ، مكتبة الآداب، ج٢، ص٣٦٢.

[٦] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٣، ص١٥٦-١٥٧.

[٧] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص٥٥-٥٦.

[٨] انظر: الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج١، ص٢٢، والفراء ، معاني القرآن ، ج٢، ص٣٢٣، والبغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص٥٥-٥٦.

وتجد هنا إجماع النحاة على حذف المبتدأ (الاسم المستثنى) وإقامة صفته مقامه ، فلم يختلف في توجيهه اثنان ، وأما خبر المبتدأ المحذوف فهو (فمنهما). كما تجد أنه من كلام العرب وله نظائر من الشعر كما جاء في مثله أيضًا في كتاب الله العزيز.

حذف خبر المبتدأ جوازًا.

ويشرح الأعلم في " باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْنِ " الذي يعني به سيبويه تنازُعُ الفعلَيْنِ على الفاعل أو المفعول به ما جاء فيه خبر المبتدأ محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه ، في مثل ما جاء في قول قيس بن الخطيم:[١]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

يأتي به الأعلم بحجة أن سيبويه " استشهد به مقويًا لما جاز من حذف المفعول ، الذي هو فضلة مستغنى عنها في قولهم: ضربتُ وضربني زيدٌ. لأنه حُذِفَ في البيت خبرُ المبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه ولا يتم الكلام إلا به ، وجاز هذا الحذف ؛ لأنَّ خبر المبتدأ دالٌّ عليه ؛ إذ كان معناه كمعناه ، والتقدير: نحن راضون وأنت راضٍ." [٢] وتجد هذا التفسير وتقدير الكلام عند القرشي أيضًا دون اختلاف.[٣]

كما يروي الأعلم عن سيبويه شاهدًا آخر على أنه نظير له ، وهو لضابئ البرجمي:[٤]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٧٤، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٩٧، ولكنه نسب إلى عمرو بن امرئ القيس في عدد من المصادر ، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه ، وابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج١، ص٢٠ ، غير منسوب إلى أحد، وانظر: ابن خروف، علي بن محمد، شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بريدي، ط١، ١٩٩٥م، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا – طرابلس، ص١٨١، هو لعمرو بن امرئ القيس ضمن عدة أبيات.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٩٧.

[٣] انظر: القرشي، أبو زيد، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: علي محمد البجاوي، د. ط ، د. ت ، مطبعة نهضة مصر ص١٣.

[٤] انظر: سيبويه، الكتاب ، ج١، ص٧٤–٧٥، والأعلم: تحصيل عين الذهب ، ص٩٧، وانظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير)، ج٤، ص٥٣، غير منسوب إلى أحد.

ولم ينفرد هؤلاء النحاة بهذا التفسير ، بل تبعهم عدد كبير من النحاة ممن استشهدوا به على جواز حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه. فالمبرد يذكره دون نسبة ، ويفسره تفسير سيبويه ويرى أن مثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب:٣٥، فقد حُذِفَ الفعل الناصب للحافظين والحافظات هنا ؛ لدلالة الفعل الناصب للذاكرات عليه.[١] وهذا تجده عند سيبويه أيضًا.

وتجده عند النحاس غير منسوب إلى أحد – كعادته بعدم نسبة الشاهد – ويقول فيه: " قال: راضٍ. والوجه (رَضُوان) لأنه جمع ولكن الأول معلق بالثاني ، ومعناه: أنتَ راضٍ بما عندك ونحن. على التعليق ، ومثله كثير في كلام العرب."[٢] ، ثم يأتي ببيت ضابئ البرجمي الذي ذكره سيبويه قبله.

وتجده أيضًا عند الأزهري الهروي (٣٧٠هـ) مُفَسَّرًا بالتفسير ذاته المنقول عن سيبويه ، كما تجده يأتي بنظيرٍ له للفرزدق:[٣]

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

فهو يرى الشاعر قال: غدور. ولم يقل: غدورين.[٤] ، وتجد ابن السيرافي يضعه في باب " إضمار خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه" ، وينسبه إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي ، ثم يأتي بتفسير سيبويه له مبينًا موطن الشاهد كما بينه الأعلم.[٥]

---

[١] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٣، ص١١٢،

[٢] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٦٧–٦٨.

[٣] الأزهري الهروي ، أبو منصور، تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، ط١، ٢٠٠١م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ج١، ص١٣٧–١٣٨، وبحثت عنه في ديوان الفرزدق ولم أجده.

[٤] انظر: الأزهري الهروي ، تهذيب اللغة ، ج١، ١٣٨.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٨٦.

ويقف عليه الأنباري في مسألة " القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع " ؛ إذ يأتي به في الرد على كلام الكوفيين ، ثم يفسره بالتفسير ذاته كغيره من النحاة ، ويأتي له بنظائر أخرى من الشعر.[١]

ويأتي به العكبري (٦١٦هـ) في ثلاثة مواضع ، فينسبه إلى عمرو بن امرئ القيس ، ويوجهه بتوجيه النحاة له ، ولا يزيد في شيء عما ورد عن سيبويه ، كما تجده يأتي بقول ضابئ البرجمي السابق على أنه نظير له.[٢]

وتجده عند ابن منظور كذلك مفسرًا بالتفسير نفسه ، كما تجد بيت الفرزدق السابق نظيرًا له أيضًا.[٣] ، وتجد القزويني[٤] ، وابن هشام مثله يأتيان به مع بيت ضابئ البرجمي السابق ويوافقان النحاة في توجيههم لموطن الشاهد فيه.[٥] ويقف عليه الدمشقي (٧٦١هـ) ويفسره تفسير النحاة ، كما يرى أن تقدير الكلام في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ التوبة:٦٢. والله أحقٌ أن يرضوه ورسولُه أحقٌ أن يرضوه ، فَحُذِفَ خبر الأول لدلالة الثاني عليه.[٦] والتفسير ذاته تجده عند ابن عقيل أيضًا.[٧]

وأما السيوطي فيفسره تفسير النحاس له ؛ إذ يرى أن الوجه فيه: رضوان بدلاً من راضٍ ؛ لأنه جمع.[٨] ولا يختلف هذا التفسير عن تفسير النحاة له فالمعنى واحد (حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة

---

[١] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٧٧-٨٠.

[٢] انظر: العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر، دمشق، ج١، ص٢١٣. وانظر: العكبري، أبو البقاء، شرح ديوان المتنبي ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، د. ط ، د. ت ، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٢٥٠ ، ج٣، ص٩٤.

[٣] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (قعد) ، ج٣، ص٣٦٠.

[٤] انظر: القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ج٢، ص١٠٣-١٠٤.

[٥] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٨١٠-٨١١.

[٦] انظر: الدمشقي، صلاح الدين، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق: حسن الشاعر، ط١، ١٩٩٠م، دار البشير، عمان، ص٦٣.

[٧] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٢٤٤-٢٤٥.

[٨] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٣، ص١١٩.

الثاني عليه وتعلقه به). والبغدادي ينسبه مع أبيات أخرى إلى عمرو بن امرئ القيس ويفسره بالتفسير ذاته.[١]

وتجد إجماع النحاة على قول واحد (حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه وتعلقه به) وهذا من طرق العرب في كلامهم (الحذف للتسهيل). إلا أن ما جاء عند النحاس والسيوطي والبغدادي من أن الوجه أن يقول: رضوان. فليس فيه فرق عن (راضٍ) في إظهار خبر المبتدأ الأول ، إلا أنه يصبح خبرًا للمبتدأ الأول (نحن) وعندها يجب تقدير خبر للمبتدأ الثاني.

رفع الاسم خبرًا لاسم الإشارة.

يشرح الأعلم في " باب ما يرتفع فيه الخبر" شواهد عديدةً منها ما جاء فيه الاسم خبرًا عن اسم الإشارة ، وأما عنوان الباب كاملاً عند سيبويه فهو " باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ " ومما جاء فيه ، قول النابغة الذبياني:[٢]

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

يبين الأعلم أن موطن الشاهد في هذا البيت هو: " رفع (سابعُ) خبرًا عن (ذا) ؛ لأن (العام) من صفته فكأنه قال: وهذا العام سابعُ."[٣] وأما سيبويه فيقول في مقدمة الباب: " فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلقٌ. فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد ، كأنك قلت: هذا منطلقٌ ، قال النابغة:... كأنه قال: وهذا سابعٌ."[٤] فالأعلم لم يخرج على ما أراده سيبويه ، بل بَيَّنَ ما أراده تمامًا دون زيادة أو نقصان.

---

[١] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٤، ص٢٧٥.

[٢] النابغة الذبياني، ديوانه، جمع وشرح وتعليق: محمد الطاهر بن عاشور، ط١، ١٩٧٦م، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ص١٦٢، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٨٦ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٧٤.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٧٤.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٨٦.

وقد نُسِبَ إلى الخليل قولٌ في هذا الشاهد ، هو أن (العام) مرفوعٌ مبتدأً و(سابع) خبره.[١] ويأتي به المبرد في باب " ما كان من الأسماء نعتًا للمبهمة " أي أن يكون الاسم خبرًا لاسم الإشارة الواقع في محل المبتدأ ، ثم يفسره تفسير سيبويه بقوله: " والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتًا للمبهمة فتقول: هذا الرجلُ زيدٌ. تجعل (الرجل) نعتًا فيكون بمنزلة: هذا زيدٌ. كما تقول: زيدٌ الطويلُ قائمٌ."[٢] ثم يأتي ببيت النابغة شاهدًا على كلامه.

ويفسر ابن السراج هذا الشاهد بتفسير المبرد له ، كما يرى أنه باب جديد في النحو.[٣] وأما النحاس فلا يبين موطن الاستشهاد فيه ، وإنما يشرح معنى موطن الشاهد فيه بقوله بعد الشاهد منسوبًا للنابغة: " ولم يقل (سابعًا) كما تقول: ذا عبدُ اللهِ سابعًا."[٤] ويكتفي بذلك ، وأما ابن السيرافي فينقل كلام سيبويه ، ثم يبين موطن الشاهد كما بَيَّنَهُ الأعلم دون اختلاف بينهما.[٥]

ويرى الباحث إجماع النحاة هنا على رأي واحد كما هي الحال في الشاهد السابق ؛ فاسم الإشارة (ذا) في محل رفع بالابتداء و(العام) صفة له ، و(سابع) خبر المبتدأ. كما يجدر الالتفات إلى أن النحاس يميل في كثير من المواضع إلى الاختصار في الشرح فلا يبين موطن الشاهد كما هي الحال عند ابن السيرافي والأعلم ، أو أنه يشرح الشاهد على غير ما ورد عند سيبويه ولا يتطرق إلى ما جاء عند سيبويه ، وهذا مما يؤخذ عليه في منهجه لشرح أبيات الكتاب.

رفع الاسم خبرًا دون نصبه حالًا.

قد يَرِدُ في الشعر ما يحتمل النصب أو الرفع وفق المعنى المراد من الكلام ، فقد يأتي الشاعر بتركيب يختلف النحاة في توجيهه ومعرفة سبب الرفع أو النصب فيه ، أما الرفع فقد يكون على

---

[١] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٤٠.

[٢] المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٢٢.

[٣] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص١٥١-١٥٢.

[٤] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢١٥.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٠٠.

الخبر لمبتدأ متأخر في الكلام ، وأما النصب فيكون على الحال ، ففي باب " ما ينتصب لأنه خبر لمعروف " يشرح الأعلم عددًا من الشواهد منها ما جاء فيه الخبر مرفوعًا على إلغاء المجرور قبله في مثل قول النابغة الذبياني:[١]

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيْلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

يأتي الأعلم به قائلًا: " الشاهد فيه رفع (ناقعُ) خبرًا عن (السُّمِّ) على إلغاء المجرور ، ولو نصب على الحال ، والاعتماد في الخبر على المجرور لجاز."[٢]

وأما سيبويه فيأتي به موضحًا أن الخبر يرتفع عندما يكون لمعروف. أي: لاسم ظاهر مبتدأ قبله إن كان مقدَّمًا أو مؤخرًا ، كما يبين أن الرفع فيه إنما جاء على جواز إلغاء المجرور قبله ، أما إذا جاء منصوبًا فيكون على الحال[٣] ، وليس في هذا الشاهد لحنٌ كما ادُّعِيَ على النابغة في بعض المصادر القديمة ، بحجة أن وجه الكلام أن يقول: سابعًا.[٤]

كما نسب مثل هذا إلى الخليل ؛ إذ جيء به شاهدًا على أن (السم) مرفوع بالابتداء و(ناقع) خبره على إلغاء المجرور.[٥] ويأتي به النحاس أيضًا ، ولا يزيد في شرحه لهذا الشاهد عن قوله: " حجة لرفع (ناقعُ) ولم يقل: ناقعًا."[٦]

وأما ابن السيرافي فيأتي بكلام سيبويه فيه ، ثم يروي الشاهد مع بيت يسبقه من القصيدة نفسها ويشرح مفردات البيتين.[٧] ويذكر موطن الشاهد فيه مرة أخرى في موضع آخر ، ويقول: " قال

---

[١] النابغة الذبياني ، ديوانه ، ص١٦٢. وسيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٨٩ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٧٤.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٧٤.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٨٨-٨٩.

[٤] انظر:ابن سلَّام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص١٦، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج٢، ص١٠٦.

[٥] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٤٠.

[٦] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢١٥-٢١٦.

[٧] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٠٠-٣٠١.

سيبويه وما جاء في الشعر مرفوعًا يريد ما جاء مثل: (في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ)..." ولا يزيد في كلامه عما نقله عن سيبويه.[١]

وتلاحظ أنه يبين موطن الشاهد ولو كان ينقل كلام سيبويه فيه ، إلا أن فيه زيادةً على ما هو عند النحاس ، أما الأعلم فلا يفعل مثل ابن السيرافي وإنما يبين موطن الشاهد فيه من كلامه وبعده قد يأتي بكلام سيبويه أو لا يأتي به ، كما يضع الأعلم الشواهد في الباب الذي وضعه سيبويه له أما ابن السيرافي ، فهو يميل في الغالب إلى نقل كلام سيبويه بالإشارة إلى عنوان الباب أو دون ذلك. ويروي ابن هشام عن بعض النحاة يرى أن (ناقع) نعتًا لـ (السم) ولكنه يُخطِّئ هذا القول والصواب عنده (ناقع) خبر لـ(السم) والظرف متعلق به أو خبر ثانٍ له.[٢] كما يقول بذلك الأشموني فيوافق مذهب جمهور النحاة فيه ، وهو الرفع على الخبرية وليس النعت.[٣]

وأما السيوطي فينقل عن أبي الحسين (ابن الطراوة) أنه يرى الرفع على النعت بحجة أن النعت خاصٌّ بالمنعوت في حال مخالفته للمنعوت تعريفًا وتنكيرًا كما هي الحال هنا ، كما يذكر بأنه أجيب بالمنع[٤] ، ويذكر الصبان كذلك رأي ابن الطرواة فيه مُخَطِّئًا إياه ، وموافقًا مذهب الجمهور فيه (الرفع) ، وهو الرفع على الخبرية وإلغاء الجار والمجرور.[٥]

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه جمهور النحاة فيه هو الصحيح ؛ فموطن الشاهد مرفوع على الخبرية جوازًا للسم وشبه الجملة متعلق به ويكون تقدير الكلام: السمُّ ناقعٌ في أنيابها. وأما ما ذهب إليه ابن الطراوة فضعيف ؛ لمخالفة الصفة للموصوف كما جاء عند النحاة.

---

[١] المرجع السابق ، ج١، ص٣٧٨.

[٢] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٧٤٣.

[٣] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٣١٨.

[٤] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٣، ص١٤٦.

[٥] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٣، ص٨٧-٨٨.

المبحث الثالث: ما يحتمل الرفع على المبتدأ أو الخبر.

والمقصود بهذا العنوان أنه وردت بعض الشواهد الشعرية عند سيبويه والأعلم ، فيها أسماءٌ مرفوعةٌ اختلف فيها النحاة من حيث توجيه الاسم المرفوع على الابتداء أو الخبر ، وفي الحقيقة إن توجيه الرفع في تلك الأسماء جائز أن يكون مبتدأً أو خبرًا ؛ لأن المعنى المراد في تلك الشواهد يحتمل ذلك وليس ثمة مشكلة في ذلك ، لا من حيث الاستعمال ولا من حيث القاعدة.

ويأتي الأعلم بعدد من الشواهد الواردة عند سيبويه اختلف النحاة في توجيه موطن الاستشهاد فيها ، فمنهم من يرى الاسم مرفوعًا بالابتداء ويُقَدِّرُ الكلام على ذلك ، ومنهم من يرى أنه مرفوعٌ على الخبر للمبتدأ ، وفي الحقيقة يجوز فيه الوجهان وفق تقدير الكلام ، ومن تلك الشواهد ما تجده في باب " ما ينتصب من المصادر في غير الدعاء " من قول المُلَبَّدِ بنِ حَرْمَلَةَ مِن بني أبي ربيعة بن ذُهْلِ بنِ شَيْبَان ؛ إذ جاء فيه الاسم مرفوعًا ، ويجوز إعرابه مبتدأً أو خبرًا للمبتدأ:[1]

يَشْكُو إلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

وإذا نظرت في توجيه الأعلم لموطن الشاهد هنا تجده يقول: " الشاهد فيه رفع (صَبْرٌ جميلٌ) مع وضعه موضع الفعل ، والوجه فيه النصب ؛ لأنه أمر لا يقع موقعه الخبر. وتقدير سيبويه في هذا أن يحمله على إضمار مبتدأ أو إضمار خبر ، فكأنه قال: أمرك صبرٌ جميلٌ ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ ، والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له ؛ لأنه اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل ووقع موقعه وتعرى من العوامل فوجب رفعه واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل ، ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به وحده دون خبر قولهم: حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ ؛ لأن معناه اكففْ ؛ ولذلك أُجيب كما يُجاب الأمر."[2]

---

[1] انظر: ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٠٨. وأما عند سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٢١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب، الذهب، ص٢١١، فغير منسوب إلى أحد.

[2] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢١١.

فتجد الأعلم يورد كلامًا لم يَرِدْ عند سيبويه ؛ فهو يقدر الكلام على أنه مبتدأ لخبر مضمر وهو كذلك ؛ لأنه أراد الوصف ولم يُرِدِ الأمرَ. وأما سيبويه فيرى النصب هنا أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره ، غير أنه جاء بالاسم مرفوعًا وكأنه يقول:" الأمر صبرٌ جميلٌ. وأما الذي يرفع عليه فلا يستعمل إظهاره ولا يظهر كما لا يظهر ما ينصب فيه."[١] أي أنه يفضِّل النصب على الرفع ؛ لأنه أمرٌ فالأولى نصبه ، والعامل في النصب مضمر لا يظهره العرب في كلامهم ، إلا أنه لما جاء مرفوعًا حذف الرافع له (المبتدأ) كما حذف الناصب في الدعاء أو الأمر.

وقد نُسِبَ إلى الخليل بعد ذكر الشاهد أنه يقول " رفع صبرًا لما وصفه ، فقال: صبرٌ جميلٌ ، ولولا ذلك لنصب صبرًا على الأمر ، يقول: أمري وأمرُك صبرٌ جميلٌ."[٢] أي أنه يقدر الكلام على أنه خبر لمبتدأ مضمر وهو كذلك ؛ لأنه وصف وليس أمرًا.

ويقف النحاس عليه ويرى أنه حجة على رفع (صبرٌ) وهو مصدر ؛ فالشاعر لم يرد (صبرًا) على تقدير: اصبرْ صبرًا. وكأنه يريد القول بأنه أراد الوصف على تقدير الخليل وسيبويه.[٣] وابن السيرافي يضعه في باب " رفع المصدر في غير الدعاء " ويقول إن سيبويه نسبه في المنصوبات إلى الملبد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان ، وأن الشاهد فيه رفع (صبرٌ جميلٌ) ، إلا أن سيبويه لم ينسبه إلى أحد.

ويُفهَم من كلام ابن السيرافي وتقديره لكلام الشاعر أن (صبرٌ) خبر لمبتدأ مضمر ، أو أن يكون مبتدأً لخبر مضمر ؛ إذ يقول: " الشاهد فيه على رفع (صبرٌ جميلٌ) ، أي: صبرٌ جميلٌ أصلحُ من الشكوى. أو تضمر ما يقارب هذا المعنى."[٤]

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٢١.

[٢] الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٥٢-١٥٣.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٧٢.

[٤] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٠٨.

ولم يقدر سيبويه الكلام على أنه مبتدأ لخبر مضمر كما يقول ابن السيرافي ، وقد يكون الاختلاف ناتجًا عن اختلاف نسخ الكتاب. وأما ابن عقيل فيقول في مواضع حذف المبتدأ وجوبًا: " الرابع : أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل نحو "صبرٌ جميلٌ" التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ. فصبري مبتدأ ، وصبرٌ خبره ثم حُذِفَ المبتدأ الذي هو صبري وجوبًا."[١] وهذا مما يؤكد كلام سيبويه بأنه خبر لمبتدأ مضمر.

وتجد الأشموني يذهب إلى أن المبتدأ يُحْذَفُ وجوبًا ، إذا أُخْبِرَ عنه بمصدر مرفوع جِيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، كما هي الحال في الشاهد هنا.[٢] ، وكذلك تجد الصبان يذهب هذا المذهب[٣] وأما الخضري فيقول إن المبتدأ يحذف ؛ استصحابًا لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل ، كما تقدم في الحديث عن مذهب سيبويه.[٤]

وفي هذا الموضع وغيره من الشواهد تجد النحاة يوجهون رفع (صبرٌ) إما بالابتداء أو الخبر ويقدرون الكلام على ذلك إما بإضمار مبتدأ أو خبر ؛ فيُقَدِّرون مبتدأً تارةً ويُقَدِّرون خبرًا تارةً أخرى على الرغم من أن موطن الاستشهاد في عدد كبير من الشواهد لا يختلف في كل شاهد عن غيره.

ويرى الباحث أن موطن الشاهد يجوز إعرابه خبرًا لمبتدأ مضمر ، أو مبتدأً لخبر مضمر كما ذكر النحاة ، وهو أمرٌ يخصُّ مستوى التحليل اللغوي ، وإن كان غير مؤثر في المعنى العام للتركيب ؛ فلا يوجد فرق بينهما من حيث التوجيه ، ولأن المعنى يظلُّ واحدًا ومراد الشاعر فيه

---

[١] انظر: ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٩٨٠م، دار التراث ، القاهرة ، ج١، ص٢٥٤-٢٥٦.

[٢] انظر: الأشموني، نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه: حسن حمد ، بإشراف إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٢٠٨-٢١٢.

[٣] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج١، ص٣٢٣-٣٢٥.

[٤] انظر: الخضري، محمد الدمياطي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الطبعة الأخيرة، ١٩٤٠م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج١، ص١٠٩.

واضح في كلا التقديرين ، إلا أن رفعه خبرًا لمبتدأ مضمر أو محذوف يظل أقوى ؛ للعلة التي ذكرها سيبويه.[١]

رفع الاسم مبتدأً أو خبرًا دون البدل.

المقصود به أن الشاعر قد يأتي باسم مثنى في موضع نصبٍ أو جرٍّ ، وبعده اسم مفرد من لفظه يراد به تفصيل المثنى ، ويكون هذا الاسم المفرد مرفوعًا على الابتداء أو الخبر ، كما يجوز فيه الإتباع للاسم السابق عليه. وفي باب " باب مجرى نعت المعرفة عليها " يروي الأعلم شواهد جاء فيها الاسم مرفوعًا بالابتداء أو الخبر ، ويجوز فيه الوجهان وفقًا لتقدير الكلام ، كما يجوز فيه النصب على البدل ، ومن ذلك قول العُجَيْرِ السَّلُولِيِّ:[٢]

فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفَيَّ ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخَرُ مَعْزُولٌ عَنِ البَيْتِ جَانِبُ

يرى الأعلم أن موطن الشاهد فيه " رفع (ضيفٌ) على القطع ولو نصب لجاز."[٣] وهذا ما أراده سيبويه ؛ إذ يأتي به نظيرًا للشاهد السابق ويفسره بالتفسير ذاته.[٤] وكذلك نُسِبَ هذا الرأي إلى الخليل ، وقد قُدِّرَ الكلامُ: " لاتجعلي ضيفيّ أحدُهما ضيفٌ مقربٌ وآخر معزولٌ."[٥] ويتبعهما في هذا التفسير النحاس أيضًا ، لكنه لا ينسبه إلى أحد ، ويرى أن موطن الشاهد فيه رفع (ضيفٌ) بتقدير: أحدُهما ضيفٌ مقربٌ وآخرُ معزولٌ.[٦]

كما تجد ابن السيرافي كذلك يقول إن موطن الشاهد فيه هو قوله: ضيفٌ مقربٌ وآخرُ معزولٌ. وأن الشاعر لم يبدل من (ضيفيَّ) ، وإنما قدر الكلام كأنه قال: أحدهما ضيفٌ مقربٌ والآخر

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ج١، ص٣٢١.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٠، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٦.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٦.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٠.

[٥] الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٢٢.

[٦] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٩٥-١٩٦.

معزول عن البيت جانبُ ، ثم أضاف إلى ذلك أن الجملة في موضع المفعول به الثاني للفعل (تجعلي).[١]

وأما رضي الدين الإستراباذي فيقدر الكلام بقوله: " منهما ضيفٌ مقربٌ ومنهما آخرُ معزولٌ."[٢] ومثله البغدادي ؛ إذ يقدره الكلام فيه على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف أو أنه خبر لمبتدأ محذوف.[٣]

ويرى الباحث أنَّ الوجهينِ جائزان في رفع (ضيفٌ) بالابتداء أو الخبر ؛ إذ إنَّ ما قدَّره النحاة فيه صحيح والمعنى يبقى واحدًا في الحالين ، وما من اختلاف في المعنى لو كان المبتدأ هو المحذوف أو كان العكس ، إلا أنك تَلْحَظُ اضطرابًا في تقدير النحاة للكلام في موطن الشاهد في كل بيت وهو غير مُبَرَّرٍ عندهم ، كما أن كلام النحاة في الشاهد لا قَطْعَ فيه في الغالب ؛ لذا فقد يحتمل توجيهًا آخر أو إعرابًا آخر. إلا أن الأقرب إلى الصواب هو الرفع بالابتداء ، ومثله قول ذي الرُّمَّة في الباب نفسه:[٤]

تَرَى خَلْقَها نِصْفٌ قَنَاةٌ قَوِيمَةٌ وَنِصْفٌ نَقًا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرْمَرُ

وهذا الشاهد كالذي سبقه إلا أنَّ ثمة اختلافًا في روايته وتوجيهه ؛ إذ يرى الأعلم أن الشاعر رفع (نصفٌ) وما بعده على الابتداء والقطع ، ويجوز فيه النصب على البدل أو الحال من (خلقَها).[٥] ويرويه سيبويه بالرفع ، ثم يقول إن بعض العرب يروونه بالنصب ويكون عندئذٍ على البدل أو الحال ، وأما الرفع فعلى القطع والابتداء.[٦]

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٧٣.

[٢] رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢، ص٣٢١.

[٣] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص٣٤.

[٤] ذو الرمة ، ديوانه ، ص٢٠٤ يروى بالنصب:

(ترى خَلْقَها نِصْفًا قَنَاةً قَوِيمَةً ونِصْفًا نَقًا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرْمَرُ) وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا شاهد فيه.

وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٧، كما أثبته بالرفع.

[٥] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٧.

[٦] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٠-١١.

ونُسِبَ إلى الخليل أنه يرويه بنصب (نصفًا) على البدل من (خلقَها) ، غير أنه يجوز رفعه مبتدأً.[١] وأما ابن السيرافي فيرويه عن سيبويه بنصب (نصفًا) ، ويرى أن موطن الشاهد فيه إبدال (نصفًا) من (خلقَها) ، ثم يقول إنه يروى بالرفع على أن (نصفٌ) مبتدأ وخبره (قناةٌ).

وهنا تجد مخالفة ابن السيرافي لما هو عند سيبويه ؛ فهو يروي البيت بالنصب ، ويرويه سيبويه بالرفع ؛ فيختلف بذلك موطن الاستشهاد ، أما ما أشار إليه ابن السيرافي بأن الرفع بالابتداء فهو موافق لسيبويه.[٢] ويرويه ابن الشجري بالنصب غير منسوب إلى أحد ، قائلًا إن سيبويه استشهد به على جواز نصب (نصفًا) على الحال.[٣]

ويرويه البغدادي بالرفع وينقل كلام الأعلم فيه ، ويزيد عليه أن المبرد غَلَّطَ سيبويه في جواز نصب (نصفًا) على الحال بحجة أنها معرفة ؛ لأنها في نية الإضافة ، ولكنه يرى الحجة لسيبويه بأنها نكرة وإن كانت متضمنةً معنى الإضافة.[٤] كما يقول بذلك محقق الكتاب عبد السلام هارون في حاشية الكتاب.[٥]

وكما أشرت في البداية إلى أن موطن الشاهد هنا كالذي سبقه كما يرى الأعلم وتوجيهه كذلك فيمكن إعراب (نصفٌ) مرفوعةً على القطع والابتداء ، وهو الوجه الأقرب إلى الصواب ، كما أنه لا يمتنع إعرابها خبرًا لمبتدأ محذوف أو مضمر كما أشار إلى ذلك البغدادي.[٦]

---

[١] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٠١-١٠٢.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٤٦.

[٣] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج١، ص٢٣٣-٢٣٤.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص٤٦٢-٤٦٣.

[٥] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١١.

[٦] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص٣٤.

رفع الاسم بالابتداء أو الخبر دون النصب على المدح.

والمقصود به أن يأتي الشاعر باسمٍ مرفوعٍ بعد اسم مجرور ، وكان جائزًا بهذا الاسم المرفوع أن يكون بدلًا منه ؛ لأنه بمعناه ، إلا أن النحاة يوجهون رفعه بالابتداء أو الخبر ، ويأتي الأعلم بشاهدٍ من ذلك ، وهو قول المُهَلْهِلِ:[١]

وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أَخْوَالُنَا وَهُمُ بَنُو الأَعْمَامِ

يقف الأعلم على الشاهد مبينًا أن موطن الاستشهاد فيه " قطع (الأخوال) مما قبلها وحملها على الابتداء."[٢] وهذا مذهب سيبويه فيه ؛ إذ يقول: " وأما الذي جيء به مبتدأ فقول الشاعر وهو مُهَلْهِلٌ: ... فكأنه حين قال: خبطنَ بيوت يشكرَ. قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام."[٣] وقد ذكر هذا الكلام الأعلم في كتابه النكت أيضًا.[٤] ولكنْ نُسِبَ إلى الخليل أن (أخوالنا) في هذا الشاهد منصوبٌ على الترحم ، وعندئذٍ لا يكون فيه موطن استشهاد وفق ما نُسِبَ إليه.[٥]

وأما المبرد فيرويه برفع (أخوالُنا) على الخبر لمبتدأ محذوف يدل عليه قول الشاعر: وهم بنو الأعمام[٦] ، وهو جائز وفقًا لتقديره للكلام ، ولو قدره على إضمار الخبر كما هو عند سيبويه لجاز أيضًا وكان أقرب إلى الصواب.

ويرويه النحاس بالرفع ، إلا أنه يستشهد به على النصب ؛ لأنه يذكر قبله بيتًا نُصِبَ فيه موطن على الاختصاص بفعل محذوف ، ثم يقول إن الخليل يرويه بالنصب على البدل ، وبعد

---

[١] المهلهل بن ربيعة ، ديوانه ، شرح وتحقيق: أنطوان محسن القوّال ، ط١، ١٩٩٥م ، دار الجيل ، بيروت ، ص٨٠ ، (خبطتُ) بدلاً من (خبطنَ). ولا يؤثر في موطن الشاهد، وهو عند سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٦، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٢٤٨، كما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٨.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٦.

[٤] انظر: الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٤٤٧.

[٥] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٦٥.

[٦] انظر: المبرد، أبو العباس ، التعازي (والمراثي والمواعظ والوصايا) ، تحقيق: محمد حسن الجمل ، مراجعة: محمود سالم ، د. ط ، د. ت، دار نهضة مصر، القاهرة ، ص٢٧٦.

ذلك يقول: " كما قال آخر: (البيت) للعرب في هذا البيت ثلاث لغات: الرفع والنصب والجر ، أما الرفع فعلى التفسير ، كأنه قيل له: أي بني يشكر؟ فقال: هم أخوالنا وأما النصب فعلى معنى: أعني أخوالنا ، وأما الجر فعلى البدل من (يشكر) أي بيوت أخوالنا."[١]

ومن كلامه هذا تجده يجيز الأوجه الثلاثة ولا يفضِّل أحدها على الوجهين الآخرَيْنِ ، إلا أن روايته بالجر فلم أجدها عند أحد من النحاة ، وما ورد عنهم هو الرفع والنصب ، كما تجدر الإشارة إلى أن ما نُسِبَ إلى الخليل ليس النصب على البدل ، وإنما النصب على الترحم.

وينقل ابن السيرافي عن سيبويه أنه مرفوعٌ خبرًا لمبتدأ محذوف مستدلًّا على ذلك من قول الشاعر: (وهم بنو الأعمام.) فهو يدل على المبتدأ المحذوف ، أي كما يرى المبرد تمامًا.[٢] لكن ما ورد عن سيبويه غير ذلك ، وهنا يخالف ابن السيرافي سيبويه في توجيه موطن الشاهد.

ويرى الباحث أن موطن الشاهد هنا شبيه بما هو في الشاهدين السابقين ولا اختلاف بينهم وعليه يكون الرفع على الابتداء أو الخبر جائزًا وفق تقدير الكلام ، ولا يؤثر ذلك في المعنى الذي أراده الشاعر. كما أن النصب على الاختصاص جائز ، كما يجوز الجر على البدل وفقًا لمذهب النحاس فيه ، هذا إذا كانت روايته بالنصب أو الجر صحيحةً.

---

[١] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٦١.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٤١.

المبحث الرابع: نواسخ العملية الإسنادية.

أولًا: النواسخ الفعلية.

في هذا المبحث يتناول الباحث عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل ذكرها الأعلم الشنتمري في كتابه مما يختص بـ(كان) وأخواتها واسم كلٍّ منها وخبره ، ومن تلك المسائل التي يمكن أن يظهر منهج الأعلم الشنتمري ومذهبه النحوي فيها:

خبر (كان) ضميرًا متصلًا بها.

من المعروف في الأفعال الناسخة (كان) وأخواتها اتصال ضمير الرفع بها اسمًا لها ، وأما خبرها فيكون اسمًا ظاهرًا أو جملةً في محل نصب خبرها ، ولكن ورد في كتاب تحصيل عين الذهب شاهد جاء فيه الفعل الناسخ (كان) متصلًا بضمير نصب على أنه خبر لها.

وفي باب كان وأخواتها المسمى عنده وعند سيبويه: " الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد " يأتي الأعلم على عدد من الشواهد الشعرية ، منها ما يكون فيها الفعل الناسخ (كان) متصلاً فيه ضمير خبره كما يتصل ضمير المفعول به بالفعل المتصرف ، في مثل قول أبي الأسود الدؤلي:[١]

فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

ويقول الأعلم: " أراد سيبويه أنَّ (كان) لتصرفها تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي ، في نحو: ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي وما أشبهه."[٢]

---

[١] أبو الأسود الدؤلي ، ديوانه ، ص١٦٢، ص٣٠٦:

(فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخٌ أَرْضَعَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا) ولا يؤثر في موطن الشاهد.

وعند سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٦ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٥ ، كما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٥.

ولهذا السبب يستحضر سيبويه هذا الشاهد ، كما أنه يأتي بمثال من كلام العرب يشبه ما جاء في الشاهد.[١] وهذا الرأي منسوب إلى الخليل في المسألة أيضًا ؛ إذ قيل إن العرب يقولون: إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم. ومثله قول الشاعر ، فهو غير منسوب إلى أحد ، كما يُنسب إلى الخليل أيضًا أنه يقول إن العرب قد يجعلون اسم (كان) نكرةً وخبرها معرفةً ، غير أن النكرة أكثر تمكنًا لأنها أصل الأسماء ، والتعريف زيادة على الأصل ، إلا أن الوجه أن يكون اسمها معرفة.[٢]

ويذكر ابن السراج الشاهد في موضعين ، ويقول بأن خبر (كان) يجوز أن يكون منفصلاً ومتصلاً ؛ لأنها تصرف كما يصرف الفعل الحقيقي ، ولكن الأصل أن يكون خبرها منفصلاً.[٣] وأما النحاس فيضع الشاهد في " باب كان " مسبوقًا ببيت آخر من القصيدة نفسها ومنسوبًا إلى أبي الأسود على غير عادته ، ويفسره تفسير سيبويه له. [٤]

وتجد فرقًا بين النحاس والأعلم في شرح هذا الشاهد ؛ إذ يأتي النحاس بزيادة على ما جاء عند سيبويه ولم يأتِ به الأعلم ، إلا أن الأعلم نَسَبَه لأبي الأسود ، أما النحاس فلم ينسبه إلى أحد. وأما ابن السيرافي فلم يقف عليه.

ويأتي أبو البركات الأنباري به في مسألة " علام ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظننت) " بأنه حجة للبصريين في قولهم: " إنما قلنا إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال ؛ لأنهما يقعان ضميرًا في نحو قولهم: كُنَّاهُم ، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟..." أي أن البصريين كذلك يستشهدون به لتشبيه (كان) بالفعل الحقيقي كما يرى سيبويه تمامًا ، كما أنك تجد الأنباري يؤيد البصريين في هذا الرأي.[٥]

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٥-٤٦.

[٢] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٢٠-١٢١.

[٣] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ص٩١ ، ٢٩٠.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٥٩-٦٠.

[٥] أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص٦٧٧-٦٨١.

كما يأتي به ابن مضاء ويذهب فيه مذهب إليه النحاة السابقون.[١] ويقف عليه الخوارزمي أيضًا مبينًا أن خبر (كان) يجوز أن يتصل بها كما يمكن أن يتصل بها اسمها ، كما أنه يُشَبِّهُ (كان) بالفعل المتمكن ؛ إذ يمكن أن يتصل به فاعله ومفعوله به.[٢]

ويذكر ابن عقيل أيضًا أن اتصال خبر (كان) بها واجب كما يظهر له من كلام ابن مالك في ألفيته ، ثم يقول إن النحاة قد اختلفوا في اختيار الاتصال والانفصال في خبر (كان) ، ثم يُرَجِّحُ مذهب سيبويه في اختيار الانفصال.[٣]

ويُجْمِعُ شُرَّاحُ ألفية ابن مالك على هذا الرأي ؛ فتجد الأشموني له الرأي عينه.[٤] ويتبعهما في هذا الرأي الصبان.[٥] والخضري كذلك له الرأي نفسه ؛ فهو يرى أن الاتصال في هذا الموضع جائز ، ولكن الأصل في خبر (كان) الانفصال كما يرى سيبويه ومن تبعه من النحاة.[٦]

وللبغدادي الرأي نفسه فيه أيضًا ، فهو يذكره ويذكر البيت الذي يسبقه كما فعل النحاس ، ثم يأتي بكلام سيبويه والأعلم فيه ولا يزيد على ما قاله النحاة قبله.[٧]

وتجد من إجماع النحاة على رأي واحد هو جواز اتصال خبر (كان) بها ، والأصل بها الانفصال ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب أنه الوجه الأقرب إلى الصواب في توجيه هذا الشاهد ولا يوجد أي خلاف على ذلك عند أحد من النحاة.

---

[١] انظر: القرطبي ، ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، ط١، ١٩٧٩م ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ص٩٢.

[٢] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج٢، ص١٥٦-١٥٧.

[٣] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١، ص١٠٤.

[٤] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٩٥-٩٦.

[٥] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص١٧٦-١٧٧.

[٦] انظر: الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج١، ص٥٨.

[٧] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١، ص٣٢٧-٣٢٨.

حذف اسم كان.

من المعروف أن اسم (كان) ضميرًا مستترًا ، إلا أنه قد جاء في الشعر اسم (كان) محذوفٌ كما هي عادة العرب الحذف في كلامها ؛ لأنه معروف لدى السامع أو مفهوم من السياق ، وفي الباب نفسه يروي الأعلم عن سيبويه شواهد شعريَّةً جاء فيها اسم (كان) مضمرًا ، ومنها قول عمرو ابن شأس:[١]

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

يقول الأعلم " أراد: إذا كان اليوم يومًا وأضمر لعلم المخاطب "[٢] أي أن الشاعر أضمر اسم (كان) ونصب (ذا) خبرًا لها ، ثم يقول إن سيبويه يقول عن بعض العرب أنهم ينشدونه " إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعا " وعندها تكون (كان) تامَّةً تقتصر على رفع الفاعل (يومٌ) في مثل قول مَقَّاس العائذي:[٣]

فِدَىً لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وينسب سيبويه الشاهد إلى عمرو بن شأس ويقول فيه كما روى عنه الأعلم ، إلا أنه يأتي بالبيت الذي يتلو الشاهد في القصيدة ، أما الأعلم فيكتفي بإيراد الشاهد فقط.[٤] ونُسِبَ إلى الخليل أنه ينسبه إلى عنترة ، وقيل إن المقصود منه: إذا كان اليومُ يومًا ذا كواكب أشنعا. وجيء بنظير له في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾النساء:٢٩ ، في قراءة من رفع (تجارةٌ) بمعنى: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً.[٥]

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٧، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص١٨٤.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٦، وانظر: الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص١٨٤، تجد الكلام نفسه.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٦، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٥-٧٧، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٣٤٦.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٦-٤٧، والأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص١٨٣-١٨٤.

[٥] انظر: الخليل، الجمل في النحو المنسوب إليه، ص١٢٣-١٢٤. وابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١٥١، وابن الجزري، أبو الخير، النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: محمد علي الضباع، د. ط، د. ت ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٢٣٧، قرأ ابن عاصم بالنصب وقرأ الباقون بالرفع.

ويذكر النحاس البيتين كما رواهما سيبويه ، لكن دون نسبتهما إلى أحد ، ثم يفسر موطن الاستشهاد التفسير ذاته.[١] أما ابن السيرافي فيرويهما برفع (يومٌ) ، أي: كما رواه سيبويه عندما تكون (كان) تامةً ، ولكنه لا يعلق على موطن الشاهد في البيت الأول منهما[٢] ، بل يكتفي بتوضيح معنى البيت. وهذا فرق واضح بينه وبين النحاس والأعلم في شرح هذا الشاهد.

ويأتي به الزمخشري على أنه نظير لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ النساء:٢٩، كما نُسِبَ إلى الخليل.[٣] وأما البغدادي فيرويه مع البيتين اللاحقين له في القصيدة ، ويرى أن (يومًا) في حال النصب يُعْرَبُ حالاً وليس فيها إخبار ، فيقول: " والبيت الأول من الثلاثة استشهد بِهِ سيبويه على أَنه أَرَادَ الشَّاعر: إِذا كَانَ اليومُ يومًا. وأضمر لعلم المخاطب ، ومعناه: إِذا كَانَ اليوم الذي يقع فِيهِ القِتَال. قال سيبويه: إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشنعا. وَمعنى كان في الوجهينِ معنى (وَقع) ويومًا منصوب على الحال ، و(أشنعا) حال أيضًا مؤَكِّدَةٌ على الروايَة الثانية. وزعم المبرد أنه خبر كان وردُّوا عليه بأنه لا فائدة في هذا الإخبار."[٤]

ولم أجد ما رواه البغدادي عن سيبويه ، وقد أثبتُّ ما جاء به سيبويه في موضعه ، وأما (يومًا) إذا كان منصوبًا فهو على خبر (كان) ، وليس على الحال كما يقول البغدادي ، ولم يتحدث به أحد قبله ، وما أورده عن المبرد في أن (أشنعا) خبر (كان) لم أجده في مؤلفاته.

ويرى الباحث أن ما أجمع عليه جمهور النحاة من أن اسم (كان) محذوفٌ في هذا الموضع هو الصواب ؛ لأنه يوافق المعنى المقصود من البيت ولا يخالف القاعدة ، إضافةً إلى أن الاستعمال يجيزه أيضًا ، وأما روايته برفع (يومٌ) ففيه وجه كما أخبر سيبويه والأعلم ؛ فيجوز أن

---

[١] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٦١.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٤٧.

[٣] انظر: الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ط٣، ١٩٨٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج١، ص٣٢٧.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٨، ص٥٢١.

تكون (كان) تامَّةً في هذا الموضع ، والاسم (يومٌ) بالرفع فاعل لها ، وهذا مما تجيزه القاعدة ولا ينكره الاستعمال في الفعل (كان) ، غير أن ما أورده النحاة من حذف اسمها هو الأقرب إلى الصواب.

اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

المقصود به أن يأتي الشاعر باسم (كان) نكرةً وخبرها معرفة على غير ما هو معهود في الجملة الاسمية ؛ إذ يكون اسمها معرفةً ويكون خبرها نكرةً. وفي الباب نفسه يشرح الأعلم أبياتًا استشهد بها سيبويه على أن (كان) يمكن أن يأتي اسمها نكره وخبرها معرفة ، بحجة أنها تنصرف كما ينصرف الفعل الحقيقي ، ومنها قول خِداش بن زهير:[١]

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

يقول الأعلم في تبيانه موطن الشاهد: " استشهد به على جعل اسم (كان) نكرةً وخبرها معرفة ضرورةً ، ووجه مجاز ذلك أن (كان) فعل بمنزلة (ضَرَبَ) في التصرف ، و(ضَرَبَ) قد يرفع النكرة وينصب المعرفة فشُبِّهَت بها عند الضرورة."[٢] وهذا ما أراده سيبويه من الشاهد ، إلا أنه يرى مجيءَ اسم الفعل الناسخ نكرة وخبرها معرفةً مكروهًا في الكلام العادي وضعيفًا في الشعر ، وهو نظيرٌ لقول حسان بن ثابت:[٣]

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

وإذا نظرت في البيت وجدت (مزاجَها) منصوبةً خبرًا لـ (كان) و(عسلٌ) اسمها. ومثله قول أبي

---

[١] خداش بن زهير العامري، شعره، صنعه: يحيى الجبوري، د.ط، ١٩٨٦م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص٦٦، (لا يضرك) بدلًا من (لا تبالي)، ولا يؤثر في موطن الشاهد، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٨، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٧٧ كما أثبته، وانظر: الخوارزمي، شرح المفصل (التخمير)، ج٢، ص١٦٩، غير منسوب إلى أحد، وعند ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤، ص٣٤١ ، تجده منسوبًا إلى خداش بن زهير.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٧، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١، ص١٨٤-١٨٥.

[٣] انظر: حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق: وليد عرفات، د.ط ، ١٩٧٤م، دار صادر، بيروت، ص٨، وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٨-٤٩، والزجاجي ، الجمل في النحو ، ص٤٦.

قيس بن الأسلت الأنصاريّ:[١]

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ

وهذا تفسيره مثل تفسير بيت خِداش ؛ (سحرٌ) اسم (كان) و(طبَّك) خبرها كما ذكر الأعلم عن سيبويه.[٢] والتفسير ذاته تجده منسوبًا إلى الخليل أيضًا ، بالإضافة إلى شواهد أخرى من قول العرب فيها إخبار بالمعرفة عن النكرة.[٣]

ويفسره المبرد التفسير نفسه أيضًا ؛ فهو يقول إن الشعراء يضطرون أحيانًا إلى جعل اسم (كان) نكرةً وخبرها معرفة ؛ لأنهم يعرفون أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ ، ثم يأتي بشواهد عديدةٍ ، منها بيت خِداش بن زهير السابق.[٤]

ويتبعهم النحاس بالتفسير ذاته أيضًا ، ويقول إن " بعض العرب وهم بنو دارم وبنو نهشل يقولون: قائمٌ كان عبد الله ، وكان قائمٌ عبدَ الله. يجعلون النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا لكان ، وإنما يفعلون ذلك ؛ لأن النكرة أشد تمكنًا من المعرفة..."[٥] وتجد النحاس في هذه المرة يذكر أصحاب اللهجة المستخدمة في الشاهد ، ويبين وجه الكلام فيها مع تبيين موطن الاستشهاد ، على الرغم من أن سيبويه لم يذكر أصحاب هذه اللهجة.

أما ابن السيرافي فيقول: " قال سيبويه في باب كان: قال ثروان بن فزارة بن عبد يغوث:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

فَقَدْ لَحِقَ الأَسَافِلُ بِالأَعَالِي وَمَاجَ اللُّؤْمُ وَاخْتَلَطَ النِّجَارُ

---

[١] انظر: أبو قيس صيفي بن الأسلت ، ديوانه ، دراسة وجمع وتحقيق: حسن محمد باجودة ، د . ط، د. ت ، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ص٩١، (داؤكَ) بدلًا من (طبكَ) ، ولا يؤثر في موطن الشاهد، وانظر: سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٤٨، والأعلم ، تحصيل عين الذهب، ص٧٩، كما أثبته.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٩، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٧٩.

[٣] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٢٠-١٢١.

[٤] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٩١-٩٤.

[٥] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٥٦.

الشاهد فيه أنه جعل النكرة اسم كان والمعرفة خبرها. والذي في الكتاب: أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ. والذي في شعره: أظبيٌ كان خالَك أم حمارُ."[١]

وهنا يبتعد ابن السيرافي قليلًا عما هو عند سيبويه ؛ إذ ينسب الشاهد إلى ثروان بن فزارة وهو عند سيبويه لخداش بن زهير ، كما أنه يأتي بالبيت الذي يتلو الشاهد في القصيدة ، ثم يقول إن ما عند سيبويه غير ما ورد في شعر خداش ، إلا أن موطن الشاهد عنده كما هو عند سيبويه والتفسير نفسه.

وتجده بالتفسير نفسه أيضًا عند القزاز القيرواني (٤١٢هـ) ؛ إذ يأتي بالشاهد ومعه عدد من النظائر له في جعل اسم (كان) نكرةً وخبرها معرفة في الشعر فقط على الضرورة. ثم يأتي بقول آخر ينفي الأول هو أن سيبويه لا يجيز ذلك بقوله عن سيبويه: " لم يجعل هاهنا اسم كان نكرةً ؛ لأن في (كان) ضمير (الظبي) والضمير لا يكون إلا معرفةً ، فهو اسم (كان) ، و(الأم) الخبر ، فكأنك جعلت اسمها معرفةً وخبرها معرفةً ، وهذا حسنٌ في الكلام إذا قلت: كان زيدٌ أخاكَ. وكان أخوك زيدًا تجعل أيهما شئت اسم (كان) ، إذا كانا معرفتين."[٢]

أي أن سيبويه – كما يرى القزاز القيرواني – لا يعدُّ اسم كان (ظبيٌ) نكرةً ، وإنما هي معرفة للضمير المقدر في (كان) العائد على الظبي ، وبهذا يكون اسم (كان) وخبرها معرفتين متساويين ويجوز إعراب كلٍّ منهما اسمًا للناسخ أو خبرًا له ؛ لتساويهما في التعريف ، ويؤيده في ذلك، ولكنَّ هذا لم يرد عند سيبويه ، وما ورد عنده هو أنه إذا كان اسم (كان) وخبرها معرفتين متساويتين فيجوز للقائل أن يجعل أيًّا منهما اسمًا والثاني خبرًا ، ولكنه لا يعرب (ظبيٌ) في هذا الموضع

---

[١] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٥٦–١٥٧، وانظر: خداش بن زهير، شعره، ص٦٦، تجد المحقق (يحيى الجبوري) يقول إنه لثروان بن فزارة كما هو عند البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٧، ص١٩٢.

[٢] انظر: القزاز القيرواني ، أبو عبد الله التميمي ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، د. ط ، د. ت ، دار العروبة ، الكويت ، ص٦٨–٧٠.

معرفة.[١] ويرى الباحث تناقضًا في كلام القزاز القيرواني وتفسيره للشاهد ؛ لأنه يثبت شيئًا ثم يأتي بما يخالفه.

ويرى الزمخشري أن الأصل في اسم (كان) وخبرها أن يكون الاسم معرفةً والخبر نكرةً كما هي الحال في المبتدأ والخبر ، وكما هو معروف في القاعدة. وأما ما جاء في هذا الشاهد وغيره ، فهو على القلب خوفًا من اللبس.[٢] أي قلب المعرفة نكرة والعكس صحيح.

وتجد العكبري يرويه عن سيبويه على أن (ظبيٌ) مرفوعٌ بالابتداء ، ويكون في (كان) ضمير يعود إليه و(أمَّك) خبرها ولكنه ضعيف[٣]، إلا أن هذا لم يرد عند سيبويه ، ويرى الباحث فيه تكلفًا شديدًا في التأويل ولا حاجة له. ويتبعه في هذا التفسير السكاكي (٦٢٦هـ) ، ولكنه لا يرى رفع (ظبيٌ) بالابتداء ، وإنما هو مرفوع بالفعل (كان) المحذوف الذي يفسره المذكور ، أي أن تقدير الكلام عنده: أكان ظبيٌ كان أمَّك.[٤]

وهذا تفسير معقول ، وهو الأقرب إلى التحليل اللغوي في تقدير عامل للرفع في (ظبيٌ) حتى يكون الكلام مستقيمًا ، وقد مَرَّ معنا أن الفعل الناسخ إذا توسط بين اسمه وخبره يلغى في " رفع الاسم بالابتداء وإلغاء الفعل الناسخ "[٥]

ويأتي ابن يعيش على الشاهد مبينًا موطن الشاهد فيه ، وهو تنكير اسم (كان) وتعريف خبرها بحجة أنها تشبه الأفعال الحقيقية ؛ إذ يمكن أن يكون فاعلها نكرةً ومفعولها معرفة.[٦] ويذكر رضي الدين الإستراباذي الشاهد في عدة مواضع ، ويرى أن (ظبيٌ) مرفوع هنا اسمًا لـ (كان)

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٩-٥٠.

[٢] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٣٥٠-٣٥١.

[٣] انظر: العكبري، أبو البقاء، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، ط١، ١٩٩٩م ، مؤسسة المختار، القاهرة ، ص١٠٦-١٠٧.

[٤] انظر: السكاكي، أبو يعقوب ، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور ، ط٢ ، ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص٢٠٩-٢١٠.

[٥] انظر: توجيه بيت اللَّعِين المِنْقَري: (أَبِالأَرَاجِيزِ يابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ) في المبحث الأول.

[٦] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٣٤١.

المقدرة وتقدير الكلام عنده هنا: كان ظبيٌ كان أمَّك. أي تمامًا كما ورد عند العكبري ، وفي موضع آخر يجيز ما أجازه سيبويه من رفع النكرة (ظبي) اسمًا لـ(كان) مع تقدمها.[١] ومن كلامه يُفهَم أنه يؤيد الرأيين.

ويذهب ابن هشام إلى أن (ظبيٌ) في الشاهد تعرب اسمًا لـ (كان) المحذوفة التي تفسرها المذكورة ، أو أن يكون مبتدأً ولكن رفعها اسمًا لـ (كان) المحذوفة أولى من الابتداء بها كما يقول أيضًا بأن قصد سيبويه من هذا الشاهد أن الشاعر أخبر عن النكرة بالمعرفة هو ما وضحه ابن هشام في أن (ظبيٌ) اسم لكان المحذوفة وجملة (كان أمَّك) هي الخبر.[٢] إلا أن ما ورد عند سيبويه غير ذلك ، ويرى الباحث أن (ظبيٌ) هنا مرفوع بـ(كان) المحذوفة التي تفسرها المذكورة ؛ للعلة التي ذَكَرَها الباحث سابقًا.

استواء اسم (كان) وخبرها في التعريف.

كما تقدم الحديث في المسألة السابقة ، نقول إن ما هو معهود في اللغة تعريف اسم (كان) وخبرها نكرة ، وكذلك الحال في المبتدأ والخبر ، غير أنه ورد في الشعر شواهد جاء فيها اسم (كان) وخبرها متساويَيْنِ في التعريف ، ويروي الأعلم في الباب نفسه شواهد أخرى تساوى فيها اسم (كان) وخبرها في التعريف ، وجاز رفع أحدهما اسمًا لـ (كان) ونصب الآخر خبرًا لها ، منها قول الشاعر:[٣]

لَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَها بِثَهْلانَ إلَّا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا

---

[١] انظر: رضي الدين ، شرح الرضي على الكافية ، ج٣، ص٢٣٥، وانظر: ج٤، ص٢٠٧-٢٠٨، ص٣٧٩، ص٤١١.

[٢] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص٧٦٨-٧٦٩.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٥٠ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٨٠ ، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٣٤٢، وانظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٨٥ ، منسوب إلى مغلس بن لقيط الأسدي.

فتجده ينقل عن سيبويه أنه " استشهد به على استواء اسم (كان) وخبرها في الرفع والنصب لاستوائهما في المعرفة."[١] أي أن (داءَها) و(الخزي) متساويان في التعريف ؛ ولذلك جاز للشاعر أن يرفع أحدهما اسمًا لـ (كان) ونصب الثاني خبرًا لها.

وهذا ما استشهد له سيبويه بالبيت ، كما تجده يأتي بقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ الجاثية:٢٥، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ الأعراف:٨٢ ، على أن ما جاء في كلٍّ من الآيتين الكريمتين نظير لما هو في الشاهد ، كما تجده يقول أيضًا بأن بعض القراء قرأوهما بالرفع.[٢]

وقد نُسِبَ إلى الخليل أنه يقول إن الشعراء قد يرفعون ما هو أهم بالنسبة إليهم ولا يبالون أكان اسمًا أم خبرًا إذا جعلوه اسمًا ، ثم يأتي بالبيت ويتبعه بقول مُغَلَّسِ السابق.[٣] أي أنه يرى أن الشعراء يرفعون وينصبون وفقًا لما كان الأهم عندهم ، وليس السبب كما ذكر الأعلم عن سيبويه بأنه استواء الاسمين في المعرفة.

ويوافق على ذلك الأخفش الأوسط ؛ فَلَهُ الرأي نفسه في الشاهد السابق ، وفي ما أورده سيبويه من الآيات الكريمة شواهد على المسألة ، كما تجده يأتي بآيات أخرى ما جاء فيها نظير لما هو في الشاهد.[٤] وكذلك تجد الطبري (٣١٠هـ) في تفسيره له الرأي نفسه فلا يختلف عن النحاة في شيء ، إلا أنه يقول إن البيت روي برفع (داؤها) ونصب (الخزيَ).[٥]

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٨٠.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٥٠ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٨٠.

[٣] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٢٧.

[٤] انظر: الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ، ج١، ص٢٣٥-٢٣٦.

[٥] انظر: الطبري، أبو جعفر، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، وراجع أحاديثه: أحمد محمد شاكر، ط١، ٢٠٠٠م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ج٧، ص٢٧٤-٢٧٥.

وينقل ابن السيرافي عن سيبويه أنه ينسبه إلى مغلس بن لقيط الأسدي ، على الرغم من أن سيبويه لم ينسبه إلى أحد ، ثم يقول إن الشاهد فيه أن (داءَها) منصوبةٌ خبرًا لـ(كان) و(الخزيُ) مرفوعٌ اسمًا لها ، ويجوز أن يكون كلًّا منهما اسمًا وخبرًا لأنهما معرفتان.[١]

وتجد عند أبي الفرج الجريري (٣٩٠هـ) الشاهد برفع (داؤها) ونصب (الخزي) على أنه يجوز فيه الوجهان ، ثم يقول إنه يروى بنصب (داءها) ورفع (الخزي) ، ويأتي بنظائر أخرى له من أشعار العرب.[٢] كما يأتي ابن جني بالشاهد وله رأي فيه لم يأتِ به النحاة قبله ؛ إذ يقول إن نصب (داءها) ما كان إلا تبعًا للمعنى ، ويُفْهَمُ من كلامه أنه لا يجوز فيها الرفع كما يرى النحاة السابقون ؛ لأن أداة الاستثناء (إلا) أفادت الحصر وتوكيد المعنى كما هي الحال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ النور:٥١ ؛ لأنها قرئت برفع (قولَ) وبنصبها.[٣]

وفي ذلك تجده يقول: " قال أبو الفتح: أقوى القراءتين إعرابًا ما عليه الجماعة من نصب (القول) وذلك أن في شرط اسم (كان) وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى: ﴿أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ النور:٥١ ، أعرف من قول المؤمنين ؛ وذلك لشبه (أنْ) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها ، كما لا يجوز وصف المضمر ، والمضمر أعرف من قول المؤمنين ؛ فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أنْ) وصلتها اسم (كان)."[٤]

ويمكن القول: إن كلام ابن جني هنا فيه وجه ، وأنه الأقرب إلى الصواب بعدم جواز رفع (قولَ) في الآية الكريمة السابقة وثمة من يؤيده في ذلك ؛ لأن الحصر في هذا الموضع يفيد

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٨٥.

[٢] انظر: النهرواني الجريري، أبو الفرج، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، تحقيق: محمد مرسي الخولي وإحسان عباس، ط١ ، ١٩٩٣م ، عالم الكتب ، بيروت ، ج٣، ص٢٣٧.

[٣] انظر: ابن جني ، أبو الفتح ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج٢، ص١٥٨-١٥٩، وانظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج٦، ص٢٩٠-٢٩١، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص٤٢٩، قرأها علي وابن أبي إسحاق والحسن بالرفع وقرأها الجمهور بالنصب ، وهو أقوى من الرفع.

[٤] انظر: ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج٢، ص١٥٨-١٥٩.

التوكيد[١]، إلا أنك تجد كذلك من يقول بجواز رفع (قولَ) اسمًا لـ(كان)[٢]، أما في الشاهد الشعري فالمعنى يحتمل الوجهين ولا ضَيْرَ في رفع (داءها) اسمًا لـ(كان) ونصب الثاني خبرًا لها.

وتجد عند أبي الحسن المجاشعي (٤٧٩هـ) الشاهد ويجيز فيه ما أجازه سيبويه ومن تبعه من رفع أحد الاسمين بـ(كان) ونصب الآخر خبرًا لها ، كما تجده يقول إن (فتنتهم) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ﴾الأنعام:٢٣، يجوز فيها الرفع على أنها اسم (تكن) ، وخبره (أن قالوا) ، كما يجوز فيها النصب خبراً لـ (تكن) ، واسمها (أن قالوا).[٣]

ويرى الباحث أن ما أجمع عليه النحاة كافٍ في توجيه هذا الشاهد ، وهو جواز رفع أحد الاسمين اسمًا لـ(كان) ونصب الآخر خبرًا لها ؛ لأن ذلك موافق للمعنى المراد منه ؛ فالاسمان متساويان في التعريف ، ولا فرق بينهما في التوجيه النحوي من حيث المعنى المراد ، ولكن الوجه الأقوى توجيه (الخزي) اسمًا لها ؛ لأنه معرف بالألف واللام ولأنه محصور بـ (إلا) ، وكان وجه الكلام ما كان الخزي داءها بثهلان. ولما حُصِرَ الخزي بالداء حصل التقديم والتأخير وجاز رفع أحد الاسمين اسمًا للفعل الناسخ.

ثانيًا: النواسخ الحرفية.

يتناول الباحث في هذا الجانب من البحث عددًا من المسائل الخاصة بنواسخ العملية الإسنادية الحرفية في الجملة الاسمية ، تلك النواسخ التي أسماها النحاة "الحروف الخمسة" أو "الحروف المشبهة بالأفعال" ، أو (إنَّ) وأخواتها ، وقد تناول الأعلم عددًا من الشواهد الشعرية كان موطن الاستشهاد فيها هو أحد الحروف الناسخة واسمها وخبرها ، وذلك ضمن عدة مسائل استشهد

---

[١] انظر: الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير المسمى: مفاتح الغيب، ط٣، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢٤، ص٤١١.

[٢] انظر مثلًا: ابن خالويه (٣٧٠هـ) ، الحسين بن أحمد ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ط٤ ، ١٤٠١هـ ، دار الشروق، بيروت ، ص٢٦٤، والسمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٨، ص٢٢٨.

[٣] انظر: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال، النكت في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، ط١، ٢٠٠٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص٢١٢.

لها سيبويه بعدد من أبيات الشعر ، كما تعرض لها الأعلم في شرحه لتلك الشواهد ، ومما رصده الباحث من مسائل يمكن أن يظهر فيها منهج الأعلم:

رفع الاسم خبرًا لـ(إنَّ) وإلغاء المجرور.

يروي الأعلم في باب " الحروف الخمسة " عددًا من الشواهد التي استشهد بها سيبويه في (إنَّ) وأخواتها ، ومنها ما كان موطن الشاهد فيها رفع الاسم على الخبر لـ(إنَّ) وإلغاء الجار والمجرور قبله ، كما مَرَّ سابقًا في مبحث الخبر ، ومنها قول الشاعر:[١]

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

فهو يقول " الشاهد فيه رفع (مصابُ) على الخبر ، وإلغاء المجرور ؛ لأنه من صلة الخبر ومن تمامه ، فلا يكون مستقرًا للأخ ولا يكون خبرًا عنه."[٢] أي أن الشاعر ألغى شبه الجملة من الجار والمجرور (بحبها) ولم يجعلها خبرًا لـ(إنَّ) ؛ لأنها ليست مكانًا يستقر به الأخ ولأن المعنى لا يستقيم إذا كانت خبرًا ؛ لذلك رفع الشاعر (مصابُ) خبرًا لها بدلًا من الجار والمجرور.

وهذا ما أراده سيبويه عندما استحضر الشاهد في باب " الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده." وتجد سيبويه يعبر عن هذا بقوله: وقد يقع الشيء موقعَ الشيء وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك: مررت برجلٍ يقول ذاك ، فيقول في موضع قائلٍ ، وليس إعرابه كإعرابه. وتقول: إنَّ بك زيدًا مأخوذٌ ، وإنَّ لك زيدًا واقفٌ ، من قِبَلِ أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن (بك) ولا (لك) مُسْتَقَرَّيْنِ لعبد الله ، ولا موضعين..."[٣] ثم يأتي به شاهدًا على ما قال.

ويخالف ابن السراج سيبويه في توجيه الشاهد ؛ إذ يروي عن الكوفيين أنهم " استضعفوا أن يقولوا: فيك عبدُ اللهِ راغبًا ، وقد أنشدوا بيتًا جاء فيه مثل هذا منصوبًا بالتأخير:

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٣٣ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٤.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٤.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٣٢-١٣٣.

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمًّا بَلَابِلُهُ

فنصب (مصابَ القلبِ) على التشبيه بقولك: إنَّ بالباب أخاك واقفًا ، وتقول: في الدار عبدُ الله قائمًا ، فتعيد (فيها) توكيدًا ، ويجوز أن ترفع (قائمًا) فتقول: في الدار عبدُ الله قائمٌ فيها ، ولا يجيز الكوفيون الرفع ، قالوا: لأن الفعل لا يُوصَف بصفتين متفقتين ؛ لأنك لو قلت: عبدُ الله قائمٌ في الدار فيها ، لم يكن يحسن أن تكرر (في) مرتين بمعنى."[١]

ويقصد الكوفيون بالصفة: ما دَلَّ على المكان (الظرف).[٢] والجار والمجرور (بحبها) في رواية سيبويه للشاهد بمثابة الظرف الملغى.[٣]

وإذا نظرت في كلام ابن السراج تجده ينقل كلامًا ذكره سيبويه عندما جاء بالشاهد ، إلا أن رواية ابن السراج مختلفة عمَّا هي عند سيبويه ؛ فشبه الجملة من الجار والمجرور (بحبها) مُلغى عنده ، وهو في محل رفع خبر لـ(إنَّ). ويأتي أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) بالشاهد في عدة مواضع ، وموطن الشاهد عنده هو الفصل بين العمل والمعمول بالجار والمجرور وإلغائه ، ورفع (مصابُ القلبِ) خبرًا لـ(إنَّ).[٤] أي تمامًا كما هي الحال عند سيبويه.

كما تجد رضي الدين الإستراباذي أيضًا يأتي به في مسألة الفصل بين (إنَّ) واسمها بالجار والمجرور الملغى ؛ لأنه متعلق بالخبر (مصابُ القلبِ) ويوافق سيبويه في مذهبه.[٥] ويتبعهما في هذا التفسير السمين (٧٥٦هـ) الحلبي ؛ إذ يرى أن ما جاء في الشاهد نظير لما هو في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ يونس:٢، على أن الجار والمجرور (لهم) خبر

---

[١] ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٢٠٥-٢٠٦.

[٢] انظر: المرجع نفسه ، ج١، ص٢٠٤.

[٣] انظر: المرجع نفسه ، ج١، ص٢٠٥.

[٤] انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط٢، ١٩٩٣م، دار المأمون للتراث، بيروت، ج٣، ص٤١١-٤١٢، وانظر: ج٤، ص١٦، ج٤، ص٣١٩، والفارسي كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي، مصر، ص٢٤٠، ص٢٧٠.

[٥] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٤٦.

مقدم على الاسم (قدمَ) ، أما (بحبها) فهو معمول الخبر(مصابُ القلبِ) مقدم على العامل وعلى الاسم (أخاك).[١]

ويذكره ابن هشام للعلة نفسها ، وهي الفصل بين الناسخ والمنسوخ بالجار والمجرور ، ورفع (مصابُ القلب) خبرًا للحرف الناسخ.[٢] وابن عقيل مثله أيضًا ، فلا يختلف عنه في شيء.[٣] ويستشهد به الأشموني على جواز تقديم معمول الخبر عليه في مثل هذا الموضع ؛ إذ تقدم المعمول (بحبها) على العامل (مصابُ القلبِ).[٤]

ويقف عليه السيوطي أيضًا شاهدًا على جواز تقديم معمول الخبر عليه وعلى الاسم إذا كان ظرفًا أو شبه جملة من الجار والمجرور ، كما هي الحال في الشاهد ؛ للتوسع في القاعدة ، ثم يذكر أن الأخفش مَنَعَ قياس ذلك واقتصر به على السماع.[٥]

كذلك تجد البغدادي يقف على الشاهد مبينًا موطن الاستشهاد فيه ، فيذكر ما قاله سيبويه والأعلم فيه ؛ لتبيين موطن الشاهد ويؤيدهما في رفع (مصابُ القلبِ) خبرًا لـ (إنَّ) ، ثم يأتي بما أورده ابن السراج في الأصول ، كما أنه بَيَّنَ مذهب الكوفيين من نصب (مصابَ القلبِ) ، ورأى أنه خوفًا من تشبيه الحرف الناسخ بالفعل في مثل: كانت زيدًا الحمَّى تأخذُ. كما يذكر البغدادي أيضًا ما قاله أبو علي الفارسي في الشاهد في مصنفاته ، ويبَيِّنُ مذهب البغداديين من إجازة الرفع في مثل هذا الموضع.[٦]

ويرى البغدادي أنه على الرغم من أن النحاة يستشهدون به على جواز تقديم معمول الخبر عليه ، أو جواز الفصل بين (إنَّ) واسمها ، فإنهم يُقِرُّون برفع (مصابُ القلبِ) خبرًا لـ(إنَّ) ويجمعون

---

[١] انظر: السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٥، ص١٦٣، ج٦، ص١٤٧.

[٢] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج٤، ص٤٦.

[٣] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٤٦.

[٤] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٢٩٨.

[٥] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج١، ص٤٩٤.

[٦] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٨، ص٤٥٣– ٤٥٥.

على ذلك بروايتهم الشاهد برفع (مصابُ القلبِ) خبرًا لـ (إنَّ) ، عدا ابن السراج الذي أورد الشاهد بنصب (مصابَ القلبِ) حالًا لـ (أخاك) في مثل: إنَّ بالباب أخاك واقفًا.[١] وبذلك يكون إجماع النحاة شاهد على وجوب إلغاء الجار والمجرور هنا ورفع (مصابُ القلبِ) خبرًا لـ(إنَّ).

تخفيف (كأنَّ) وحذف اسمها.

من المعروف أن الحرف الناسخ (كأنَّ) يُستعمل بتشديد النون ، كما يُستعمل بتخفيفه علاوةً على حذف اسمه ، وقد ورد على ذلك شواهد عند سيبويه ، ووقف عليها الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه ، ومن الشواهد التي رواها الأعلم عن سيبويه في هذا الباب ما جاء فيه الحرف الناسخ (كأنَّ) مخففًا واسمه محذوفٌ ، قول ابن صريم اليشكري:[٢]

ويَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

يرى الأعلم أن موطن الشاهد فيه أكثر من وجه ، فيقول: " الشاهد فيه رفع الظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف (كأن) والتقدير: كأنَّها ظبيةٌ. ويجوز نصب الظبية بـ(كأنْ) تشبيهًا بالفعل إذا حذف وعمل نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقًا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير: كأنَّ ظبيةً تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير: كظبيةٍ ، و(أنَّ) زائدة مؤكِّدة.[٣]

ويأتي سيبويه به في موضعين ، فتجده في المرة الأولى في باب " الحروف الخمسة " ويروي عن الخليل أن بعض العرب يقولون: إنَّ بِك زيدٌ مأخوذٌ ، والمقصود فيها: إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ. ثم يقول إنه يُشْبِهُ ما جاز في الشعر من تخفيف الحرف الناسخ كما هي الحال هنا.[٤]

---

[١] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٢٠٦.

[٢] انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٦، والأعلم ، تحصيل عين الذهب، ص٢٨٥، وقد نسب إلى غيره في كثير من المراجع، انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص١٧٨، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٥٦٦، غير منسوب إلى أحد.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٥.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٣٤.

ويأتي به سيبويه في المرة الثانية في باب " ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيْ)." ويفسره التفسير نفسه.[١] وأما ما أورده الأعلم من جواز نصب (ظبيةٌ) أو جرها فهو من عنده ، وهو جائز وفق تقديره للكلام. ويتبع سيبويه في هذا التفسير ابن السراج ؛ إذ يأتي بكلام الخليل الذي رواه سيبويه ولا يغير فيه شيئًا ، إلا أنه ينقل عن سيبويه بأن النصب في مثل هذا الموضع أكثر وأجود.[٢]

ويرويه النحاس غير منسوبٍ إلى أحد في موضعين من الكتاب: أولهما في باب الحروف التي تكون مخففةً في معنى مشددة. ويستشهد به للمسألة نفسها التي يستشهد لها سيبويه عندما يكون الناسخ مخففًا ويعمل فيما بعده ، كما هي الحال في قراءة ابن مسعود قولَه تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ هود:١١١، بتخفيف (إن) وإعمالها.[٣] وثانيهما في باب " (إنَّ) وأخواتها. فيستشهد به على جواز إضمار اسم (كأنْ) المخففة من (كأنَّ).[٤]

ويأتي أبو علي الفارسي بالشاهد بجر (ظبيةٍ) مستشهدًا به على أنَّ (كأنْ) في هذا الموضع زائدة للتوكيد.[٥] كما يرويه ابن السيرافي عن سيبويه منسوبًا إلى أرقم بن علباء اليشكري قائلًا إن موطن الشاهد عنده تخفيف (كأنَّ) وإضمار اسمها ، وتقدير الكلام عنده: كأنَّها ظبيةٌ.[٦]

وهنا تجد فرقًا بين النحاس الذي يأتي بالشاهد في موضعين غير منسوب إلى أحد ؛ إذ جاء به في المرة الأولى شاهدًا على جواز تخفيف أحد الحروف الناسخة وإعمالها ، وفي الثانية شاهدًا على إضمار اسم (كأنْ) ، وبين ابن السيرافي الذي يذكره مرةً واحدةً متبوعًا ببيت آخر من القصيدة

---

[١] انظر: المرجع السابق ، ج٣، ص١٦٥.

[٢] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٢٤٥.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٨٨، وانظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦٦، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٩٠-٢٩١، وعبد اللطيف الخطيب، ج٤، ص١٤٧، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي بكر وابن محيصن، ولم أجد من يقول إن ابن مسعود قرأها بالتخفيف.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٢٢.

[٥] انظر: أبو علي الفارسي ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، ص٨٣.

[٦] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٦٦.

نفسها وينسبه إلى شاعر آخر غير الذي نسبه إليه سيبويه ، كما تجدهما يبينان موطن الشاهد كما هو عند سيبويه ، ويقتصران على ذلك. أما الأعلم فقد بَيَّنَ موطن الشاهد فيه كما هو عند سيبويه وذكر أن له وجهين آخرينِ هما النصب والجر في (ظبيةٌ). ويورده ابن جني برفع (ظبيةٌ) شاهدًا على زيادة (أنْ) وجرِّ (ظبيةٍ) وفق روايته بالجر ومثله ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآأَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ العنكبوت:٣٣؛ فقد وُجِّهَت (أنْ) على أنها مؤكدة كما هي الحال في الشاهد.[١]

كما يروي أبو عبيد البكري الشاهد على لسان أبي علي القالي صاحب الأمالي منسوبًا إلى راشد بن شهاب اليشكري ، ويبين الأوجه الثلاثة فيه كما بينها الأعلم دون زيادة.[٢] وتجد الزمخشري في باب " كأنَّ " يقول إنها مركبةٌ من الكاف و(أنَّ) والمراد بها التشبيه وإذا خُفِّفَت فإنها لا تعمل ، إلا أنَّ مِن النحاة مَن أعملها ، ثم يذكر الشاهد ، ويقول إن في هذا البيت ثلاثة أوجه والجر منها على زيادة (أنْ).[٣] ويتبعه ابن الشجري ؛ إذ يقف على الشاهد مبينًا الأوجه الثلاثة الجائزة فيه دون تفضيل أحدها على الآخرَيْنِ.[٤]

وقد أورد أبو البركات الأنباري الشاهد منسوبًا إلى زيد بن أرقم في مسألة " القول في عمل (إنْ) المخففة النصب في الاسم." على لسان البصريين الذين يقولون بأنها تُعْمَلُ ولا تلغى ، فقد رواه برفع (ظبيةٌ) على أنها خبر لـ(كأنْ) المخففة واسمها محذوف.[٥] كما يقف الخوارزمي على الشاهد مبينًا الأوجه الثلاثة الجائزة كما فعل النحاة السابقون.[٦]

---

[١] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب ، تحقيق: حسن هنداوي ، ط١،١٩٨٥م ، دار القلم ، دمشق ، ج٢ ص٦٨٣.

[٢] انظر: أبو عبيد البكري ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، ج٢، ص٨٢٩.

[٣] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٣٩٩.

[٤] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص١٧٨.

[٥] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص١٦٤. وانظر في الحاشية تجد المحقق يبين الأوجه الثلاثة فيه.

[٦] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج٤، ص٧٠-٧١.

ومثله ابن يعيش ، إذ يبين الأوجه الثلاثة الجائزة فيه ، غير أنه لم ينسبه إلى أحد.[١] أما ابن عصفور فيأتي به منسوبًا إلى ابن صريم اليشكري بجرِّ (ظبيةٍ) ، ويرى (أنْ) مزيدةً للتوكيد ، ثم تجده يقول إن هذا التركيب ضعيف في فصيح الكلام.[٢] ويأتي القرطبي (٦٧١هـ) بالشطر الثاني من البيت في موضعين من تفسيره ، فمرة يأتي به برفع (ظبيةٌ) على أن (كأنْ) عاملة كما أجاز إعمالها الخليل وسيبويه.[٣] ويأتي به في الموضع الثاني ؛ ليبين أنَّ تخفيف (إنْ) وإعمالها في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ هود:١١١، جائز[٤] ، كما قال بذلك البصريون أيضًا.[٥]

ويتعرض للشاهد ابن مالك أيضًا ، ويقول إنه يروى على ثلاثة أوجه ، كما ذكر الأعلم وغيره ولا يفضِّل أحدها على الآخرينِ.[٦] ورضي الدين الإستراباذي يتبعه في ذلك ، إلا أنه يضيف قولًا آخر ، وهو رفع (ظبيةٌ) بالابتداء وخبره (تعطو) والجملة الاسمية في محل رفع خبر (كأنْ) ، وهذا الوجه لم يذكره أحد غيره[٧] ، إلا أن الباحث يرى أنه ضعيفٌ من حيث التوجيه ؛ لأن المبتدأ حينئذٍ يكون نكرةً ، ولا مسوغَ للابتداء بالنكرة في هذا الموضع.

ويأتي السمين الحلبي بالشاهد كما هي الحال عند ابن مالك ورضي الدين الإستراباذي ؛ إذ يورده في موضعين من تفسيره ، مرةً بجرِّ (ظبيةٍ) والثانية برفعها ، ثم يبين الأوجه الثلاثة الجائزة فيها ، كما أنه يضيف وجه الرفع بالابتداء الذي سبقه فيه رضي الدين الإستراباذي ، ويقول إن الجر جائز على الضرورة.[٨]

---

[١] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٥٦٦-٥٦٧.

[٢] انظر: ابن عصفور ، ضرائر الشعر ، ص٥٩.

[٣] انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش ، ط٢، ١٩٦٤م ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،ج٩، ص١٠٤.

[٤] انظر: المرجع نفسه ، ج١٦، ص١٥٨-١٥٩.

[٥] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص١٥٩.

[٦] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج١، ص٤٩٦-٤٩٧.

[٧] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٣٧١.

[٨] انظر: السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج٤، ص٣٠، و ج٤، ص١١١.

ويقف عليه ابن هشام ، بنصب (ظبيةً) على أن (كأنَّ) إذا خففت يبقى عملها ولا تلغى ، وهو في ذلك موافقٌ لمذهب البصريين ، ثم تجده يُوَجِّهُ الرفع والجر فيه كما وجَّههما جمهور النحاة.[١]

كما يذكره في مصنفات أخرى له برفع (ظبيةٌ) ونصبها وجرِّها مبينًا الأوجه الثلاثة كما بَيَّنَها النحاة السابقون ، ويقول أيضًا إن خبر (كأنَّ) لا يجوز أن يكون جملةً اسميةً إذا فصل بينها وبين (كأنَّ) في مثل هذا الموضع.[٢] والأشموني أيضًا يذكر الشاهد ويبين الأوجه الثلاثة فيه مؤيدًا ابن هشام في عدم جواز جعل خبرها جملةً اسميةً في هذا الموضع.[٣]

وكذلك يقف الأزهري على الشاهد في مصنفين له مبينًا الأوجه الثلاثة الجائزة في إعراب (ظبيةٌ) ولا يضيف شيئًا إلى ما أورده النحاة السابقون.[٤] وأما السيوطي فيستشهد به على أن (كأنْ) مركبة من كاف التشبيه و(أنْ) المزيدة للتوكيد وفقًا لرأي الكوفيين ، ولا يذكر الوجهين الآخرين فيه.[٥]

ويذكر البغدادي الشاهد في عدة مواضع ، ويبين الأوجه الأربعة فيه وفقًا لما ورد عند النحاة السابقين ؛ إذ تجده يذكر آراءهم. وأما وجه رفع (ظبيةٌ) بالابتداء ، فهو غير جائز عنده[٦] ؛ لأنها نكرة ، وجملة (تعطو) وصف لها كما ورد عند النحاة وأوضحتُه سابقًا. ويقف الصبان على الشاهد أيضًا ولا يختلف في شيءٍ عما هو عند الأشموني.[٧]

ويرى الباحث أن إجماع النحاة على توجيه الشاهد وفقًا للأوجه الثلاثة الجائزة في (ظبيةٌ) إنما

---

[١] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج١، ص٣٦٢-٣٦٣.

[٢] انظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ٢٠٠٩م، دار الطلائع ، القاهرة ، ص٣٠٦، وشرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١١، ١٣٨٣هـ، القاهرة ، ص١٥٧-١٥٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٥١.

[٣] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٣٢٥.

[٤] انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٣٣-٣٣٤، ج٢، ٣٦٤، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص١٢١.

[٥] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٤٠٨.

[٦] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١٠، ص٣٩٤-٤١٢.

[٧] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج١، ص٤٣٢-٤٣٣.

هو ذكر لها فقط دون تفضيل أحدها على الآخرَيْنِ. وكذلك يرى أن رواية رفع (ظبيةٌ) خبرًا لـ(كأنْ) المخففة واسمها ضمير محذوف هو الأقرب إلى الصواب ؛ لأن المعنى المراد من البيت هو تشبيه المرأة التي يتحدث عنها الشاعر بالظبية[١] ؛ ولأنه أيسر في تقدير الكلام. ولا أقول إن الروايتين الأُخْرَيينِ ضعيفتان أو غير جائزتين ، بل هما جائزتان ؛ لما أورده النحاة ، ولكنَّ فيهما تكلفًا وصعوبةً وابتعادًا عن المعنى المراد.

حذف خبر (لكنَّ).

عُرِفَ عن العرب الحذف في كلامهم ؛ للاختصار أو علم السامع بما هو محذوف ، فقد حَذَفَ بعض الشعراء خبر (لكنَّ) ، وقد شرح الأعلم في الباب نفسه شواهد جاء فيها خبر الحرف الناسخ محذوفًا ؛ لعلم السامع به أو لعلة أخرى ، ومن هذه الشواهد قول الشاعر:[٢]

وَمَا كُنْتَ ضَفَّاطًا وَلَكِنَّ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلاً فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

فهو يقول: إن " موطن الشاهد فيه حذف خبر (لكنَّ) لعلم السامع به ، والتقدير: ولكنَّ طالبًا مُنيخًا أنا."[٣] أي أن الجملة الفعلية بعد (طالبًا) نعت له وليست خبرًا. وهذا موطن الشاهد الذي ساق له سيبويه البيت ، وقد جاء قبله ببيت نسبه إلى الفرزدق هو:[٤]

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

وقد بَيَّنَ الأعلم موطن الشاهد هنا ، وذهب فيه مذهب سيبويه من أن القياس هو نصب (زنجيًّا).[٥] وإذا نظرت في البيت تجد (زنجيٌّ) مرفوعًا على أنه خبرٌ لـ (لكنَّ) ؛ ولذلك يقول سيبويه

---

[١] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٥.

[٢] انظر: سيبويه، الكتاب ، ج٢، ص١٣٦(فما...)، وانظر: عند الأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٢٨٧. كما أثبته، وهو للأخضر بن هبيرة الضبي عند ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص١٦، وابن منظور ، لسان العرب ، (ضفط) ، ج٧، ص٣٤٤.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٧.

[٤] انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٣٥-١٣٦، والأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٤٨، وبحثت في ديوان الفرزدق ، ولم أجده فيه.

[٥] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٦.

إن النصب أجود ، ثم يأتي ببيت الأخضر بن هبيرة السابق شاهدًا على ما ذهب إليه من تفضيل النصب على الرفع في هذا الموضع.[١]

ويأتي ابن السيرافي بالشاهد مسبوقًا ببيت من القصيدة ، فينسبه إلى الأخضر بن هبيرة الضبي أولًا ، ثم يبين موطن الشاهد فيه بقوله: " الشاهد فيه أنه أعمل (لكنَّ) ولم يُلْغِها، وأضمر خبر (لكنَّ) ، كأنه قال: ولكنَّ طالبًا مُنيخًا أنَا."[٢]

أي تمامًا كما هي الحال عند سيبويه ، وأما النحاس فلم يقف عليه في كتابه. كما تجد أبا علي القيسي يأتي أولًا ببيت الفرزدق السابق بنصب (زنجيًّا) اسمًا لـ (لكنَّ) ، ويقول إن ثمة من يرفعه ، ثم يأتي ببيت الأخضر بن هبيرة نظيرًا له.[٣]

واستنادًا إلى ما سبق تجد النحاة متفقين على نصب موطن الشاهد (طالبًا) اسمًا لـ (لكنَّ) وحذف الخبر ، ويرى الباحث أنه الأقرب إلى الصواب وفق المعنى المراد من الشاهد من حيث التوجيه.[٤] ؛ لأن الخبر معروفٌ لدى السامع من قوله (وما كنتُ) ، كما أن نصب (طالبًا) اسمًا وعدم رفعه خبرًا أقوى وفق ما أورد سيبويه ؛ لأننا لو أردنا تقدير اسم للناسخ لأصبح الكلام ضعيفًا واختلَّ المعنى.

تكرار (إنَّ) وحذف خبرها.

المقصود بذلك أن العرب عند تكرير الأداة العاملة قد يحذفون أحد المعمولين ؛ لدلالة الآخر عليه ، وقد وردت شواهد عند الأعلم في باب " ما يحسن السكوت عليه " حُذِفَ فيها خبر الحرف الناسخ كما هي الحال في الشاهد السابق ، إلا أن ذلك قد يحدث والحرف الناسخ مكرر ، ومن ذلك

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٣٦.

[٢] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص١٦.

[٣] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص١٢٨.

[٤] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٧.

قول الأعشى:[١]

إنَّ مَحَلًّا وَإنَّ مُرْتَحَلًا وَإنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا

يرى الأعلم أن موطن الشاهد فيه " حذف خبر (إنَّ) لعلم السامع."[٢] أي أن السامع يعلم أن المقصود من الكلام أو تقديره: إنَّ لنا محلًّا وإنَّ لنا مرتحلًا. ولذلك حذف الشاعر الخبر ، وهذا ما ذهب إليه الخليل بن أحمد فيه في معجمه (العين) ؛ إذ إنَّ تقدير الكلام عنده: إنَّ فيه محلًّا وإنَّ فيه مرتحلًا.[٣]

وما ذهب إليه سيبويه في هذا الموضع ، هو ما بَيَّنه الأعلم ؛ إذ إنه يضعه في الباب نفسه الذي ذكره الأعلم فيه ، ويستشهد به على طريقة من طرق العرب في الحذف في هذا الموضع عند الإجابة السؤال في قوله: " ويقول الرجلُ للرجلِ: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ أَلْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عَمْرًا. أي إنَّ لنا."[٤] أي أن السامع يعلم ما يريده القائل ولذلك كان الحذف جائزًا.

ويذهب المبرد فيه مذهب سيبويه ؛ فهو يأتي بكلامه السابق ويوافقه فيه.[٥] وتجد ابن السراج كذلك يقول فيه الكلام نفسه أيضًا ، ولا يزيد على ما قاله سيبويه شيئًا.[٦] ويفسره النحاس التفسير نفسه في موضعين من مصنفاته ، ويرى أن حذف الخبر فيه نظير لحذف خبر (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ الحج:٢٥ ، وهو بتوجيهه الشاهد لا يختلف عن سيبويه في شيء سوى أنه لم ينسبه إلى قائله.[٧]

---

[١] الأعشى الكبير ، ديوانه ، شرح وتعليق: محمد محمد حسين ط١، ١٩٧٤م ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص٢٨٣، وانظر: سيبويه الكتاب ، ج٢، ص١٤١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٩.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٩.

[٣] انظر: الخليل ، كتاب العين ، (باب الحاء واللام) ، ج٣، ص٢٦.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٤١.

[٥] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص١٣٠.

[٦] انظر: ابن السراج ، كتاب الأصول في النحو ، ج١، ص٢٤٧-٢٤٨.

[٧] انظر: النحاس، أبو جعفر، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، ١٩٨٨م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ج٤، ص٣٩١. وانظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٢٣-٢٢٤.

وينقل الأزهري كلام الخليل فيه ويفسره التفسير ذاته.[١] ويتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي دون اختلاف عنهما.[٢] ويذكره ابن جني أيضًا في عدة مواضع من مصنفاته ويفسره التفسير نفسه في كلٍّ من تلك المواضع دون اختلاف أو زيادة.[٣] ويأتي به المرزوقي (٤٢١هـ) شاهدًا على حذف الخبر لعلم السامع به كما هي الحال عند النحاة السابقين أيضًا.[٤]

وينقل عبد القاهر الجرجاني كلام سيبويه وتفسيره له بحرفه ولا يزيد عليه شيئًا ، ثم يُعَلِّقُ عليه بأنه بَيَّنَ لنا أن خبر (إنَّ) محذوف ، وهو جائز من حيث التوجيه ؛ لعلم السامع به.[٥] ومثله الزمخشري ؛ إذ يأتي بما هو من كلام سيبويه ، ثم يذكر الشاهد في باب " حذف خبر (إنَّ)."[٦] ويقف ابن الشجري على الشاهد مبينًا أن الخبر محذوف من الكلام كما يحذف عند الإجابة عن السؤال ، ثم يقول إن الشاعر أراد: إن لنا محلًّا وإنَّ لنا مرتحلًا.[٧] ويتبعه في هذا التفسير أيضًا كلٌّ من الخوارزمي[٨] ، وابن يعيش في شرحهما للمفصل.[٩]

ولرضي الدين الإستراباذي الرأي نفسه ؛ إذ تجده يجيز حذف الخبر دائمًا إذا كان معروفًا لدى السامع سواء أكان الاسم نكرةً أو معرفةً ، ثم يقول إن الكوفيين يشترطون تنكير الاسم لحذف الخبر في مثل ما جاء في قول الأعشى ، ثم يقدِّر الكلام على نحو ما جاء عند سيبويه وغيره من النحاة السابقين.[١٠]

---

[١] انظر: الأزهري الهروي ، تهذيب اللغة ، ج٣، ص٢٧٩.

[٢] انظر: أبو علي الفارسي ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، ص٤٩٥.

[٣] انظر: ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ص٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ، ج٢، ص٥١٧، والخصائص ، ج٢، ص٣٧٥.

[٤] انظر: المرزوقي ، شرح ديوان الحماسة ، ص٣٤٩.

[٥] انظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص٣٢١-٣٢٢.

[٦] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٤٧-٤٨.

[٧] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٦٣.

[٨] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٢٨٥.

[٩] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٥٦٩.

[١٠] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٣٧٦-٣٧٧.

وتجد ابن منظور أيضًا يوافق مذهب النحاة في تفسير الشاهد ؛ إذ تجده ينقل كلام الخليل الذي قاله في كتابه ، ويوافقه فيه.[١] ويقف الخطيب القزويني على الشاهد في باب " القول في أحوال المسند " ، ويبين حذف الخبر فيه كما بينه النحاة السابقون ولا يختلف تفسيره له عن تفسيرهم.[٢] ويأتي به ابن هشام في غير موضع ويذهب به المذهب نفسه ؛ إذ يرى أن حذف الخبر نظير لحذفه من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ﴾ فصلت:٤١ ؛ فقد حُذِفَ خبر (إنَّ) الأولى.[٣] والسيوطي أيضًا له الرأي نفسه في تفسير موطن الشاهد كذلك.[٤]

ويذكره البغدادي مبينًا موطن الشاهد فيه كما بَيَّنَهُ النحاة قبله ، كما تجده يذكر رأي سيبويه في حذف الخبر في مثل هذا الموضع إذا كان اسم (إنَّ) نكرةً على أنه جائز أو إذا كان معرفةً في غيره من المواضع ، ثم يبين رأي الكوفيين في جواز الحذف ؛ إذ يقولون إن الحذف جائز إذا كان الاسم نكرةً فقط ، إلا أنه يقول إن الخبر يجوز حذفه إذا كان الاسم نكرةً أو معرفةً ، وفي حال تكرار (إنَّ) أو عدمه.[٥]

واستنادًا إلى ما سبق يتضح اتفاق العلماء على رأي واحد ؛ إذ لم يجد الباحث أحدًا له رأي يختلف عن الآخرين فحذف خبر (إنَّ) جائز ؛ لعلم السامع به ، وإن كان اسمها نكرةً في حال تكرار (إنَّ) أو عدمه ، وهذا مما لا ينكره الاستعمال.

مجيء اسم (إنَّ) نكرةً.

المقصود به أن ينصب الشاعرُ النكرة اسمًا لأحد الحروف الناسخة ، على الرغم من أن الأولى به أن يكون معرفةً ؛ لأنه في الأصل مبتدأ ، وقد ورد عند الأعلم عدد من الشواهد على

---

[١] انظر: منظور ، لسان العرب ، (حلل) ، ج١١، ص١٦٣.

[٢] انظر: القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ج٢، ص١٠٤-١٠٥.

[٣] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص٨٢٥.

[٤] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج١١، ص١٦٣.

[٥] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١٠، ص٤٥٢-٤٥٣.

ذلك في باب " ما يحسن السكوت عليه " وكان موطن الشاهد فيها نصب النكرة اسمًا للحرف الناسخ ، ومنها ما جاء هذا في (إنَّ) من مثل قول امرئ القيس:[١]

وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وتجده يقول: " موطن الشاهد فيه نصب (شفاءٍ) بـ (إنَّ) وهو نكرة غير مُقَرَّبٍ من المعرفة وكان وجه الكلام أن يجعله خبرًا وينصب العَبْرَةَ بـ (إنَّ) ؛ لأنها موصوفةٌ مُقَرَّبَةٌ من المعرفة ويروى شفائي وهو أحسن ؛ لأنه معرفةٌ."[٢] أي أن النكرة هنا نصبت اسمًا لـ (إنَّ) وهي غير شبيهةٍ بالمعرفة لعدم إضافتها أو وصفها ، وكان الأفضل أن تُرفَعَ خبرًا. وأما الرواية الثانية – بإضافة (شفائي) – فهي الأكثر والأقرب إلى الصواب كما أشار إلى ذلك الأعلم.[٣] وما ذكره الأعلم عن موطن الشاهد هو نفسه عند سيبويه ، أما قوله إن الوجه الأفضل رفع (شفاءً) خبرًا لـ (إنَّ) فلم يَرِدْ عند سيبويه ، وإنما كان النصب أفضل كما هو ؛ لأنه نكرة والخبر نكرة مثله ؛ لذلك كان وجه النصب أفضل كما قال سيبويه.[٤]

وهنا تجد مخالفة الأعلم لسيبويه في تفضيل أحد الوجهين على الآخر ، وهذا ما لا يُعَدُّ مخالفةً في المذهب النحوي الجوهري. ويجيز النحاس نصب اسم (إنَّ) وهو نكرة ، ويستشهد على ما ذهب إليه بالشاهد ، غير أنه يرويه باختلاف يسير لا يؤثر في موطن الشاهد.[٥] وأما ابن السيرافي فينقل ما قاله سيبويه عن الشاهد ولا يغير فيه شيئًا ، كما يوضح كلام سيبويه في تبيين الوجه الأفضل

---

[١] انظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص١٥ ، وانظر: ص٢٤ :(وإنَّ شفائي...) وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا شاهد فيه. وانظر: سيبويه ، الكتاب، ج٢، ص١٤٢، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٨٩، كما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٩٠.

[٣] انظر مثلًا: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٣، ص٢٢٩، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج١، ص٢٥٧، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ص٤٥٩، والسيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٦٠٨.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٤٢–١٤٣، وانظر تعليق المحقق عبد السلام هارون على ذلك أيضًا.

[٥] انظر: النحاس ، إعراب القرآن الكريم ، ص٢٨٢–٢٨٣:

(وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ لَوْ سَفَحْتُهَا فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ) ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.

عندما يكون اسم (إنَّ) وخبرها نكرتان أو أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة أو العكس ، ويذهب مذهب سيبويه في ذلك.[١]

ويرويه التبريزي (٥٠٢هـ) بإضافة (شفائي) إلى ياء المتكلم كما هو في ديوان امرئ ، ثم يقول: " روى سيبويه هذا البيت (وإنَّ شفاءً عَبْرَةٌ) واحتج فيه بأن النكرة يُخبَرُ عنها بالنكرة ويروى (وإنَّ شفائي عَبْرَةٌ لو سفحتها): أيْ صببتها..." فتجده يبين ما قاله سيبويه في موطن الشاهد ، إلا أنه لا يُعَلِّقُ على موطن الاستشهاد عند سيبويه ؛ إذ إنه لا يتطرق إلى إعراب الأبيات أو بيان مواطن الاستشهاد في أبيات المعلقات عند النحاة إلا على نحوٍ يسيرٍ جدًا.[٢]

وكذا تجد عند رضي الدين الإستراباذي ؛ فهو يورد الشاهد كما رواه سيبويه ويبين موطن الشاهد فيه موافقًا سيبويه فيه.[٣] ويروي البغدادي الشاهد كما رواه سيبويه ، وينقل كلامه في الباب مبينًا مذهبه فيه ، ثم تجده يقول إن رواية البيت المشهورة هي بإضافة (شفائي) وشرَّاح المعلقات يروونه كذلك إلا أن الخطيب التبريزي نقل عن سيبويه روايته بتنكير (شفاءٍ) واستشهد به على جواز الإخبار عن النكرة بنكرة مثلها.[٤]

ومما سبق يتضح اتفاق النحاة على القول بجواز تنكير اسم (إنَّ) والإخبار عنها بنكرة مثلها وهو أفضل من الإخبار عن النكرة بمعرفة ، كما قال سيبويه وتبعه النحاة ، أما رواية البيت بإضافة (شفائي) فهي أقرب إلى الصواب ؛ لأن الأصل في اسم (إنَّ) أن يكون مبتدأً معرفةً ولما دخل عليه الناسخ صار اسمًا له.

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٠٢.

[٢] انظر: الخطيب التبريزي، أبو زكريا، شرح القصائد العشر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٩٦٢م، مطبعة المدني، القاهرة ، ص١٣.

[٣] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٢٠٦-٢٠٧.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٩، ص٢٧٧.

المبحث الخامس: الفاعل.

يندرج الفاعل ونائبه تحت موضوع العلاقات الإسنادية في الجمل الفعلية ؛ إذ يُسْنَدُ الفعلُ إلى الفاعل أو إلى نائبه إذا كان مبنيًّا للمجهول أو كما سمَّاه النحاة القدماء بالفعل الذي حُذِفَ فاعله من الكلام. وقد وقف الأعلم على عدد من شواهد الكتاب كان موطن الاستشهاد فيها هو الفاعل في عدة مسائل ، أما نائب الفاعل فلم أعثر على شواهد له عند الأعلم ؛ إذ إن سيبويه لم يأتِ بشواهد عليه ، ومن الشواهد المتعلقة بمسائل استشهد عليها سيبويه وشرحها الأعلم:

تقدم الفاعل على الفعل ضرورةً.

من المعروف أن الفاعل لا يتقدم على فعله ، وإذا حصل ذلك ، فيُقَدَّرُ فاعلٌ للفعل ، غير أنه في باب " ما يحتمل الشعر " يقف الأعلم على شواهد عديدة ، منها ما كان موطن الاستشهاد فيها تقدم الفاعل على فِعْلِهِ للضرورة الشعرية ، ويكون توجيه إعراب الاسم حينئذٍ فاعلًا لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، ومنها قول المرَّار الفَقْعَسي:[١]

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

يوجه الأعلم الشاهد بقوله: " أراد وقَلَّما يدومُ وصالٌ ، فقدَّم وأخَّر لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلَّا أن يُبتدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه.[٢]

وتجده يقدر فعلًا بعد (قلما) ؛ لأن الفعل المكفوف عن العمل (عن طلب الفاعل) لا يدخل إلا على جملة فعلية. ثم يأتي الأعلم بتوضيحٍ آخر لموطن الشاهد ، وهو إعراب (وِصَالٌ) فاعلًا لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده ويكون تقدير الكلام عندئذٍ: وقلما يدوم وصالٌ يدوم. ويعلِّق على

---

[١] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٦٧، وأما سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١ ، ج٣، ص١١٥ ، فلم ينسبه إلى أحد ، إلا أن محقق الكتاب يقول إن سيبويه نسبه في إحدى النسخ إلى عمر بن أبي ربيعة، انظر: عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص٣٥٨، على أنه من الشعر المنسوب إليه، ولكن (ما) مفصولة عن (قلَّ)، وانظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٥٦٧، هو للمرار الأسدي.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٦٧ ، وانظر: ص ٤٢٨.

هذا الرأي بأنه أسهل في الضرورة إلا أنَّ الأول أقرب إلى المعنى.[١] هذا ما بَيَّنَه الأعلم عن هذا الشاهد ، أما سيبويه فقد ذكره في موضعين من كتابه ، فقد ذكره في المرة الأولى في باب " ما يحتمل الشعر " كما ذكر الأعلم ، وقال فيه: " ويحتملون قُبحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ فمن ذلك قوله: ... وإنما الكلام: وقَلَّ ما يدوم وصالٌ."[٢] فكأنَّ سيبويه يريد القول: إن (ما) وضعت في غير موضعها فاتصلت بـ (قَلَّ) وكان الوجه أن تنفصل عنه ؛ لأنها مصدرية.

ويأتي سيبويه بالشاهد في باب " الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تُغَيِّرُ الفعلَ عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها " شاهدًا على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد هذه الحروف من مثل: رُبَّ ولَمَّا وهَلَّا وقَلَّما.[٣]

واستنادًا إلى ما سبق تجد أن الأعلم جاء بالشاهد في باب " ما يحتمل الشعر " كما هو عند سيبويه لمسألة لم يذكرها سيبويه في الباب نفسه ، وإنَّ ما ذكره الأعلم عن موطن الشاهد جاء به سيبويه في باب " الحروف التي لا يليها بعدها إلا الأفعال " حيث لم يُشِرِ الأعلم إليه عندما وقف على الشاهد ، كما تجد أن الأعلم زاد كثيرًا على ما قاله سيبويه ، ونسبه إلى المرار الفقعسي ، ولم ينسبه سيبويه إلى أحد.

ويستشهد به ابن السراج أيضًا في موضعين ، فيستشهد به على جواز تقديم الاسم على الفعل بعد (قلما) كما هي الحال عند سيبويه ؛ إذ تجده ينقل كلامه في باب " الحروف التي لا يليها بعدها إلا الأفعال".[٤]

---

[١] انظر: المصدر السابق ، الموضعان نفسهما.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١.

[٣] انظر: المرجع نفسه ، ج٣، ص١١٤-١١٥.

[٤] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٢، ص٢٣٣-٢٣٤.

ويأتي به في المرة الثانية في باب " مما جاء كالشاذِّ وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده " مستشهدًا به على ذلك ، فهو يُقدِّر الكلام كما قَدَّره سيبويه (قَلَّ ما يدومُ وصالٌ) ثم يقول: " وليس يجوزُ أن يُرفعَ (وصالٌ) بيدومُ وقد أَخَّرهُ ، ولكن يجوز هذا عندي على إضمارِ (يكونُ) كأنهُ قالَ: قَلَّ ما يكونُ وصالٌ يدومُ على طولِ الصدودِ ، وحَقٌّ (مَا) إذا دخلتْ كافةً في مثلِ هذا الموضعِ فإنَّما تدخلُ ليقعَ الفعلُ بَعدَها..."[١]

أي أنه يرى وجوب تقدير فعل آخر رُفع به (وصالٌ) ، وهذا الفعل المقدر فعل ناسخ ، وعندها يكون (وصالٌ) اسمًا للفعل (يكون) أو فاعلًا له ، وليس فاعلًا لفعلٍ مُقدَّرٍ كما تَقَدَّمَ عند الأعلم. ويأتي النحاس بالبيت شاهدًا على أن (قلَّمَا) يليها – في الشعر فقط – جملة اسمية ، كما هي الحال في (رُبَّ) إذا اتصلت بها (ما) ، إلا أنه مع ذلك لا يبين وجه الرفع في (وصالٌ) بالابتداء أم أنه فاعلٌ لفعل محذوف[٢] ، وفي شرحه لأبيات سيبويه في باب " الحروف التي لا يليها إلا الفعل " يأتي بالشاهد حجةً للفصل بين (قلما) والفعل بالاسم (وصالٌ) ويكتفي بذلك.[٣]

ويأتي به أبو علي الفارسي شاهدًا على ارتفاع (وصالٌ) بفعل مضمر ، ثم يقول بعد ذكر الشاهد بأنه يجوز أن تكون (ما) نكرة بمعنى شيء.[٤] وفي " كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب " يأتي به بحجة أن (ما) كافة للفعل (قلَّ) ولذلك لم يُسند إلى فاعل بعده[٥] ، وهو في هذا يوافق النحاس في ما ذهب إليه من أن (قلما) تليه جملة فعلية.

---

[١] المرجع السابق ، ج٣، ص٤٦٦.

[٢] انظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص٤٨٥.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٣١٥.

[٤] انظر: أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٥، ص٤٠-٤١.

[٥] انظر: أبو علي الفارسي ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، ص٩١.

وأما ابن السيرافي فينسبه إلى المرار كما فعل الأعلم ، ويأتي ببيت يسبقه من القصيدة ويقول: " الشاهد على أنه أخَّر الفعل الذي كان ينبغي له أن يقع بعد (قلما) وأوقع بعده (وصالٌ) ، وهو مرفوع بإضمار فعل يفسره (يدوم) هذا الظاهر."[١]

وهنا تجد الفرق واضحًا بين شرح الأعلم وشرح ابن السيرافي والنحاس للشاهد ، إذ جاء الأعلم بما هو ليس عند سيبويه أو النحاس وابن السيرافي. وتجده عند ابن سيده شاهدًا على أن (وصالٌ) مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده ، ولم يرتفع بالابتداء ؛ لأن (قلما) لا يجوز أن يليها الاسم.[٢] وأما الخطيب التبريزي فيقول بأنه يجب أن يأتي بعد (قلما) فعل وفي الضرورة يجوز أن يأتي بعده مبتدأ وخبر كما هي الحال في هذا الشاهد.[٣]

ويقول ابن الشجري بعد ذكر الشاهد: " فقال المبرد: (ما) زائدةٌ ، والاسم بعدها مرتفعٌ بقلَّ. وقال غيره: (ما) كافَّةٌ ، زيدت لِيَصْلُحَ وقوع الفعل بعدها ؛ لأنه كان وجه الكلام أن يقول: وقَلَّمَا يدوم وصالٌ ، وإنما قَدَّمَ الاسم للضرورة.[٤] وهو بهذا لم يأتِ برأي له في توجيه الشاهد ، إنما هو ذكر لما ورد عند النحاة فقط. ويقول ابن يعيش في توجيه الرفع بأنه لا يجوز ارتفاع (وصالٌ) بالفعل (يدوم) ولا بالابتداء ؛ لأنه في موضع الفعل ، وإنما هو مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل (يدوم).[٥]

ويقول رضي الدين الإستراباذي بأن (ما) بعد الفعل (قلَّ) كافَّةٌ له عن طلب الفعل أو مصدرية والمصدر المؤول بعدها فاعل الفعل ، ثم يقول إن بعض النحاة عَدَّ (ما) في هذا الشاهد زائدةً

---

[١] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٧٥.

[٢] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ج٦، ص١٣٠.

[٣] انظر: الخطيب التبريزي ، شرح القصائد العشر ، ص٣٣٥-٣٣٦.

[٤] ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٥٦٧.

[٥] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٥، ص٦٩.

و(وصالٌ) فاعل الفعل (قلَّ) ، وأما سيبويه فَعَدَّهَا كافَّةً و(وصال) مبتدأ.[١] ومذهب رضي الدين هنا بأن (ما) مصدرية ، والمصدر المؤول (ما يدوم) فاعل لم يسبقه إليه أحد ، وهو محتملٌ وأقرب إلى الصواب من حيث التوجيه ؛ لأنه بالمعنى نفسه المراد من البيت.

ويقول ابن منظور إن (ما) كافَّةٌ للفعل (قَلَّ) عن طلب الفاعل كما أورد النحاة السابقون ؛ لذا يأتي بعدها الفعل ، وإذا جاء بعدها اسم فيعرب فاعلًا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ثم يقول إن هذا مذهب سيبويه فيها.[٢]

وإذا نظرت في كلام ابن منظور وقبله رضي الدين فإنك تجد أن كلًّا منهما يفسر كلام سيبويه فيه كما ذهب إليه ، وفي الحقيقة إن كلام سيبويه مبهمٌ غيرُ واضحٍ مذهبُه فيه ؛ إذ تجده بعد ذكر الشاهد يكتفي بقوله: " وإنما الكلام: وقلَّ ما يدوم وصالٌ."[٣] إلا أن ما نقله ابن منظور من رأي سيبويه أقرب إلى الصواب من قول رضي الدين الإستراباذي ؛ لأن (وصالٌ) نكرة ولابد له من مسوغ ؛ حتى يعربه سيبويه مبتدأً.

ويقول ابن هشام بعد ذكر الشاهد: " فقال سيبويه ضرورة ، فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحًا والشاعر أولاها فعلًا مقدرًا وأن (وصال) مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور وقيل: وجهها أنه قدَّم الفاعل ، وردَّه ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر ، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية... وزعم المبرد أن (ما) زائدة و(وصال) فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم أن (مَا) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافَّة."[٤]

وينقل الأزهري عن ابن مالك أنه نقل عن الأعلم وابن عصفور أن (وصالٌ) فاعل لـ (يدوم) المذكور ولا يوجد فعل محذوف ، ومسوغ رفعه فاعلًا وهو مقدَّمٌ على الفعل هو الضرورة ، ولا يعلِّق

---

[١] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص٣٢٩.

[٢] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (قلل) ، ج١١، ص٥٦٤.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١.

[٤] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٤٠٣ ، وانظر: ص٧٥٨ + ص٧٦٨.

على هذا الكلام.[١] ولكن تجده يذهب إلى أن (ما) كافَّةٌ للفعل (قلَّ) عن طلب الفاعل و(وصالٌ) بعده فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، ولا يجوز أن يكون مبتدأً ؛ لأن (قلما) بمنزلة حرف النفي فلا يدخل إلا على الجملة الفعلية.[٢]

ويرى السيوطي أيضًا أن الفعل (قلَّ) يستخدم للنفي المحض ، ويرفع فاعلًا بعده متبوعًا بصفة مطابقة له ، أما إذا كُفَّ بـ (ما) فلا يليه إلا الفعل ولا يرفع فاعلًا ، وقد يليه الاسم ضرورةً كما هي الحال في هذا الشاهد.[٣]

أما البغدادي فيأتي بما قيل في هذا الشاهد عند مختلف النحاة ، فيذكر ما قاله سيبويه فيه في الموضعين ، ثم يورد قولًا للنحاس أخبره به المبرد وأنه خالف سيبويه بأن (ما) زائدة وقَدَّر الكلام (وقلَّ وصال يدوم على طول الصدود.) ثم ذكر ردَّ النحاس عليه بأن مذهب سيبويه فيه هو الصواب ، ثم جاء بقول شارح شواهد كافية ابن الحاجب إن (وصال مبتدأ) وعلَّق عليه بأنه أراد بقوله هذا أن يرد خمسة أقوال للنحاة السابقين: الأول منها بأن (ما) مصدرية والمصدر المؤول فاعل للفعل (قل) ، وذكر رأي ابن خلف بأنه لا يجيز هذا ، وأما الثاني فهو رأي المبرد بأن (ما) زائدة و(وصال) فاعل (قلَّ) وحجته أن (ما) تدخل على مثل هذه الأفعال لتصير إلى الأفعال.[٤]

وأما الثالث والرابع فهما ما وردا عند الأعلم ، ثم قال إن ابن عصفور يذهب مذهب الأعلم فيه من أن (وصال) فاعل مقدم للفعل (يدوم) والتقديم والتأخير هنا لإقامة الوزن ، وأما الوجه الخامس الذي ردَّه الشارح فهو مذهب ابن السراج في الأصول بحجة أن هذا الموضع ليس من المواضع التي يُحذفُ فيها الفعل (كان) ، ثم يذكر رأي ابن هشام في " مغني اللبيب " وبعد ذلك جاء برأي

---

[١] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٣٩٤.

[٢] انظر: الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، ص١٥٤-١٥٥.

[٣] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٣، ص١٧-١٨.

[٤] بحثت عند: المبرد ، المقتضب ، ج١، ص٨٤ ، ولكن ما قاله البغدادي غير موجود.

أبي علي الفارسي في المسائل المشكلة حيث يورد رأي سيبويه فيه ، ثم يخلص إلى أن (وصال) فاعل للفعل المحذوف يفسره المذكور بعده[١]،

وقد نقل أيضًا عن الفارسي أنه اعترض على من قال إنَّ (ما) صلة و(وصال) فاعل للفعل (قل) و(يدوم) صفة له بأن الفعل يبقى دون فاعل ، وهذا غير موجود في اللغة.[٢] وفي النهاية أورد رواية أبي محمد الأعرابي للشاهد وعلق عليه بأنه لا شاهد فيه على هذا النحو:

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَلَا أَرَى وِصَالًا عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وبعد ذلك بين أن الشاهد للمرار الفقعسي وهو ضمن أربعة أبيات أوردها أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب.[٣] كما يأتي الصبان بكلام سيبويه فيه ، ويذهب إلى أن (وصالٌ) فاعلٌ مقدمٌ للفعل (يدوم) المذكور بعده.[٤]

ومما سبق تجد تعدد الآراء التي قيلت في هذا الشاهد ، وهي تتلخص فيما يأتي:

١- إعراب (ما) كافَّةً للفعل (قلَّ) و(وصالٌ) فاعلًا لفعل مَحذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

٢- إعراب (ما) كافَّةً للفعل (قلَّ) و(وصالٌ) مبتدأً ، والفعل (يدوم) في محل رفع خبر له.

٣- إعراب (ما) حرفًا زائدًا و(وصالٌ) فاعلًا للفعل (قلَّ).

٤- إعراب (ما) حرفًا مصدريًّا والمصدر المؤول فاعلًا للفعل (قلَّ).

٥- إعراب (ما) كافَّةً للفعل (قلَّ) و(وصالٌ) اسمًا للفعل (يكون) المحذوف.

٦- إعراب (ما) صلةً و(وصال) فاعلًا للفعل (قلَّ) والفعل (يدوم) صفةً له.

---

[١] انظر: الفارسي، أبو علي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، ط١، ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، بيروت ص١٠٨-١٠٩.

[٢] انظر: أبو علي الفارسي ، المسائل المشكلة ، ص١٠٩. وانظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١٠، ص٢٣٠.

[٣] انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج١٠، ص٢٢٦-٢٣١، وانظر: الأسود الغندجاني، أبو محمد الأعرابي، فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، ط١، ١٩٨٠م، دار النبراس، دمشق، ص٣٦-٣٧، لكنه يروي عن ابن السيرافي بيتين ، كما أنه يرويه كما ذكر البغدادي ولا شاهد فيه.

[٤] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٢، ص٦٤-٦٥.

وتجد الخلاف بين توجيهات النحاة واضحًا ، فكلٌّ واحد منهم عنده حجة على رأية تقوي ما ذهب إليه فيه ، إلا أنَّ عددًا من النحاة يجمعون على الرأي الأول ، وهو توجيه (ما) كافَّةً للفعل (قلَّ) و(وصالٌ) فاعل لفعل مَحذوف يفسره الفعل المذكور بعده. وهو توجيه قريب من الصواب، إلا أن الباحث يرى التوجيه الرابع: إعراب (ما) حرفًا مصدريًّا ، والمصدر المؤول فاعلًا للفعل (قلَّ) هو الأرجح والأقرب إلى الصواب ؛ لأنه قريب من المعنى وأسهل في تقدير الكلام.

رفع الاسم فاعلًا لفعل محذوف.

وفي باب يترجمه الأعلم عن سيبويه بقوله: " هذا شيء يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم " يشرح الأعلم عددًا من الشواهد حذف الفعل منها ، وجاء الاسم فيها إما مرفوعًا وإما منصوبًا بالفعل المحذوف ، ومن الشواهد التي جاء فيها الاسم فاعلًا لفعل محذوف قول الشاعر:[١]

أَسْقَى الإِلَهُ جَنَبَاتِ الوَادِي

وجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِي

كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ

ثم يقول: " الشاهد فيه رَفْعُ (كلُّ أجَشَّ) وحمْلُه على المعنى ؛ لأنه لما قال: أَسْقَى الإِلَهُ جَنَبَاتِ الوادي ، كُلَّ مُلِثٍّ غادٍ ، عُلِمَ أَنَّ ثَمَّ سحابًا يسقيها فكأنه قال: سقاها كُلُّ أجَشَّ."[٢] أي أن الشاعر رفع (كلُّ أجشَّ) بفعل مضمر ؛ لأنه داخل في معنى السقيا ، وتقدير الكلام: أسقى الإلهُ جنباتِ الوادي وسقاها كُلُّ أجشَّ. والأجشُّ هو الرعد شديد الصوت.[٣]

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٦-١٩٧، وهو عند سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٨٩:
(أَسْقَى الإِلَهُ عُدُواتِ الوادي...) ولكنه لا يؤثر في موطن الشاهد.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٧.

[٣] انظر: المصدر نفسه والموضع نفسه.

وهذا ما أراده سيبويه من استحضار الشاهد ، كما أنه يرى موطن الشاهد هنا نظيرًا لما هو في قول لبيد:[١]

لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ

فيقول سيبويه بعد ذكر الشاهد: " سقاها كلُّ أجشَّ ، كما حُمِل (ضارعٌ لخصومةٍ) على (لِيُبْكَ يزيدُ) ؛ لأن فيه معنى: سقاها كلُّ أجشَّ."[٢] أي أنَّ (ضارعٌ لخصومةٍ) رُفِعَ نائبًا عن الفاعل للفعل المضمر الداخل في معنى (لِيُبْكَ) كما دخل (كلُّ أجشَّ) في معنى (أسقى).[٣] ويأتي به النحاس برواية مختلفة عَمَّا هي عند سيبويه ، فيقول: " وقال آخر:

سَقَى الإِلَهُ عَدَوَاتِ الوَادِي وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِي

كُلَّ أَجَشَّ حَالِكَ السَّوادِ

لم يقل: وجوفَهُ كُلُّ مُلِثٍّ غادٍ ولا كلُّ أجشَّ حالكُ السوادِ ، حمله على المعنى ، ويجوز الرفع كأنه قال: وسقاه كلُّ ملثٍّ وكلُّ أجشَّ.."[٤] وعلى الرغم من أنه يرويه بطريقة تختلف عما هي عند سيبويه ، فإن موطن الشاهد هو نفسه عند سيبويه دون اختلاف.

ويأتي به ابن السيرافي كما هو عند سيبويه ، ويفسره بتفسيره ؛ إذ يقول: " الشاهد فيه على أنه رفع (كُلُّ أَجَشَّ) ، ولم يُجْرِه على (كُلَّ مُلِثٍّ) وصفًا ولا بَدَلًا ، ورفعه بإضمار فعل دَلَّ عليه ما قبله كأنه لما دعا لهذا الوادي بالسقيا فقال: أسقى الإلهُ عدواتِ الوادي وجوفَه كُلُّ مُلِثٍّ ، دَلَّ الكلام على

---

[١] انظر: لبيد بن ربيعة العامري ، ديوانه ، د.ط ، د. ت ، دار صادر ، بيروت ، ص٢٣٢:

(لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ)

وإذا نظرت فيه تجد روايته مختلفةً عَمَّا هي عند سيبويه، وإذا أخذنا بها فلا شاهد فيه وفق قول سيبويه والأعلم ، ومحقق الديوان يقول إن أبيات القصيدة هذه لم ينسبها إلى لبيد إلا النحاس في شرح أبيات سيبويه وتبعه في ذلك ابن هشام، إلا أن نسبة البيت الصحيحة لنهشل ابن حري. إلا أن ما ورد في ديوان لبيد غير دقيق؛ إذ إن النحاس لم ينسب البيت إلى أحد، وهو كما رواه سيبويه تمامًا، انظر: النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص١٥٧. وبحثت في ديوان لبيد ، الطبعة الصادرة عن دار المعرفة التي رجعت إليها سابقًا ولم أجده فيه، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٨٩، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٥.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٨٩.

[٣] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ص١٩٥-١٩٦.

[٤] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٥٨.

أنه بمعنى: سقى الوادي كلُّ مُلِثٍّ ولما كان المعنيان متقاربين رَفَعَ (كُلُّ أَجَشَّ) بإضمار: سقاها كُلُّ أَجَشَّ."[١]

وتجده عند ابن جني على أن الشاعر رفع (كلُّ أجشَّ) فاعلًا لفعل مضمر ، كما هي الحال عند سيبويه.[٢] ويرى الموصلي أنه فاعل لفعل مضمر وهو نظير لبيت لبيد.[٣] كما تجده أيضًا عند الأشموني على أنه مرفوع فاعلًا لفعل مضمر كما هي الحال في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ التوبة:٦. على تقدير الكلام: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.[٤] وتبعه الصبان في هذا التفسير في حاشيته أيضًا ؛ فيذهب فيه مذهبه دون اختلاف.[٥]

ومما سبق تجد إجماع النحاة على رأي واحد دون اختلاف ، وهو الأقرب إلى الصواب من حيث المعنى وتقدير الكلام ؛ ويرى الباحث أن كلام ابن السيرافي فيه هو الأوضح والأقرب إلى الفهم من حيث توجيه الإعراب ، أما كلام النحاس والأعلم فيه ، فهما واضحان كذلك ، إلا أن توضيح ابن السيرافي فيه كلامٌ مفصَّلٌ ؛ إذ يقول بأنه لم يجعله بدلًا ولا وصفًا ، وإنما رفعه فاعلًا لفعل مضمر.

---

[١] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٥٥.

[٢] انظر: ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج١، ص١١٦-١١٧ ، والخصائص ، ج٢، ص٢٤٧.

[٣] انظر: الموصلي ، الانتخاب لشرح الأبيات المشكلة الإعراب ، ج١، ص٣١.

[٤] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٣٩٥-٣٩٦.

[٥] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٢، ص٧٢.

الفصل الثاني

المنصوبات.

يتناول الباحث في هذا الفصل عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل شرح الأعلم فيها الشواهد التي استحضرها سيبويه وكان موطن الاستشهاد فيها مما يَخُصُّ أحد المنصوبات من مفاعيل وغيرها مما عُدَّ من المحمولات على المفعول به في مسائل متعددة من حذف العامل أو تقدمه وتأخره عن المعمول مثلًا لأحد المشتقات.

ويقسم الفصل على مبحثين: المفاعيل ، والمحمول على المفعول به فيتناول الباحث في المبحث الأول عددًا من المسائل التي تخص أحد المفاعيل من مثل: المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه ، ويتناول في المبحث الثاني عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل تعرض لها الأعلم في شرحه شواهد سيبويه.

المبحث الأول: المفاعيل.

أولًا: المفعول به

في هذا المبحث يتناول الباحث عددًا من المسائل التي تخص المفعول به ؛ فقد ورد عند سيبويه عدد من الشواهد الشعرية كان موطن الاستشهاد بها مما يخص الاسم المنصوب مفعولًا به وتعرض الأعلم في شرحه لأبيات الكتاب لتلك المسائل شارحًا شواهد سيبويه فيها ، ومما رصدته من مسائل يمكن أن تبين منهج الأعلم الشنتمري فيها ، ما يأتي:

حذف المفعول به إذا كان ضميرًا.

يأتي الأعلم بعدد من الشواهد على حذف ضمير النصب المتصل بالفعل ، عندما يكون هذا الفعل واقعًا موقع النعت لما قبله ، وذلك في باب " ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعلُ مبنيًّا على الاسم " ، وقد ترجم الأعلم هذا العنوان في كتابه بقوله: " هذا بابٌ يُحمَل فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مرةً... الترجمة." والمقصود بهذا العنوان نصب الاسم

مفعولًا به أو نصبه به على الاشتغال لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده[١] ، ومن أمثلة ذلك قول جرير:[٢]

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

يقول الأعلم إن سيبويه: " استشهد به لجواز حذف الهاء من الفعل إذا كان في موضع النعت لأنه مع المنعوت كالصلة مع الموصول ، والحذف في الصلة حَسَنٌ بالغٌ فضارعها النعت فحَسُنَ الحذف فيه."[٣] أي أنه أجاز حذف الضمير من (حميت) قياسًا على جواز الحذف في مثل: جاء الذي نصرتُ ، فكان الأولى أن يقول: جاء الذي نصرته.

وأما سيبويه فيأتي به في موضعين من الكتاب ، الموضع الأول في الباب الذي ذكره سابقًا[٤] ، والموضع الثاني في " باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا ؛ لأَنَّكَ تَبْتَدِئُهُ لِتُنَبِّهَ المخاطب ثم تَسْتَفْهِمُ بعد ذلك " وما يقصده سيبويه من ذلك هو قولنا: محمدٌ هل رأيْتَهُ؟ فَرَفْعُ (محمدٌ) بالابتداء عنده جائز ويجب إثبات الهاء ، وأما قولنا: محمدٌ هل رأيتَ؟ بحذف الهاء فهو ضعيف ، أما إذا كان الفعل في موضع النعت للاسم الذي قبله ، وليس في موضع الإخبار عنه فهو جائز ، ومثله أيضًا قول الشاعر:[٥]

فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

وهذا ما بَيَّنَهُ عن موطن الشاهد الأعلم في كتابه ؛ فهو يذكر الشاهد منسوبًا إلى الحارث بن كَلَدة ، ثم يقول إن موطن الاستشهاد فيه حذف الهاء من (أصابوا) للعلة نفسها ، ولكنه يرى أنه لو نصب الشاعر (مالٌ) ، وجعل (أصابوا) في موضع الخبر له لكان جائزًا ، ولكنَّ جَعْلَ الفعلِ وصفًا

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٨٠-٨١.

[٢] انظر: جرير ، ديوانه ، ص١١٩، وسيبويه ، الكتاب، ج١، ص١٦٣، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٧.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٧.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٨٧-٨٨.

[٥] انظر: المرجع نفسه، ج١، ص١٢٧-١٣٠، والأعلم ، تحصيل عين الذهب، ص١٠٧،وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٦،

أحسن من جعله خبرًا.[١] وهنا تجد الأعلم يقدم رأيه في الشاهد ، إلا أنه يُغَلِّبُ مذهب سيبويه فيه.

وتجده منسوبًا إلى الخليل في باب نصب المفعول به شاهدًا على المسألة نفسها وتجد تقدير الكلام في الشاهد: (حَمَيْتَهُ).[٢] كما تجده أيضًا عند النحاس في موضعين كما هي الحال عند سيبويه ، وفي كلٍّ من الموضعين يفسره النحاس تفسير سيبويه له.[٣] ولم يأتِ ابن السيرافي بهذا الشاهد ، وإنما جاء بنظيره (بيت الحارث بن كلدة) شاهدًا على المسألة نفسها.[٤]

ويجيز أبو علي الفارسي ما ذهب إليه سيبويه من حذف الهاء في هذا الموضع ؛ إذ إنك تجده يقول: " وحذف الهاء من الصفة يحسن ، كما يحسن حذفها من الصلة ، ألا ترى أن الفعل لا يتسلّط بحذف المفعول منه على الموصوف كما لا يتسلّط بذلك على الموصول؟."[٥] كما تجد أبا علي الفارسي يقول في موضع آخر من الكتاب: إن حذف الهاء من الصفة في هذا الموضع جاء مثله في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾ البقرة:٤٨، على تقدير: لا تجزي فيه نفس عن نفسٍ.[٦]

ويذكره ابن جني ذاهبًا فيه كذلك المذهب نفسه.[٧] ولا يختلف ابن الشجري عنهم في توجيه حذف الضمير في موضع الاستشهاد ؛ إذ يوافق النحاة في توجيهه أيضًا.[٨]

ويفسره ابن مضاء القرطبي أيضًا بالتفسير نفسه ، كما أنه يأتي ببيت الحارث بن كلدة نظيرًا له.[٩] ويفسره المرادي التفسير نفسه أيضًا ؛ فهو يأتي بالشطر الثاني منه شاهدًا على جواز حذف

---

[١] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٨.

[٢] انظر: الخليل بن أحمد ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٣٦.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٧٢ ، ١٣٠-١٣١.

[٤] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٤١.

[٥] أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٢، ص٤٤.

[٦] انظر: المرجع نفسه ، ج٦، ص٢٦٧، وانظر: أبو علي الفارسي ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، ص٣٨٨.

[٧] انظر: ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج١، ص٤٠٢-٤٠٣.

[٨] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج١، ص٦، وانظر: ج١، ص١١٧.

[٩] انظر: ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص١١٣-١١٤.

الضمير من الصفة كجواز حذف الضمير من الفعل إذا كان خبرًا ، إلا أن سيبويه لا يُجِيزُ حذف الضمير من الفعل إذا كان في موضع الخبر.[١]

كما يأتي به ابن هشام أيضًا شاهدًا على جواز حذف الضمير من الفعل إذا كان في موضع الصفة ، كما أنه يقول إن ضمير النصب كثيرًا ما يحذف الكلام إذا كان معروفًا ، فهو يرى حذف الهاء من قوله تعالى: ﴿ مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَىٰ ﴾ الضحى:٣ وحذف المفعول به من قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ المجادلة:٤ نظيرًا لحذف الهاء من الفعل في الشاهد.[٢] ويفسره الأزهري كذلك التفسير نفسه ولا يختلف عن النحاة في شيء.[٣] ولا يختلف البغدادي عن النحاة أيضًا ؛ فهو يُوَجِّهُ موطن الشاهد كما وَجَّهَهُ النحاة من قبل.[٤]

ومما سبق يتبين اتفاق النحاة على رأي واحد ، فلم أجد أحدًا من النحاة له رأي مختلف عن الآخرين ، ومما هو معروف عن العرب في بعض كلامهم الحذف ، فثمة مواطن عديدة يحذف العرب أجزاءً من كلامهم ومنها هذا الموضع ، وقد تبين من آراء النحاة إن للحذف في هذا الشاهد نظائرَ في القرآن الكريم وأشعار العرب ؛ فلذلك كان الحذف جائزًا وفق ما أورده النحاة.

نصب الاسم الدالِّ على المكان مفعولًا به ثانيًا.

من المعروف أن الأسماء الدالة على المكان تكون منصوبةً على الظرفية في الكلام ، غير أنه في باب " من الفعل يُبدَل فيه الآخِرُ من الأول ويُجرى على الاسم " وردت عند الأعلم شواهد جاء فيها الاسم الدالُّ على المكان مفعولًا به ويحذف قبله حرف الجر ، فلا يكون بدلًا مما قبله ولا اسمًا مجرورًا ولا ظرفًا. وعنوان الباب كما هو عند سيبويه " هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من

---

[١] انظر: المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٩٥٣-٩٥٤.

[٢] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج٢، ص٩٥٣-٩٥٤.

[٣] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢، ص١١٥.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٦، ص٤٢.

الأول ويُجرى على الاسم كما يُجرى (أجمعون) على الاسم، ويُنصَبُ بالفعل ؛ لأنه مفعول."[١] ، أي أن الاسم قد يكون بدلًا أو تمييزًا أو ينصب مفعولًا به ، ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:[٢]

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوَارِضًا وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ

وموطن الشاهد عند الأعلم في هذا البيت " نصب (قنًا وعوارض) على إسقاط حرف الجر ضرورةً ؛ لأنهما مكانان مختصان فلا ينتصبان انتصاب الظرف ، وهما بمنزلة: ذهبتُ الشامَ في الشذوذ والحذف."[٣] أي أن الاسم (قنًا) منصوب مفعولًا به ثانيًا على الضرورة بعد حذف حرف الجر وليس بدلًا من الضمير المتصل بالفعل ، وهذا – في رأي الأعلم – شاذٌّ. وهذا موطن الشاهد الذي ساق له سيبويه البيت ؛ إذ يقول: "لأنَّ قنًا وعُوارضَ مكانان ، وإنما يريد: بقنًا وعوارضَ ولكن الشاعر شبَّهه بدخلتُ البيتَ ، وقُلِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ."[٤]

كما يأتي به سيبويه في موضع آخر من الكتاب للمسألة نفسها في باب " استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ، والإيجاز والاختصار" ؛ فهو يرى أن الشاعر حذف حرف الجر ونصب (قنًا) مفعولًا به ثانيًا للفعل (أَبْغِيَنَّكُم).[٥] ويقف النحاس عليه في موضعين ذاهبًا فيه مذهب سيبويه دون اختلاف ، سوى أنه لا يقدِّر الكلام كما فعل سيبويه والأعلم.[٦]

ويأتي به أبو علي الفارسي شاهدًا على المسألة نفسها ، إلا أن موطن الشاهد عنده نصب (الخيل) مفعولًا به أول وحذف حرف الجر قبله ؛ فيقول: " والتقدير: لأُقْبِلَنَّ بالخيل إلى هذا الموضع. فإنَّ هذا إنَّما جاز ؛ لأنَّ الثاني من المفعولين مكان فيجوز أن يكون شَبَّهَ المختصَّ

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٥٨.

[٢] انظر: عامر بن الطفيل ، ديوانه ، د. ط ، ١٩٥٩م ، دار صادر ، بيروت ، ص٥٥ :
(فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ المَلَا وَعُوَارِضًا وَلَأَوْرِدَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ.) ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.
وانظر: سيبويه ، الكتاب، ج١، ص١٦٣، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٣٤، كما أثبته.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٣٤.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٦٣.

[٥] انظر: المرجع نفسه ، ج١، ص٢١٤.

[٦] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٠٢ ، ١٢٩.

بالمبهم كقولهم: ذهبت الشآم فيمن لم يجعل (الشآم) اسمَ الجهةِ. فإذا لم يَسْهُلْ تعليقُ المفعولين به حملتَهُ على المعنى."[١] أي أنه أجاز هذا ؛ لأنَّ (لابة ضرغد) مفعول به ثانٍ وهو مكان ؛ فالشاعر شبَّه هذا الظرف المختص بغير المختص ولم يُعلِّقِ المفعولين بحرف الجر.

ويأتي ابن السيرافي بالشاهد مسبوقًا ببيت من القصيدة كما هو في ديوان عامر بن الطفيل ، ثم يقول: " الشاهد فيه أنه نصب قنًا وعوارضًا وهما مكانان بأعيانهما. وجعلهما مفعولينِ على السعة ... ويروى: فلأبغينكم الملا وعوارضًا."[٢]

ويتضح لنا أن مذهب ابن السيرافي فيه أنه يرى نصب (قنًا) مفعولين للفعل (أبغينكم) ، غير أنه لم يقدم رأيه في ذلك كما فعل الأعلم ؛ إذ قال: إنه شاذٌّ. وإذا نظرت في كلام ابن السيرافي تجده مهتمًا برواية الشواهد وتوثيقها أكثر من اهتمام النحاس والأعلم بذلك ، ثم تجده يبين موطن الشاهد كما هو عند سيبويه ، إلا أن الأعلم يتغلب يتقدم عليه في هذا الجانب.

ويستشهد به ابن الشجري على جواز تعدِّي الفعل إلى المكان المخصوص[٣]، ويأتي بالشاهد أبو البركات الأنباري في باب " حذف حرف الجر اتساعًا" شاهدًا على حذف حرف الجر وتعدية الفعل ، كما يأتي بنظير له شاهدًا على المسألة نفسها من قول ساعدة بن جؤية ؛ إلا أنه لم ينسبه إليه:[٤]

لَذٌّ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

---

[١] انظر: أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٣، ص٥٣.

[٢] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٦٨.

[٣] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٥٧٢-٥٧٣.

[٤] انظر: ساعدة بن جؤية الهذلي، شعره، دراسة وتحقيق، ميساء قتلان، رسالة ماجستير، جامعة دمشق ، ٢٠٠٣م، ص١٧١، (لُذٌّ بِهَزِّ الكَفِّ...)، ولا يؤثر ذلك في موطن الاستشهاد، وانظر: السكري، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، د. ط ، ١٩٦٥م، دار الكتب المصرية، مصر، ج١، ص١٩٠، (لَذٌّ بِهَزِّ ...)، وانظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص١٤٣-١٤٤.

فهو يأتي به شاهدًا على حذف حرف الجر قبل (الطريق) وتعدية الفعل (عسل) إليه ، كما جاء به سيبويه من قبل ، وتبعه في ذلك الأعلم.[١] ويقف عليه أبو علي القيسي مبينًا موطنَي الاستشهاد كما هي الحال عند سيبويه والأعلم وأبي علي الفارسي.[٢] ومثله أبو البقاء العكبري ؛ إذ يأتي به مبينًا موطني الاستشهاد بحذف حرف الجر ونصب الاسمين: قنًا والخيلَ في سعة الكلام.[٣]

ويستشهد به ابن مالك في المسألة نفسها ، إلا أنه لا يرى حذف حرف الجر في هذا الموضع من الضرورة ، كما ذهب إلى ذلك النحاة الآخرون ، وإنما كان بوسع الشاعر أن يقول: فَلَأَبْغِيَنْكُمْ في قنًا وعوارض، بتسكين النون والميم.[٤] وأما رضي الدين الإستراباذي فيخالف النحاة في إعراب (قنًا وعوارض ، ولابة ضرغد) في أن كلًّا منها ليس مفعولًا به ، وإنما هي ظروف منصوبة ؛ لأنها أماكن مختصة ، كما أنه لا يَعُدُّ نصبهما شاذًّا ، كما هي الحال عند النحاة السابقين.[٥]

ويقف البغدادي على الشاهد مبينًا موضعي الاستشهاد فيه ؛ فيوافق سيبويه وغيره في توجيه الموطن الأول ، ثم يوافق أبا علي الفارسي في توجيه الموطن الثاني ، كما تجده يذكر أوجه رواية الشاهد ، إلا أنها مع اختلافها لا تؤثر في أيٍّ من موطني الاستشهاد.[٦]

ومما سبق يرى الباحث أن ما أجمع عليه جمهور النحاة هو الصحيح في توجيه النصب في كلٍّ من (قنًا وعوارض ، والخيلَ) بحذف حرف الجر قبلهما وتعدية الفعلين إليهما على الضرورة وأما ما ذكره رضي الدين من أن نصبهما على الظرفية ، ففيه وجه أيضًا وفقًا لما يراه من حيث التوجيه ، إلا أن ما ذهب إليه من أن انتصابهما بالفعل غير جائز ، وأنه من الشواذِّ بحجة أن الفعلين غير

---

[١] انظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص١٤٤-١٤٥، وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦ وج١، ص٢١٤، والأعلم، تحصيل عين الذهب ، ص٧١-٧٢.

[٢] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص٢١٥.

[٣] انظر: أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١، ص٢٧٦.

[٤] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٦٨٣.

[٥] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٤٩٢-٤٩٣.

[٦] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٣، ص٧٤-٧٧.

متعديين إلى مفعولين فيرى الباحث أنه ضعيف ؛ لاختلاف النحاة في تعديتهما ولزومهما ؛ ولأن تعديتهما كانت من باب الضرورة الشعرية ، كما أن نصبهما بالفعل موافق للمعنى المراد من البيت وفقًا لما هو عند الأعلم والبغدادي.[١]

نصب الاسم مفعولًا به لفعل محذوف.

في باب يترجمه الأعلم عن سيبويه بقوله: " هذا باب شيء يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم " يأتي الأعلم بعدد من الشواهد كان موطن الاستشهاد بها نصب الاسم مفعولًا به لفعل محذوف ؛ لكثرته في كلام العرب ولأنه معروف لدى السامع فلا حاجة لذكره ، ومن هذه الشواهد ما ورد عند ذي الرمة في قوله:[٢]

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ

يقول الأعلم: " الشاهد فيه نصب (ديارِ مَيَّة) بإضمار فعل تُرِكَ استعماله وقامت بما تقدم دلالته فَحُذِفَ ، وتقديره: أذكُرُ ديارَ مَيَّة وأعنيها."[٣] وهذا ما ساق إليه سيبويه الشاهد في الباب نفسه ، وتقدير الكلام عنده كما ذكر الأعلم عنه.[٤] إلا أنه يرويه في موضع آخر من الكتاب مستشهدًا به على ترخيم (ميٌّ) في غير النداء ضرورةً.[٥]

ويأتي به المبرد شاهدًا على أن الشاعر لم يُرِدِ المدحَ ولا الذمَّ وإنما نصب ؛ لأنه أشاد بذكر الديار ؛ فحذف الفعل للعِلَّةِ التي ذكرها سيبويه وتبعه بها الأعلم.[٦] وأما النحاس فيأتي به أولًا في باب " ما يحذف منه الفعل لكثرته " شاهدًا على نصب (ديار مية) بفعل مضمر ، ثم يقول إنه

---

[١] انظر: المرجع نفسه ، ج٣، ص٧٧-٧٩ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٣٤.

[٢] انظر: ذو الرمة، ديوانه، ص٦٤: وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج٢، ٣١٧، برفع (ديارُ مية)، وإذا أخذنا بها فلا شاهد فيه. وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٢٤٧، والأعلم ، تحصيل عين الذهب، ص١٩٠، كما أثبته، وفي موضع آخر من الكتاب، ج١، ص٢٨٠، (مُسَاعِفَةٌ) بدلًا من (تُسَاعِفُنَا).

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٣٥.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٨٠.

[٥] انظر: المرجع نفسه ، ج٢، ص٢٤٧.

[٦] انظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج٣، ص٣٢.

يجوز فيه الرفع على تقدير: هذه ديارُ مَيَّةَ. وفي المرة الثانية يأتي به شاهدًا على ترخيم (مية) في غير النداء كما هي الحال عند سيبويه.[١]

وأما ابن السيرافي فلم يأتِ به إلا شاهدًا على ترخيم (مي) في غير النداء ، ولم يتحدث عن نصب (ديار مية) أو رفعها كما هي الحال عند النحاس ، إلا أنه يرويه برفع (ديارُ مية). وهذا هو الفرق بينهما في هذه المرة.[٢]

ويقف عبد القاهر الجرجاني على الشاهد في باب " القول في حذف المبتدأ " مستشهدًا به على طريقة العرب في إضمار المبتدأ ورفع خبره ، فهم قد يحذفون الفعل أيضًا ، ثم ينصبون الاسم مفعولًا به ، كما هي الحال في الشاهد ، ويقَدِّر الكلام تقدير سيبويه له.[٣]

ويتبع السيوطي سيبويه أيضًا في أن العرب قد يحذفون الفعل من الكلام ؛ لكثرته في كلامهم حتى صار كالمَثَلِ ، فهو يذهب إلى أن الفعل محذوف في هذا الموضع ؛ لأن الشاعر أجرى كلامه مجرى الأمثال ، ثم يأتي بنظير له من قول طرفة بن العبد:[٤]

دِيَارَ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالمُنَى

ويأتي به البغدادي مُبَيِّنًا سبب استحضار سيبويه له في الموضعين من كتابه دون زيادة على أن (ديار مية) منصوب بفعل مضمر تقديره: أذكرُ ديارَ ميَّة.[٥]

---

[١] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٥٢ وص٢٥٢.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٨٣.

[٣] انظر: عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص١٤٧.

[٤] انظر:طرفة بن العبد، ديوانه، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، ط٣، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٦٣: (ديارٌ لسلمى...)، وانظر: ديوان طرفة ، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، د. ط، ١٩٧٥م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ص١١٩:

(دِيَارُ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالمُنَى وَإِذْ حَبْلُ سَلْمَى مِنْكَ دَانٍ تُوَاصِلُهْ.)

وإذا أخذنا بهاتين الروايتين فلا شاهد فيه على كلام السيوطي سوى إضمار المبتدأ، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٨-١٩.

[٥] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٢، ص٣٣٩-٣٤٠.

وتجد من إجماع النحاة على قول واحد ، أنه التوجيه المناسب والأقرب إلى الصواب ، وهو جواز حذف الفعل ونصب الاسم مفعولًا به كما يحذف المبتدأ من الكلام ويرفع الاسم خبرًا له ، كما مَرَّ معنا في الشواهد السابقة من البحث ، وكما هي الحال في هذا الشاهد وفق روايته في ديوان ذي الرمة وعند ابن السيرافي.

إعمال صيغة المبالغة بنصب المفعول به.

من المعروف في اللغة أن بعض المشتقات قد يعمل عمل الفعل ، فيرفع فاعلًا له أو ينصب مفعولًا به ، وفي باب " ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل " يأتي بشواهد جاء بها سيبويه ؛ لِيُبَيِّنَ أن اسم الفاعل أو غيره من المشتقات قد يعمل في ما بعده عمل الفعل إن كان مقدمًا أو مؤخرًا فينصب مفعولًا به ، وقد بَيَّنَ الأعلم ذلك في كلٍّ منها ، ومن أمثلة ذلك ما نُسِبَ إلى أبي ذؤيب الهذلي وهو للراعي النميري:[١]

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

يرى الأعلم أن موطن الشاهد عند سيبويه هنا: " نصب إخوان العزاء بـ(هيوج) ؛ لأنه تكثير هائج وعَمِلَ فيه مُقَدَمًا كعَمَلِهِ فيه مُؤَخَّرًا لِقُوَّتِهِ وَجَرْيِهِ مجرى الفعل في عمله."[٢] أي أن صيغة المبالغة (هيوج) عملت عمل الفعل وهي مؤخرة فنصبت (إخوان العزاء) مفعولًا به لها مقدمًا ، وهذا ما استحضر له سيبويه الشاهد في الباب نفسه الذي ذكره الأعلم.[٣]

ويذهب به النحاس المذهب نفسه أيضًا ؛ إذ يقول بعد ذكر الشاهد غيرَ منسوب إلى أحد: "أراد: هيوجٌ إخوانَ العزاءِ ، فنصب (إخوانَ) بهيوج ؛ لأنه أجرى (فعول) مجرى فاعل.[٤] فهو يرى

---

[١] انظر: الراعي النميري، ديوانه، ص٢٤. وهو عند سيبويه، الكتاب، ج١، ص١١١، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص١١٢، غير منسوب إلى أحد. وبحثت عنه في ديوان الهذليين ولم أجده فيه.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١١٢.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١١١.

[٤] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١١٥.

أن الشاعر أَعْمَلَ صيغة المبالغة كما يُعْمَلُ اسم الفاعل عَمَلَ الفعل فيما بعده ولم يختلف عن سيبويه في شيء سوى عدم نسبته إلى قائله كعادته ، ويذكر الشاهد ابن السيرافي منسوبًا إلى الراعي ومسبوقًا ببيت من القصيدة الموجودة في الديوان ، مستشهدًا به على المسألة نفسها (إعمال صيغة المبالغة) كما هي عند سيبويه.[١]

وهنا لا تجد فرقًا بين النحاس وابن السيرافي والأعلم في تبيان موطن الشاهد ، إلا أن ابن السيرافي أكثر دقة في نسبة الشواهد إلى قائليها.

ويأتي به ابن مالك شاهدًا على المسألة نفسها ، كما يأتي بعدد من الشواهد التي ذكرها سيبويه والأعلم نظيرةً للشاهد نفسه.[٢] ويتبعه في ذلك ابن عقيل في ذلك دون اختلاف.[٣] والأشموني كذلك إذ يأتي بشواهد عديدةٍ ذكرها سيبويه نظيرةً للشاهد نفسه.[٤] ولا يختلف الصبان عن شُرَّاح الألفية في شيء أيضًا.[٥]

ومما سبق يتبين أن النحاة متفقون على قول واحد هو إعمال صيغة المبالغة (هيوج) بـ (إخوان العزاء) مؤخرًا ، وهو جائز كما جاز إعمال الفعل في المفعول به نصبًا وهو مقدم عليه كما هي الحال في الاشتغال.

ثانيًا: المفعول المطلق.

وفي هذا الجانب يتناول الباحث عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل تناول الأعلم فيها شواهد سيبويه بالشرح والتحليل مبينًا مواطن الاستشهاد في كلٍّ منها ضمن مسائل مختلفة ، ومما رصده الباحث من مسائل في موضوع المفعول المطلق يمكن أن تبين منهج الأعلم الشنتمري فيها:

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٣-١٤.

[٢] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص١٠٣٢-١٠٣٣.

[٣] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٣، ص١١٣.

[٤] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٢٢٠-٢٢٢.

[٥] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٤٤٩-٤٥٠.

نصب المفعول المطلق بفعل محذوف.

على نحو ما جاء في المبتدأ والخبر سابقًا ؛ فقد تبين لنا أن بعض المصادر قد تُرفعُ على القطع بالابتداء أو الخبر ، إلا أن بعض المصادر جيء بها منصوبةً على أنها مفعول مطلق كما هو معروف ، وقد تعرض الأعلم إلى عدد من الشواهد في باب " ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره" ؛ إذ يأتي الأعلم بشواهد سيبويه التي استحضرها ؛ تبيانًا لطريقة العرب في نصب المفعول المطلق لفعل محذوف لا يظهره العرب في كلامهم ودون الرفع بالابتداء أو الخبر ، ومن هذه الشواهد قول ابن ميادة (الرمَّاح بن أبرد):[١]

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

يرى الأعلم أن موطن الشاهد فيه: " قوله: (بهرًا) ، وهو على ما فَسَّرَهُ سيبويه بمعنى: تَبًّا وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير: بُهِروا بهرًا."[٢] أي أن المعنى المراد من موطن الاستشهاد هو الدعاء ولذلك استخدم الشاعر هذا المصدر منصوبًا مفعولًا مطلقًا ولم يأتِ بالفعل قبله ، وهذا ما دفع بسيبويه لاستحضاره ، ولم يختلف عنه الأعلم في شيء.[٣]

وقد ذكره المبرد على أن (بهرًا) قد تكون بمعنى (تبًّا) والمراد بها الدعاء ، إلا أنه لم يبين سبب نصبها.[٤] ويفسره الزجاجي التفسير ذاته بقوله بأن العرب لا تكاد تذكر الفعل في مثل هذا الموضع وكذلك تجده يأتي بقوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ الملك:١١، على أن نصب (سحقًا) نظير للنصب في الشاهد.[٥]

---

[١] انظر: ابن ميادة (الرماح بن أبرد)، شعره، جمع وتحقيق: محمد نايف الديلمي، د. ط ، د. ت ، مطبعة الجمهورية، الموصل، ص٤٩:
(فَبَهْرًا لِقَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِغَانِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا) ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.
وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٠٦، كما أثبته

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٠٦.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣١١-٣١٢.

[٤] انظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج٢ ، ص١٨٢.

[٥] انظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق، ص١٢٢-١٢٤.

ويبين النحاس أن سيبويه جاء به شاهدًا على المسألة نفسها ، إلا أنه لم ينسبه إلى قائله ويقدر الكلام تقدير الأعلم له.[١] وكذلك ابن السيرافي ؛ إذ يأتي بكلام سيبويه فيه ، ولا يختلف عنه في شيء سوى أنه لم ينسبه إلى قائله في هذه المرة.[٢] وابن سيده لا يختلف عنهم في شيءٍ أيضًا.[٣]

ويأتي به أبو البركات الأنباري في " مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر" ردًّا على الكوفيين بأن في اللغة مصادر تأتي في الكلام دون الفعل شاهدًا ، ويُفْهَمُ من كلامه أن (بهرًا) منصوب مفعولًا مطلقًا لفعل محذوف.[٤]

ويقف الخوارزمي على الشاهد مبينًا أن المصدر (بهرًا) منصوب ولا فِعْلَ في الكلام.[٥] وكذلك يرى الزبيدي (١٢٠٥هـ) ؛ إذ يأتي بكلام سيبويه فيه مبينًا أن المصدر (بهرًا) منصوب مفعولًا مطلقًا على توهم الفعل ، كما يذكر أن غير واحد من النحاة فسره بذلك.[٦]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على قول واحد وهو نصب بعض المصادر مفعولًا مطلقًا دون ذكر الفعل ، وهذا من سمت العرب في كلامهم ، كما تجد هذا الأسلوب في القرآن الكريم ؛ ولذلك لا تجد أحدًا من النحاة له توجيه آخر لموطن الشاهد هنا.

نصب اسم الفاعل نائبًا عن المفعول المطلق.

هذا يعني أنه كما يجوز أن يَنْصبَ الفعل الحقيقي نائبًا عن المفعول المطلق ، فإن اسم الفاعل قد يَعمل عمل الفعل أيضًا ، وفي باب " ما ينتصب من الأسماء التي أُخِذَت من الأفعال انتصاب

---

[١] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٦٧.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٧٨.

[٣] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٣، ص٣٩٠-٣٩١.

[٤] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص١٩٤-١٩٥.

[٥] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٣١٣.

[٦] انظر: الزبيدي، محب الدين أبو فيض، تاج العروس من جواهر القاموس دراسة وتحقيق: علي شيري، د.ط ، ١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت، (بهر)، ج٦، ص١٢٠.

الفعل " يأتي الأعلم بشواهد جاء بها سيبويه وكان موطن الاستشهاد نصب أحد المشتقات من دون المصدر نائبًا عن المفعول المطلق ، ومنها قول عبد الله بن الحارث السهمي:[١]

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالقَوْمِ الذِينَ طَغَوْا وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِي

يرى الأعلم أن موطن الشاهد: " وضع عائذٍ موضع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير: وعياذًا بك."[٢] أي أنه يرى الشاعر جاء باسم الفاعل بدلًا من المصدر الصريح ونَصَبَهُ كما يُنْصَبُ المصدر مفعولًا مطلقًا إذا وُضِعَ موضع الفعل ، وتقدير الكلام: وأعوذُ بك عياذًا.

وهذا ما تجده عند سيبويه ؛ إذ تقدير الكلام عنده كما أورد الأعلم عنه دون اختلاف.[٣] وكذلك الحال عند النحاس وتقدير الكلام عنده كما هو عند سيبويه.[٤] وهذا الكلام هو نفسه الكلام المنسوب إلى الخليل في الجمل أيضًا ، إلا أن تقدير الكلام: أعوذُ بك عائذًا ، وفي نسخة أخرى من النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحقق (أعوذُ بك عياذًا).[٥]

ويخالف ابن السيرافي سيبويه في توجيه الإعراب ؛ فتجده ينقل الشاهد عنه دون نسبته إلى قائله على غير عادته ، ثم يقول إن سيبويه جاء به في باب المنصوبات على أن" الشاهد فيه أنه نصب (عائذًا بك) على الحال ، والعامل فيه محذوف ، كأنه قال: أعوذ بك عائذًا ، أو أخضعُ لك عائذًا ، أو أستجيرُ بك عائذًا وما أشبه ذلك."[٦] إلا أن موطن الشاهد عند سيبويه هو غير ذلك.

وهنا تجد الفرق بين النحاس والأعلم اللَّذَيْنِ يوافقان سيبويه في توجيه موطن الشاهد وإعرابه وبين ابن السيرافي الذي يوجهه بتوجيه مخالف لما هو عند سيبويه ، ويرى الباحث أن توجيه ابن

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٤٢، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ص٢١٧، وانظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٠٤، غير منسوب إلى أحد.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب، ص٢١٧.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٤٢.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٧٥.

[٥] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٨٨ ، وانظر الحاشية رقم (٩).

[٦] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٥٢.

السيرافي له ضعيف ؛ لأن العامل في (عائذًا) محذوف ، ولأن المعنى موافق لتوجيه سيبويه ومن وافقه من النحاة. وأما المرزوقي فيأتي به نظيرًا لبيت لعمرو بن كلثوم ، ثم يفسره تفسير سيبويه له وبيت عمرو بن كلثوم هو:[١]

مَعَاذَ الإِلَهِ أَنْ تَنُوحَ نِسَاؤُنَا عَلَى هَالِكٍ أَوْ اَنْ نَضِجَّ مِنَ القَتْلِ

فيقول: " معاذَ الإله ، من المصادر التي لا تكون إلا منصوبةً ، وُضِعَتْ موضعاً واحداً من الإضافة على ما ترى ، ولا يتصرف.... وانتصب (معاذ الإله) على إضمار فعلٍ."[٢] ولذلك عَدَّ المرزوقي نصب (معاذ الإله) نظيرًا لنصب (عائذًا) على أنه نائبٌ عن المفعول المطلق.

وتجد ابن سيده موافقًا للنحاة فيما ذهبوا إليه بقوله إن النحاة وضعوا (معاذ الله ، وعائذًا) موضع المصدر ونصبوه كما ينصبون المصدر بفعل مضمر.[٣] وكذلك الزمخشري في باب "المفعول المطلق الذي أُضمِر فعله" يقول إن الصفات مثل (عائذًا) وضعت موضع المصدر غير المذكور فعله.[٤]

ويقف ابن يعيش على الشاهد موجِّهًا نصب (عائذًا) على الحال ، وبعد ذلك يقول إن سيبويه قَدَّر الكلام في مثل هذا الموضع على أنه (عائذًا) منصوب بفعل مشتق من حروفه.[٥] وأما رضي الدين الإستراباذي فيبين أنواع المصادر الموضوعة موضع الأفعال ، ثم يقول إن (عائذًا) وُضِعَ موضع المصدر (عياذًا) ونُصِبَ بفعل مضمر ، ثم يقول بعد ذلك إنه قد قيل: نُصِبَ على الحال

---

[١] انظر: عمرو بن كلثوم ، ديوانه ، جمع وتحقيق وشرح: إميل بديع يعقوب ، ط١، ١٩٩١م ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص٥٤، والمرزوقي ، شرح ديوان الحماسة ، ص٣٣٩-٣٤٠.

[٢] المرزوقي ، شرح ديوان الحماسة ، ص٣٣٩.

[٣] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، (عوذ) ، ج٢، ص٣٣٤، وعنده (يغلوا) بدلًا من (يعلوا) ، ولا يؤثر في موطن الشاهد.

[٤] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٥٦-٥٧.

[٥] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٠٤.

المؤكدة للفعل ، إلا أنه لا يعلق على هذا القول ولا يبين وجه نصبه نائبًا عن المفعول المطلق أم غير ذلك.[١]

ويذكر ابن منظور الشاهد وينقل ما قاله ابن سيده بحرفه على أنه كلام سيبويه ولا يختلف عنه في شيء.[٢] ويقول ابن عادل الحنبلي (٨٨٠هـ) إن (عائذًا) مشتقة من: عاذ يعوذ وعوذًا وعياذًا ومعاذًا. وهو اسم فاعل وضع موضع المصدر إلا أنه لم يبين وجه نصبه في الشاهد.[٣] وتجد الزبيدي أيضًا ينقل كلامًا عن سيبويه بأن اسم الفاعل في هذا الشاهد وُضِعَ موضعَ المصدر ، ثم ينقل عن الأزهري (صاحب القاموس المحيط) بأنه وضع موضع اسم المفعول كما يُقال: سرٌّ كاتمٌ وماءٌ دافقٌ. ولكنه لم يبين وجه النصب فيها.[٤]

ومما سبق يرى الباحث أن إعراب (عائذًا) على أنه نائب عن المفعول المطلق ؛ لوقوعه موقع المصدر الأقرب إلى الصواب من إعرابه حالًا ؛ لاتفاق عدد من النحاة على ذلك ، ولأن المسألة يغلب عليها طابع الصرف أكثر من طابع النحو والإعراب ؛ فوضع اسم الفاعل موضع المصدر من طرق العرب في كلامهم ، وإذا كنا نعرب المصدر الواقع موقع الفعل مفعولًا مطلقًا فلا بأس في أن يُبدَل اسم الفاعل بالمصدر ويكون نائبًا عن المفعول المطلق.

نصب الاسم مفعولًا مطلقًا لفعل ليس من حروفه.

من المعروف أن المفعول المطلق يكون مُشْتَقًّا من الفعل الناصب له ، ولكن ورد في الشعر بعض المصادر منصوبةً على أنها مفعول مطلق وليست من صيغة الفعل الناصب ، كما ورد ذلك في الثرآن الكريم كثيرًا ، وفي باب " ما جاء المصدر فيه على غير الفعل " يأتي الأعلم بشواهد

---

[١] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٣٠٩.

[٢] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (عوذ) ، ج٣، ص٤٩٨.

[٣] انظر: الحنبلي ، ابن عادل ، اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه: محمد سعد رمضان حسن ومحمد المتولي الدسوقي حرب، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص٩٤ ، ج٧، ص٦٠٢.

[٤] انظر: الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (عوذ) ، ج٥، ص٣٨٣.

جاء فيها المفعول المطلق مصدرًا لفعل غير الفعل المذكور في الجملة وذلك ؛ لأنه بالمعنى نفسه أو أنه جيء به مجازًا كما عبَّر عنه النحاة ، ومن تلك الشواهد ، قول القطامي:[١]

وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا

يقول الأعلم: " الشاهد في تأكيد قوله: تَتَبَّعَهُ ، بقوله: اتِّبَاعَا ، وهو مصدر اتَّبَعْتُ ؛ لأن معنى اتَّبَعْتُ وتَتَبَّعْتُ واحدٌ ، فكأنه قال: بأن تَتَبَّعَهُ تَتَبُّعًا."[٢] أي أن المصدر لم يختلف في معناه عن معنى الفعل ولذلك جاز الإبدال بين تَتَبُّعًا واتِّبَاعًا ، وهذا موطن الشاهد عند سيبويه ؛ إذ لم يَزِدِ الأعلم على ما هو عند سيبويه شيئًا ، إلا أن سيبويه يأتي بآيات من القرآن الكريم نظيرةً له ؛ إذ كان تبديل المصدر نظيرًا لتبديله في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ المزمل:٨، فقد جاء المفعول المطلق من حروف الفعل (بَتَّلَ) وليس من حروف الفعل (تَبَتَّلَ).[٣]

ويذهب فيه الأخفش مذهب سيبويه نفسه ؛ فهو يرى أن تبديل المصدر فيه نظيرٌ لتبديله في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ الإسراء:٤٣ ؛ فقال: عُلُوًّا. ولم يقل: تعاليًا.[٤] ومثله ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، كما تجده يأتي بنظير له من كلام العرب في شعرهم.[٥] ويتبع المبرد مذهب سيبويه فيه إذ يأتي به نظيرًا لقول الشاعر ، وهو أبو كبير الهذلي ، إلا أنه لم ينسبه إليه ، فيقول:[٦]

مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

---

[١] القطامي، ديوانه، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، ١٩٦٠م، دار الثقافة، بيروت، ص٣٥، وسيبويه، الكتاب، ج٤، ص٤٤٦ والأعلم ، تحصيل عين الذهب ص٥٥٢.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٥٥٢.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٤، ص٨٢.

[٤] انظر: الأخفش ، معاني القرآن ، ج٢، ص٤٢٤-٤٢٥، وانظر: ج٢، ص٥٥٢.

[٥] انظر: الدينوري، ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤، ١٩٦٣م، المكتبة التجارية ، مصر ، ص٨٢.

[٦] انظر: السكري ، ديوان الهذليين ، ج٢، ص٩٣.

فيأتي به شاهدًا على أن الشاعر نصب (طيَّ المحملِ) مفعولًا مطلقًا لفعل مضمر دَلَّ عليه قوله: يمسُّ الأرضَ ، وتقدير الكلام: طوى منكبه على الأرضِ طَيَّ المحملِ.[١] ومثله ابن السراج الذي يضعه تحت العنوان كما هو عند سيبويه " ما جاء المصدر فيه من غير الفعل ؛ لأن المعنى واحد." وجاء بكلام سيبويه في الباب وبشواهده من القرآن والشعر فيه.[٢]

وذكره النحاس شاهدًا على جواز إبدال المفعول المطلق بمصدر من غير الفعل كما هي الحال في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ آل عمران:٣٧. فهو يقول إن مصدر الفعل (تَقَبَّلَ) هو (تَقَبُّلٌ) والفعلان: (تَقَبَّل ، وقَبِلَ) معناهما واحد ، ومثله: (أَنْبَتَ ، ونَبَتَ).[٣]

كما تجده يبين أن للنحاة في هذا الشاهد مذهَبَيْنِ بقوله: " فمنهم من يقول: العامل فيه فعل محذوف والمعنى إلّا أَنْ يَصَّالَحَا بينهما فَيَصْلُحُ الأَمْرُ صلحًا ؛ فعلى هذا القول لا يُكَنَّى عن المصدر متصلًا، ومنهم من يقول العامل فيه الأول والكلام محمول على المعنى فهذا يُكَنَّى عنه متصلًا...."[٤]

إلا أنه من استحضاره للشاهد على أن النصب فيه نظيرٌ للنصب في قوله تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ آل عمران:٣٧. يتضح لنا أن توجيه النصب عنده على أنه مفعول لأجله وليس مفعولًا مطلقًا كما بَيَّنَ ذلك عند عدد من النحاة غيره ، كما تجده عند إعراب آيات أخرى من القرآن الكريم يأتي بالشاهد مرات أخرى ، ويأتي بنظائر له تجدها عند سيبويه.[٥]

---

[١] انظر: المبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٠٤-٢٠٥، وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٥٩-٣٦٠، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٢٥.

[٢] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٣، ص١٣٤-١٣٥.

[٣] انظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص١٣٠.

[٤] المرجع نفسه ، ص٢٠٨.

[٥] انظر: المرجع نفسه ، ص٥٢٢.

ويأتي ابن السيرافي بكلام سيبويه في الشاهد مُوجَزًا موافقًا له فيما ذهب إليه.[١] وابن جني كذلك لم يأتِ بجديد في المسألة ، وإنما ذهب فيه مذهب النحاة السابقين.[٢] ويكتفي الجوهري (٣٩٣هـ) بإيراد البيت شاهدًا على وضع الاتباع مصدرًا للتَّتَبُّع مجازًا.[٣]

ويقول القزاز القيرواني إن مجيء المفعول المطلق أو نائبه من غير الفعل المذكور في أول الكلام في مثل هذا الشاهد والآيات الكريمة السابقة ليس من الضرورة ، وإنما هو من سَمْتِ كلام العرب ؛ إذ ورد ذلك في كثير من الآيات الكريمة وعلى ألسنة العرب في شعرهم وفي كلامهم العادي.[٤] ويأتي ابن سيده بكلام سيبويه في المسألة تحت العنوان الموجود عنده ، كما فعل ابن السراج ، ولا يقدم رأيًا خاصًّا له.[٥]

ويتبع النحاةَ كذلك ابن الشجري دون اختلاف.[٦] والحميري اليمني ؛ إذ يأتي البيت شاهدًا على جواز تبديل المصادر بعضها ببعض ؛ لأن المعاني تكون متقاربةً.[٧] ويتبع النحاة في ذلك ابن يعيش أيضًا.[٨] وابن منظور يأتي به وبكلام سيبويه فيه شاهدًا على أن (تَتَبَّعَ وَاتَّبَعَ) ومصدريهما بمعنى واحد.[٩] وكذلك يتعرض للمسألة السمين الحلبي وابن عادل الحنبلي ، والزبيدي ، ولم يأتِ أحد منهم بجديد سوى أنهم يأتون له بنظائر من آيات القرآن الكريم أو من أشعار العرب.[١٠]

---

[١] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٣، ص١٣٤-١٣٥.

[٢] انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج٢، ص٣١١.

[٣] انظر: الجوهري ، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية ، ج٣، ص١١٩٠.

[٤] انظر: القزاز القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص٢٦٧-٢٦٨.

[٥] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٤، ص٣١٤-٣١٥.

[٦] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٣٩٥.

[٧] انظر: الحميري اليمني ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، ج٢، ص٧٢٢-٧٢٣.

[٨] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٢٧٥.

[٩] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (تبع) ، ج٨، ص٢٧.

[١٠] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٣، ص١١٠، وابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم الكتاب، ج٥، ص١٧٧، والزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (تبع) ، ج١١، ص٤٠.

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع العلماء على قول واحد ، وهو جواز تبديل المصادر بعضها ببعض ونصبها على أنها نائب عن المفعول المطلق ، ولا تجد أحدًا يخالف ذلك أو له رأيٌ خاصٌّ به في المسألة ؛ لذلك وُضِعَتِ القاعدة التي تقول إن المصدر المنصوب المؤكِّد للفعل إذا كان من غير حروف الفعل المؤكَّد فإنه يُعرَبُ نائبًا عن المفعول المطلق.

ثالثًا: المفعول لأجله.

وفي هذا الجانب يتناول الباحث عددًا من المسائل التي تعرض لها الأعلم وشرح فيها شواهد سيبويه ، غير أن تلك الشواهد لم تكن متنوعةً إذا قورنت بالشواهد في المباحث الأخرى ، كما أنها لم تكن موزعةً ضمن مسائل مختلفة ، وإنما كانت في نصب المصدر على أنه مفعولٌ لأجله أو من أجله أو له كما سمَّاه النحاة ، وقد أورد الأعلم هذه الشواهد في باب ترجمه عن سيبويه بقوله: " هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر " ومن هذه الشواهد قول حاتم الطائي:[١]

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

يرى الأعلم أن موطن الشاهد هنا: " نصب (الادِّخَارِ والتَّكَرُّمِ) على المفعول له ، والتقدير: لادِّخاره وللتَّكَرُّمِ. فَحَذَفَ حرف الجر ووصل الفعل فنصب."[٢] أي أن الشاعر حذف لام التعليل ونصب المصدر مفعولًا لأجله.

وبعد ذلك تجده يقول إن المصدر لا يجوز نصبه مفعولًا لأجله ، إلا إذا كان عائدًا على الفعل المذكور قبله ومناسبًا له في المعنى كما هي الحال في الشاهد ، وعندها يكون المفعول لأجله مشابهًا للمفعول المطلق المُؤَكِّد للفعل أي أنه من حروفه ، وأما إذا اختلف المعنى ولم يكن المصدر

---

[١] انظر: حاتم الطائي ، ديوانه ، د. ط ،١٩٨١م ، دار صادر، بيروت ، ص٨١:

(وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَصْفَحُ مِنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا.) ولا يؤثر في موطن الشاهد.

وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٦٨، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٢٧، كما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٢٧.

عائدًا على معنى الفعل الأول فلا يجوز النصب ، وإنما وجب إبقاء حرف الجر في نحو: " قَصَدْتُكَ لِرَغْبَةِ زَيْدٍ في ذَلك ؛ لأن الراغب غير القاصد ، فلا يجوز قَصَدْتُكَ رَغْبَةَ زَيْدٍ فِي ذَلك."[١]

وموطن الشاهد عند سيبويه هو ما بَيَّنَه الأعلم ؛ إلا أن الأعلم وَضَّحَ ما أراده سيبويه من الشاهد ، كما بَيَّنَ قاعدة نصب المفعول لأجله.[٢] وقد نُسِبَ إلى الخليل مثل هذا القول ، إلا أن الشاهد رُوِيَ روايةً مختلفةً عمَّا هي عند النحاة الآخرين ، ولكنها لا تؤثر في موطن الشاهد ، كما أن ما نُسِبَ إلى الخليل كان مقتصرًا على نصب المصدر الأول وترك (تكرمًا) دون الالتفات إليه.[٣]

ويقول فيه الأخفش الكلام نفسه ؛ إذ يرى نصب المصدرين نظيرًا لنصب المصدر كما في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ البقرة:٢٠٧ ؛ فقد حُذِف حرف الجر ونُصِبَ المصدر (ابتغاء) مفعولًا لأجله بالفعل (يشري) ، وكان تقدير الكلام: لابتغاء مرضاة الله.[٤]

ويذكر المبرد البيت شاهدًا على أن كلًّا من المصدرين (ادخاره ، وتَكَرُّمًا) منصوب وفيهما معنى حرف الجر اللام[٥] ، غير أن تقدير الكلام عنده ، كما يقول: " أي أدخره ادخارًا ، وأضافه إليه ، كما تقول: ادخارًا له ، وكذلك قوله: تَكَرُّمًا إنما أراد للتكرم فأخرجه مخرج أتكرم تكرمًا."[٦] يظهر منه أنه مفعول مطلق بعد حذف حرف الجر ونصب كلٍّ من المصدرين.[٧]

---

[١] المصدر نفسه والموضع نفسه.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٦٧-٣٦٨.

[٣] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٩٥. والشاهد عنده:

(وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ اصْطِنَاعَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئَامِ تَكَرُّمَا.) ولا يؤثر في موطن الشاهد.

[٤] انظر: الأخفش ، معاني القرآن ، ج١، ص١٧٩.

[٥] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٢، ص٣٤٨ ، والكامل في اللغة والأدب ، ج١، ص٢٣٢.

[٦] المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج١، ص٢٣٢.

[٧] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٣، ص١٢٢.

ويضعه ابن السراج أيضًا في باب المفعول له ويذهب فيه مذهب سيبويه دون اختلاف ، حتى إنك تجده يأتي بشواهد سيبويه في الباب.[١] ومثله الزجاج ؛ إذ يرى نصب المصدرين فيه نظير لنصب (بغيًا) مفعولًا لأجله في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ البقرة:٩٠.[٢] ويذهب فيه الزجاجي المذهب نفسه ، لكنه يروي الشاهد دون نسبته إلى أحد.[٣]

ويذكر النحاس الشاهد حجةً على أن النصب فيه نظير للنصب في قوله تعالى:﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ البقرة:١٩ ، كما يأتي به ثانيةً ، ويذهب فيه مذهب سيبويه في حذف حرف الجر في الموضعين ونصب المصدرين على المفعول له.[٤] وينقل ابن السيرافي عنوان الباب الموجود عند سيبويه ، ثم يذكر شواهده مبينًا مواطن الاستشهاد وتوجيهها وهو في تفسيره موطن الشاهد وتوجيه الإعراب هنا يذهب مذهب سيبويه فيه ، كما تجده أيضًا يأتي بشواهد سيبويه الأخرى ويفسرها بالتفسير نفسه.[٥] ويضعه أبو الفرج الجريري في باب المفعول له ذاهبًا في توجيهه فيه مذهب النحاة ، كما تجده يأتي به نظيرًا لنصب المصدر (حذر الموت) مفعولًا لأجله في قوله جل وعلا: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ البقرة:١٩.[٦]

---

[١] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٢٠٦-٢٠٨.

[٢] انظر: الزجاج، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط١، ١٩٨٨م،عالم الكتب، بيروت، ج١، ص١٧٣.

[٣] انظر: الزجاجي ، الجمل في النحو ، ص٣١٩.

[٤] انظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص٢٥، وشرح أبيات سيبويه ، ص١٨٣-١٨٤.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٤-٣٧.

[٦] انظر: أبو الفرج الجريري ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ج١، ص٣٧٣-٣٧٤.

ويتبعه ابن جني في مذهبه ؛ فهو يأتي بالشاهد ويفسره التفسير نفسه.[١] كما يتبع الزمخشري النحاةَ في توجيه الشاهد ؛ فهو يأتي بالشطر الأول منه شاهدًا على نصب (ادخاره) على المفعول لأجله كما هي الحال في نصب (حذر الموت).[٢] ويأتي به أبو البركات الأنباري شاهدًا على جواز مجيء المفعول لأجله معرفةً أو نكرةً ، فقد جاء الشاعر بـ (ادخاره) معرفة وبـ (تكرمًا) نكرةً.[٣] كما تجده عند أبي علي القيسي أيضًا نظيرًا لقول العجاج:[٤]

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القُبُورِ

فقد نصب الشاعر (مخافةً) على المفعول لأجله ، كما نصب (ادخاره ، وتكرمًا) في بيت حاتم الطائي.[٥] ويقف على الشاهد الخوارزمي أيضًا في باب المفعول له ، ويتبع في تفسيره النحاة دون اختلاف.[٦] ويذكره أيضًا ابن يعيش شاهدًا على أن المفعول لأجله يجوز أن يكون معرفةً كما يجوز أن يكون نكرةً ؛ فقد أتى حاتم الطائي بذلك في البيت الواحد.[٧] ويأتي به القرطبي في موضعين نظيرًا لنصب (حذر الموت) كما تقدم عند عدد من النحاة.[٨] ومثله رضي الدين الإستراباذي ، غير

---

[١] انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص٥٨-٥٩.

[٢] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، ج١، ص٨٥.

[٣] انظر: أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، ص١٤٧-١٤٨.

[٤] انظر: العجاج، ديوانه، رواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي ، د. ط ، د. ت ، مكتبة أطلس ، دمشق، ج١، ص٣٥٤-٣٥٥: ٣٥٥:

مِنِ الدِّبِيلِ نَاشِطًا لِلدُّورِ يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

وقد ذكره عدد من النحاة وفسروه تفسيرًا واحدًا، انظر مثلًا: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦٩، والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص١٨٤، وابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٣٦-٣٧، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٢٢٩، وغيرهم مع اختلاف يسير في رواية الأشطار لا يؤثر في موطن الشاهد.

[٥] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص٢٤٦-٢٤٨.

[٦] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٤١٧.

[٧] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٤٥٤.

[٨] انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج١، ص٢٢٠، وانظر: ج٢، ص٢٠٥.

أنه يأتي بآراء النحاة في جواز تقدم المفعول لأجله على العامل أو تأخره عنه ، كما يذكر آراء النحاة في مسألة تنكيره وتعريفه.[١]

ويعدد ابن عقيل حالات المفعول لأجله في التعريف والتنكير ، ويذكر آراء النحاة فيها مُعَلِّقًا على كل منهم ، ثم يأتي بالشاهد على أن إضافة المفعول لأجله (ادخاره) نظير لإضافة المفعول لأجله (حذر الموت) في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ البقرة:١٩.[٢]

ويقف البغدادي على الشاهد مبينًا رأي الأعلم فيه كما مَرَّ سابقًا دون تغيير ثم يذكر رأي المبرد فيه بأنه أخرجه من باب المفعول لأجله ، بل رأى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق في الكامل ، إلا أنه بتفسيره لموطن الشاهد لا يضيف جديدًا إلى ما جاء به النحاة السابقون.[٣]

ومما سبق تجد النحاة يجمعون على رأي واحد في إعراب موطني الاستشهاد ، أما ما ورد عند المبرد بأن المصدرين منصوبان على أن كل منهما مفعول مطلق فضعيف ؛ لأن المعنى المراد منه العذر كما أوضح النحاة ؛ ولأن المفعول المطلق أو نائبه يكونان مشتقَيْنِ من حروف الفعل أو ما يقربه في المعنى كما مَرَّ في الصفحات السابقة.

رابعًا: المفعول معه.

وفي هذا الجانب أيضًا يتناول الباحث عددًا من المسائل التي تعرض لها الأعلم في شرحه شواهد سيبويه ، إلا أنه لم يقف على عدد كبير من الشواهد ، وإنما كان عددها محدودًا لذا لم تتعدد المسائل في باب المفعول معه ، وإنما تجد عند سيبويه والأعلم من بعده الشواهد التي استشهد بها في نصب الاسم مفعولًا معه مُفَرَّقَةً في أبواب الكتاب ، من مثل " باب ما يُضْمَرُ فيه الفعل وينتصب فيه الاسم " ففيه يأتي الأعلم بشواهد سيبويه التي استشهد بها على إضمار الأفعال

---

[١] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٥١٣-٥١٤.

[٢] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١، ص١٨٧-١٩٠.

[٣] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٣، ص١٢٢.

ونصب الأسماء بها وهي مضمرة ، إلا أن عنوان الباب عند سيبويه " ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم."[١]

وثمة فرق واضح بينهما ، وربما تكون النسخة التي اعتمد عليها الأعلم على هذا النحو ، إلا أن محقق الكتاب لم يُشِرْ إلى مثل هذا ، وقد يكون سبب هذا الاختلاف أن الأعلم أراد تصحيح العنوان عَمَّا هو عند سيبويه ؛ إذ إنه لم يأتِ فيه إلا بشاهدين أُضمر فيهما الفعل مع أمثلة من كلام العرب أضمر فيها الفعل كذلك. والعنوان المناسب يكون عندئذٍ كما أثبته الأعلم ، ومن الشواهد في هذا الباب قول الشاعر:[٢]

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

وموطن الشاهد هنا " حَمْلُ (وبَنِي) على إضمار الفعل ؛ لِما فيه من معنى وصوله إليه بِتَوَسُطِ (مع) ، والتقدير: كونوا مع بني أبيكم ، فلما حُذِفَتْ (مع) تَعَدَّى الفعلُ فَنَصَبَ وَجُعِلَتِ الواو مُؤَدِّيَةً عن معنى (مع)."[٣]

وهذا موطن الشاهد عند سيبويه ؛ فهو يرى أن (مع) لا يغير في المعنى ، ولكنه يجعل الفعل قبله عاملًا في الاسم الذي يأتي بعده.[٤] وابن السراج أيضًا يذهب فيه مذهب سيبويه ؛ إذ يضعه في باب المفعول معه يأتي بكلام سيبويه فيه ويشرحه.[٥] وقيل في الجمل المنسوب إلى الخليل: إنه جيء به شاهدًا على حذف (مع) وهو حرف جر عنده ونصب ما بعدها بالفعل ، ويظهر من الكلام أن توجيه نصب (بني أبيكم) على أنه مفعول معه.[٦]

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٧، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٩٨، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٨، والخوارزمي، شرح المفصل (التخمير)، ج١، ص٤٠٩، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ٤٣٧.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٩.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٨.

[٥] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٢٠٩-٢١٠.

[٦] انظر: الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل ، ص٩٥، (وكونوا) بدلًا من (فكونوا) ، ولا يؤثر ذلك في موطن الاستشهاد.

ويأتي النحاس بالشاهد في باب " ما يظهر فيه الفعل وينصب " فلم يغير في العنوان كما فعل الأعلم ، ثم بَيَّنَ أن موطن الشاهد هو حذف (مع) ونصب (بني) بالفعل.[١] ولا يذكر ابن السيرافي عنوان الباب الموجود فيه الشاهد عند سيبويه بل يقول في توجيه الشاهد: " قال سيبويه ، قال الشاعر: ... الشاهد فيه أنه نصب (وبني أبيكم) ، ولم يعطفه على الضمير الذي هو فاعل (كونوا) وإنما انتصب ؛ لأنه مفعول معه والناصب له (كونوا)."[٢] ولم يختلف الجريري عن سيبويه في توجيهه للشاهد ؛ فهو يأتي به وبشواهد سيبويه في الباب.[٣] ويقف عليه ابن جني في غير موضع من مصنفاته ، ويفسره بالتفسير نفسه كما هو عند سيبويه وغيره من النحاة.[٤]

وكذلك يفسره ابن سيده التفسير نفسه ، في تبيينه الفرق بين أنواع الواو في الكلام ، وهو يرى أنَّ نصب (بني) نظير لما هو في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ يونس:٧١؛ إذ نُصِبَ (شركاءكم) مفعولًا معه.[٥]

ويفسره أبو الحسن المجاشعي أيضًا تفسير النحاة له دون اختلاف ، كما أنه يأتي به على أن نصب (بني) نظيرٌ لنصب (شركاءكم) في قوله تعالى السابق ونظيرٌ لنصب (الطير) في أحد التوجيهات في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾ سبأ:١٠. على أنه مفعول معه.[٦] ويتبعهم الزمخشري أيضًا ؛ فيضعه في باب المفعول معه ، ويوجهه بتوجيه النحاة السابقين له كما أنه يأتي له بنظير آخر لمسكين الدارمي ، إلا أنه لم ينسبه إليه ، فيقول:[٧]

---

[١] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٦٣.

[٢] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٨٥.

[٣] انظر: أبو الفرج الجريري ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ج٢، ص٦٣-٦٤.

[٤] انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص٦٠، وانظر: سر صناعة الإعراب ، ج١، ص١٢٦، وج٢، ص٦٤٠.

[٥] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٤، ص٢٢٦-٢٢٧.

[٦] انظر: أبو الحسن المجاشعي ، النكت في القرآن الكريم ، ص٣٩٧-٣٩٨.

[٧] انظر: مسكين الدارمي: ديوانه ، جمع: كارين صادر ، ط١، ٢٠٠٠م، دار صادر ، بيروت ، ص٩٠:

أَتُوعِدُني وأَنْتَ بِذَاتِ عِرْقٍ وَقَدْ غُصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ. وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا شاهد فيه.

فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ

على أن الشاعر نصب (التلدد) مفعولًا معه.[١] وكذلك يفسره كلٌّ من سيبويه والأعلم ؛ فهما يوجهان النصب في (التلدد) على أنه مفعولٌ معه لفعل مضمر.[٢] ويرى الحميري اليمني أن (بني) منصوب على أنه مفعول معه ، ويأتي له بنظير آخر هو قول الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي ، على أن الشاعر جاء بضمير النصب المنفصل بعد الواو التي هي بمعنى (مع) على أنه في محل نصب مفعول معه ، وهو قوله:[٣]

فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

كما يأتي الحميري بشاهد آخر نُصِبَ فيه الاسم بعد الواو على أنه مفعول معه ، ثم يقول إن الواو إذا سُبِقَتْ باسم وكانت بمعنى (مع) وجب رفع الاسم الذي يأتي بعدها ، ولا يجوز النصب عندئذٍ.[٤] ويقف على الشاهد الخوارزمي وابن يعيش ، ويذهبان فيه مذهب النحاة من حيث التوجيه.[٥]

ويضعه ابن الصائغ أيضًا في باب المفعول معه ، نظيرًا لشواهد أخرى نُصِبَ فيها الاسم مفعولًا معه ، كما تجده يأتي بكلام سيبويه وأمثلته في الباب ويوافقه فيما ذهب إليه.[٦] ويقف عليه ابن هشام مبينًا موطن الاستشهاد فيه كما هو عند غيره من النحاة ، ودون اختلاف.[٧] ويوافقه صلاح

---

[١] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٨٣-٨٤.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٠٧-٣٠٨، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٠٥.

[٣] انظر: السكري ، ديوان الهذليين، ج١، ص١٥٩:

(فَأَقْسَمْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً أَدَعْكَ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي) ولا يؤثر في موطن الشاهد.

وانظر: الحميري اليمني، شمس العلوم، ج١١، ص٣٧٢٠، والبغدادي، خزانة الأدب ، ج٨ ، ص٥١٥-٥١٧، (تكون) بدلًا من (أكون).

[٤] انظر: الحميري اليمني ، شمس العلوم ، ج١١، ص٣٧٢٠، وسيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٩.

[٥] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٤٠٩، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ٤٣٧-٤٤٢.

[٦] انظر: ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، ج١، ص٣٦٧-٣٧٢، والحريري ، شرح ملحة الإعراب ، ص١٨٦-١٨٨.

[٧] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٢١٤-٢١٦، وشرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٢٣١-٢٣٣.

الدين الدمشقي أيضًا ؛ إذ يأتي به وبكلام سيبويه وشواهده في الباب ، ومن هذه الشواهد ، قول كعب بن جعيل:[١]

فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت دون نسبته إلى أحد ، وبَيَّن الأعلم موطن الشاهد فيه ونسبه إلى كعب بن جعيل ، وهو مثل بيت أبي ذؤيب الهذلي السابق الذكر ، فالشاعر جاء بضمير النصب (إيَّاها) على أنه في محل نصب مفعول معه.[٢]

ويأتي به الأشموني ؛ تابعًا النحاة في تفسيرهم للنصب في (وبني أبيكم) من حيث التوجيه.[٣] والأزهري يبين أوجه إعراب الاسم الواقع بعد الواو ، ثم يأتي به ذاهبًا فيه مذهب النحاة قبله.[٤] ويتبعهم في ذلك السيوطي أيضًا ، كما تجده يبين عدم جواز العطف بعد الواو فيه ؛ لضعف المعنى ، ثم يذكر قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ يونس:٧١. شاهدًا على امتناع العطف ووجوب النصب مفعولًا معه.[٥] ويبين الصبان أيضًا ما أراده الأشموني في استحضاره للشاهد ويؤيده في الإعراب دون اختلاف.[٦]

ومما سبق يتبين اتفاق العلماء على رأي واحد وليس ثمة وجهٌ للخلاف فيه ؛ إذ إنَّ المعنى المراد من الشاهد واضح والإعراب موافق له كما أوضح النحاة ، كما ظهر عدد من الشواهد جاءت على النسق نفسه من القرآن الكريم ومن أشعار العرب ، وهذا يبين أنه من طرق العرب في الحذف وإجراء الكلام على نحو يبين للمخاطَب المعنى المراد عن طريق أواخر الكلام.

---

[١] انظر: صلاح الدين الدمشقي ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ص١٨٨-١٩٠، وسيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٨، وابن السراج، الأصول في النحو ، ج١، ص٢١١.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٩٨، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٩٩. (كان) بدلًا من (كنتُ).

[٣] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٤٩٨-٤٩٩.

[٤] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٥٣٣-٥٣٤.

[٥] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٢٤٤-٢٤٥.

[٦] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٢٠٤-٢٠٥.

خامسًا: المفعول فيه.

وفي هذا الجانب يتناول الباحث عددًا من المسائل في نصب الظروف ، إذ يأتي الأعلم بعددٍ لا بأس به من شواهد سيبويه شرحًا وتحليلًا في أبواب متعددة من الكتاب ، وقد جاءت شواهد المفعول فيه ضمن مسائل متعددة ، من مثل نصب الأسماء الدالَّة على المكان على الظرفية المكانية أو الزمانية ، أو إلغاء الظروف وجرها بأحد حروف الجر وغيرها من المسائل من مثل:

جَرُّ الظرفِ لعدمِ تَمَكُّنِهِ.

يُقْصَدُ به أن يأتي الشاعر بالظرف مجرورًا بالإضافة أو بحرف الجر وعدم نصبه ، ويتناول الأعلم في باب يترجمه عن سيبويه بقوله: " هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا " الذي يعني به سيبويه نصب بعص المصادر من مثل غُدوة ، وضَحوة وغيرهما على الظرفية ، شاهدًا جاء فيه الظرف مجرورًا بالإضافة دون نصبه على الظرفية ، وهو قول رجل من خثعم:[١]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فيرى الأعلم أن الشاهد هنا " جَرُّ (ذي صباح) بالإضافة اتساعًا ومجازًا ، والوجه فيه أن يُستعمَل ظرفًا لِقِلَّةِ تَمَكُّنِهِ ، وإذا جاز أن يُضاف إليه فَيُجَرَّ جاز أن يُخْبَرَ عنه فتقول: سِيرَ عليه ذو صباحٍ وذاتُ مرةٍ ، وهذا قليل لم يُسْمَعْ إلا في هذه اللغة."[٢] وهو يعني أن الظرف (ذي صباح) جاء مجرورًا بالإضافة في هذه اللغة وكان الأصل فيه أن يكون منصوبًا على الظرفية ، فيكون تقدير الكلام وقتئذٍ: عزمت على إقامةٍ ذي صباحٍ.

كما يجوز فيه أن يُرفع بالابتداء كما جاز أن يضاف إليه ، وهذا مذهب سيبويه ؛ فقد جاء به سيبويه على أنه من لهجة خثعم ، وكان الأصل فيه أن يأتي (ذي صباح) منصوبًا على الظرفية

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٢٢-٢٢٧، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص١٧٤-١٧٥، وانظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٢٨٧، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص١٧٠، منسوب إلى أنس بن مدركة الخثعمي.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٧٥.

كما يكون الظرف (ذاتَ مرة) منصوبًا على الظرفية ؛ لأنها اللغة الجيدة على حدِّ تعبيره.[١] وكذلك يذهب فيه المبرد ؛ إذ يرى أن الشاعر جَرَّه بالإضافة على الضرورة وكان الأصل فيه النصب ظرفًا دون الجر بالإضافة.[٢] ويقول بهذا أيضًا ابن السراج ؛ إذ يبين أنواع الظروف وأوجه إعرابها ، وفي حديثه عن الظروف يبين الأصل في نصب (ذات مرة) على الظرفية وجواز رفع (ذو صباح) في لغة خثعم ، موافقًا سيبويه فيما ذهب إليه في هذا الشاهد.[٣]

ويذكر النحاس الشاهد منسوبًا للخثعمي في باب " ما جعل ظرفًا " ، ثم يبين موطن الشاهد فيه بقوله: " هذا حجة بأن جعل (ذا صباح) اسمًا وأضاف إليه (إقامة) ، تقول: أَتَيْتُكَ ذا صباح وسِيرَ به ذا صباح ، فهذا قد جعله اسمًا في المجاز."[٤] أي أنه لم يختلف عن سيبويه والأعلم في توجيهه وإعرابه ، كما أنه جاء بالمثال الموضح للأصل فيه ، وهو النصب على الظرفية مكتفيًا بذلك دون الإشارة إلى جواز الرفع فيه. ويذهب فيه ابن السيرافي مذهب سيبويه وغيره من النحاة على أن الجر هنا على لهجة خثعم فقط ، ويضيف إلى ذلك ما قال به المبرد ؛ إذ رأى أنه قد يُعَدُّ من الضرورة في الشعر.[٥]

أي أنه يرى الجر هنا لغةً فقط ، وهو في المعنى يَظَلُّ منصوبًا على الظرفية ، وعلى الرغم من أنه لم يَقُلْ هذا أحد قبله ، فإنه معروف ولكن كان الأجدر بهم ذكر ذلك. ويوضح ابن جني ما يَقصِده ابن السيرافي من أن الجر هنا لغةً بقوله: " ... وعليه قولنا: كان عندنا ذات مرة وذات صباح، أي: صباحًا. أي: الدفعة المسماة مرةً ، والوقتُ المسمى صباحًا."[٦] أي أنه – وإن كان في مجرورًا في اللفظ – إلا أنه منصوب بالمعنى على أنه مفعول فيه.

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٢٦-٢٢٧.

[٢] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٤٣-٣٤٥.

[٣] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص١٩٢-١٩٣.

[٤] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٤٠-١٤١.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٥٧.

[٦] ابن جني ، الخصائص ، ج٣، ص٣٤.

وتجده عند الجوهري منسوبًا إلى أنس بن نُهَيْكٍ على أن الشاعر لم يستعمل (ذي صباح) ظرفًا على الرغم من أنه ظرف غير متمكن.[١] وينسبه الأسود الغندجاني (٤٣٠هـ) إلى أنس بن مدرك الخثعمي ويذهب فيه مذهب النحاة من حيث التوجيه ؛ فيقدر الكلام بقوله: " يريد عزمتُ على الإقامة إلى وقت الصباح...."[٢]

ويفسره ابن سيده تفسير سيبويه له ؛ إذ ينقل عنه أنه يرى أن (ذي صباح) لا يُستعمَلُ إلا ظرفًا ولكنه جاء في لغة خثعم اسمًا.[٣] وأما الزمخشري فينسبه إلى أنس بن مدركة كما هو عند الأسود الغندجاني ، إلا أنه يستحضره شاهدًا على إضافة الصباح إلى (ذي) وعدم نصبه ظرفًا دون الجر بالإضافة.[٤] وهذا مذهب ابن مالك فيه أيضًا ؛ إذ يضعه في باب المفعول فيه ، ويرى أنه على لغة خثعم فقط.[٥] ومثله رضي الدين الإستراباذي وابن منظور ، إلا أن ابن منظور ينسبه إلى أنس بن نُهَيْكٍ.[٦]

ويأتي السيوطي بآراء النحاة في تَصَرُّفِ (ذا صباح) و(ذات مرة) بقوله: " وزعم السُّهيْليُّ أن (ذات مرّة) و(ذات يوم) لا تتصرف لا في لغة خثعم ولا في غيرها وأن الذي يتصرف عندهم ، هو (ذو) فقط.

وَرَدَّهُ أبو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك ، والسبب في عدم تصرف (ذا) و(ذات) في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى: صاحب ، وصاحبة. صفتان لظرف محذوف والتقدير في (لَقِيتُه ذا صباح وَمَسَاء) وقت صاحب هذا الاسم و(ذات يوم): قطعة ذات يوم فَحُذِفَ

---

[١] انظر: الجوهري ، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية ، ج١، ص٣٨٠.

[٢] الأسود الغندجاني ، فرحة الأديب ، ص٩١.

[٣] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، (صبح) ، ج٣، ص١٥٨.

[٤] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص١٢٤.

[٥] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٦٨٠-٦٨٢.

[٦] انظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٤٩٥-٤٩٦، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، (صبح)، ج٢، ص٥٠٢-٥٠٣.

الموصوف وأُقِيمَتْ صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة ؛ لئلَّا يكثر التَّوَسُّع."[١] كما أنه يؤيد قول أبي حيان فيه كما هو عند النحاة ، كما تجد البغدادي أيضًا يذكر البيت متبوعًا بآراء العلماء في موطن الشاهد ، وفي نسبته ، إلا أنه في البداية يذكر رأي سيبويه ويؤيده في ما ذهب إليه.[٢] ويأتي الزبيدي بكلام ابن منظور بحرفه دون اختلاف فيه موافقًا له في ما ذهب إليه.[٣]

ومما سبق يظهر اتفاق العلماء على توجيه الشاهد توجيهًا واحدًا ، هو جواز التصرف بالظرف (ذي صباح) بالجر أوالرفع أو النصب ، إلا أنه في هذا الموضع مجرور في اللفظ على لغة خثعم وكان الأصل فيه أن يكون منصوبًا على الظرفية وفقًا للمعنى ، وليس ثمة أحد من العلماء له رأي مخالف لهذا التوجيه ، سوى أنه على لغة خثعم فقط ، أو يمكن أن يُضْطَرَّ إليه الشاعر.

نصب المصدر مفعولًا فيه.

المقصود بذلك أن العرب يأتون بالمصدر في أول الكلام منصوبًا مفعولًا مطلقًا ، غير أنه وردت شواهد جاء فيها المصدر في بداية الكلام منصوبًا على الظرفية ، ولم يُوَجِّهِ النحاة نصبه على أنه مفعول مطلق ، وفي " باب من أبواب (إنَّ)" يأتي الأعلم بعدد من الشواهد استحضرها سيبويه على نصب المصادر على الظرفية ، وكان الأصل في هذه المصادر أن تكون منصوبةً على أنها مفعولٌ مطلق ، إلا أن المعنى لا يكتمل إلا بها ؛ فكانت في موضع الإخبار عن المبتدأ المتقدم عليها فنُصِبَتْ ظرفًا وسيأتي بيان ذلك ، ومن بين تلك الشواهد قول الأسود بن يعفر:[٤]

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

---

[١] السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص١٤٤.

[٢] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٣، ص٨٧-٨٩.

[٣] انظر: الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (صبح) ، ج٤، ص١١١.

[٤] انظر: الأسود بن يعفر النهشلي، ديوانه، صنعه: نوري حمودي القيسي، د.ط، ١٩٧٠م، مطبعة الجمهورية، بغداد، ص٤٢، (وعيدكم) بدلًا من (تهددكم)، ولا يؤثر في موطن الشاهد ، وسيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٣٥، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٤٣٥.

وفي هذا الموضع يقول الأعلم: " الشاهد فيه نصب (حقٌّ) على الظرف ، والتقدير: أَفي حَقٍّ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ ، وجاز وقوعه ظرفًا وهو مصدر في الأصل ؛ لِمَا بَيْنَ الفعل والزمان من المضارَعة فكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه ، كما قالوا: أَتَيْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ. أي: وَقْتَ خُفُوقِهِ فكأنَّ تَقْدِيرَهُ: أَفِي وَقْتِ حَقٍّ تَوَعَدْتُمُونِي؟ "[١]

وقد أشرتُ إلى هذا قبل إيراد البيت ، غير أن الأعلم أضاف إليه أن المصدر هنا واقع في موقع المضاف إليه ؛ إذ من عادة العرب في كلامهم حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

وأما سيبويه فقد جاء به في الباب الذي ذكره الأعلم نقلًا عن شيخه يونس بحجة نصب المصدر على الظرفية ؛ لأن ما بعده مبنيٌّ عليه في مثل قولنا: غدًا الرحيلُ ، وبعد ذلك تجده يأتي برأي الخليل فيه بأن التهدد في البيت بمنزلة الرحيل في: بعد غدٍ الرحيل ،[٢] وعليه تكون (حقًّا) بمنزلة (غدًا) فكما نُصِبَ الظرف (غدًا) نُصِبَ المصدر (حقًّا).

ويؤيد ابن السيرافي سيبويه في توجيه الشاهد ؛ إذ يأتي بكلام سيبويه فيه ، فيقول: " قال سيبويه في باب (أنَّ): (وذلك قولك: أحقاً أنك ذاهب؟ والحقَّ أنك ذاهب؟). كأنه قال: أفي حقٍّ ذهابُك. فـ (أنك) مبتدأٌ و(حقاً) في موضع خبره."[٣] ثم يبين ابن السيرافي أن (تهددكم) مبتدأ و(حقًّا) في موضع الإخبار عنه. ويتبعه في ذلك ابن جني أيضًا ، فهو يذهب فيه مذهب سيبويه ، كما يبين أيضًا سبب عدم نصب (حقًّا) مفعولًا مطلقًا عند تبيانه سبب فتح همزة (أنَّ) في قول عبد مناف بن ربع:[٤]

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي ظَفَرٍ رَسُولاً وَرَيْبُ الدَّهْرِ يَحْدُثُ كُلَّ حِينِ

أَحَقًّا أَنَّكُمْ لَمَّا قَتَلْتُمْ نَدَامَايَ الكِرَامَ هَجَوْتُمُونِي

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٤٣٥.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ص١٣٤-١٣٦.

[٣] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٨٨.

[٤] انظر: السكري ، ديوان الهذليين ، ج٢، ص٤٨.

فيقول: " (أنَّ) مرفوعة الموضع بالظرف الذي هو حقًّا، وذلك أنَّ (حقاً) هذه في الأصل إنَّما هي مصدر: حَقَقْتُ الأمرَ حَقًّا، ثم إنه استُعْمِلَ استعمالَ الظرفِ فرفع (أنَّ) كما يرفعها الظرف في قولك: (في غالبِ ظنِّي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ) فإنْ قلتَ فَلعَلَّ موضعَ (أنَّ) نصبٌ بالفعل الذي هو (حقًّا) مصدرُه كأنه قال: أَتَحِقُّونَ حَقًّا أَنَّكُم قَتَلْتُم. قِيل هذا فاسد ، وذلك أنَّ (حَقًّا) هذه قد أُزِيلَتْ عن أصلها فأُصِيرَت إلى أَحكام الظرف. والدليل على رفض ذلك الأصل والمصير إلى حكم هذا الفرع ما أنشده أبو زيد:....البيت."[١] أي أنه لم يخرج عن مذهب سيبويه والخليل في فتح همزة (أنَّ) وإعراب المصدر (حقًّا).

ويذهب ابن الشجري مذهب سيبويه ، فيذكر كلامه وكلام الخليل في المسألة ، ويوافقه في توجيه الشاهد.[٢] ويتبعه في ذلك ابن خروف (٦٠٩هـ) ؛ إذ يأتي بالبيت شاهدًا على رفع (تهددكم) بالابتداء والظرف (حقًّا) خبره ، كما يقول إن العرب وضعوا المصدر موضع الظرف.[٣]

ويأتي العكبري بكلام الخليل وسيبويه ، فيجعل من سؤال سيبويه مذهبًا له ، وجواب الخليل عن سؤال سيبويه مذهب آخر ؛ إذ يقول إن سيبويه والأخفش والكوفيين يقولون: إن المصدر إذا سُبِقَ بالظرف رُفِعَ ارتفاع الفاعل. وأما مذهب الخليل فهو انتصاب (حقًّا) بالظرفية وفُتِحَتْ همزة (أنَّ) ؛ لأنها مبنية عليه.[٤] إلا أن سيبويه – كما ورد في الكتاب – كان يظن أن المصدر (حقًّا) مبني على ما بعده إلا أنَّه منصوب على الظرفية ، ولما سأل الخليل أجابه ولم يخالفه سيبويه ؛ لذا يكون مذهب الاثنين واحدًا لا اختلاف بينهما في وجه نصب (حقًّا) على الظرفية.[٥]

---

[١] ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، راجعه مصطفى جواد ، ط١، ١٩٦١م ، مطبعة العاني ، بغداد ، ص٥٧-٥٨.

[٢] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٣، ص١٩٧.

[٣] انظر: ابن خروف ، شرح كتاب سيبويه ، ص٢٢٥.

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ص١٣٤-١٣٦.

[٥] انظر: أبو البقاء العكبري ، شرح ديوان المتنبي ، ج١، ص١٨٩.

ويوجه رضي الدين الإستراباذي النصب في (حقًّا) على الظرفية أيضًا ، وهو إخبار عن المبتدأ عن المبتدأ المتقدم عليه.[١] ويقول البغدادي إن (حقًّا) منصوب على الظرفية ؛ لما بين الزمان والفعل من المضارَعَة ، فجاز ذلك ولم يُنْصَبْ مفعولًا مطلقًا ؛ لأن ما بعده مبني عليه.[٢]

ومما سبق يرى الباحث النحاة متفقين على نصب المصدر (حقًّا) على الظرفية دون النصب على المفعول المطلق ولا يوجد رأيٌ مخالف من حيث توجيه الإعراب ، بل كان الخلاف في سبب فتح همزة (أنَّ) بعده ورفع المصدر (تَهَدُّدُكُم) بالابتداء أو الفاعلية.

نصب اسم الزمان أو اسم المكان مفعولًا فيه.

والمقصود به أن العرب ينصبون صيغة اسم المكان أو الزمان على الظرفية ؛ لذا يتناول الأعلم شواهد جاء بها سيبويه للاستشهاد على نصب الاسم الدالِّ على المكان أو الزمان مفعولًا فيه ، ومنها ما جاء في الباب الذي يترجمه عن سيبويه بقوله: " هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا." فيشرح عددًا من الشواهد نُصِبَتْ فيها المصادر الصريحة مفعولًا فيه ؛ لدلالتها على الزمان أو المكان ، ومنها ما كان موطن الشاهد فيها نصب اسم الزمان أو اسم المكان مفعولًا فيه على حذف الجار وإقامة المجرور مقامه أو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ومنها قول حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ الهِلاليِّ:[٣]

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا

يذهب الأعلم إلى أن " الشاهد فيه نصب (مغار) على الظرف ، والتقدير: زمن إغارة ابن همام. وقد غُلِّطَ سيبويه في جعله المغار ظرفًا ، وقد تعدى إلى حي خثعم بـ(على) والظرف لا

---

[١] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٢٤٧، وانظر: ج١، ص٣٢٧.

[٢] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١، ص٤٠١-٤٠٢، وانظر: ج٢، ص٩١-٩٢.

[٣] حميد بن ثور الهلالي، ديوانه، نسخة مصورة عن دار الكتب١٩٥١م، تحقيق: عبد العزيز الميمني، د. ط، ١٩٦٥م، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ص١٧٣، وسيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٣٥، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٧٧.

يتعدى."[١] أي أن الشاهد هو نصب (مغار ابن همام) مفعولًا فيه. إلا أنه يوجد مَن غَلَّطَ سيبويه في هذا التوجيه ؛ إذ ادَّعى نصبه على أنه نائب عن المفعول المطلق.

ويُتْبِعُ الأعلم هذا القول بالرَّدِّ على من خَطَّأَ سيبويه ؛ إذ يرى أن الشاعر شبه عُرْيَ الفتاة الصغيرة بِعُرْيِ ابن همام الذي كان يُغير عُريانًا ، وتقدير الكلام عنده: وما هي إلا صغيرةٌ تتعرى تَعَرِّي ابن همام عند مُغاره ، ثم يدافع الأعلم عن سيبويه بأن هذا لا يُبْطِلُ ما ذهب سيبويه إليه ، ويحتج على ذلك بأن الشاعر حذف المضاف (وقت) ، وأقام المضاف إليه (المغار) مقامه ، كما أقيم اسم الزمان مقام المصدر (الإغارة) في الشاهد ، وفي مثل قولنا: أتيتك خفوقَ النجم. أي وقت خفوقه.[٢]

ومذهب سيبويه فيه هو ما شرحه الأعلم ؛ فهو يأتي به في الباب نفسه الذي ذكره الأعلم شاهدًا على أن قولنا: أتتِ الناقة إلى مضْرِبها ، يعني زمان ضِرابها.[٣] كما يذهب المبرد أيضًا فيه المذهب نفسه ، فيرى أن اسم المكان أو الزمان يكون ظرفًا في مثل: موعدُكَ مَقْدِمَ الحاجِّ ، أي زمن مقدم الحاج ، فحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.[٤]

وقد بَيَّنَ النحاس مذهب سيبويه فيه في " ما جُعِلَ ظرفًا " ؛ فهو يقول بعد الشاهد: " هذا حجةٌ بأن جعل (مغار) وهو (مُفْعَلٌ) ظرفًا وهو مصدر ، وإنما أراد مِن: أَغَارَ إِغَارَةً ، فأقام (مُغار) مقام إغارة وجعلها ظرفًا."[٥]

وهذا مذهب ابن السيرافي فيه أيضًا ؛ فتجده يذكر ما ذكره الأعلم بأن من النحاة من رَدَّ على سيبويه في تعدية (مغار) بحرف الجر ، ثم رَدَّ على ذلك وذكر روايةً أخرى للشطر الثاني من البيت

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٧٧.

[٢] انظر: المصدر نفسه ، ص١٧٧-١٧٨.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٣٤-٢٣٥.

[٤] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٤٣، وانظر: الكامل في اللغة والأدب ، ج١، ص١٦٢.

[٥] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٤٢.

ولكن ليس فيها موطن استشهاد.[١] والفرق واضح بين النحاس وابن السيرافي والأعلم في توجيه الشاهد ، إذ بَيَّنَ الأخيرانِ رَدَّ النحاة على سيبويه ، أما النحاس فاكتفى بتبيين موطن الاستشهاد عند سيبويه دون زيادة.

ويفسره ابن جني أيضًا تفسير سيبويه له ، ويحتجُّ له بأن (مغار) متعدٍّ إلى (على حي خثعم) بحرف الجر (على).[٢] وقد نقل ذلك ابن سيده وذهب فيه مذهب النحاة دون تغيير في نص ابن جني.[٣] ويذهب فيه أبو الحسن المجاشعي كذلك مذهب سيبويه ؛ إذ يرى أنَّ في رفع (موعدكم) في قوله تعالى:﴿مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ﴾ طه:٥٩. وجهين: أولهما الرفع على تقدير: اليومَ موعدُكم يومُ الزينةِ ، وثانيهما النصب على الظرفية كما قرأ الحسن ، ثم يأتي بالشاهد على أن النصب فيه نظيرٌ للنصب في قراءة الحسن.[٤]

ويتبع ابن منظور النحاة في توجيه النصب فيه ، فلا يختلف عنهم في شيء.[٥] والسمين الحلبي كذلك يأتي به ، ويوجه موطن الشاهد فيه كما هو عند النحاة دون تغيير ؛ فتجده يأتي بكلام سيبويه في الكتاب مُخْتَصِرًا وذاهبًا فيه مذهبه.[٦] ومثله ابن عادل الحنبلي فلا يختلف عن النحاة في شيء.[٧]

ويذكر الزبيدي رواياته المختلفة ، ثم يوجه الشاهد كما وجهه النحاة السابقون ، ويذهب فيه مذهبهم من حيث التوجيه ، فيقول: " ويروى: إلَّا ذاتُ إِثْبٍ مُفَرَّجٍ ، وفي كتاب " الجيم " لأبي

---

[١] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٢٨-٢٢٩.

[٢] انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٠٩-٢١٠، وانظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢، ص٢٦٦.

[٣] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ج٣، ص١٩٣-١٩٤.

[٤] انظر: أبو الحسن المجاشعي، النكت في القرآن الكريم، ص٣١٧-٣١٨، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ج٢، ص٥٣، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج٥، ص٤٤٦، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٦، ص٢٣٥، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١١، ص٢١٣، السمين الحلبي، الدر المصون، ج٨، ص٥٥، قرأ الحسن والأعمش ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي علبة وقتادة والجحدري والمطوعي وعيسى الزعفراني والسلمي وهبيرة عن حفص، وحفص عن عاصم، بالنصب، وأما الجمهور فقرأوا بالرفع.

[٥] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (لحس) ، ج٦، ص٢٠٥.

[٦] انظر: السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٥، ص١٥٠.

[٧] انظر: ابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم الكتاب ، ج٨، ص٤٣٠-٤٣١.

عمرو: في إزارٍ وشَوْذَرٍ."[١] وقد أشار ابن السيرافي إلى الرواية الأولى قبله ، كما تجد ابن عاشور أيضًا يأتي به شاهدًا على أن العرب يحذفون في كلامهم المضاف ، ويقيمون المضاف إليه مقامه في الحديث.[٢]

واستنادًا إلى ما سبق يتضح اتفاق العلماء على نصب (مغار ابن همام) مفعولًا فيه ، دون اختلاف من أي عالم ، أما ما ذكره الأعلم وغيره من النحاة من أنك تجد مَنْ غَلَّطَ سيبويه في تعدية الظرف إلى (حي خثعم) بحرف الجر فلم أجد أحدًا ذكر من هو صاحب هذه التخطئة ، وإنما تجد عددًا من النحاة من يحتجُّ على أنه ظرف بدليل تَعَدِّيه بحرف الجر (على).

سادسًا: المفعول دونه (المستثنى)

وفي هذا الموضع يتناول الأعلم عددًا من شواهد سيبويه بالشرح والتحليل ، إلا أنها ليست بالشواهد المتعددة ، فعددها قليل إذا قُورِنَ بالشواهد في المواضع السابقة ؛ وكانت مواطن الاستشهاد في معظمها نصب الأسماء على الاستثناء المنقطع في أبواب الكتاب ، ومن الشواهد المتعلقة بمسائل الاستثناء عند الأعلم:

نصب الاسم على الاستثناء المنقطع.

في باب يترجمه الأعلم عن سيبويه بقوله: " هذا باب ما يختار فيه النصب ؛ لأن الآخِرَ ليس من نوع الأول." يشرح الأعلم عددًا من الشواهد جاء بها سيبويه للاستشهاد على نصب الاسم على الاستثناء المنقطع ؛ لأنه ليس من جنس المستثنى منه ، ومنها قول النابغة:[٣]

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ

---

[١] الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (لحس) ، ج٨، ص٤٥٩، وانظر: (علق)، ج١٣، ص٣٥٠.

[٢] انظر: ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج١، ص٦٢٩.

[٣] انظر: النابغة، ديوانه، ص٧٦، (عَيَّتْ) بدلًا من (أعيت)، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٢٠-٣٢١، (عَيَّتْ) بدلًا من (أَعْيَتْ)، و(إلَّا أوارِيُّ) بدلًا من (إلَّا الأواريَّ)، ولا يؤثر في موطن الشاهد، وقد سقط منه عجز البيت الأول وصدر البيت الثاني، وانظر: الأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٣٥٨، كما أثبته.

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلَّا الأُوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بَالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

يقول الأعلم : " الشاهد في قوله (إلا الأواريَّ) بالنصب على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأَحَدَيْنِ ، والرفع جائز على البدل من الموضع ، والتقدير: وما بالربع أحدٌ إلا الأواريُّ على أن يجعل من جنس الأحدين اتساعًا ومجازًا على ما تقدم."[١] أي أنه يأتي بالشاهد بنصب (الأواريَّ) مُعَرَّفًا على الاستثناء المنقطع كما هي لغة أهل الحجاز على حد قول سيبويه ثم يجيز الرفع فيه على البدل في لغة بني تميم كما جاز فيه النصب عند غيرهم.[٢]

أما سيبويه فيرويه (إلا أواريُّ) دون لام التعريف ، بالرفع على البدل وليس كما رواه الأعلم على أنه منصوب.[٣] ولا أَعُدُّ ذلك مخالفةً من الأعلم لسيبويه ، وإنما قد تكون نسخة الكتاب التي اعتمدها الأعلم على هذا النحو.[٤]

ويأتي به الطبري في غير موضع ، ويذهب فيه مذهب سيبويه ، إلا أنه لا يذكر أصحاب لغة الرفع أو النصب ، وإنما يكتفي بذكر الوجهين ، وقد جاء به شاهدًا على أن النصب جائز في مثل هذا الموضع ونظيرًا للنصب في قوله تعالى:﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ يونس:٩٨ فقد نُصِبَ (قومَ) على الاستثناء.[٥]

ويذهب فيه ابن السراج أيضًا مذهب سيبويه على أنه منصوب على الاستثناء المنقطع ؛ إلا أنه لا يأتي إلا بموطن الشاهد برواية مختلفة عما هي عند سيبويه والأعلم ، (إِلَّا أَوْ آرِيَّ) ، كما أنه يأتي به شاهدًا على جواز النصب هنا ؛ لأنه نظير للنصب في قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٥٨.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٢٠-٣٢١.

[٣] انظر: المرجع نفسه والموضع نفسه.

[٤] انظر: تعليق المحقق عبد السلام محمد هارون في الحاشية في كتاب سيبويه، ج٢، ص٣٢١.

[٥] انظر: الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ج١٥، ص٢٠٦، وانظر: ج١، ص١٨٣-١٨٤.

ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ﴾ يونس:٩٨، كما هي الحال عند الطبري.[١] ويذهب فيه الزجاج المذهب نفسه أيضًا دون اختلاف عن مذهب سيبويه فيه.[٢]

ويروي النحاس البيتين: الثاني والثالث فقط في باب " الاستثناء " ويذهب فيه مذهب سيبويه في النصب ، إلا أنه لا يذكر وجه الرفع فيه.[٣] ويرى الأزهري الهروي أن فيه وجهين: النصب على الاستثناء المنقطع ، وهو مذهب الفراء وجمهور النحاة ، والثاني هو الرفع على البدل ، وإن كان من غير جنس الأول.[٤]

ويأتي به ابن السيرافي مُصَحَّحًا لما جاء في الكتاب من خطأ في روايته في باب " المختار في الاستثناء المنقطع " فيرويه كما رواه الأعلم وكما هو في ديوان النابغة ، وهو برفع (أواريُّ) كما هو عند سيبويه على أنه من الاستثناء المرفوع على البدل في لغة تميم ، وأما النصب فلا يذكره.[٥]

ويتضح الفرق بين ابن السيرافي والنحاس والأعلم في رواية الشاهد أولًا ، ثم تبيين موطن الاستشهاد فيه ، إلا أن ما جاء به الأعلم هو نفسه ما أراده سيبويه من الشاهد ، على الرغم من وجود الاختلاف اليسير دون إخلال بتبيان مذهب سيبويه فيه.

وتجده عند ابن جني في باب " الاستثناء بـ (إلَّا)" كما رواه سيبويه ، ويبين ابن جني وجه النصب على أنه الأصل ، وأما الرفع فهو على لغة تميم.[٦] ويؤيده في ذلك الخطيب التبريزي ؛ إذ يروي البيت بالنصب ، ثم يقول إن النصب فيه أجود ، كما أنه يعدد الروايات المختلفة لهذا البيت وكلها لا تؤثر في موطن الشاهد.[٧]

---

[١] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٢٩١-٢٩٣.

[٢] انظر: الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج٢، ص٧٢-٧٣، وانظر: ج٣، ص٣٥.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٦٣.

[٤] انظر: الأزهري الهروي ، تهذيب اللغة ، ج١٥، ص٣٠٦.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٦٦-٦٧.

[٦] انظر: ابن جني ، اللمع في العربية ، ص٦٦-٦٧.

[٧] انظر: الخطيب التبريزي ، شرح القصائد العشر ، ص٣٩٣-٣٩٤.

ويرى الحميري اليمني أيضًا أن الوجه فيه النصب ، إلا أن تميمًا يرفعون على البدل دون النصب.[١] ويقف عليه أبو البركات الأنباري في " مسألة هل تكون (إلا) بمعنى الواو؟ " رَدًّا على كلام الكوفيين ؛ إذ قالوا بأن (إلا) قد تأتي بمعنى الواو واستشهدوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم ومنها: قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾البقرة: ١٥٠. على أنه لا حجة لهم فيه ، و(إلا) هنا للاستثناء المنقطع ، ويقول إنه كثير في كلام العرب وفي القرآن الكريم ، ثم يأتي بنظائر من شعر العرب وبقوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾النساء:١٥٧، ثم ببيت النابغة ؛ لأن النصب فيه نظير للنصب في (إلا اتباعَ الظن).[٢]

ويقول أبو علي القيسي أيضًا أن النصب فيه هو الأجود ، وأما الإبدال فضعيف.[٣] ويؤيد القرطبي أبا البركات الأنباري في أن النصب في قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾النساء:١٥٧، على الاستثناء المنقطع ، وكذلك رواية النصب في بيت النابغة.[٤]

ويخالف السيوطي جمهور النحاة في توجيه نصب (الأواريَّ) على أنه – فيما ذهب إليه البصريون – من أن (إلَّا) في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى (لكنَّ) ، وما بعدها يكون اسمًا لها وخبرها محذوف على تقدير: لكنَّ الأواريَّ بالربع. وكذلك يرى أبو الحجاج وابن يسعون كما يكون الكلام الآتي بعدها كلامًا مستأنفًا ، أما الكوفيون فإنهم يُقَدِّرونَها بـ (سوى).[٥]

ويروي السيوطي ثانيةً شطر البيت حيث موطن الاستشهاد فيه بجَرِّ (الأواريِّ) عن الأخفش الذي يرى عدم جواز الإتباع في حال كان المستثنى نكرةً ، أما إذا كان معرفةً كما هو (الأواريَّ)

---

[١] انظر: الحميري اليمني ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، ج٢، ص٩٠٠.

[٢] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٢١٨-٢١٩.

[٣] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص٢٥٢.

[٤] انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٥، ص٣١٢.

[٥] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٢٥٠-٢٥١.

في الشاهد فيجوز الإتباع ، ثم يُعَلِّقُ على هذا قائلًا إنه لا يجوز الإتباع في هذا الموضع ، بل يجب النصب كما هي الحال في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴾ النساء: ١٥٧، فقد نُصِبَ المصدر (اتباع) على أنه مستثنى.[١]

ويأتي البغدادي بأقوال النحاة في تعريف (الأواريَّ) وتنكيرها وفي نصبها على الاستثناء المنقطع وفي رفعها أو جرِّها على البدل على اختلاف المبدل منه ، فيبين مذهب سيبويه فيه وتأييد الأعلم له ، ثم يقول إنَّ أبا البقاء في شرح الإيضاح قال عن عبد القاهر عن شيخه عبد الوارث ابن أخت أبي علي: إن الوجه الأقوى روايته بالتعريف ؛ ليكون النصب أقرب إلى الصواب ، وأما إذا كان نكرةً فيجوز فيه الجر على الإبدال من (من أحد) ، إلا أن البصريين لا يجيزون هذا ؛ لئلا تكون (مِنْ) زائدةً في هذا الموضع ، وأما الكسائي (١٨٩هـ) فيجيز الجر فيه. كما يقول إنَّ ابن السيد يرى الرفع فيه بدلًا من موضع (أحد) ؛ لأنَّ (أَحَدٌ) مرفوع بالمعنى ومجرور باللفظ ، ثم يبين البغدادي للرفع وجوهًا ثلاثةً على تقديرات مختلفة.[٢]

تقديم المستثنى على المستثنى منه.

من المعروف في اللغة أن المستثنى يأتي متأخرًا عن المستثنى منه ، غير أنه ورد عدد من الشواهد استحضرها سيبويه وتعرض الأعلم لها مبينًا موطن الاستشهاد فيها أن المستثنى تقدم على المستثنى منه. ففي باب " ما يُقَدَّمُ فيه المستثنى " يأتي الأعلم بشاهدٍ جاء به سيبويه قُدِّمَ فيه المستثنى على المستثنى منه ، فأصبح واجبًا نصبُه على الاستثناء ، وهو قول كعب بن مالك الأنصاري:[٣]

---

[١] انظر: المرجع السابق ، ج٢، ص٢٥٥.

[٢] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٤، ص١٢٤-١٢٩.

[٣] انظر: كعب بن مالك الأنصاري، ديوانه، تحقيق: مجيد طراد، ط١، ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت، ص٤٣، وحسان بن ثابت، ديوانه، ج١، ص٢٦٥: (ثم) بدلًا من (فيك)، ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد. وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٣٦، والأعلم، تحصيل عين الذهب ، ص٣٦٩، كما أثبته.

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

يقول الأعلم: " الشاهد فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه في قوله: (إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا) والتقدير ما لنا وَزَرٌ إلَّا السيوفَ بالرفع على البدل ، والنصب جائز على الاستثناء ، فلما قُدِّمَ لم يَجُزِ البدل ؛ لأنه لا يكون إلا تابعًا فصار النصب بالاستثناء لازمًا."[١] ويقصد الأعلم بهذا أن النصب على الاستثناء في (السيوف) أصبح واجبًا في هذا الموضع ؛ لتقدمه على المستثنى منه ولا يجوز فيه الرفع على البدل.

ويقول سيبويه: " وزعم الخليل – رحمه الله – أنهم إنما حَمَلَهُم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهه عندهم أن يكون بدلًا ولا يكون مُبْدَلاً منه ؛ لأن الاستثناء إنما حَدُّه أن تَدارَكَه بعدما تنفي فتُبدِلَه فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخَّرْتَ المستثنى."[٢] فهو لم يذكر ما نُسِبَ إلى الخليل ، بل إن ما قاله عن مذهبه ، إنما هو تبيانٌ لسبب نصب (السيوفَ) ، وهو المستثنى ، لتقدمه على المستثنى منه ، ولو كان متأخرًا عنه لكان مرفوعًا على البدل.

ولكن نُسِبَ إلى الخليل أن (إلَّا) في هذا الموضع حرفُ تحقيق بمعنى (لكنَّ) التي هي للتحقيق أيضًا ، ووجب نصب (السيوف) هنا ؛ لِتَقَدُّمِ المستثنى على حرف التحقيق (إلَّا).[٣] ويتبع المبرد سيبويه فيه ؛ إذ يضعه في باب "ما يمتنع فيه البدل" ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، فلا يجوز أن يكون بدلًا ؛ لأنه لا يوجد مبدلٌ منه حينئذٍ.[٤] ويذهب فيه النحاس هذا المذهب أيضًا ؛ فهو يضعه تحت عنوان " ما يُقَدَّمُ فيه المستثنى " ويُقَدِّرُ الكلام على نحوٍ فيه دِقَّةٌ أكثر مما هو عند الأعلم ، فيقول: " فكذلك أراد: ليس لنا وزرٌ إلَّا السيوفُ وأطرافُ القنا."[٥] ومثله الرماني ؛ فهو يقول

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٦٩.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٣٥.

[٣] انظر: الخليل، الجمل في النحو المنسوب إليه، ص٢٩٨: (والناسُ إِلْبٌ) بدلًا من (الناس أَلْبٌ)، ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.

[٤] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٩٧، وانظر: الكامل في اللغة والأدب ، ج٢، ص٦٩.

[٥] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٧٢.

إن المستثنى تقدم على المستثنى منه.[١] ويرويه السيرافي متبوعًا ببيت من القصيدة ، وينسبهما إلى حسان بن ثابت ، ثم يبين المعنى المراد من البيتين دون التعرض إلى توجيه موطن الشاهد فيه ، غير أنه يبين مذهب سيبويه في الاستثناء دون التعرض إلى تقديم المستثنى على المستثنى منه في هذا الشاهد أو غيره.[٢]

وهنا يظهر الفرق بين النحاس الذي يضع عنوانًا للشاهد مع شواهد أخرى ، ودون نسبته إلى أحد ثم تبيانه موطن الشاهد فيه الموافق لسيبويه ، وابن السيرافي الذي ينسبه إلى حسان بن ثابت والأعلم الذي نسب الشاهد إلى كعب بن مالك كما هو في الكتاب ، وحافَظَ على العنوان الذي وضعه سيبويه ، ثم بَيَّنَ موطن الشاهد فيه كما أراده سيبويه.

ويأتي به أبو البركات الأنباري في مسألة: " هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟ " على ألسنة الكوفيين ؛ إذ أجازوا تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام وتقديم المستثنى على المستثنى منه ، فقد روى الأنباري شواهدهم على ذلك ، ومنها بيت حسان بن ثابت أو كعب بن مالك الأنصاري ، ولكن دون نسبته إلى أحد ، ثم يَردُّ الأنباري على كلام الكوفيين بعدم مضارعة المستثنى للبدل بأنه غير صحيح ، إذ يرى البدل مضارعًا للمستثنى ، كما يقول إن من العرب من يرفع الاسم في مثل الشاهد على البدل ، غير أن اللغة العالية تكون النصب على الاستثناء.[٣]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه ؛ للحجة التي ذكرها المبرد ، أما ما ذكره الأنباري من جواز رفعه على البدل ، فقد يكون صحيحًا مع تصريحه بأن اللغة العالية الفصيحة تكون بالنصب على الاستثناء ؛ لذا يكون النصب على الاستثناء واجبًا.

---

[١] انظر: الرماني ، شرح كتاب سيبويه ، ج٢، ص٥١٦.

[٢] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص١٦٧.

[٣] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٢٢٢-٢٢٥.

المبحث الثاني: المحمول على المفعول به.

يتناول الباحث في هذا المبحث عددًا من المنصوبات التي عَدَّها النحاة على أنها محمولة على المفعول به ، إذ كانت منصوبةً بأفعال لا تظهر في الكلام كما يظهر الفعل الناصب للمفعول به ، وقد تعرض الأعلم لعدد منها ، مثل:

أولًا: المنادى

يتناول الباحث في هذا الجانب عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل التي ذكرها الأعلم ؛ إذ يأتي بشواهد عديدة ساقها سيبويه حجة على ما ذهب إليه من نصب المنادى ، أو بنائه على الضم ، أو تنوينه ، أو ترخيمه ، وغيرها من مسائل المنادى. وكانت تلك الشواهد في عدد من أبواب الكتاب عند سيبويه والأعلم ، ومن تلك الشواهد:

نصب الاسم النكرة بالنداء.

من المعروف في المنادى أنه يكون منصوبًا إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو نكرةً غير مقصودة ، غير أن الأعلم شرح عددًا من الشواهد في باب " ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم " جاء بها سيبويه حُجَّةً على نصب الاسم النكرة بالنداء وهو غير مضافٍ ولا شبيه بالمضاف ، ومنها قول ذي الرُّمَّة:[١]

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

يوجهه الأعلم بقوله: " الشاهد فيه نصب (دارٍ) ؛ لأنه منادى منكور في اللفظ ؛ لاتصاله بالمجرور بعده ووقوعه موقع صفته ، فكأنه قال: أَدَارًا مُسْتَقِرَّةً بِحُزْوَى. فجرى لفظه على التنكير وإن كان مقصودًا بالنداء ومعرفةً في التحصيل."[٢]

---

[١] ذو الرمة ، ديوانه ، ص٣٠١، وسيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٩٩، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣١١.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣١١.

أي أن (دارًا) وإن كانت في اللفظ نكرةً ، إلا أنها نكرةٌ مقصودةٌ وحَقُّها البناء على الضم ، كما أوقع الجارَّ والمجرور بعدها موقع الصفة لها. كما يأتي الأعلم بعد كلامه هذا بنظير له من كلام العرب في مثل: يا خيرًا من زيدٍ. على أن (خيرًا) نكرة غير مضافة ولكنها في المعنى معرفةٌ ؛ لأن الجار والمجرور بعدها متعلق بها ، فأصبحت معرفةً به ولذلك كان واجبًا بناؤها على الضم ، إلا أنها نصبت كما تنصب النكرة المضافة.[١]

وهذا مذهب سيبويه في المنادى النكرة الموصوفة ؛ فهو يأتي بكلام الخليل في المسألة ويذهب مذهبه في النكرة المضافة والنكرة الموصوفة.[٢] ونُسِبَ إلى الخليل في الجمل أن النكرة الموصوفة تنصب ؛ لأنها غير مقصودة ولكنها موصوفة ، في مثل قولنا: ياغلامًا ظريفًا ، أو : يا رجلًا في الدار. فشبه الجملة من الجار والمجرور عنده بمثابة الصفة للنكرة كما هي في موطن الشاهد ، كما نُسِبَ إليه أن النصب في قوله تعالى: ﴿ يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ ﴾ يس:٣٠، نظيرٌ لنصب (أطراف القنا) في البيت ؛ فقد نصب الاسم المنادى (حسرةً) وكان حَقُّهُ البناء على الضم.[٣]

ويرى المبرد النصب للمنادى كُلِّهِ ؛ لأنه في الأصل محمولٌ على المفعول به ، ومنصوب بفعل مضمر تقديره (أدعو) ، إلا أننا بالنداء نقوم بفعل الدعاء دون اللفظ به ولا نخبر.[٤] ويرى النحاس أن سيبويه جاء بالشاهد حجةً على نصب (دارًا) ، وهي نكرة موصوفة بالجار والمجرور في مثل قولنا: يا رجلًا في الدار.[٥] ويذهب ابن السيرافي إلى أن نصب المنادى سببه التنكير.[٦] وهذا ابن جني أيضًا ؛ فالاسم النكرة (دارًا) موصوف بشبه الجملة ولذلك نُصِبَ.[٧]

---

[١] انظر: المرجع نفسه والموضع نفسه.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص١٩٩.

[٣] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٥٢.

[٤] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٢٠٢-٢٠٣.

[٥] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٣٩.

[٦] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٣٤.

[٧] انظر: ابن جني ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص٧٦.

ويأتي به ابن مالك مع أبياتٍ عديدةٍ في باب النداء ، منها قول الصلتان العبدي وكعب بن مالك وغيرهما على أن النصب فيها بالنداء كما ذهب فيه النحاة السابقون من حيث التوجيه.[١] ولرضي الدين الإستراباذي المذهب عينه أيضًا ؛ إذ يقول إن المنادى إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف أو كان موصوفًا فالنصب فيه واجب ، ويأتي بأبيات عديدةٍ على ذلك ، منها قول كعب ابن مالك ، وقول الشاعر ، وهو الصلتان العبدي:[٢]

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

فهو يرى أن (شاعرًا) منصوب بالنداء ؛ لأنه نكرة موصوف بما بعده فَشُبِّهَ بالمنادى المضاف.[٣] ويذهب به كلٌّ من المرادي ، والأشموني مذهب ابن مالك في شرح التسهيل ؛ إذ يرى أن (أدارًا) منصوب بالنداء ؛ لأنه نكرةٌ غير مقصودةٌ ، غير أنها موصوفة على مذهب البصريين فيه.[٤]

كما ينقل الأزهري عن ابن مالك كلامه فيه ، ويذهب مذهبه كما فعل ذلك المرادي والأشموني من قبله.[٥] وأما البغدادي فيأتي بكلام سيبويه والأعلم فيه دون زيادة ، إلا أنه لا يبين مذهبه فيه صراحةً ، بل يظهر ذلك من عدم خالفته لهما في توجيه النصب في موطن الشاهد.[٦]

---

[١] انظر: ابن مالك، محمد ابن عبد الله شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجيزة ، مصر ، ج٣، ص٣٩٦-٣٩٧.

[٢] انظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٥٥-٣٥٦، وهو للصلتان العبدي عند سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٣٦-٢٣٧، غير أن سيبويه سأل يونس والخليل عن نصب (شاعرًا) فيه فزعما أنه ليس بالنداء، وإنما هو على إضمار فعل وفيه معنى التعجب، وابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٣٩٨، يجيز نصبه بالنداء، والأعلم ، تحصيل عين الذهب، ص٣٢٥-٣٢٦، يجيز نصبه بالنداء أيضًا، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج٢، ص١٧٤.

[٣] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٣٥٥-٣٥٦.

[٤] انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٢، ص١٠٥٩-١٠٦٠، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٣، ص٢١-٢٢.

[٥] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢، ص٧١٨.

[٦] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٢، ص١٩٠.

واستنادًا إلى ما سبق تجد أن النحاة يرون نصب (دارًا) بالنداء ولا خلاف فيه ؛ لأن الاسم نكرةٌ موصوفةٌ شبيهةٌ بالمضاف ، لكنهم يختلفون في وجوب النصب أو جوازه ، ويرى الباحث النصب فيه جائزًا وليس واجبًا ، لورود أبيات استشهد بها النحاة ، وكان المنادى فيها نكرةً موصوفةً ، وكان مبنيًّا على الضم ، من مثل قول كُثَيِّرِ عَزَّةَ:[١]

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

فابن مالك يرى أن الرواية المشهورة للشاهد بضم (جمل) دون التنوين ، وهو نكرة موصوفة إلا أنه لم يُنْصَبْ كما نُصِبَ المنادى في بيت كعب ، وهو كلام غير دقيق لأنه لو كان كذلك لاختل الوزن الشعري.[٢]

دخول لام الاستغاثة على المنادى.

والمقصود به أن المنادى لا تدخل عليه لام المستغاث ، وأنما تدخل على المستغاث ، وقد وردت شواهد عند سيبويه وشرحها الأعلم في باب " ما يكون النداء فيه مضافًا إلى المنادى بحرف الإضافة " دخلت فيها لام الاستغاثة على المنادى المستغاث وكانت مفتوحةً. وحروف الإضافة عند سيبويه هي حروف الجر ؛ إذ إن لام الاستغاثة هي في الأصل حرف جرٍّ ، ومن تلك الشواهد قول مهلهل بن ربيعة التغلبي:[٣]

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ

يقول الأعلم في توجيهه: " الشاهد فيه إدخال لام الاستغاثة على (بَكْرٍ) مفتوحةً ؛ للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله ، وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع المضمر..."[٤] أي أن

---

[١] كثير عزة، ديوانه، جمع وشرح: إحسان عباس ، د. ط ، ١٩٧١م ، دار الثقافة، بيروت، ص٤٥٣، وانظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج٣، ص٣٩٧، وابن جني ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص٧٦-٧٧.

[٢] انظر: ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج٣، ص٣٩٧، وابن جني ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص٧٦-٧٧.

[٣] مهلهل بن ربيعة ، ديوانه ، ص٣٢، وسيبويه ، الكتاب ج٢، ص٢١٥، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣١٨.

[٤] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣١٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٥٦٠.

الأعلم يرى أن (بكر) هنا مستغاث له في الأصل ، إلا أن المستغاث به حُذِفَ وأصبح المنادى محله ، وعلى ذلك يكون تقدير الكلام: يا لَلنَّاسِ لِبَكْرٍ. ويقول سيبويه بعد ذكر الشاهد في الباب كما روى الأعلم عنه: " فاستغاث بهم ليُنشروا له كُلِيباً. وهذا منه وعيد وتهدد. وأما قوله: يا لَبكرٍ أينَ أينَ الفِرارُ ، فإنما استغاث بهم لهم..."[١] وهذا ما وضحه الأعلم في تبيانه موطن الشاهد.

وأما نُسِبَ إلى الخليل فغير ذلك ؛ إذ قيل بأنها لام النداء ؛ لأنها مفتوحةٌ ، وأما لام الاستغاثة فهي مكسورة.[٢] ويذهب أبو بكر الأنباري إلى أن لام الاستغاثة أصلها حرف جر ، إلا أن كثرة الاستعمال لها مع المنادى جعلتها مفتوحةً وأصبحت معه كالحرف الواحد ؛ ولذلك تجده يقول إن اللام في بيت مهلهل هي لام الاستغاثة في الشطر الأول ، أما الشطر الثاني فاللام عنده مفصولةٌ عن المنادى (يال بكرٍ) فكأنها حرفٌ واحد مع أداة النداء.[٣]

ويذهب الزجاجي أيضًا إلى أن لام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة ، وهما في الأصل جارَّتان لما بعدهما ، ثم يأتي ببيت مهلهل شاهدًا على أن اللام فيه مفتوحة ؛ لأنها داخلة على المستغاث به ، ويُفْهَمُ من كلامه أن المستغاث له محذوف ، وهو بهذا يخالف ما ذهب إليه سيبويه وتبعه الأعلم فيه.[٤]

وهذا تفسير النحاس له كذلك ؛ إذ يكتفي بقوله بعد ذكر الشاهد: " فتح اللام الأولى من (بكر) لأنه مستغيث..." أي أن الشاعر لما استغاث ببكر أدخل اللام عليه مفتوحةً وأما لام المستغاث له فتكون مكسورةً ؛ لأنها للتعجب.[٥] وأما ابن السيرافي فيأتي بكلام سيبويه فيه: " وهذه اللام لام الاستغاثة ، وهو لم يستغث بهم لينصروه ؛ لأنه محاربهم. وهذا معنى قول سيبويه: وإنما استغاث

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٢١٥، والأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ٥٦٠.

[٢] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٢٥٣.

[٣] انظر: أبو بكر الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ج١، ص١٣٨.

[٤] انظر: الزجاجي ، اللامات ، ص٨٧.

[٥] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٤٥.

بهم لهم. يريد: إنه لم يستغث بهم ليغيثوه ، إنما استغاث بهم لهم ؛ لأجل ما نزل بهم من قتل مهلهل إياهم."[١]

ويقول أبو الفرج الجريري إن أئمة نحاة البصرة والكوفة يَرْوُونَ اللام مفتوحةً ، ثم بَيَّنَ حركة كلٍّ من لام المستغاث به ولام المستغاث له ، ثم جاء بالشاهد حجةً على أن اللام في الشطرين لام الاستغاثة المفتوحة ، ولكنها مفصولة عن المستغاث به.[٢]

وقد بَيَّنَ ابن جني سبب الفصل بين (بكر) واللام الداخلة عليه ، وهو أنها موصلة لأداة النداء إلى المنادى فقط على الرغم من شدة اتصال حرف الجر بالاسم المجرور.[٣] ويقول الجوهري إن لام الاستغاثة تكون مفتوحةً ، ولكنَّ بعض العرب قال إن اللام في قول مهلهل هي في الأصل (يا آل بكر) ، إلا أن الشاعر خَفَّفَها وحذف الهمزة.[٤]

ويقول رضي الدين الإستراباذي في الاستغاثة ولامها: " هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو: يا الله أو تُعُجِّبَ منه ، نحو: يا لَلماء ويا لَلدواهي، وهي لام التخصيص أُدخِلَت علامةً للاستغاثة والتعجب. وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما..."[٥] وأما اللام في بيت مهلهل فليس فيها معنى الاستغاثة لا في الحقيقة ولا في المجاز ؛ لأنَّ في ذلك تكلفًا وهو مع ذلك لم يبين نوع اللام في الشاهد.[٦] وأما ما قاله الجوهري من أن بعضهم يرى أن اللام فيه بمعنى (يا آل بكر) ، فقد ورد عند رضي الدين الإستراباذي ؛ إذ نقل عن الفراء كلامًا بهذا المعنى ، غير أنه ضَعَّفَه بحجة أن ذلك لا يقال ، إلا لمن لا آل له في مثل: يا لَلدواهي.[٧]

---

[١] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣١٥-٣١٦.

[٢] انظر: أبو الفرج الجريري ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ج١، ص٢٨٩-٢٩٠.

[٣] انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج٣، ص٢٣٢.

[٤] انظر: الجوهري ، الصحاح: تاج الغة وصحاح العربية ، ج٥، ص٢٠٣٦.

[٥] رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٣٥٢.

[٦] انظر: المرجع نفسه ، ج١، ص٣٥٣.

[٧] انظر: المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

ويقول ابن منظور إن المعنى المراد من البيت هو الاستغاثة ، ويذكر كلام الفراء دون نسبته إليه بأن الأصل فيه (يا آل بكر) دون إبداء رأيه فيه.[١] ويكتفي ابن الصائغ بقوله: إنَّ اللام في الشاهد للاستغاثة ، بعد التفريق بين لام المستغاث به ولام المستغاث له.[٢] ويتبع البغدادي رضي الدين الإستراباذي فيما ذهب إليه من أنه لا توجد استغاثة في بيت مهلهل – وهذه مخالفة لمذهب سيبويه – ، ثم ذكر رأي كلٍّ من النحاس والأعلم فيه دون تعليق على أيٍّ منهما.[٣] ويقول الزبيدي إن فيها معنى الاستغاثة ، ثم يذكر الفرق بين لام المستغاث به ولام المستغاث له.[٤]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على الفرق بين اللام الداخلة على المستغاث به واللام الداخلة على المستغاث له ، غير أن الخلاف واقعٌ في تبيين المستغاث به والمستغاث له في البيت ويرى الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه ، وتبعه فيه عدد من النحاة هو الأقرب إلى الصواب ؛ لما بَيَّنه سيبويه من المعنى المراد من البيت.

وأما ما قاله السيوطي من أنه لا استغاثة فيه ، فيرى الباحث أنه ضعيفٌ ؛ لأن سياق الحال الذي بَيَّنَهُ البغدادي وغيره من العلماء من أن مهلهلًا قال البيت في الحرب ، وبعد القتل الذي ألحقه ببكر يدل على أنه أراد الاستغاثة ، وقد يكون فيه شيء من الاستهزاء فيما ذهب إليه النحاس.

وما نُسِبَ إلى الفراء من أن الأصل في موطن الشاهد (يا آل بكر) ، إلا أن الشاعر خَفَّفَ وحذف الهمزة ، قد يكون صحيحًا ، غير أن الباحث يرى أنه ضعيفٌ أيضًا ؛ إذ لو أراد الشاعر هذا المعنى لما كَرَّرَها في هذا البيت وفي البيت الذي يتبعه من القصيدة[٥] ، فكان بإمكانه أن يقول: (آل بكرٍ) دون إخلال بالوزن أو المعنى.

---

[١] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (لوم) ، ج١٢، ص٥٦١.

[٢] انظر: ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، ج٢، ص٦١٩.

[٣] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٢، ص١٦٢.

[٤] انظر: الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (لوم) ، ج١٧، ص٦٦٦ .

[٥] انظر: مهلهل بن ربيعة التغلبي ، ديوانه ، ص٣٣.

حذف المنادى ؛ لدلالة أداة النداء عليه.

في باب " ما تكون فيه اللام مكسورةً ؛ لأنه مدعُوٌّ له " يأتي الأعلم بشواهد جاءت فيها لام الاستغاثة مكسورةً ، غير أن عنوان الباب عند سيبويه " ما تكون فيه اللام مكسورةً ؛ لأنه مدعوٌّ له ها هنا وهو غير مدعوٍّ " ، أي أن الأعلم أَخَلَّ بعنوان الباب باقتصاره على الشِّقِّ الأول منه ، كما يأتي ببيت حُذِفَ منه المنادى ، فيقول الأعلم إنه مدعوٌّ ويأتي به سيبويه دليلًا على أنه غير مدعوٍّ وهذا البيت هو قول الشاعر:[١]

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

ويوجهه الأعلم بقوله: " الشاهد فيه حَذْفُ المدعوِّ لدلالة حرف النداء عليه ، والمعنى يا قومِ لعنةُ الله على سِمعانَ ، ولذلك رفع اللعنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها لنصبها."[٢] وموطن الشاهد هنا واضحٌ على ما يقول الأعلم وهو حذف المدعوِّ ، وأما سيبويه فيأتي بالشاهد دليلًا على أن اللام المكسورة التي تكون بعد أداة النداء (يا) تدل على أن ما بعدها غير مدعوٍّ أي أن (يا) في هذا الشاهد لأمرٍ غير اللعنة.[٣] غير أن ما قاله الأعلم هو ما قصده سيبويه أن أداة النداء لغير اللعنة.

ويأتي المبرد في باب " اللام التي للاستغاثة والتي للإضافة." بكلام سيبويه ويذهب مذهبه ، كما تجده يُقَدِّرُ الكلام كما قَدَّرَه الأعلم.[٤] ويتبعه في ذلك ابن السراج ؛ فلا يختلف عن سيبويه والمبرد في شيء.[٥] ويذكر الزجاجي البيت شاهدًا على أن إضمار المنادى فيه نظير لإضماره في قوله

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٢١٩، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٢١، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٨٥، وابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٦٩.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٢١.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٢١٩.

[٤] انظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج٣، ص١٩٧-١٩٨.

[٥] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٣٥٤.

تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ النمل:٢٥، في قراءة من خَفَّفَ (ألا)[١]، وتقدير الكلام عنده: ألا يا هؤلاء اسجدوا. وكذلك هو نظير لحذف المنادى من قول ذي الرمة:[٢]

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

ويأتي النحاس بالشاهد في غير موضع من مؤلفاته ذاهبًا فيه مذهب الزجاجي ؛ إذ تجده يأتي بالآية التي استحضرها الزجاجي وفق قراءة ابن عباس وعبد الرحمن السُّلَمي والحسن وأبي جعفر وحُمَيْدٍ الأعرج ، كما جاء أيضًا بقول ذي الرمة السابق ، على أن المنادى في كلٍّ منها محذوف.[٣] ويرى أبو علي الفارسي أن أداة النداء (يا) في هذا الموضع وغيره ، من مثل قول الشاعر ، وهو الصلتان العبدي السابق:[٤]

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

هي للتنبيه ويراد بها منادى محذوف كما يرى النحاة السابقون.[٥] وابن السيرافي أيضًا يقول إن سيبويه استحضره شاهدًا على حذف المنادى في اللفظ وتقديره في المعنى.[٦] وتجده عند أبي الفرج الجريري نظيرًا لعدد من الشواهد التي حُذِفَ منها المنادى كما هي الحال في موطن الشاهد هنا.[٧] ويقول أبو الحسن المجاشعي أيضًا بحذف المنادى هنا كما حُذِفَ في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ النمل:٢٥، في قراءة التخفيف ، كما أنه ينقل كلامًا للفراء عن الكسائي عن عيسى الهمذاني أنه لم يسمعها إلَّا بالتخفيف على نِيَّةِ الأمر ، وهذا مما يقوي قراءة التخفيف.

---

[١] انظر: الزجاجي، اللامات، ص٣٦-٣٧، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٧، ص٦٥، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٣٣٧، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج٦، ص٥٠٤، هي قراءة أبي جعفر والكسائي ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبلة.

[٢] انظر: ذو الرمة ، ديوانه ، ص١٩٤، والزجاجي ، اللامات ، ص٣٦-٣٧.

[٣] انظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص٦٩٧، وانظر: معاني القرآن ، ج٥، ص١٢٦، وانظر: شرح أبيات سيبويه ، ص٢٤٦-٢٤٧.

[٤] انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ٢٣٦، والرماني، شرح كتاب سيبويه، ج١، ص٢٤١، وابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه،ج١، ص٣٩٨.

[٥] انظر: أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٣، ص٤٨-٤٩، وانظر: ج٥، ص٣٨٤.

[٦] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٤٤-٤٥.

[٧] انظر: أبو الفرج الجريري ، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ج٢، ص١٩٧-١٩٨.

وينقل الجريري كلام أبي علي الفارسي أن (يا) هنا للتنبيه وليست للنداء.[١] ويرى الزمخشري أن المنادى حُذِفَ في هذا الشاهد جوازًا كما جاز حذف المفعول به من الكلام.[٢] ويروي أبو البركات الأنباري الشاهد كذلك في " مسألة القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان؟ " في الرَّدِّ على كلام الكوفيين ؛ إذ قالوا إن " نِعْمَ ، وبِئْسَ " اسمان ، كما ذهبوا إلى أن المنادى يُقَدَّر محذوفًا إذا ولي أداة النداء فعل أمر ، غير أن الأنباري يرى أن المنادى قد يُحْذَفُ من الكلام سواء أجاء بعد أداة النداء فعل أمر أم لم يأتِ.[٣]

ويذكره الخوارزمي شاهدًا على أن فيه وجهينِ: الأول أن المنادى محذوف ، والثاني أن معنى أداة النداء انسلخ عن النداء إلى التنبيه ، ومثله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ النمل:٢٥، وغيرها من النظائر.[٤] ومثله ابن يعيش دون اختلاف.[٥]

ويرى ابن مالك أيضًا أن المنادى المستغاث قد يحذف ، كما يجوز حذفه وإن لم يكن مستغاثًا من أجله في مثل هذا الشاهد وغيره ، وتجده يقول أيضًا إنَّ المنادى يجوز حذفه في الدعاء ، إنْ كان ما بعد أداة النداء جملة اسمية أم فعلية ، ويأتي بالشاهد حُجَّةً على حذف المنادى وقد جاء بعد أداة النداء جملة اسمية.[٦]

ويقول ابن هشام في (يا) بعد ذكر الشاهد: " فقيل هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل هي لمجرد التنبيه ؛ لئلا يلزمَ الإجحاف بحذف الجملة كلها..."[٧] ثم ينقل عن ابن مالك أن أداة النداء

---

[١] انظر: أبو الحسن المجاشعي ، النكت في القرآن الكريم ، ص٣٧١-٣٧٢.

[٢] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٧٢-٧٣.

[٣] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٩٦-٩٧.

[٤] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٣٧١.

[٥] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص٣٨٥-٣٨٦.

[٦] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٣، ص١٣٣٦-١٣٣٧، وانظر: شرح التسهيل ، ج٣، ص٢٥، ٣٨٩.

[٧] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٤٨٨-٤٨٩.

(يا) إذا وليها دعاء في مثل هذا الشاهد أو فعل أمر فهي للنداء وليست للتنبيه.[١] وأما السيوطي فينقل كلام ابن مالك القائل بجواز حذف المنادى ، كما هو في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ النمل:٢٥، وفي الشاهد ، ثم ينقل عن أبي حيان أنه لا يجوز ذلك وأن (يا) أداة للتنبيه ، وليست للنداء كما ينقل موقفه من كلام ابن مالك فيها ، ثم ينتهي إلى أن (يا) هنا للنداء أريد به التنبيه.[٢]

وفي موضع آخر من الكتاب في باب " هَاءُ التَّنَبُّهِ ويَاؤُهُ " يرى أن (يا) في الشاهد للتنبيه وليست للنداء.[٣] ويأتي البغدادي بكلام ابن مالك في " حروف التنبيه " ، ويذهب إلى أن (يا) في هذا الشاهد وفي قوله تعالى في سورة النمل الآية الخامسة والعشرين للنداء والمنادى محذوف ؛ لكثرة إثباته في كلام العرب.[٤]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على أن المنادى محذوف في هذا الشاهد ، غير أنهم يختلفون في نوع (يا) أهي أداة نداء أم حرف تنبيه ، إلا أن الباحث يرى أنها كما قال السيوطي عن أبي حيان ، بأنها أداة نداء فيها معنى التنبيه.

ثانيًا: المنصوب على التحذير والإغراء.

يتناول الباحث هنا مسائل تعرض لها الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه ، غير أنها لم تكن مسائل متعددة ؛ لأن الاسم المنصوب على التحذير أو الإغراء ليس متفرعًا وغير متعدد الأوجه في الكلام ؛ لذا لم يعثر الباحث على شواهد لنصب الأسماء على التحذير أو الإغراء في مسائل مختلفة ، كما هي الحال في كثير من المباحث السابقة وإنما كانت محدودةً جدًّا.

---

[١] انظر: المرجع السابق ، ص٤٨٩، وانظر: ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج٣، ص٣٨٩.

[٢] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٤٣-٤٤.

[٣] انظر: المرجع نفسه ، ج٢، ص٥٨٧-٥٨٨.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١١، ص١٩٧-١٩٨.

نصب الاسم المكرر على التحذير أو الإغراء.

والمقصود بذلك أن العرب قد يأتون بالاسم المنصوب مكررًا في بداية الكلام ، ويكون الناصب لهذا الاسم فعلٌ محذوف ، يدل عليه معنى الكلام ؛ لأن فيه تحذيرًا ، ويشرح الأعلم عددًا من شواهد سيبويه في باب " ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره." الذي يقصد به سيبويه والأعلم أن الأمر ما كان فيه الإغراء ، وأما النهي فهو التحذير ، وهذه الشواهد جاء فيها الاسم المكرر منصوبًا على التحذير أو الإغراء ، ومنها قول إبراهيم بن هَرْمَةَ القرشي:[١]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

يقول الأعلم: " الشاهد فيه نصب (الأخ) بإضمار فعل ، والتقدير: الْزَمْ أخاك واحْفَظْ أخاك واستشهد به فيما يُسْتَعْمَلُ إظهار الفعل فيه ، وهذا التكرير يقوم مقام إظهار الفعل ، فلا يجوز معه الإظهار ، وإنما أراد سيبويه تمثيل النصب بإضمار فعلٍ خاصَّةً ، وإن كان هذا مما لا يجوز إظهاره."[٢] وهذا يعني أن الاسم المنصوب على التحذير والإغراء لا يجوز إظهار الفعل الناصب له في مثل هذا الموضع ، ويرى الباحث أن هذه مخالفة من الأعلم لسيبويه ؛ إذ يجيز سيبويه إظهار الفعل في بعض المواطن من الإغراء والتحذير.[٣]

وأما سيبويه فيقول إن تقدير الكلام في الشاهد هو الْزَمْ أخاكَ. كما أنه يُبَيِّنُ في الباب أن الأمر في عنوان الباب هو الإغراء كما هو في الشاهد ، وأما النهي فهو التحذير ذاته ، وأما عن حذف الفعل فلا يجوز إلا إذا كان متعدِّيًا بذاته دون حرف الجر ، وإذا كان الظاهر في موضع

---

[١] انظر: الأعلم، تحصيل عين الذهب، ص١٨١، وانظر: سيبويه، الكتاب ، ج١، ص٢٥٦، هو لمسكين الدارمي، وانظر: مسكين الدارمي ، ديوان شعره ، ص٣٣، وانظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٣٨٢، غير منسوب إلى أحد.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٨١.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٥٣-٢٥٤.

النصب وكان مفهومًا لدى السامع ، وأما إذا كان الاسم الظاهر في موضع الرفع فاعلًا أو نائبًا عنه فلا يجوز إضمار الفعل عندئذٍ.[١]

وما نُسِبَ إلى الخليل هو نفسه ما بَيَّنَهُ الأعلم عن سيبويه ؛ إذ جيء به في باب " النصب من التحذير " نظيرًا لنصب (ناقة الله) على التحذير في قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾ الشمس:١٣، على تقدير: احذروا ناقةَ الله أنْ تَمَسُّوهَا بسوء.[٢]

ويكتفي النحاس باستحضار الشاهد غير منسوب إلى أحد في باب " ما ينصب على إضمار الفعل " ، وبقوله: " كأنه قال: احْفَظْ أخاكَ."[٣] غير أنك تجد ابن السيرافي يقرب بتوجيهه توجيه الأعلم له ، كما تجده يأتي بالشاهد مسبوقًا ببيت من القصيدة لمسكين الدارمي ، ويرى أنه لو لم يُكَرَّرِ الاسم المنصوب لجاز إظهار الفعل الناصب له كما رأى الأعلم.[٤]

ويذهب ابن مالك به مذهب سيبويه ؛ فيضعه في باب " التحذير والإغراء " شاهدًا على أن (أخاك) الأولى منصوبة على الإغراء ، لكنه يقول بأنه لَمَّا تكرر الاسم المنصوب امتنع إظهار الفعل ، وهو نظير لما ذهب إليه الفراء من (ناقة الله) على التحذير أيضًا ، كما يضيف أنه لو رُفِعَتْ خبرًا لمبتدأ محذوف لكان جائزًا أيضًا.[٥] ويؤيده في ذلك ابنه أيضًا في شرحه على الألفية.[٦] وهذا مذهب رضي الدين الإستراباذي أيضًا ؛ فهو يضعه في باب الإغراء شاهدًا على نصب (أخاك) على الإغراء بفعل مضمر تقديره (الْزَمْ).[٧]

---

[١] انظر: المرجع السابق ، والموضع نفسه.

[٢] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٥٥-٥٦.

[٣] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٤٧.

[٤] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٨٨.

[٥] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٣، ص١٣٧٩-١٣٨١.

[٦] انظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص٤٣٤.

[٧] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٤٨٥.

ويذهب المرادي إلى أن إضمار الفعل عند تكرار المحذَّرِ ، كما هو في الشاهد واجبٌ ، وهو بذلك يكون مؤيدًا ابن مالك فيما ذهب إليه.[١] كما يأتي ابن هشام بالشاهد في غير موضع من مصنفاته ، ويذهب فيه مذهب جمهور النحاة في وجوب إضمار الفاعل العامل في الاسم المنصوب على الإغراء كما هو في الشاهد.[٢]

ويتبع النحاة في هذا التوجيه الأشموني ؛ فلا يختلف عنهم في وجوب إضمار الفعل هنا.[٣] وكذلك الأزهري ؛ فهو يقول: " وقوله: وهو مسكين الدارمي في التكرار... بنصب (أخاك) بتقدير "الزم" وجوبًا ، و"أخاك" الثاني: توكيد...."[٤]

كما تجد البغدادي يذهب مذهب النحاة في بيان سبب عدم جواز إظهار الفعل في مثل هذا الموضع بقوله بعد ذكر الشاهد: " على أن أخاك منصوب على الإغراء وهو مُكَرَّرٌ. يريد: الْزَمْ أخاك غير أن هذا مما لا يحسن فيه إظهار الفعل عند التكرير ويحسن إذا لم يكرر ؛ لأنهم إذا كرروا وجعلوا أحد الاسمين كالفعل والاسم الآخر كالمفعول وكأنهم جعلوا أخاك الأول بمنزلة (الْزَمْ) فلم يحسن أن تدخل (الزم) على ما قد جُعِلَ بمنزلة (الْزَمْ)."[٥] ويتبعهم في ذلك الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ؛ إذ يذهب فيه مذهب جمهور النحاة ولا يختلف عنهم في شيء.[٦]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على نصب (أخاك) الأول بفعل مضمر تقديره (الْزَمْ) أو (احْفَظْ) إلا أن الخلاف بينهم في وجوب إضمار الفعل أو جوازه ، ويرى الباحث أن ما بَيَّنَهُ البغدادي في سبب وجوب إضماره ، هو الأقرب إلى الصواب ؛ لعدم دخول الفعل على مفعوله الذي حَلَّ مَحَلَّهُ.

---

[١] انظر: المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج٣، ص١١٥٧-١١٥٨.

[٢] انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٤، ص٧٥، وشرح شذور الذهب ، ٢٤٩-٢٥٠، وشرح قطر الندى ص٢٨٩.

[٣] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣، ص٨٨.

[٤] الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢، ص٢٧٩.

[٥] البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٣، ص٦٥.

[٦] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٣، ص٢٨٥.

التحذير بـ(إيَّاك) وتكرارها دون عطف المُحَذَّرِ منه.

يُقْصَدُ بذلك أن من طرق العرب في التحذير المجيء بأحد ضمائر النصب المنفصلة الواقعة في محل نصب بفعل مقدر بمعنى (احذرْ) ، ثم عطف الاسم المُحَذَّرِ منه على جملة التحذير الأولى ، غير أنه وردت عند الأعلم شواهد استحضرها سيبويه ، ولم يكن الاسم المحذر منه معطوفًا على جملة التحذير السابقة.

يترجم الأعلم عن سيبويه عنوانًا هو " باب ما يكون مَعطوفًا في هذا الباب على الفاعل المُضْمَرِ في النِّيَّةِ ويكونُ معطوفًا على المفعول ، وما يكون صفةَ المرفوعِ المُضْمَرِ في النِّيَّةِ ويكونُ على المفعول."[١] بقوله "هذا باب ما يكون معطوفًا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية."

والمقصود به هو مجيء الاسم منصوبًا بفعل مُضْمَرٍ دون عطفه على الاسم المنصوب بالتحذير أو الإغراء ، كما هي الحال في باب " ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره " إذ إنَّ الاسم المُحَذَّرَ منه يكون معطوفًا على ما نُصِبَ بفعل التحذير المضمر وجوبًا ، ثم يأتي بشاهد جاء به سيبويه حجةً على نصب الاسم بفعل مضمر جاء بعد أسلوب التحذير ، وهو قول الشاعر:[٢]

إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فَإنَّهُ إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

يقول الأعلم في تبيان موطن الاستشهاد هنا: " الشاهد في نصب (المراء) مع إسقاط حرف العطف ضرورةً ، والمعروفُ في الكلام إيَّاكَ والمِراءَ وإيَّاكَ والأسدَ ، ولا يجوز إيَّاكَ الأسدَ كما لا يجوز اتَّقِ نَفْسَكَ الأسدَ على ما بَيَّنَهُ سيبويه."[٣] فتجد الأعلم هنا عَدَّ هذا التركيب من الضرورة في الشعر على الرغم من أن سيبويه لم يُصَرِّحْ بأنه من الضرورة ، كما أن ما يراه الأعلم من أن موطن

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٧٧.

[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٧٩، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٨٩، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٩٠.

[٣] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٨٩.

الشاهد هو نصب (المراء) بفعل مضمر غير الفعل المضمر الناصب للضمير المنفصل (إياك) على التحذير هو ذاته ما أجازه ابن أبي إسحاق ، فإن سيبويه لا يجيزه.[١]

كما تجد الأعلم يجيز أن يكون (المراء) منصوبًا على وجهين: أولهما بفعل آخر دلَّ عليه الضمير (إيَّاكَ) ويكون تقدير الكلام عندئذٍ: إيَّاكَ تَجَنَّبِ المراءَ ، أي أن الضمير المنفصل الثاني جاء بدلًا من ذكر الفعل الناصب له ، وعندها لا يكون ثَمَّةَ ضرورةٌ وفقًا لما يقول ، وثانيهما أن يكون مفعولًا لأجله على تقدير: إيَّاك أَعِظُ أن تماري. أو إيَّاكَ أَعِظُ من أجل المراء. ثم وُضِعَ المصدر الصريح من الفعل (المراء) موضع المصدر المؤول (أنْ تماريَ).[٢]

ويأتي سيبويه بالشاهد دون الإشارة إلى كونه من الضرورة في الشعر أو لا ، إذ إنه يرويه على أنَّ أناسًا زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق أجاز نصب (المراء) فيه دون عطفه أو جَرِّهِ بحرف الجر وذلك بقوله: " ولو قلت: إيَّاك الأسدَ ، تريد: من الأسدِ ، لم يَجُزْ كما جاز في (أَنْ) إلَّا أَنَّهم زعموا أنَّ ابنَ أبي إسحاقَ أجاز هذا البيت في شعر.... ، كأَنّه قال: إيَّاك ، ثم أَضْمَرَ بعد (إيَّاك) فعلاً آخرَ ، فقال: اتَّقِ المِرَاءَ."[٣] ولكن لا تجد رأيًا لسيبويه في موافقته مذهب ابن أبي إسحاق فيه أو مخالفته.

ونُسِبَ رأي إلى الخليل يقول إن (المراء) منصوب على التحذير أو النهي[٤] ويُفْهَمُ من ذلك أن تقدير الكلام يكون حينئذٍ: إيَّاك إيَّاك تَجَنَّبِ المراءَ أو اتَّقِ المراء لكنه لم يأتِ بتقدير للكلام. ويذهب المبرد في التحذير مذهب سيبويه ، لكنه يقول إن ما جاء في هذا الشاهد من حذف حرف العطف هو من الضرورة في الشعر ، وأن الشاعر أضمر فعلًا بعد (إياك) ؛ إذ أُريد به الزجر.[٥]

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٧٩.

[٢] انظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٨٩.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٧٩.

[٤] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٩٣، (فإيَّاكَ إيَّاكَ) بدلًا من (إيَّاكَ إيَّاكَ). ولا يؤثر في موطن الشاهد.

[٥] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٣، ص٢١٣.

ويأتي ابن السراج في باب "التقديم والتأخير" بكلام سيبويه في الشاهد في باب التحذير ولكن باختلاف يسير جدًّا ويذهب فيه مذهبه دون خلاف أو تعليق عليه ، ولكنه مع ذلك يروي البيت برواية تختلف عما هي عند سيبويه وغيره ، ولكنها لا تؤثر في موطن الشاهد.[١]

ويرى العكبري أن الضمير المنفصل (إيَّاك) والاسم المعطوف منصوبان بفعل مُتَعَدٍّ إلى مفعولين ؛ فهو يستشهد على ذلك بالبيت ؛ إذ إن الشاعر جاء به على الأصل دون حرف العطف أو حرف الجر.[٢] ويرى الباحث توجيه العكبري هذا جائزًا وفق تقديره الكلام على نحو: جَنِّبْ نَفْسَكَ المراءَ. إذ ليس فيه تكلُّفٌ في تقدير الكلام ، وأما ابن يعيش فيأتي بالشاهد على التركيب فيه من الضرورات في الشعر ، ثم يأتي بكلام سيبويه فيه دون تعليق عليه.[٣]

يؤيد العكبري في مذهبه ابنُ الناظم (٦٨٦هـ) ؛ إذ تجده يقدر الكلام في مثل: إياك الأسدَ على نحو: أحذرك الأسدَ على أن الفعل (أُحَذِّرُكَ) متعدٍّ إلى مفعولين.[٤]

وينقل رضي الدين الإستراباذي عن الأخفش الصغير – أبي الحسن علي بن سليمان – أنَّ حذف حرف العطف في البيت فيه وجهان: أولهما أن يكون قياسًا على تكرار الاسم المحذَّرِ منه في مثل: الأسدَ الأسدَ. ويكون (المراء) منصوبًا بفعل تقديره (احذر) ، وثانيهما أن يكون المراء منصوبًا على أنه مفعول لأجله حلَّ محلَّ (أنْ) والفعل وينسب هذين القَوْلَيْنِ إلى سيبويه ، ثم تجده يقول إنه لا يمتنع أن يكون حرف العطف (الواو) بعد (إياك) – في حال وجوده – بمعنى (مع) فيكون ما بعده مفعولًا معه.[٥]

---

[١] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٢، ص٢٥٠–٢٥١:
(إيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فَإنَّهُ إلَى الشَّرِّ دعاءٌ وَلِلْخَيْرِ جَازِرُ) ولا يؤثر في موطن الشاهد.

[٢] انظر: أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١، ص٤٦٣.

[٣] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٩٠.

[٤] انظر: ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ص٤٣٢–٤٣٣.

[٥] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٤٨٤–٤٨٥.

وتجد ابن منظور يُبَيِّنُ ما ذهب إليه النحاة في نصب الاسم على التحذير ، ثم يأتي بالشاهد على أن الشاعر أراد: إياك والمراءَ لكنه حذف حرف العطف بتأويل: إياك وأن تماري. أي أنه ذهب فيه مذهب النصب على أنه مفعول لأجله ، ثم يقول إن النحاة استحسنوا ذلك مع (المراء) في هذا الشاهد فقط.[١]

ويرويه ابن الصائغ شاهدًا على جواز تكرار (إياك) ، ويكون (المراء) منصوبًا بفعل مضمر وجوبًا تقديره (احْذَرْ) ، كما تجده يجيز حذف الفعل وإظهاره في مثل: نَفْسَكَ الأسدَ. أو نَفْسَكَ والأسدَ. على تقدير: قِ نَفْسَكَ واحْذَرِ الأسدَ.[٢] وهو في هذا يخالف النحاة فيما ذهبوا إليه من حيث التوجيه. ويرى الباحث أنه توجيه جائز غير أنَّ فيه تكلفًا لا حاجة له.

وأما المرادي فيرى عدم جواز حذف حرف العطف بعد (إيَّاك) إلا إذا كان المُحَّذَرُ منه مجرورًا بحرف الجر (من) في مثل قولنا: إياك من الشَّرِّ. أي: من أن تفعل الشرَّ.[٣] ثم تجده يقول بعد ذكر الشاهد: " قيل: هو على حذف الجار للضرورة ، وقيل: على حذف العاطف للضرورة أيضًا ، وقيل: إنه بدل من (إياك) ، وقيل: أُضْمِرَ له ناصب آخر بعد (إياك) فقوله: إياك إياك. مستقل بنفسه ، ثم أَضْمَرَ بعد (إياك) فعلًا تقديره: اتَّقِ المراءَ ، على هذا حمله سيبويه... قال في شرح التسهيل: وعلى كلٍّ حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر."[٤]

أي أنه يعدد آراء النحاة فيه بإيجاز دون تفصيل ، إلا أن الرأي الأخير هو ما أجازه ابن أبي إسحاق ، وليس كما صَرَّحَ بأنه مذهب سيبويه فيه ، ثم يختم توجيه هذا الشاهد برأي ابن مالك في أنه من الضرورة في الشعر.[٥]

---

[١] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، ج١٥، ص٤٤١، (أيا).

[٢] انظر: ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، ج٢، ص٥٢٩، والحريري ، شرح ملحة الإعراب ، ص٢٣٣-٢٣٤.

[٣] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج٣، ص١١٥٥.

[٤] المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

[٥] انظر: ابن مالك ، شرح التسهيل، ج١، ص١٤٥-١٤٨.

ويرى ابن هشام أن ما ذهب إليه النحاة من تقدير الكلام فيه على نحو: إيَّاك من أن تماري. على حذف حرف الجر شاذٌّ ، بسبب حذف الجارِّ عندئذٍ ، وكان الأولى أن يقول: إياك إياك من المراءَ. حتى يجوز أن يكون منصوبًا على أنه مفعولٌ لأجله ، لكنه مع ذلك لا يبين فيه وجهًا آخر للنصب.[١]

ويذهب فيه الأشموني مذهب ابن مالك في الألفية من أن حذف حرف العطف في هذا الموضع هو للضرورة في الشعر فقط ، و(المراء) منصوب بفعل ثانٍ مضمر ، كما قَدَّرَه ابن أبي إسحاق ، أو أن يكون نصبه على تقدير: إياك أن تفعلَ ؛ فيكون مفعولًا لأجله حَلَّ مَحَلَّ المصدر المؤول من (أن) والفعل.[٢]

ويأتي الأزهري بآراء النحاة في ناصب الاسم المعطوف بعد الضمير المنفصل (إياك) ، ثم يأتي بالبيت شاهدًا على جواز تكرار ضمير النصب المنفصل ، ويذكر أوجه نصب (المراء) فيه وفق آراء النحاة وتجده يميل إلى رأي أبي البقاء العكبري في أن فعل التحذير المقدر متعدٍّ إلى اثنين.[٣]

ويأتي البغدادي أيضًا بالشاهد ، ثم يذكر كلام سيبويه فيه ذاكرًا الأوجه التي أجازها ، ثم يقول إن مذهب ابن أبي إسحاق فيها نصب (المراء) بالفعل الذي نصب (إياك). وهذا لم يرد عند سيبويه عندما ذكر رأي ابن أبي إسحاق. ثم يأتي برأي المازني فيه أن الواو عُوِّضَ عنها بتكرار (إيَّاك) ، كما يأتي برأي المبرد بأنه قدَّر الكلام على نحو: إياك أن تماري ، أي مخافةَ أن تماري[٤] ، غير أن ما ورد عند المبرد في المقتضب ليس كذلك وقد أَثْبَتُّ ما قاله في موضعه.

---

[١] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٨٩٠-٨٩١.

[٢] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٣، ص٨٥.

[٣] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢، ص٢٧٣-٢٧٥.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٣، ص٦٣-٦٤، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٧٩.

ويأتي الزبيدي بالشاهد ، ويذكر ما قاله ابن منظور فيه دون اختلاف بينهما.[١] ويؤيد الصبان الأشموني فيما ذهب إليه من أن نصب (المراء) على تقدير: إياك أن تماري. أو إضمار فعل آخر ناصب له ، ثم يأتي برأي ابن الناظم الذي ويقول إنه يذهب فيه مذهب العكبري ، وهو أن (إيَّاك) و(المراء) منصوبان بفعل متعدٍّ إلى مفعولين ؛ لذا فلا حاجة لتقدير فعل آخر أو تقدير حرف الجر أو العطف ، وصحيح أن ابن الناظم قَدَّرَ الكلام فيه (أُحَذِّرُكَ الأسدَ) ، إلا أن رأيه فيه مثل رأي ابن مالك تمامًا.[٢]

واستنادًا إلى ما سبق ، تجد النحاة يذهبون في نصب (المراء) مذاهبَ مختلفةً تدور في معظمها في فلك النصب على التحذير ، والفعل الناصب له هو نفسه الفعل الناصب للضمير المنفصل ، أو هو فعل ثانٍ مُقَدَّرٌ ، أو أن يكون مفعولًا لأجله ، وهو جائز على الرغم من التكلف والتأويل فيه ، ولكن يرى الباحث أنه ضعيفٌ أو شاذٌّ وفق ما ذهب إليه ابن هشام. كما يمكن أن يكون (المراء) منصوبًا بفعل محذوف على الذم ، ويكون تقدير الكلام عندئذٍ: إياك إياك أَذُمُّ المِراءَ. لأن الشاعر بذلك يكون قد حَذَّرَ السامع من أمرٍ ، ثم ذَمَّ المراءَ وبَيَّنَ سبب ذَمِّهِ المراءَ في الشطر الثاني من البيت.

ثالثًا: المنصوب على الاختصاص.

المقصود بالمنصوب على الاختصاص هو ما رأى النحاة نصبه مفعولًا به لفعل مضمر وجوبًا وكان تقديره: أَخُصُّ أو أَمْدَحُ أو أَذُمُّ. أو غيرها من الأفعال المناسبة لتلك المعاني. وفي هذا المبحث تعددت الشواهد التي شرحها الأعلم في مسألة النصب على الاختصاص أو المدح

---

[١] انظر: الزبيدي ، تاج العروس (أيا) ، ج٢٠، ص٣٧٦.

[٢] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج٣، ص٢٨٠، وانظر: ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص٤٣٢-٤٣٣.

والتعظيم أو الفخر أو غيرها من المسميات ، وجاءت هذه الشواهد في عدد من أبواب الكتاب عند سيبويه ومن بعده الأعلم ، ومما رصدته من مسائل فيه:

نصب الاسم على الشتم.

والمقصود به نصب الاسم بفعل مضمر تقديره أَشْتُمُ ، ففي باب "ما يجري من الشتم مجرى التعظيم" يأتي الأعلم بشواهد نُصِبَ فيها الاسم بفعل مضمر في معنى الاختصاص ، الذي يتفرع منه المدح والذم والفخر والتعظيم وغيرها ، ومنها قول عروة بن الورد:[١]

سَقَوْنِي الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورِ

فيرى أن: " الشاهد فيه نصب (العداة) على الشتم ، ولو رفع لجاز..."[٢] وهذا ما أراده سيبويه من استحضار الشاهد ، إلا أن ما قاله سيبويه يبين المقصود من النصب على الشتم أكثر مما هو عند الأعلم ؛ إذ تجده يقول: " تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ: لم يُرِدْ أن يُكَرِّرَهُ ولا يُعَرِّفَكَ شيئًا تُنكره ، ولكنه شَتَمَهُ بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ المسد:٤ ، لم يجعلِ الحمالةَ خبرًا للمرأة ، ولكنه كأنه قال: أَذْكُرُ حمّالةَ الحطبِ ؛ شَتْمًا لها ، وإنْ كان فعلًا لا يُستعملُ إظهاره. وقال عروة الصعاليك العبسي: .... إنَّما شَتَمَهُم بشيءٍ قد استقر عند المخاطَبينَ."[٣]

فهو في هذا يوضح أن المقصود بهذا التركيب الإنشاء (إنشاء الشتم) وليس الإخبار وهذا مما لم يوضحه الأعلم ؛ إذ كان يكتفي بتبيان موطن الشاهد ومراد الشاعر فيه ، بالإضافة إلى أوجه أخرى في الإعراب تجوز في موطن الشاهد. ثم يُتْبِعُ سيبويه هذا البيت ببيتٍ آخر للنابغة الذبياني

---

[١] انظر: عروة بن الورد ، ديوانه ، شرح وتقديم: سعدي ضناوي ، ط١، ١٩٩٦م، دار الجيل ، بيروت ، ص١٣٢، (النَّسْءَ) بدلًا من (الخمر)، ولا يؤثر في موطن الشاهد، وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٧٠ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٦٥، كما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٦٥.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٧٠.

نظيرًا له ، ويقول إن يونس بن حبيب زعم جواز الرفع على الابتداء في البيتين ، وهذا مراد الأعلم من قوله بأنه لو رفع لكان جائزًا.

ويوافق هذا ما نُسِبَ إلى الخليل ؛ إذ تجد الشاهد ومعه نظائر أخرى له من مثل قوله تعالى: ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾ الأحزاب:٦١ ، وغيرها من شعر النابغة الذبياني.[١] وتجد المبرد كذلك يؤيد سيبويه فيما ذهب إليه ، ويأتي بالشاهد وغيره من النظائر نصبت فيها الأسماء على الذم كما تجده أيضًا يؤيد زَعْمَ يونس بجواز الرفع ويأتي على ذلك بشاهد.[٢]

ويضعه النحاس تحت عنوان " باب الشتم " حجةً على نصب (عداةَ اللهِ) على الشتم بمعنى: أَذكُرُ عداةَ اللهِ أو أعني عداةَ اللهِ. إلا أنه لا يجيز فيه الرفع كما أجاز يونس بن حبيب ذلك.[٣] وهنا تلاحظ الفرق بين النحاس والأعلم في شرحهما لموطن الشاهد ، وأما ابن السيرافي فلم يأتِ على ذكر هذا الشاهد.

ويأتي القرطبي بالشاهد حُجَّةً على نصب (عداة الله) بالذم أيضًا ، وهو عنده نظير لنصب (صُمًّا ، وبُكْمًا ، وعُمْيًا) في قراءة عبد الله بن مسعود وحفصة ؛ إذ يجوز فيها النصب على الذم في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ البقرة:١٧-١٨. كما تجده أيضًا يأتي بآيات أخرى من كتاب الله جاءت فيها الأسماء منصوبةً على الذم.[٤]

وتجد ابن منظور أيضًا يقول فيه ما قاله النحاة ؛ فهو يرى نصب (عداة الله) على الذم كما هي الحال عند النحاة.[٥] ويؤيد القرطبي السمين الحلبي ، في قراءة ابن مسعود وحفصة ، غير أنه

---

[١] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٦٣-٦٥.

[٢] انظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج٣، ص٣١.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٠٨.

[٤] انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص٢١٤، وانظر: ج٢، ص٢٤٠، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ص٢٤، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج١، ٢١٧، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج١، ص٥٤، هي قراءة عبد الله بن مسعود وحفصة، ويكون النصب على الحال أو بفعل مضمر (أعني).

[٥] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (نسا) ، ج١٥، ص٣٢٥، إلا أنه يرويه كما هو في ديوان عروة بن الورد.

يقول إن النصب فيها على عدة أوجه منها النصب على الذم ، إلا أن النصب في بيت عروة بن الورد هو على الذم.[١] ويجيز ابن عادل الحنبلي ما أجازه السمين الحلبي من أوجه نصب (صُمًّا وبُكْمًا ، وعُمْيًا) في قراءة ابن مسعود وحفصة ، وكذلك نصب (عداة الله) في البيت على الذم.[٢]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على توجيه نصب (عداةَ اللهِ) وهو الصواب ؛ إذ إن المعنى المراد من البيت هو الذم ، وليس الإخبار كما ذكر ذكر سيبويه في كتابه ، أما جواز الرفع فيه فيرى الباحث أنه ضعيف ؛ لأن النصب على الذم يكون أقرب إلى المعنى.

نصب الاسم على الاختصاص.

يقصد به نصب الاسم بفعل مضمر تقديره (أَخُصُّ) ، وقد يكون فيه معنى المدح أو الذم ، وقد جاء الأعلم بشواهد سيبويه في هذا المبحث في باب يترجمه عن سيبويه بقوله: " هذا باب من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء." والمقصود به نوع من الاختصاص يشبه النداء ومن شواهده على ذلك ، قول عمرو بن الأهتم المِنْقَرِيِّ:[٣]

إنَّا بَنِي مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سُرَاةُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا

يقول الأعلم: " الشاهد فيه نصب (بني منقر) على الاختصاص والفخر ، وذَكَرَ هذا في باب النداء ؛ لأنَّ العامل فيه وفي المنادى فعلٌ لا يجوز إظهاره مع اشتراكهما في معنى الاختصاص والفخر على ما بَيَّنَه."[٤] وما جاء به هنا يوضح المقصود من عنوان الباب وموطن الشاهد.

ويأتي سيبويه بتوضيح لمفهوم النصب على الاختصاص توضيحًا مفصلًا أكثر مما هو عند

---

[١] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص١٦٥-١٦٦، إلا أنه يرويه كما هو في ديوان عروة بن الورد.

[٢] انظر: ابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم الكتاب ، ج١ ، ص٣٨٢-٣٨٣.

[٣] انظر: شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم ، دراسة وتحقيق: سعود محمود عبد الجابر ، ط١، ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١٠٠، وعند ابن منظور ، لسان العرب ، (عفف) ، ج٩، ص٢٥٣:

(إنَّا بَنُو مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سُرَاةُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا) ، وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا شاهد فيه،

وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٣٣، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٣٢٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١،ص٥٧٠-٥٧١.

[٤] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٢٤، وانظر: الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٥٧٠-٥٧٢.

الأعلم ؛ إذ يقول بعد عنوان الباب: " فيجيء لفظه على موضع النداء نصبًا ؛ لأن موضع النداء نصبٌ ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء ؛ لأنهم لم يُجْرُوها على حروف النداء ، ولكنهم أَجْرَوْهَا على ما حُمِلَ عليه النداء."[١] أي أن الاسم يكون منصوبًا هنا بفعل مضمر كما نُصِبَ المنادى بفعل مضمر ، ولذلك لم يكن قبله أداة مثل أدوات النداء ، ثم يأتي بالبيت شاهدًا على ذلك ويُتْبِعُه بأبيات أخرى نظيرةٍ له.[٢]

ويُنسَبُ إلى الخليل مثل هذا الكلام ، إلا أن البيت غير منسوب إلى أحد.[٣] ويأتي المبرد أيضًا بالبيت غير منسوب إلى أحد ، ويقول إن كثيرًا من العرب يروونه بالنصب ؛ حجةً على نصب (بني منقر) على الاختصاص ، كما يأتي بآيات من القرآن الكريم وفيها أسماء منصوبة على الاختصاص أيضًا مثل قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾النساء:١٦٢ فقد نُصِبَ قوله تعالى: (والمقيمين) على الاختصاص كما هي الحال في الشاهد.[٤]

ويضع النحاس الشاهد غير منسوب إلى أحد أيضًا في " باب الاختصاص " ، ثم يقول إن الشاعر " اختصَّ بني منقر فنصبهم على المدح كأنه قال: اعرفوا بني منقر أو اذكروا بني منقر."[٥] ثم يأتي ببيت آخر نصب فيه الاسم كذلك على الاختصاص ، وتوجيه الشاهد نفسه تجده عند ابن السيرافي ، غير أنه ينسبه إلى عمرو بن الأهتم ويُتبعه ببيت من أبيات القصيدة نفسها ثم يبين المعنى المراد منهما.[٦]

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٢٣٣.

[٢] انظر: المرجع نفسه ، ج٢، ص٢٣٣-٢٣٥.

[٣] انظر: الخليل ، الجمل المنسوب إليه ، ص٦٦، وعنده (ذوو شرفٍ) بدلًا من (ذوو حسبٍ) ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.

[٤] انظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج١، ص٩٦.

[٥] النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٤٨.

[٦] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٣٦.

ويأتي السيوطي بالشطر الأول من البيت شاهدًا على نصب (بني منقر) على الاختصاص بالإضافة إلى عدة أبيات جاء فيها مثل الأسماء (معشر ، وبنو فلان ، وأهل البيت ، وآل فلان) منصوب على الاختصاص ، كما تجده يقول إن سيبويه ذهب إلى أن مثل هذه الأسماء هي الأكثر دخولًا في باب الاختصاص ، أما أبو عمرو فقال إن العرب لا ينصبون إلا هذه الأسماء الأربعة على الاختصاص.[١]

ثم يأتي بتوضيح لطريقة العرب في استخدام أسلوب الاختصاص في كلامهم بأن الاسم المنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يكون نكرةً ، بل يجب أن يكون معرفة ، كما لا يجوز أن يتقدم على الضمير الدَّالِّ على الفعل المحذوف ، ويكون دائمًا بعد ضمير المتكلم أو المتكلمين ونادرًا ما يأتي بعد ضمير المخاطب ، كما أنه يقول إن الاسم المنصوب على الاختصاص يمتنع وجوده بعد ضمير الغائب ؛ لأنه مشبه بالمنادى.[٢] وينقل البغدادي عن المبرد في الكامل في اللغة والأدب ما قاله في بيت أبي مخزوم النهشلي:[٣]

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

فقد نصب الشاعر (بني نهشل) على الاختصاص ، ثم يأتي ببيت عمرو بن الأهتم مبينًا وجه النصب فيه كما هو في بيت أبي مخزوم النهشلي. ثم يُتْبِعُ ذلك بكلام أبي الوليد الوَقَشي – فيما كتبه على الكامل – والتبريزي في توجيه النصب في البيتين.[٤]

ومما سبق تجد إجماع النحاة على توجيه النصب في الشاهد على الاختصاص بفعل مضمر تقديره (أَخُصُّ أو أعني) وفيه معنى المدح ، ولم أجد أحدًا من النحاة وَجَّهَ النصب فيه توجيهًا آخر

---

[١] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٢٩-٣٠.

[٢] المرجع نفسه ، ج٢، ص٣١.

[٣] انظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج١، ص٩٥-٩٦، وابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٦٧، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ، ص٧٧.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٨، ص٣٠٦-٣٠٧.

غير ذلك ، كما أن المعنى واضح فيه وليس بحاجة إلى زيادة التأويل فيه لتوجيه النصب في موطن الشاهد.

رابعًا: المنصوب على الاشتغال.

يتناول الباحث في هذا الجانب مسألتين تعرض لهما الأعلم في شرحه شواهد سيبويه ، ولم تكن المسائل متعددةً في هذا الجزء من البحث ؛ إذ إن النصب على الاشتغال ليس من المسائل التي تعددت طرق العرب في استخدامها في الشعر أو في كلامها اليومي ، وهاتان المسألتان هما:

نصب الاسم مفعولًا به على الاشتغال.

المقصود به نصب الاسم مفعولًا به لفعل مضمر يُفسره الفعل المذكور بعده ، ولم يكن مفعولًا به متقدمًا على ذلك الفعل لأنه اشتغل عنه بضمير متصل به ، وفي باب " ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًّا عليه الفعل " يأتي الأعلم بشاهد جاء الاسم فيه منصوبًا على أنه مفعول به لفعل مضمر يُفهم من السياق ، وهو قول الربيع بن ضبع الفزاري:[١]

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

يقف الأعلم عليه قائلًا: " استشهد بالبيتين لاختيار النصب في الاسم إذا كان قبله اسم بُنِيَ على الفعل وعمل فيه طلبًا للاعتدال ، وتقدير البيت: أصبحتُ أحمل السلاح وأخشى الذئب أخشاه فحذف الفعل الناصب للذئب لدلالة الثاني عليه."[٢] أي أن نصب (الذئبَ) جائزٌ كما يجوز رفعه

---

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ج٧، ص٣٨٤، والميمني، عبد العزيز، بحوث وتحقيقات، أعدها للنشر: محمد عُزَيْز شمس، تقديم: شاكر الفحام، مراجعة: محمد اليعلاوي، ط١، ١٩٩٥م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج٢، ص٢٢٥، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص٢٢٣.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٠٦.

بالابتداء ، ثم تجده يقول إن البيت الأول منهما يُروى بطريقة أخرى لا تُخِلُّ بموطن الشاهد فيه " ويروى: (ولا أملكُ رأسَ البعيرِ أن يَقِرَا) ، من الوقار..."[١]

ويقول فيه أيضًا: " فنُصِبَ الذئب بفعل مضمر ، واختار ذلك ؛ لأن قبله أصبحتُ من أخوات كنتُ ولستُ."[٢] ويعني ذلك أنه ربط النصب بـ (أصبحتُ) ، دون الإشارة إلى الفعل المذكور بعده كما ذكر في التحصيل. ويرى الباحث أن الأعلم في هذا يوجه النصب توجيهين ، وفقًا لما ورد في كتابيه.

ويأتي به سيبويه في الباب الذي ذكره الأعلم كما ذكر الأعلم ، كما تجده يقول إن النصب فيه أحسن من رفعه بالابتداء ، وتجده يأتي بآيات من القرآن الكريم نصبت فيها الأسماء على الاشتغال من مثل قوله تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونَۢا بَيۡنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلّٗا ضَرَبۡنَا لَهُ ٱلۡأَمۡثَالَۖ وَكُلّٗا تَبَّرۡنَا تَتۡبِيرٗا ﴾ الفرقان:٣٨- ٣٩، وإذا نظرت في الآية تجد أن (كلًّا) في الموضعين نُصِبَ على الاشتغال ، ثم يقول إن هذا كثيرٌ في القرآن الكريم.[٣]

ونُسِبَ مثل هذا القول إلى الخليل في باب سُمِّي بـ " باب المشاركة " الذي قُصِدَ به المعنى ذاته عند سيبويه دون اختلاف في الرأي.[٤] كما يأتي النحاس بالبيتين منسوبين إلى الربيع بن ضبع في باب " ما يختار فيه إعمال الفعل" مبينًا أنهما حجةٌ على نصب (الذئبَ) بفعل مضمر ، وتقدير الكلام: أخشى الذئب أخشاه ، كما أنه جاء بهما في إعرابه للقرآن الكريم في غير موضع شاهدًا على المسألة نفسها.[٥]

---

[١] المصدر السابق ، الموضع نفسه.

[٢] الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ٢٢٣.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٨٨-٩٠.

[٤] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص١٠٧-١٠٨.

[٥] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١١٢-١١٣، وانظر: إعراب القرآن ، ص٣٠٢-٣٠٣.

ويأتي بهما أبو علي الفارسي أيضًا شاهداً على المسألة نفسها (نصب (الذئب) بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده.[١] وابن جني يأتي بهما أيضًا شاهدًا على نصب (الذئب) على الاشتغال.[٢]

ويأتي ابن سيده بالبيتين شاهدًا على جواز التضمين في الشعر من إجماع النحاة على نصب (الذئب) على الاشتغال ، وذلك بقوله: " فَنَصْبُ العَرَبِ الذِّئْبَ هنا واختيارُ النَّحْوِيِّين له حيث كانت قَبْلَه جُملة مُرَكَّبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، وهي قولُه: لا أَمْلِكُ. يدُلُّكَ على جَرْيِه عند العربِ والنحويين جميعًا مجرى قولهم: ضَرَبْتُ زيداً وعَمْرًا لَقِيتُه..."[٣]

وهذا يعني أن تَعَلُّقَ الجملة الفعلية في البيت الأول بالجملة الثانية من حيثُ المعنى والعطف هو ما جعل النحاة يتفقون على ترجيح نصب (الذئب) على الاشتغال ، وهذا دليل على جواز التضمين في الشعر ، وهذا ما تجده عند أبي الحسن المجاشعي ؛ فهو يأتي بالشاهد نظيرًا لنصب (القمر) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ يس:٣٩، إذ هو منصوب على الاشتغال.[٤]

ويذهب فيه ابن مضاء القرطبي مذهب سيبويه ؛ فتجده يأتي بشواهد على جواز الرفع في مثل موطن الشاهد ، ولكنه يرى النصب أفضل من الرفع بالابتداء ، ومن بين تلك الشواهد بَيْتَا الربيع ابن ضبع وغيرهما من آيات القرآن الكريم.[٥]

وهذا رأي العكبري فيه أيضًا ؛ إذ يأتي به في موضعين من شرح ديوان المتنبي نظيرًا لنصب (كلَّ) على الاشتغال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر:٤٩، وغيرها من مواطن النصب

---

[١] انظر: أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٦، ص٤٦٠-٤٦١.

[٢] انظر: ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ج٢، ص٩٩-١٠٠.

[٣] ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ج٨، ص٢١٥-٢١٦.

[٤] انظر: أبو الحسن المجاشعي ، النكت في القرآن الكريم ، ص٤٠٩-٤١٠.

[٥] انظر: ابن مضاء ، الرد على النحاة ، ص١٠٤-١٠٧.

في بعض آيات القرآن الكريم على الاشتغال أيضًا.[١] وكذلك القرطبي ؛ يأتي بالشاهد في غير موضع نظيرًا للنصب على الاشتغال في عدد من آيات القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ النساء:١٦٤، فقد نُصِبَ (رسلًا) على الاشتغال في الموضعين.[٢]

ويأتي ابن منظور بالشاهد ، ويُوَجِّهُ النصب فيه توجيه النحاة له ، وعلى وجه الخصوص مذهب ابن سيده الذي ساق الشاهد حجةً على جواز التضمين في الشعر ، وكان رأي النحاة في نصب (الذئب) دليلًا على صحة ما ذهب إليه.[٣]

ويرى ابن الصائغ جواز النصب فيه على الاشتغال ، كما يجيز الرفع بالابتداء أيضًا ، كما أجاز ذلك النحاة السابقون ومنهم الحريري (٥١٦هـ) ، ولكنَّ ابن الصائغ يأتي بالبيت الأول منسوبًا إلى الربيع.[٤] ويأتي ابن عادل الحنبلي به ، ويوجهه بتوجيه النحاة السابقين له دون اختلاف.[٥] ويأتي به الزبيدي أيضًا ، ويذهب به مذهب النحاة كذلك دون اختلاف.[٦]

واستنادًا إلى ما سبق ، يتضح اتفاق العلماء على قول واحد لا خلاف فيه في توجيه النصب في موطن الشاهد ؛ إذ إنَّ (الذئب) منصوبٌ على الاشتغال بفعل مضمر فَسَّرَه الفعل (أخشاه) المذكور بعده ؛ إذ إن المعنى المراد من البيت واضح وليس بحاجة إلى التأويل.

---

[١] انظر: أبو البقاء العكبري ، شرح ديوان المتنبي ، ج١، ص٥٢، وانظر: ج٢، ص٢١٧.

[٢] انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٦، ص١٧، وانظر: ج٧، ص١٨٨، وانظر: ج١٩، ١٥٣.

[٣] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (ضمن) ، ج١٣، ص٢٥٩.

[٤] انظر: ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، ج١، ص٣٠٦، والحريري ، شرح ملحة الإعراب ، ص١٥٣-١٥٤.

[٥] انظر: ابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم الكتاب ، ج٧، ص١٣٤، وانظر: ج٢٠، ص٥٨.

[٦] انظر: الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، (ضمن) ، ج١٨، ص٣٤٨.

نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على الاشتغال.

اختلف النحاة في رفع الاسم بعد أداة الشرط (إنْ) بالابتداء أو الخبر أو الفاعلية ، أو نصبه مفعولًا به على الاشتغال لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده. وفي باب يترجمه الأعلم عن سيبويه بقوله: " هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا " يأتي بشاهد للنمر بن تولب جاء الاسم فيه منصوبًا على الاشتغال ، وهو قوله:[١]

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ويقول في توجيهه: " الشاهد في نصب (منفس) بإضمار فعل دَلَّ عليه ما بعده ؛ لأن حرف الشرط يقتضي الفعلَ مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا."[٢] أي أن تقدير فعلٍ ناصبٍ لـ(منفسًا) في الشاهد سَبَبُهُ مجيء أداة الشرط (إن) قبله ، التي تقتضي إتباعها بفعل.

ويُبَيِّنُ سيبويه المقصود من عنوان الباب " بابٌ منَ الاستفهامِ يكونُ الاسمُ فيه رَفْعًا ؛ لأنَّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك." ثم يأتي بالبيت شاهدًا على تقديم الاسم (منفسًا) ونصبه على الاشتغال بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده ؛ لأن الأولى أن يَلِيَ أداة الشرط (إنْ) فعلٌ ، وإذا تقدم الاسم عليه ، فيجب نصبه ، ولا يجوز أن يكون مبتدأً ، وكذلك الحال بعد أدوات الاستفهام.[٣]

ويذهب الأخفش في ذلك مذهب سيبويه ، فيقول بأن أدوات الشرط لا يُبتَدَأُ بعدها ، غير أنه يروي الشاهد بنصبِ (منفسًا) على الاشتغال ، ثم يأتي ببيت هو:[٤]

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

---

[١] انظر: النمر بن تولب العُكلي، ديوانه ، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، ط١، ٢٠٠٠م، دار صادر، بيروت، ص٨٤، وسيبويه الكتاب ، ج١، ص١٣١، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٢٤.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٢٤.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٣٣-١٣٤.

[٤] انظر: الأخفش، معاني القرآن ، ج١، ٣٥٤، وابن مالك، شرح التسهيل ، ج٢، ص١٤٠، والبغدادي، خزانة الأدب، ج١٠، ص١٤٤.

على أنه لا يُنْشَدُ إلا رفعًا ، ويُفهَمُ من كلامه أن الرفع يكون فيه على الفاعلية لفعل مقدر ، أو أن يكون مبتدأً.[١]

ويذهب فيه المبرد أيضًا مذهب سيبويه تمامًا ؛ إذ يرى أداة الشرط (إنْ) من الأولى أن يتبعها فعل ، وإن تبعها اسم فيكون منصوبًا على الاشتغال بفعل مضمر ، كما نُصِبَ (بشرًا) بعد همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ القمر:٢٤، فقد شَبَّهَ سيبويه أداة الشرط في مثل هذا الموضع بهمزة الاستفهام ، ثم تجده يأتي بالشاهد نظيرًا للنصب في الآية الكريمة ، ثم يقول إنه لو كان (منفسٌ) بالرفع لكان رفعه بفعل مضمر ؛ لِئَلَّا يفسد المعنى.[٢]

ويقول النحاس في باب الاستفهام بعد ذكر الشاهد: " هذا حجةٌ في أنه فصل بين حروف الجزاء وبين الفعل ، وأضمر فعلًا آخر كأنه قال: لا تجزعي إن أهلكتُ منفسًا أهلكته ، والمنفس الشيء النفيس."[٣] أي أنه يذهب فيه مذهب سيبويه ؛ غير أنه لم يُبَيِّنْ سبب تقدير الفعل الناصب للاسم (منفسًا) ، كما بَيَّنَ سيبويه وغيره.

ويذكره أبو علي الفارسي بنصبِ (منفسًا) على الاشتغال ، ثم يقول: " ويجوز ارتفاعه بالابتداء ، وإن كان في موضع الخبر نهيٌ ، كما جاز أن يرتفع بالابتداء ، إذا كان في موضع الخبر أمرٌ."[٤] وهو في هذا يخالف سيبويه في توجيه الشاهد في عدم جواز ارتفاعه بالابتداء ، وأما ابن السيرافي فيأتي به شاهدًا على نصب (منفسًا) بفعل مضمر تقديره: إن أهلكت منفسًا أهلكته. فهو – كما فعل النحاس – يبين سبب استحضار سيبويه للشاهد ؛ غير أنه لم يُبَيِّنُ ما بَيَّنَه الأعلم من مذهب سيبويه فيه.[٥]

---

[١] انظر: الأخفش ، معاني القرآن ، ج١، ص٣٥٤.

[٢] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٢، ص٧٦–٧٨، وانظر: الكامل في اللغة والأدب ، ج٣، ٢١٦–٢١٧.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٢٤، وانظر: إعراب القرآن ، ص٣٥٩.

[٤] انظر: أبو علي الفارسي ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٣٢٦.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١١١–١١٢.

ويأتي الزمخشري بالشطر الأول من الشاهد حجَّةً على نصب (منفسًا) بفعل مضمر ؛ لأنه لا يجوز أن يأتي بعد أداة الشرط (إنْ) إلا فعل ، ولا يجوز أن يُبتَدَأَ بعدها.[١] ويتبعه في ذلك ابن الشجري ؛ فهو يقول إن أداة الشرط لا يأتي بعدها إلا فعل ، وإن تبعها اسم فيكون مرفوعًا أو منصوبًا بفعل مقدر ، ويأتي بشواهد على ذلك من القرآن الكريم ومن أشعار العرب ، وهذا يعني أنه يوجه نصب (منفسًا) في الشاهد بفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده.[٢]

ويذهب في ذلك ابن مضاء القرطبي ؛ إذا يرى وجوب نصب الاسم في مثل هذا الموضع بعد (إنْ) على وجه الخصوص ، وأما رفعه فجائز في الضرورة من الشعر فقط.[٣] ويقف كلٌّ من الخوارزمي وابن يعيش على الشاهد ذاهبَيْنِ فيه مذهب أبي القاسم الزمخشري في المفصل دون اختلاف عنه في شيء.[٤]

أما ابن مالك فيأتي به بنصب (منفسًا) ، وفي موضع آخر برفعه ، ثم تجده يقول إنه يروى بالنصب مفعولًا به على الاشتغال بتقدير فعل موافق للفعل المذكور بعده ، كما أنه يروى بالرفع فاعلًا لفعل مضمر مطاوع للفعل المذكور ، وأما الرفع بالابتداء فغير جائز ، إلا إذا كان الحرف السابق له غير مختص بالأفعال.[٥]

ويذكر رضي الدين الإستراباذي الشاهد في غير موضع برفع (منفسٌ) كما رواه الكوفيون في الشواذِّ – على حدِّ تعبيره – على أنه فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور بعده ؛ وحتى يُثبتَ بطلان ما ذهب إليه الأخفش من جواز الرفع بالابتداء في مثل هذا الموضع.[٦]

---

[١] انظر: الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص٧٧–٧٨.

[٢] انظر: ابن الشجري ، أمالي ابن الشجري ، ج١، ص٤٨–٤٩.

[٣] انظر: ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص١٠٥–١٠٧.

[٤] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٣٩٤–٣٩٦، وابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ٢١٨، ٤١٥.

[٥] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٦٢٥–٦٢٧، وانظر: شرح التسهيل ، ج٢، ص١٤١.

[٦] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٢٠٠، وانظر: ج١، ص٤٦١، وانظر: ج٤، ص٩٣.

ويذهب ابن هشام فيه مذهب سيبويه في وجوب النصب بفعل مضمر لسَبْقِه بأداة الشرط (إنْ) التي تقتضي بعدها الفعل.[١] وأما ابن عقيل فيقول إن مذهب ابن مالك ، وهو وجوب النصب في مثل هذا الموضع ، ولا يجوز الرفع بالابتداء ؛ لأن أدوات الشرط مختصة بالأفعال ولا تدخل على الأسماء ، ثم يقول إن بعضهم أجاز أن يأتي بعدها اسم ، ثم يأتي بالشاهد برفع (منفسٌ) ، وعندها يكون مبتدأً وتقدير الكلام حينئذٍ: إنْ منفسٌ هَلَكَ.[٢]

وهو بذلك يخالف مذهب جمهور النحاة البصريين في رأيه بجواز الرفع بالابتداء ، كما أنه يخالف مذهب ابن مالك. وإذا نظرت في تقديره للكلام تجده مرفوعًا على أنه فاعل لفعل مضمر وليس مبتدأً. وأما الأشموني فيذهب فيه مذهب ابن مالك في وجوب النصب ، وأما رواية البيت بالرفع فهي على إضمار فعل وليس الرفع بالابتداء.[٣] ويروي البغدادي الشاهد رواية سيبويه والبصريين له بالنصب على أنه مفعول به على الاشتغال لفعل مضمر ، ورواية الكوفيين بالرفع فاعلًا للفعل المضمر ، ولكنه لا يبدي رأيه في أي الوجهين أقرب إلى الصواب.[٤]

واستنادًا إلى ما سبق تجد مذهبينِ للنحاة في هذا الشاهد وغيره ، وهما مذهبان يتفقان على تقدير فعل بعد أداة الشرط (إنْ) ، غير أن الخلاف واقعٌ في كون هذا الفعل ينصب الاسم ، أم يرفعه ، وهما صحيحان وجائزان كما ورد عند أصحاب كل مذهب. ويرى الباحث نصب (منفسًا) أقرب إلى الصواب من رفعه ؛ لأنه أقرب إلى المعنى كما هو عند الأعلم وغيره ؛ ولورود مثل هذا التركيب في غير موضع من القرآن الكريم ، كما يرى الباحث أن تقدير الكلام: إنْ هلكَ منفسٌ. يمكن أن يكون مرفوعًا على أنه نائب فاعل على تقدير فعل مبني للمجهول: إنْ مُنفسٌ أُهْلِكَ.

---

[١] انظر: ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص١٩٥.

[٢] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٣٢-١٣٣.

[٣] انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص٤٢٨-٤٢٩، وانظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٠٥-١٠٧.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١، ص٣١٤.

الفصل الثالث

المجرورات

وفي هذا الفصل يتناول الباحث عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل المجرورات ، إما بأحد حروف الجر أو بالإضافة مقسومةً على مبحثين أولهما المجرور بحرف الجر ، وثانيهما المجرور بالإضافة.

المبحث الأول: المجرور بحرف الجر.

وورد فيه عدد من الشواهد المتعلقة بمسائل تخص حروف الجر أو الأسماء المجرورة بها ؛ إذ يتناول الأعلم شواهد سيبويه في هذا الجانب ، وعلى الرغم من قِلَّةِ عددها بالمقارنة مع غيرها ؛ فإن منهج الأعلم في شرح شواهد هذا الباب قد يظهر فيما رصده الباحث من شواهد متعلقة بمسائل من مثل:

تكرار حرف الجر للضرورة.

من المعروف في لغة العرب عدم تكرار الأدوات العاملة دون سبب ، غير أن بعض الشعراء قد يُضْطَرُّون إلى ذلك ؛ فيأتي الواحد منهم بحرف الجر مُكَرَّرًا في الكلام وليس بينهما شيءٌ يفصلهما عن بعضهما ، ويكون الثاني منهما بمعنى الاسم المجرور.

ويأتي الأعلم في الباب الأول " هذا باب ما يحتمل الشعر" بأبيات مواطن الاستشهاد فيها مما يُعَدُّ من الضرورات في الشعر ، وتجد هذا العنوان عند سيبويه بحرفه دون تغيير ، لكنه يقول إنه ترجمة لما هو عند سيبويه.[١] ومن الشواهد المختصة بحروف الجر أو المجرور بها قول خِطام المجاشعي:[٢]

وِصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ.

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٢٦، وانظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٥٨.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٢ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٦٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ١٥٩، وابن يعيش شرح المفصل ، ج٤، ص٥٠٣.

فيقول موجِّهًا الشاهد: " أراد: كمِثْلِ ما يُؤْثَفَيْنْ ، أي: كمثل حالها إذا كانت أثافيَّ مستعملةً ووضع الكاف وإن كانت حرفًا موضع (مثل) فأدخل عليها الكاف تشبيهًا لها بها في معناها..."[١] أي أن الكاف الثانية هي بمعنى (مثل) ؛ لذا جاز للشاعر أن يُدْخِلَ عليه الكاف كما دخلت (مثل) على الكاف في قول حُمَيْدِ الأرقط:[٢]

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

ويذهب فيه سيبويه المذهب الذي بَيَّنَه الأعلم ؛ إذ يأتي به في عدة مواضع من الكتاب ، ففي المرة الأولى يأتي به في باب " ما يحتمل الشعر" شاهدًا على أن الكاف الثانية بمعنى (مثل).[٣] ويأتي به في المرة الثانية في باب " ما ينتصب من الأماكن والوقت " ويقول فيه الكلام نفسه دون زيادة أو نقص[٤] ، وفي المرة الثالثة يأتي به في باب " لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل " مستشهدًا به على مجيء (يؤثفين) على الأصل دون إعلال أو إبدال ، أما الأعلم فقد بَيَّنَ ولم يُكَرِّرِ الشاهد كما فعل سيبويه.[٥]

ويقول الأخفش إن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى:١١، زائدة وتقدير الكلام: ليس مثله شيءٌ ؛ لأنه ليس لله مثيلٌ ، ثم يأتي بقول حميد الأرقط السابق ، وقول خطام المجاشعي على أن الكاف فيهما زائدة كما زيدت في الآية الكريمة.[٦]

ويرى المبرد أن الكاف الزائدة وهي بمعنى التشبيه ، وإذا اضْطُرَّ الشاعر جعلها بمعنى (مثل) وعندها تدخل عليها حروف الجر كما تدخل على الأسماء الأخرى ، ثم يأتي المبرد بالبيت شاهدًا

---

[١] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٦٩، وانظر: الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص١٥٩-١٦٠.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٤٠٨، والبغدادي ، خزانة الأدب ، ج٧، ص٧٣-٧٤، وانظر: ج١٠، ص١٨٤.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٣٢.

[٤] انظر: المرجع نفسه ، ج١، ص٤٠٨-٤٠٩.

[٥] انظر: المرجع نفسه ، ج٤، ص٢٧٩-٢٨٠، وانظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٦٩.

[٦] انظر: الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ، ج١، ص٣٢٩-٣٣٠.

على أن الكاف الثانية بمعنى (مثل) ودخلت عليها الكاف الأولى ، كما دخلت (مثل) على الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى:١١.[١]

ويرى الطبري الكاف الثانية في الشاهد توكيدًا للأولى للتشبيه ؛ ولذلك كان تكرارُها جائزًا ، أما الكاف في الآية الكريمة فيُوَجِّهُها توجهَيْنِ: الأول منهما أن يكون معنى الكلام: ليس هو كشيء. فأُدخِلَ المثل في الكلام توكيدًا للتشبيه ، لكن باختلاف لفظ الكاف والمثل وتشابههما في المعنى والتوجيه الثاني: أن يكون معنى الكلام: ليس مثله شيء. وتكون الكاف هي الكاف المدخلة في الكلام وهي توكيد للمثل كما هي في الشاهد.[٢] أي أن الآية تحتمل التقديم والتأخير في موضع الكاف ومثل.

ويرى ابن السراج أن الكاف في الشاهد زائدة بمعنى (مثل) ووُضِعَت موضعه ، وزيادتها كزيادة الكاف في الآية الكريمة ؛ لذا تجده يقدر الكلام في الشاهد: وصاليات كمثل ما ، ولا يجوز إعراب الاسم (مثل) زائدًا ؛ لأن الأسماء لا تُزاد وإنما تُزاد الحروف فقط.[٣] ويبين الزجاجي طريقة العرب في دخول حروف الجر بعضها على بعض ، ثم يأتي بالبيت السابق له باختلاف يسير شاهدًا على أن الكاف دخلت على الكاف ولا يبين سببًا لذلك ، والشاهد هو:[٤]

غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ وَصَالِيَّاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ

ويأتي به النحاس شاهدًا على أن الكاف الثانية فيه زائدة ؛ للتوكيد كما هي الحال في الآية الكريمة ، ولم يقف عليه النحاس في شرحه لأبيات الكتاب.[٥] إلا أن ابن السيرافي يذكر الشاهد في باب " ضرورة الشعر " مسبوقًا ببيتين من القصيدة ، ثم يقول بعد تفسيره الأبيات: " والشاهد فيه أنه

---

[١] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص١٤٠.

[٢] انظر: الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج٢١، ص٥٠٨-٥١٠.

[٣] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج١، ص٤٣٧-٤٣٨.

[٤] انظر: الزجاجي ، حروف المعاني والصفات ، ج١، ص٤٣٧-٤٣٨، وانظر: الأزهري ، تهذيب اللغة ، ج١٥، ص١٠٩، ويُسبِقُ البيتين ببيت هو (لَمْ يَبْقَ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْن).

[٥] انظر: النحاس ، معاني القرآن ، ج٦، ص٢٩٧-٢٩٨.

أدخل الكاف على الكاف ، وجعل الثانية في تقدير (مثل) ، حتى صَلُحَ أن تدخل عليها الكاف التي هي حرف. ولولا أنه جعل الثانية اسمًا ؛ لما جاز أن يدخل حرف الجر. وإحدى الكافين زائدة من طريق المعنى كأنها وردت تكريرًا وتوكيدًا. والذي يريد: وصاليات كما يؤثفين."[١] ويقصد ابن السيرافي بكلامه هذا أن الكاف الثانية بمعنى الاسم (مثل) ، وهي مزيدةٌ توكيدًا للكاف الأولى.

ويظهر الفرق بين شُرَّاح أبيات سيبويه في توجيه الشاهد ؛ فالنحاس لم يقف على الشاهد في شرحه لأبيات الكتاب ، وابن السيرافي جاء به مسبوقًا ببيتين من القصيدة ، وبَيَّنَ موقف سيبويه منه فيما يخصُّ حرف الجر بالتفصيل ، ثم ذكر روايةً أخرى للشاهد ، أما الأعلم فقد ذكر الشاهد كما ذكره سيبويه ، ولم يَزِدْ في توجيه الشاهد على ما هو في الكتاب.

ويقف ابن جني على الشاهد في غير موضع من مصنفاته مبينًا أن الكاف الأولى في الشاهد زائدة للتوكيد ، وأنها بمعنى الاسم (مثل) وجارَّةٌ له ؛ ولذلك جاز دخول الكاف الأولى عليها ثم تجده يبين أن الكاف في بيت حميد الأرقط السابق زائدةٌ ، وهي الجارَّة للاسم (عَصْفٍ) ، كما بَيَّنَ أيضًا أن الكاف في الآية الكريمة زائدةٌ وأنها الجارَّة للاسم (مثله) ، ويقول أيضًا بأن جواز دخول الكاف الأولى على الثانية التي هي بمعنى (مثل) ، إنما هو بسبب مشابهة حرف الجر الكاف للاسم (مثل) في المعنى ، وكذلك دخول كلٍّ منهما على الآخر في الآية الكريمة وبيت حميد الأرقط.[٢]

ويرى القزاز القيرواني أن الكاف تدخل على الكاف في الضرورة من الشعر ، وأنها بمعنى (مثل) ؛ ولذلك دخلت الكاف على (مثل) في قول حميد الأرقط ، لكنه لم ينسب كلًّا من الشطرين

---

[١] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٩٦-٩٧، والأشطار عنده:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ غَيْرُ حُطَامٍ وَرَمَادٍ كَنُفَيْنْ

وَغَيْرُ نُؤْيٍ وَحِجَاجَيْ نُؤَيْنْ وَغَيْرُ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَذَيْنْ

(وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ)

ثم تجده يقول إنه يروى: (وغيرُ سُفْعٍ كَكَمَا يؤَثْفَيْن) وإن كان ذلك صحيحًا فإنه لا يؤثر في موطن الشاهد.

[٢] انظر: ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج١، ص٢٨٢-٣٠٢، وانظر: الخصائص ، ج٢، ص٣٧٠-٣٧١.

إلى صاحبه.[١] ويتبعه في ذلك ابن سيده ؛ كما أنه يذكر كلام ابن جني في كلٍّ من الآية الكريمة والشاهد وبيت حميد الأرقط ، ولكن دون نسبته إليه.[٢]

وأما المجاشعي القيرواني فيرى أن دخول الكاف على الكاف في الشاهد قبيحٌ ، وأما دخولها على (مثل) في الآية الكريمة فحَسَنٌ ، وكذلك دخول (مثل) على الكاف في قول حميد الأرقط ، ولا يجوز في الآية الكريمة ، إلا أن تكون الكاف زائدةً ؛ لأننا لو قلنا غير ذلك لكان شِرْكًا بالله تعالى وإثباتًا للشبيه لله تعالى.[٣] وهو بتقبيحه دخول الكاف على الكاف في الشاهد يأتي بموقف لم يأتِ به أحد من قبل.

ويرى الزمخشري أن الكاف في الشاهد مكرَّرةٌ لتوكيد التشبيه ، وأما دخولها على (مثل) في الآية الكريمة ، فإنما هو من باب المبالغة في نفي الصفة عن المماثل للشيء ، وذلك في مثل قول أحدهم للآخر: مِثْلُكَ لا يبخلُ. فإنه يعني نفي البخل عن مثله ، وهو يريد نفيه عن ذاته ، وأرادوا المبالغة في ذلك فقالوا (مثلك) من باب الكناية ؛ لأن نفي الصفة عمَّن يَخُصُّ الشخص المخاطب يعني نفي الصفة عن المخاطب نفسه ، وكذلك دخول الكاف على (مثله) في الآية الكريمة السابقة ؛ فالمراد بها نفي المماثلة عن ذات الله تعالى.[٤]

ويرى الزمخشري أيضًا أنه قد يكون دخول الكاف على (مثل) في الآية مثل دخول الكاف على الكاف في الشاهد ، توكيدًا للتشبيه بقوله: " لك أن تزعم أنّ كلمة التشبيه كُرِّرَت للتأكيد ، كما كرَّرها من قال: ...(قول خطام وحميد الأرقط)."[٥] إلا أن الباحث يرى أن ذلك غير جائز ؛ لأن ذلك يعني إثبات وجود المثل لله تعالى ، وحاشا لله أن يكون له مثيلٌ.

---

[١] انظر: القزاز القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص٢٨٩-٢٩٠.

[٢] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ج١، ص٤٤٧، وانظر: المخصص ، ج٤، ص٢٢٨، ٢٣٧.

[٣] انظر: المجاشعي القيرواني ، النكت في القرآن الكريم ، ص١١٥.

[٤] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، الكشاف ، ج٤، ص٢١٣-٢١٤.

[٥] انظر: المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

ولا يخرج أبو البركات الأنباري عن النحاة في عَدِّهِ الكاف اسمًا ، ويجوز دخول حرف الجر عليها كما هي الحال في الشاهد ، فالكاف الأولى حرف جر والثانية اسم مجرور بها.[١] ويتبع النحاة في هذا التوجيه أيضًا ابن يعيش.[٢] ويذهب القرطبي فيها مذهب المفسرين للآية الكريمة السابقة ؛ فتوجيهها عنده أن الكاف دخلت على (مثل) توكيدًا للتشبيه ، والشاهد مثله ؛ فالكاف مكررة لتوكيد التشبيه.[٣]

ويرى رضي الدين الإستراباذي أن الكاف في الشاهد ليست اسمًا ؛ إذ لا دليل على ذلك فيه ويجوز أن يكون ذلك من باب التوكيد اللفظي في أنهما اسمين أو حرفين ، والأولى أن يكونا حرفَيْنِ وأما الآية الكريمة فيجوز الحكم عليها بعدم زيادة الحرف ، ويكون ذلك من باب نفي لازمة الشيء فَيُنْفَى عن الملزوم ، وهذا يعني أننا إذا نَفَيْنَا الصفة عن مثيل الشيء فتكون منفيَّةً عنه ذاته.[٤] وأما ابن منظور فيذهب فيها مذهب النحاة في أن الكاف الثانية بمعنى (مثل) ؛ ولذلك جاز دخول حرف الجر الكاف عليها ؛ إذ لا تدخل حروف الجر إلا على الأسماء.[٥]

ويذكر المرادي آراء النحاة في المسألة ، بتوجيه الكاف الأولى حرفًا جارًّا والثانية اسمًا مجرورًا ، أو أنهما حرفان أو اسمان أكَّدَ كلٌّ منهما الآخر ، ثم يقول إن الأولى عَدُّهما حرفين ويكتفي بذلك دون تبيين رأيه في دخول الحروف على بعضها.[٦] ويذكر ابن هشام آراء النحاة فيها ولا يزيد في كلامه شيئًا على ما جاء به النحاة من قبل.[٧]

---

[١] انظر: أبو البركات الأنباري ، أسرار العربية ، ص١٩٢.

[٢] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٤، ص٥٠٣-٥٠٤.

[٣] انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج١٦، ص٨.

[٤] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج١، ص٣٨٧، وانظر: ج٤، ص٣٢٥-٣٢٦.

[٥] انظر: المرجع نفسه ، الموضع نفسه.

[٦] انظر: المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص٨٠-٨٢.

[٧] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٢٣٩-٢٤٠.

ويورد البغدادي آراء النحاة فيها مبتدئًا بكلام ابن جني ومنتهيًا بكلام الرضي في شرحه لشواهد الكافية ، كما تجده يأتي بكلام الزمخشري في الشاهد وفي الآية الكريمة ، ثم يخلص إلى أن الآية ليست مشابهةً لبيت الشعر ؛ لأن تكرار الكاف في الشاهد يفيد توكيد المثل ، وأما دخوله على (مثله) في الآية الكريمة فَيُرَادُ به توكيد إثبات نفي المثل عن ذات الله تعالى.[١]

ويرى الباحث أن الكاف في الشاهد زائدةٌ للتوكيد ، وليست كالكاف الواردة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ الشورى:١١ ؛ إذ إن الكاف في الآية الكريمة ليست زائدة ؛ وليس في القرآن الكريم أيُّ حرفٍ زائدٍ ، وكُلُّ ما جاء فيه كان في موضعه ويقتضيه السياق ، فالكاف في الآية الكريمة حرف جر يُرَادُ به التشبيه ، وأما الاسم المجرور بها (مثله) فيُرَاد به الشبيه أو النظير وما هو معروف أنْ ليس لله تعالى أيُّ مثيل أو شبيه أو نظير[٢] ، وقد جاءت الآية الكريمة على هذا النحو لسبب بياني فيه إعجاز بلاغي ؛ ليبعدَ الله تعالى عن ذاته – جلَّ وعلا– وجود أيِّ مثيلٍ له من قريب أو بعيد.

ويرى الباحث أن دخول الكاف على الاسم (مثل) الذي يقربه في المعنى المسبوقةٌ بفعل النفي (ليس) يعني نفي الشبه عن النظير أو المثيل لله تعالى غير الموجود أصلًا ، ولما كان ذلك فلن يكون ثمة شيء يُظَنُّ فيه وجود صفة مشتركة بينه وبين ذات الله تعالى.

وأما الكاف في الشاهد فهي زائدة من باب الضرورة في الشعر ، ويراد بها التوكيد على التشبيه كما ورد ذلك جمهور النحاة ، وأن دخول (مثل) على الكاف في قول حميد الأرقط السابق ، ليس كدخول الكاف على مثل في الآية الكريمة ، وتوجيه قول حميد الأرقط ، هو مجيء الشاعر بعبارة (كعصفٍ مأكول) على الحكاية ، كما هي في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ الفيل:٥.

---

[١] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج١٠، ص١٨٢-١٨٦.

[٢] انظر: الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج١٦، ص٤٧٠.

دخول حرف الجر (رُبَّ) على المعرفة.

من المعروف أن حرف الجر (رُبَّ) لا يدخل إلا على النكرة ؛ لأنه يفيد التقليل ، غير أن بعض الشعراء يُدخلونه على المُعَرَّفِ تعريفًا لفظيًّا وهو في الحقيقة نكرة وقد أجاز النحاة ذلك ، ففي باب " مجرى النعت على المنعوت " الذي تجده عند سيبويه: " هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك " يأتي الأعلم بعدد من شواهد سيبويه التي استحضرها في مسألة إتباع النعت للمنعوت والمعطوف على المعطوف عليه والبدل على المبدل منه ، فيبين الأعلم مواطن الاستشهاد بها مؤيدًا سيبويه فيها.

ومن تلك الشواهد التي يشرح الأعلم مواطن الاستشهاد فيها ما جاء فيه حرف الجر الشبيه بالزائد (رُبَّ) داخلًا على الاسم المعرفة ، وذلك في مثل قول جرير:[١]

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

يقول الأعلم: " الشاهد فيه إضافة (رُبَّ) إلى (غابطنا) ، و(رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة ؛ فـ (غابطنا) في نِيَّةِ التنوين والانفصال."[٢] أي أنه لا يجيز دخول (رُبَّ) على اسم مُعَرَّفٍ ، ودخوله على (غابطنا) هو في نية التنوين والانفصال ، يعني أن تقدير الكلام يكون عندئذٍ على نحو: رُبَّ غابطٍ لنا. ويقول سيبويه إن (غابطنا) في هذا الشاهد و(مثلك) في قول أبي مِحْجَنٍ الثَّقَفِيِّ:[٣]

يَا رُبَّ مَثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

هما نكرتان ، كما أن (مثلك) نكرةٌ أيضًا ؛ لأنها بمعنى الفعل (يشبهك).[٤]

---

[١] انظر: جرير، ديوانه، ص٥٧٣، (يعرفكم) بدلًا من (يطلبكم)، وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٧، وابن منظور: لسان العرب، (عرض)، ج٧، ص١٤٧، ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد، وأما الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤١-٢٤٢، فكما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٢، وانظر: الأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ٤٣٤.

[٣] بحثتُ في ديوان أبي محجن الثقفي، بشرح أبي هلال العسكري، د.ط، د.ت، الأزهار البارونية، مصر، ولم أجده فيه، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص١٣٧، ولكنه غير منسوب إلى أحد، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٦-٤٢٧، والرماني، شرح كتاب، سيبويه ، ج١، ص٣٥٧ ، ٣٦٧، وانظر: الأعلم، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ٤٣٤.

[٤] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٤٢٦-٤٢٧، وانظر: الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٤٢.

ويذهب فيه المبرد مذهب سيبويه ؛ فيقول إن التنوين حُذِفَ منه استخفافًا كما حُذِف من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ محمد:٤ ؛ فتقدير الكلام: فَضَرْبًا الرقابَ. كما تجده يأتي ببيت أبي محجن الثقفي نظيرًا له.[١]

ويأتي به النحاس شاهدًا على حذف التنوين منه ؛ إذ تجده يُوَجِّهُ (ممطرنا) في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ الأحقاف:٢٤ ، توجيهين: أحدهما حذف التنوين استخفافًا ، وتقدير الكلام فيه: ممطر لنا ، كما أن تقدير الكلام في الشاهد: غابطٍ لنا.[٢] وكذلك يأتي به النحاس في باب "مجرى النعت على المنعوت" شاهدًا على أن (غابطنا) نكرة ، ودليل ذلك دخول (رُبَّ) عليها ، أي تمامًا كما فعل الأعلم.[٣] ويرى ابن السيرافي أيضًا أن الإضافة في (غابطنا) لم تُفِدِ التعريف ، وهي بمنزلة الفعل (يغبط) وهو نكرة ؛ لأن الأفعال عُدَّتْ من النكرات.[٤]

ويقول فيه ابن جني الكلام نفسه ، ولا يزيد على ما جاء به النحاة من قبل ، غير أنه يأتي بعدد من الآيات الكريمة ، ويذكر أيضًا بيتي جرير وأبي محجن شاهدَيْنِ على أن التنوين قد يُحْذَفُ من الكلام استخفافًا.[٥] ويذهب فيه الجوهري مذهب النحاة أيضًا ، ويقول إن العرب لا تحذف التنوين من الكلام ، بل تضيف ما بعد الاسم الذي حذف منه التنوين ، إلا في الأسماء المشتقة من الأفعال فقط.[٦] والمجاشعي القيرواني كذلك لا يختلف عن النحاة ؛ إذ يأتي به شاهدًا على حذف التنوين منه استخفافًا كما حذف من مواطن عدة في القرآن الكريم ، ويُقَدِّرُ الكلام كما قَدَّرَه النحاة على نحو: رُبَّ غابطٍ لنا ؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرة.[٧]

---

[١] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٣، ص٢٢٧، وانظر: ج٤، ص١٥٠-١٤١، ج٤، ص٢٨٩-٢٩٠.

[٢] انظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص٩٨٥.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص١٩٢-١٩٣.

[٤] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٣٧٥-٣٧٦.

[٥] انظر: ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج٢، ص٤٥٦-٤٥٨.

[٦] انظر: الجوهري ، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية ، ج٣، ص١٠٨٥.

[٧] انظر: المجاشعي القيرواني ، النكت في القرآن الكريم ، ص٤٤٧-٤٤٨.

ويذهب ابن يعيش مذهب النحاة فيه من حيث التوجيه ، كما أنه يأتي بالآية الكريمة التي استحضرها النحاس شاهدًا على أن العرب يحذفون التنونين استخفافًا ، إلا أنه لا يوجه الشاهد كما وجهه النحاس ، وإنما يقول إن (غابطنا) نكرة بدليل دخول حرف الجر (رُبَّ) عليها.[١]

ويأتي به القرطبي كذلك شاهدًا على حذف التنوين ؛ لأنه اسم مشتقٌ ، ولولا ذلك لما جاز دخول (رُبَّ) عليه ، والإضافة فيه لم تكن إضافةً حقيقيَّةً ، بل هي إضافة لفظيةٌ فقط.[٢] ويذهب فيه ابن مالك المذهب نفسه أيضًا ؛ إذ يرى أن الإضافة لم تُفِدِ التعريف ولا التخصيص ؛ لأنها في نِيَّةِ الانفصال.[٣] ويقف ابن منظور على الشاهد ويقول فيه ما قاله النحاة دون تغيير.[٤]

والسمين الحلبي أيضًا يذهب فيه مذهب النحاة ؛ فهو يأتي به شاهدًا على جواز حذف التنوين استخفافًا من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ الأحقاف:٢٤ ؛ فقد حُذِف من (مستقبل) ومثله (ممطرنا).[٥] ويذكر ابن هشام الشاهد ، ويفسره تفسير النحاة دون أي اختلاف عن مذهبهم فيه.[٦] وكذلك ابن عادل الحنبلي.[٧] ويتبعهم في هذا الأشموني أيضًا ؛ إذ يفسره تفسير جمهور النحاة له.[٨] ويتبعهم في هذا أيضًا الأزهري في باب الإضافة.[٩]

ولا يخرج السيوطي عن توجيه النحاة له ؛ إذ يأتي بآراء عدد من النحاة فيه مؤيدًا لهم في أن التنوين محذوف للتخفيف ، وأن الإضافة لم تُفِدِ التعريف ولا التخصيص ؛ لأنها إضافة لفظية لا

---

[١] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص٢٣٨-٢٣٩.

[٢] انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج١٦، ص٢٠٥-٢٠٦.

[٣] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٩١٠-٩١١، وانظر: شرح التسهيل ، ج٣، ١٧٩.

[٤] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (عرض) ، ج٧، ص١٧٤.

[٥] انظر: السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٩، ص٦٧٤.

[٦] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٣، ص٧٦-٧٨، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٦٦٣-٦٦٤.

[٧] انظر: ابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم الكتاب ، ج١٧، ص٤٠٩.

[٨] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٢٤-١٢٥.

[٩] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٦٨١.

حقيقية ؛ ولأن دخول (رُبَّ) عليها في نية الانفصال.[١] والصبان كذلك لا يخرج عن مذهب ابن مالك ولا الأشموني في تفسيرهما لموطن الشاهد.[٢]

واستنادًا إلى ما سبق يتضح اتفاق النحاة على رأي واحد أن (رُبَّ) لا تدخل على المعرفة فالإضافة في هذا الشاهد هي إضافة لفظية غير حقيقية ، وهي في نِيَّةِ الانفصال أيضًا ؛ لذا جاز دخول (رُبَّ) عليها.

---

[١] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٥٠٥.

[٢] انظر: الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٣٦٢.

المبحث الثاني: المجرور بالإضافة:

في هذا المبحث يتناول الباحث عددًا من الشواهد المتعلقة بمسائل تعرض لها الأعلم في شرحه لأبيات سيبويه في عدد من أبواب الكتاب ، إلا أن عددها لم يكن كثيرًا إذا قورن بعدد الشواهد في مسائل الأبواب النحوية الأخرى ، ومن بين تلك المسائل المتعلقة بالإضافة ويمكن أن تعطي صورةً عن منهج الأعلم فيها:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

من المعهود في الكلام العادي مجيء الاسم المضاف إليه بعد الاسم المضاف دون فاصل بينهما ، ولكن وردت شواهد فُصِلَ بين المضاف والمضاف إليه بظرفٍ أو غيره ، وقد وقف الأعلم على عدد من الشواهد التي شرحها عن سيبويه كان موطن الاستشهاد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وفي باب " ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى فعلين " يأتي الأعلم بعدد من الشواهد على ذلك ، منها قول عمرو بن قميئة:[١]

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا

يقول الأعلم: " الشاهد فيه إضافة (الدَّرِّ) إلى (مَنْ) مع جواز الفصل بالظرف ضرورةً ؛ إذ لم يمكنه إضافة الدُّرِّ إليه ونَصْبُ (مَنْ) به ؛ لأنه ليس باسم فاعلٍ ولا اسم فعلٍ فيعملَ عمل الفعل."[٢] أي أنه يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائزًا على الضرورة في الشعر.

---

[١] عمرو بن قميئة، ديوانه، عني بتحقيقه: حسن كامل الصيرفي، د.ط ، ١٩٦٥م، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ص١٨٢، وسيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٦٢، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٤٧.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٤٧.

وهذا ما أورد له سيبويه الشاهد في الباب نفسه الذي ذكره الأعلم مُخْتَصِرًا منه " في اللفظ لا في المعنى " ، وتجد سيبويه كذلك يبين سبب امتناع نصب (اليومَ) بالاسم (درٌّ) ؛ لأنه ليس باسمِ فاعل ولا مصدرٍ فيعملَ عمل الفعل.[١]

وقد نُسِبَ إلى الخليل مثل هذا القول ، في أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولكنه فُصِلَ بينهما في بيت عمرو بن قميئة كما فُصِلَ في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام:١٣٧. بين المضاف والمضاف إليه ، في قراءة : " زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ".[٢]

ويذهب المبرد المذهب نفسه في جواز الفصل بين العامل والمعمول أو المضاف والمضاف إليه بالظرف وما هو مثله ، في الضرورة من الشعر.[٣] وفي باب " مما جاء كالشاذِّ ، وهو وَضْعُ الكلام في غير موضعه وتغيير نضده." عند ابن السراج تجد الكلام عن التقديم والتأخير ، ثم يورد ابن السراج البيت شاهدًا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف بحجة أن الظروف تقع في الكلام مواقعَ لايكون بها غيرها.[٤] ويذهب فيه الزجاجي المذهب نفسه أيضًا ، في جواز الفصل في الشعر فقط.[٥]

ويضع النحاس البيت تحت عنوان " باب التفريق بين المضاف والمضاف إليه " غير منسوب إلى أحد شاهدًا على جواز الفصل ، ومكتفيًا بتقدير الكلام بعده على نحو: لله درٌّ مَنْ لامها

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٧٨، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٤٧.

[٢] انظر: الخليل بن أحمد، الجمل في النحو المنسوب إليه، ص٧٨، وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٢٧٣، وانظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٣، ص٤٠٩، وانظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٦٣، والأزهري، معاني القراءات، ج١، ص٣٨٨، وانظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٥٠-١٥١، يرى أن الفصل على قراءة ابن عامر قبيح هنا، ويجيزه في الشعر وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط١، ١٩٩٣م، ج٢، ص٣٥٠، يرى أن الفصل هنا قبيح.

[٣] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص٣٧٦-٣٧٧.

[٤] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٣، ص٤٦٣-٤٦٧، وانظر: ج٢، ص٢٢٦-٢٢٧.

[٥] انظر: الزجاجي ، اللامات ، ص١٠٦-١٠٧.

اليوم.[١] وأبو علي الفارسي يذهب فيه مذهب سيبويه ؛ إذ ينقل عنه قوله بعدم جواز إضافة (اليوم) إلى (درٌّ) ؛ لأنه ليس بمصدر كما لم يَجُزْ نصبه به أيضًا ، والفصل به بين المضاف والمضاف إليه باللفظ.[٢] وهذا مذهب ابن السيرافي به أيضًا ؛ فتجده يضيف بيتًا قبل الشاهد وآخر بعده ، ثم يبين موطن الشاهد في الفصل بين الاسم المضاف (درٌّ) والمضاف إليه (مَنْ) بالظرف (اليوم).[٣]

ويأتي به القزاز القيرواني أيضًا شاهدًا على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه هو من باب الضرورة في الشعر ، ويقدر القيرواني الكلام فيه كما قَدَّرَهُ النحاة من قبله.[٤] وابن سيده أيضًا له المذهب نفسه فيه ، فهو يذهب إلى أنه لا تجوز إضافة (درّ) إلى الظرف (اليوم) كما أضيف (مكر) إلى (الليل) في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ سبأ:٣٣ ؛ لأن (درٌّ) ليس مصدرًا.[٥]

وتجد الشاهد أيضًا عند الزمخشري في باب " الفصل بين المضاف والمضاف إليه " ويذهب فيه المذهب نفسه كما هو عند سيبويه.[٦] وكذلك تجده عند أبي البركات الأنباري في " مسألة القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه " شاهدًا على ألسنة البصريين الذين يذهبون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو حرف الجر ، ويؤيدهم أبو البركات الأنباري فيما ذهبوا إليه.[٧]

وتجد في المسألة نفسها الكوفيين يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر مستدلِّين على ذلك بعدد من الشواهد ، منها قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام:١٣٧، بنصب (أولادَهم) وجرِّ

---

[١] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٧٤-٧٦.

[٢] انظر: أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ج٤، ص٢١٥-٢١٦، وانظر: ج٤، ص٣٩٣-٣٩٤.

[٣] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٢٤٣، وانظر: عمرو بن قميئة ، ديوانه ، ص١٨١-١٨٤.

[٤] انظر: القزاز القيرواني ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص١٧٧.

[٥] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٤، ص٥٦.

[٦] انظر: أبو القاسم الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص١٣٠.

[٧] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص٣٤٩-٣٥٣.

(شركائِهم) ، إلا أن الأنباري يُضَعِّف هذه القراءة بحجة أن ابن عامر ذهب إلى الشام فوجد الهمزة في كلمة (شركائهم) في مصاحفهم مكتوبةً على الياء ، وهي في مصاحف أهل العراق مكتوبةٌ على الواو ، ومن ذلك استدل ابن عامر على هذه القراءة.[١]

ويأتي أبو علي القيسي بالبيت شاهدًا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولكنه لا يبين وجه الفصل ولا يلتفت إليه.[٢] والقرطبي في تفسيره يأتي بالبيت أيضًا شاهدًا على المسألة نفسها ، وذلك في سياق الحديث عن قراءة ابن عامر وعاصم للآية الكريمة السابقة ؛ فتجده يأتي برأي النحاس فيها ، فيقول: " قال النحاس: وأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام ، فلا يجوز في كلام ولا في شعر ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يَفْصِلُ. فأما بالأسماء غيرِ الظروف فَلَحْنٌ. قال مكي: وهذه القراءة فيها ضعف ؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف ؛ لاتساعهم فيها ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد ، فإجازته في القراءة أبعد."[٣]

ومن كلام النحاس وموافقة القرطبي له يتضح موقف النحاس الموافق لمذهب البصريين المتمثل في منعهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو حرف الجر. ويرى ذلك الخوارزمي في (التخمير) ؛ إذ يأتي بشواهد فُصِلَ فيها بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو بحرف الجر ، على أن ذلك جائز في الشعر ، وأما الفصل بغير الظرف أو حرف الجر فهو مستكره ، كما تعرض لقراءة ابن عامر وعاصم لقوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام:١٣٧، وقال إن ذلك مردود.[٤] ويتبعه في هذا الرأي ابن

---

[١] انظر: المرجع نفسه ، ج٢، ص٣٥٥ ، وانظر: الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج١٢، ص١٣٧-١٣٨.

[٢] انظر: أبو علي القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح ، ج١، ص٢٣١.

[٣] انظر: القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ج٧، ص٩٢-٩٣، وانظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص٢٨٦.

[٤] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج٢، ص٥٠-٥٢.

يعيش أيضًا ؛ فتجده يذكر الشاهد في مواضع عديدة ذاهبًا فيه المذهب نفسه دون أي اختلاف.[١] وابن مالك له الرأي نفسه في المسألة ؛ فتجده يأتي ببيت الأعشى شاهدًا على جواز الفصل بالظرف أو بحرف الجر دون غيرهما.[٢]

ويأتي رضي الدين الإستراباذي على تبيان آراء النحاة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه فيقول إن الفصل بالظرف أو بحرف الجر جائز في الشعر على الرغم من قبحه وضعفه ، وما ورد عن العرب من فصلهم بغير الظرف أو حرف الجر من مثل الأسماء أو القسم أو المفعول فهو أقبح من الفصل بالظرف أو حرف ، وتجده يورد شواهد عديدةً على كل نوع منها ، ومنها بيت الأعشى السابق ، ولكنه يقول إن النحاة أجمعوا على جواز الفصل بالظرف أو بحرف الجر وماعدا ذلك فمنعوه وضَعَّفوه ، كما ضَعَّفوا قراءة ابن عامر للآية الكريمة ، وهو مع ذلك لا يقدم رأيًا له ، سوى تقبيح ما أجازه هو والنحاة من الفصل بالظرف أو بحرف الجر ، على الرغم من أن النحاة السابقين له قالوا ذلك أيضًا.[٣]

وأما ابن الصائغ فيذهب مذهب الكوفيين في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة المحضة بأيٍّ شيء من مثل الظرف أو حرف الجر أو النداء أو الجملة أو النعت ، ويأتي على كلِّ نوع من هذه الأنواع بشواهد من كلام العرب.[٤]

ويذهب السمين الحلبي في تفسيره مذهب الكوفيين أيضًا ؛ إذ يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأي شيء ، فيستحضر بيت الأعشى شاهدًا على الفصل بالظرف ، ثم يلتفت إلى قراءة ابن عامر وعاصم للآية الكريمة ، ويردُّ على من ضَعَّفَهَا بأنَّ هذا طعنٌ في قراءة متواترة ؛ فلا

---

[١] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٢٥٦ ، ٤٣٤ ، ج٢، ١٠٥ ، ١٨٥-١٨٨ ، ٢٨١ ، ج٤، ٥٣٧.

[٢] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج١، ص٤٠٥.

[٣] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢، ص٢٦٠-٢٦١.

[٤] انظر: ابن الصائغ ، اللمحة في شرح الملحة ، ج١، ص٢٧٧-٢٨١.

يجوز أن تُرَدَّ بحجةِ أنها مخالفة لقواعد العربية ثم يورد شواهد عديدةً تدل على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به أو غيره كثيرٌ في شعر العرب.[١]

كما يأتي السمين بآراء لعدد من العلماء من مثل الكسائي وأبي القاسم الأنباري (٣٢٨هـ) يجيزون فيها قراءة ابن عامر ، بدليل ورود أمثلة على هذا النمط من الكلام عند العرب في كلامهم العادي فكيف لا يجوز في الشعر[٢] ، كما يذكر قولًا لابن جني في الخصائص ، هو: " باب ما يَرِد عن العربي مخالفًا للجمهور إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربي ، وفيما جاء به: فإن كان فصيحًا وكان ما جاء به يقبله القياس فَيَحْسُن الظنُّ به ؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغةٍ قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها...."[٣] ويقصد السمين من استحضاره هذا القول أن الفصل بين المتضايفين قد يكون من اللهجات العربية القديمة الدارسة وتكون هذه القراءة على واحدة منها.

ويرى ابن هشام أن الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام جائزٌ ؛ فتجده يفصِّل الحديث في مواضع الفصل وأنواع الفواصل في أمور عديدة ، ويَخصُّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر في أربعة أمور ، منها الفصل بالظرف ، كما يذكر ابن هشام الآية نفسها بقراءة ابن عامر لها ذاهبًا إلى صحتها كما جاز الفصل بالنداء أو القسم في سعة الكلام.[٤]

ويذكر ابن عادل الحنبلي بيت الأعشى شاهدًا على جواز الفصل بالظرف في سياق الحديث عن قراءة ابن عامر للآية الكريمة ، فهو يذكر آراء عدد من النحاة والمفسرين العلماء ممن أجاز هذه القراءة ، كما أورد أقوال العلماء ممن رأى أنها ضعيفة ، وفي نهاية الحديث يرجح ابن عادل

---

[١] انظر: السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٥، ص١٦٦-١٦٧.

[٢] انظر: المرجع نفسه ، ج٥، ص١٦٣-١٧٩.

[٣] انظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٨٥-٣٨٦، ولكن فيه بعض الاختلاف غير المخل في المعنى، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٥، ص١٧٦.

[٤] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٣، ص١٥١-١٦٣.

صحة القراءة على ضعفها ؛ لورود شواهد كثيرةٍ من كلام العرب على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو حرف الجر.[١]

ويورد البغدادي موطن الاستشهاد من بيت الأعشى دليلًا على أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، إلا أنه قد وقع في أبيات من الشعر ، ووَجَّهَهُ النحاة على أنه من الضرورة في الشعر ، ولا يذكر البغدادي آراء النحاة في الفصل بين المتضايفين كما هي الحال في المسائل السابقة ، بل يكتفي بتفسير المعنى المراد من البيت ، ومعنى (ساتيدما) اسم الجبل كما ورد عند كثير من العلماء.[٢]

ويرى الباحث أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو بغيره من مثل حروف الجر أو المفعول به جائزٌ في الشعر ؛ لورود شواهد كثيرةٍ على ذلك عند العرب في كلامهم العادي أو في شعرهم ، وقد أورد النحاة ذلك ، وأما مسألة توجيه الفصل بين المتضايفين من باب الضرورة في الشعر فيرى الباحث فيه تعسُّفًا وتضييقًا للقاعدة ، وصحيح أن الفصل قليل في اللغة ، إلا أنه مستعمل في الكلام العادي وفي الشعر ، ودليل ذلك قراءة ابن عامر وعاصم للآية الكريمة ، فلولا أن ذلك جائز في الاستعمال لما قرأ هذان العالمان بها.[٣]

وأما قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام:١٣٧، فقد اختلف العلماء في ضعفها ؛ لاعتماد ابن عامر على رسم مصاحف أهل الشام ، ومخالفتها إجماعَ النحاة البصريين على عدم جواز الفصل بغير الظرف أو

---

[١] انظر: ابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم الكتاب ، ج٨، ص٤٤٤-٤٥٦.

[٢] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٤، ص٤٠٥-٤٠٦.

[٣] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٣، ص١٥١-١٦١.

حرف الجر، أو في صحتها بحجة أنها قراءة متواترة ، ولا يجوز الطعن فيها كما ورد عند السمين الحلبي وابن عادل وغيرهما.[١]

وقد عَدَّها عدد من العلماء قراءةً صحيحةً ؛ فهي على لهجة من لهجات العرب ، وقد أوردوا عليها كثيرًا من الشواهد.[٢] لذا يرى الباحث أنها قراءة صحيحة ، وإن كانت على نحو غير مستعمل في اللغة على نحو واسع ، إلا أنها على لهجة من لهجات العرب الفصحاء ، وقد أجمع عليها عدد من النحاة وعُدَّتْ من القراءات المتواترة ، كما ورد عند عدد من العلماء.

إضافة الفعل إلى الاسم.

المقصود بذلك أن تقع الجملة الفعلية موقع الاسم المضاف إلى الاسم ، وقد وجَّهَ النحاة الشواهد النحوية على ذلك توجيهاتٍ مختلفة ، وفي باب " ما يُضاف من الأسماء إلى الأفعال " يأتي الأعلم بعدد من الشواهد التي استحضرها سيبويه في هذه المسألة ، ومن تلك الشواهد التي تعرض لها الأعلم قول الأعشى:[٣]

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

يقول الأعلم: " الشاهد فيه إضافة (آيةٍ) إلى (تُقْدِمُون) على تقدير المصدر ، أي: بآيةِ إقدامكم الخيل ، وجاز هذا فيها ؛ لأنها اسم من أسماء الفعل لأنها بمعنى علامة ، والعلامة من العلم وأسماء الأفعال تضارع الزمان ، فمن حيث جاز أن يضاف الزمان إلى الفعل جاز هذا في آيةٍ وكأنَّ إضافتها على تأويل إقامتها مُقام الوقت ، فكأنه قال: بعلامةِ وقتِ تقدمون."[٤] وهذا يعني أن الأعلم يجيز إضافة الاسم (آية) إلى الفعل من ناحيتين: الأولى أن الاسم (آية) يحمل معنى

---

[١] انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٥٠-١٥١، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٢، ص٣٥٠.

[٢] انظر مثلًا: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٣، ص١٥١-١٦١، والبغدادي ، خزانة الأدب ، ج٤، ص٤٠٥-٤٠٦.

[٣] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٦٢، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٤٣٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج٢، ص٧٦٢ ، لم ينسبه إلى أحد ، وابن خروف ، شرح كتاب سيبويه ، ص٢١١، لم ينسبه أيضًا. وبحثت في ديوان الأعشى ، ولم أجده فيه.

[٤] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٤٣٠، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج٢، ص٧٦٢.

الظرف الذي يمكن إضافته إلى الفعل كما أضيف الظروف ، والثانية: تقدير الفعل بمصدر مضاف الآية التي تعني العلامة.

وما بَيَّنَه الأعلم هو ذاته مذهب سيبويه فيه في الباب نفسه ، غير أن ما يختلف عند الأعلم عما هو عند سيبويه هو ترتيب العنوان ، فهو عند سيبويه " باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء " كما أن سيبويه ينسبه إلى الأعشى ، وأما الأعلم فلا ينسبه إلى أحد.[١]

ويستحضر سيبويه شاهدًا آخر نظيرًا لبيت الأعشى ، لكنَّ الشاعر فصل بين الآية والفعل المضاف إليه ، وهذا النظير هو قول يزيد بن عمرو بن الصعق:[٢]

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

غير أن (ما) في هذا الموضع لغوٌ – على حَدِّ تعبير سيبويه – ، وأما الأعلم فقال بأنها زائدة ، ولا يختلف قول كلٍّ منهما عن الآخر.[٣]

ويقول فيه النحاس القول نفسه ، غير أنه يرويه روايةً أخرى لا تؤثر في موطن الاستشهاد ودون الالتفات إلى وجود (ما) فكأنها غير مذكورة.[٤] وهذا يعني أنه يرى أنها زائدةٌ غير مؤثرة فيما بعدها ، ويأتي ابن السيرافي بالشاهد كما رواه سيبويه منسوبًا إلى يزيد بن عمرو بن الصعق ، ثم يقول بأن (ما) زائدة ، ويقدر الكلام: بآية تحبون ، ثم يروي بعد ذلك البيت مرة أخرى متبوعًا ببيت آخر من القصيدة ، ولكنها رواية تختلف عن الأولى قائلًا إنها رواية ليس في موطن استشهاد على مسألة إضافة الاسم إلى الفعل.[٥]

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب، ج٣، ص١١٧–١١٨، وانظر: الأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٤٣٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ج٢، ص٧٦٢.

[٢] انظر: سيبويه ، الكتاب، ج٣، ص١١٧–١١٨، وابن خروف، شرح كتاب سيبويه، ص٢١١، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ١٨٣.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج٣، ١١٨ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٤٣٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج٢، ص٧٦٢.

[٤] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٣١٦.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص١٧٦.

ويأتي الجوهري ببيت الأعشى بطريقة تختلف عن رواية سيبويه والأعلم له ، ثم يقول إن موطن الاستشهاد فيه إضافة (آية) إلى الفعل ، وعَدَّ ذلك من النوادر ؛ إذ إنه من عادة العرب إضافة الظروف إلى الأفعال في مثل قولنا: هذا يومَ يفعلُ.[١] ويأتي به ابن سيده أيضًا شاهدًا على المسألة نفسها ذاهبًا فيه مذهب النحاة من حيث التوجيه دون زيادة أو نقصان.[٢]

كما يأتي الزمخشري بالبيتين حجةً على إضافة الاسم إلى الفعل ؛ لما في الاسم (آية) من معنى الوقت.[٣] ويقف ابن خروف على البيتين أيضًا ، مبينًا موطن الاستشهاد فيهما ، ومؤيدًا سيبويه فيما ذهب إليه من حيث التوجيه ، غير أنه يجيز أن تكون (ما) في بيت يزيد بن عمرو مصدريةً ، وعندها تكون الإضافة إلى الفعل.[٤] ويتبع الخوارزمي النحاة فيما ذهبوا إليه من جواز إضافة الاسم (آية) ؛ لأن فيها معنى الوقت ، وتجده يأتي بالبيتين شاهدًا على ذلك.[٥]

ويقف السكاكي على مسألة إضافة الأسماء إلى الأفعال ، ثم يأتي بالشطر الأول من بيت الأعشى شاهدًا على جواز إضافة الاسم إلى الفعل كما يُضاف إلى الاسم.[٦] وأما ابن يعيش فيذهب في مسألة إضافة الأسماء إلى الأفعال مذهب أبي القاسم الزمخشري دون أي اختلاف ، كما فعل ذلك الخوارزمي من قبله.[٧]

ويأتي ابن مالك بالبيتين أيضًا شاهدَيْنِ على جواز إضافة الاسم (آية) وما هو في معناه إلى الفعل ، ثم يقول إنه لا حاجة لتقدير حرف مصدريٍّ بين (آية) والفعل كما قال ابن جني.[٨] ويأتي رضي الدين الإستراباذي بالبيتين على أنه (آية) تجوز إضافتها إلى الأفعال من حيث كونها دخيلة

---

[١] انظر: الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية ، ج٥، ص١٩٥٢: (زُورًا) بدلًا من (شعثًا)، ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.

[٢] انظر: ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، ج١٠، ص٥٩٤.

[٣] انظر: الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص١٢٩-١٣٠.

[٤] انظر: ابن خروف ، شرح كتاب سيبويه ، ص٢١١.

[٥] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج٢، ص٤٦-٤٧.

[٦] انظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص١٢٩.

[٧] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص١٨٣-١٨٥.

[٨] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٢، ص٩٤٦-٩٤٧. وانظر: شرح التسهيل ، ج٢، ص٢٥٩.

بمعنى الوقت ، ويقول أيضًا بأن إضافتها إلى الفعل تكون في الغالب مُصَدَّرةً بحرف مصدريٍّ كما هي الحال في بيت يزيد بن عمرو الصعق.[١]

ويأتي ابن منظور كذلك ببيت الأعشى غير منسوبٍ إليه شاهدًا على أن الاسم (آية) الذي يعني العلامة الدالَّة على الوقت تجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية.[٢] وابن هشام يقف على الشاهدين ، ويقول إن (آية) تجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية غيرَ مُصَدَّرةٍ بحرف مصدري ، كما يجوز تصديرها بها ، وتجده يخالف سيبويه في عدِّ (ما) زائدةً بقوله: إنها مصدرية.[٣]

ويتبع السيوطي ابن هشام فيما ذهب إليه ، لكنه يرى أن (ما) يمكن أن تكون نافيةً.[٤] والبغدادي يذكر البيتين ، ويقول إن البصريين يذهبون في مثل هذا الموضع إلى وجوب إضافة (آية) إلى الجملة الفعلية دون تصديرها بحرف مصدري وفقًا لِعَدِّه (ما) في بيت يزيد بن عمرو زائدةً لغوًا عند سيبويه ، وأما الكوفيون فيجيزون تصدير الجملة المضافة بحرف مصدري أو عدم تصديرها به.[٥]

ثم يورد السيوطي رأي ابن جني القائل بعدم جواز تجريد الجملة الفعلية المضافة من الحرف المصدري بحجة أن الاسم (آية) يضاف إلى الأسماء في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ البقرة:٢٤٨ ، ثم يأتي برأي كلٍّ من النحاس والزمخشري وابن هشام والمبرد في توجيه الشاهد ، ثم يقول إنه وجد الاسم (آية) في كثير من المواضع من القرآن الكريم مفردةً غير

---

[١] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٣، ص١٧٣.

[٢] انظر: ابن منظور ، لسان العرب ، (أيا) ، ج١٤، ص٦٢.

[٣] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٨٣٦.

[٤] انظر: السيوطي ، همع الهوامع ، ج٢، ص٥١٧-٥١٨.

[٥] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٦، ص٥١٢.

مضافةٍ في مثل قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ يس:٣٧، وغيرها من الآيات الكريمة.[١]

واستنادًا إلى ما سبق تجد إجماع النحاة على جواز إضافة (آية) التي تعني العلامة التي تحمل معنى الوقت إلى الفعل ، ولكنه يختلفون في توجيه (ما) الفاصلة بين الاسم والفعل في نوعها من ناحية ومن ناحية أخرى وجوب تصدير الجملة الفعلية بها أو عدم وجوبه ، وسيبويه يقول إنها زائدةٌ لغوٌ وقد أَيَّدَهُ عدد من النحاة في توجيه المسألة ، ويرى الباحث أنه الرأي الصواب ؛ إذ إنَّ العرب أضافت الظروف الدالة على الوقت إلى الأفعال ، وكلمة (آية) تحمل معنى الوقت ، فلا حاجة إلى إضافة (ما) في هذا الموضع.

وتجد عددًا من النحاة ذهب إلى أنها مصدرية وإدخالها على الفعل واجب ، وهذا غير صحيح فيمكن أن تكون (ما) مصدريةً ، إلا أن وجوب إدخالها فليس واجبًا ؛ لورود شواهد على هذه المسألة ولم تكن فيها (ما) المصدرية فاصلةً بين الاسم والفعل المضاف إليه.

---

[١] انظر: المرجع السابق ، ج٦، ص٥١٢-٥١٣ ، وبحثت عن كلام ابن جني في عدد من مصنفاته في هذه المسألة فلم أعثر عليه. وانظر: المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ج٣، ص٢٨٩.

الفصل الرابع

التوابع

يتناول الباحث في هذا الفصل عددًا من المسائل التي تعرض إليها الأعلم في شرحه لشواهد الكتاب في ما يتعلق بكلٍّ من العطف والنعت والبدل والتوكيد ، وقد قَسَّمَ الفصل على ثلاثة مباحث هي النعت والبدل والعطف ، وأما التوكيد فلم توجد له شواهد عند الأعلم ، وتناول الباحث في كلٍّ مبحث شاهدًا يتعلق بإحدى مسائل التابع مما يزيد في وضوح منهج الأعلم في كتابه ، وأول هذه المباحث:

المبحث الأول: النعت.

وردت عند الأعلم شواهد متعددة في أبواب الكتاب المتفرقة تتعلق بهذا المبحث ؛ غير أن المسألة التي ارتأيت أن أتطرق إليها هي مسألة عطف الصفات ؛ فقد تطرق إليها عدد من النحاة لأنها مسألة معروفة في الكلام واستخدامها شائع في لغتنا اليومية.

عطف الصفات بعضها على بعض.

يتناول الباحث في هذا المبحث مسألة عطف الصفات بعضها على بعض ؛ إذ ورد عند الأعلم شواهد على ذلك في باب ترجمه عن سيبويه بقوله: " هذا باب ما تنتصب فيه الصفة " ، ومنها قول أمية بن أبي عائذ الهذلي:[١]

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي

فيرى أن الصفة (شُعْثٍ) عُطِفَتْ على (عُطَّلٍ) بالواو جوازًا ؛ لأنهما صفتان ثابتتان في الموصوف ، ولو كان العطف بالفاء لما جاز ذلك لأن الفاء تعني التفرقة ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن الواو تعني الاجتماع.[٢] وهذا موضع الاستشهاد عند سيبويه في باب " ما ينتصب فيه الصفة لأنه

---

[١] انظر: السكري ، ديوان الهذليين ، ج٢، ص١٨٤:

(له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو رِ عوجٌ مراضيعُ مثلُ السعالي) وإذا أخذنا بهذه الرواية فلا شاهد فيه.

وانظر:ابن منظور: لسان العرب، (رضع)، ج٨ ، ص١٢٧، وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩٩، والأعلم، تحصيل عين الذهب، ص٢٣٤.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٢٣٤.

حال وقع فيه الألف واللام."[١] ، غير أنه يقول: لو عطفت الصفة بالفاء لكان قبيحًا وليس كما أورد الأعلم بأنه لا يجوز. وتجد سيبويه يأتي به مرة أخرى في باب " ما ينتصب على التعظيم والمدح " بنصب (شعثًا) على الذم وفقًا لما قاله الخليل ، ثم يقول بجواز الجر على الصفة.[٢] ونقل عنه ذلك النحاس وبينَ موطن الاستشهاد فيه (النصب على الذم) ، وأما رواية الجر فاكتفى بقوله بأنه يجوز الجر على الصفة ، على عكس ما فعل الأعلم.[٣]

ويقف عليه ابن السيرافي مسبوقًا ببيتين من القصيدة ، مبينًا مراد سيبويه منه على نحو أكثر دقة وتفصيلًا مما هو عند الأعلم ؛ إذ يقول: " قال سيبويه: لو قلت (فشعثٍ) قبح. وإنما قبح لأن العطل هو أن لا يكون على المرأة حلي ؛ حصل لها مع الشعث في وقت واحد ، فجاز أن يعطف أحدهما على الآخر ؛ لأن الواو للجمع وليست للتعقيب ، ولو عطفت بالفاء لوجب أن يكون الشعث قد حصل لهن بعد العطل ، وهذا يفسد معنى الشعر ؛ لأنه أراد أن يخبر بالصفات التي حصلت لهؤلاء النسوة في حال واحدة. ولو عطف بالفاء لم يكن الشعث مصاحبًا للعطل وكانا في الوقت الذي كان فيه."[٤]

وإذا تفحصت كلام ابن السيرافي تجده يبين أن القبح يكون من حيث معنى الشِّعْرِ لا من حيث اللغة ، ويظهر أيضًا أن العطف بالفاء في مثل هذا الموضع جائز وليس ممنوعًا كما أورد الأعلم ، وقد أوضح ذلك بعد تبيانه جواز عطف الصفات بعضها على بعض بالواو. ويذكر ابن سيده الشاهد برواية النصب ويبين وجه الجر فيه ، وتجده يقول عن يونس قال إن الجر فيه أكثر ويأتي بنظير له عطفت فيه الصفة على الأخرى.[٥]

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٣٩٩.

[٢] انظر: المرجع نفسه ، ج٢، ص٣٩٧.

[٣] انظر: النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص٢٠٦.

[٤] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٠١-١٠٢.

[٥] انظر: ابن سيده ، المخصص ، ج٥، ص٨٩.

يوجه الخوارزمي الشاهد على نصب (شعثًا) بالعطف على موضع (نسوة عطل) ، ولا يجوز أن يكون النصب بفعل مضمر كما أورد سيبويه ، وأما الجر فلا يتطرق إليه ، ويرى الباحث أن كلامه بعدم جواز توجيه النصب بفعل مضمر ، وأنه بالعطف على موضع (نسوة عطل) ، فيه وجه ؛ غير أنه سيأتي معنا أنه ورد عند ابن هشام وغيره من النحاة أن العطف على الموضع في مثل هذا الشاهد ضعيف.[١] ويتبع الخوارزميَّ في هذا التفسير ابنُ يعيش أيضًا.[٢]

وأما ابن مالك فيأتي بالبيت شاهدًا على جواز قطع النعت النكرة عن منعوته ، فالنعت (شعثًا) مقطوع عن (نسوة عطل) لأنه نكرة ، كما تجده يذهب إلى أن عطف النعوت بعضها على بعض غير جائز في اللغة.[٣] ويتبعه في توجيهه هذا رضي الدين الإستراباذي ؛ إذ يرى القطع مؤكدًا بحرف العطف الواو ، كما تجده قبل ذلك يجيز النصب على الذم كما هو عند النحاة السابقين.[٤]

وهذا مذهب السمين الحلبي فيه أيضًا ؛ فهو يورده مرتين: الأولى شاهدًا على النصب على الترحم ، والثانية شاهدًا على النعت المقطوع المؤكد بحرف العطف كما هي الحال في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ النساء: ١٦٢ ؛ فهو يرى نصب (المقيمين) على النعت المقطوع.[٥]

ويقول ابن هشام أيضًا إن نصب (شعثًا) إنما هو على النعت المقطوع ، كما تجده يبين المقصود بالنعت المقطوع بأنه يكون محمولًا على الابتداء إذا كان مرفوعًا ، أو مفعولًا به لفعل

---

[١] انظر: الخوارزمي ، شرح المفصل (التخمير) ، ج١، ص٣٦١-٣٦٢، وابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٦١٦، والأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٤٢٣-٤٢٤.

[٢] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ص٣٧٠-٣٧١.

[٣] انظر: ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج٣، ص٣١٨، (تأوي) بدلًا من (يأوي) ولا يؤثر في موطن الشاهد.

[٤] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢، ص٣٢٢-٣٢٣، ج١، ص٤٣٣.

[٥] انظر: السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ج٤، ص١٥٤، ج٣، ص٧٩.

مضمر لا يجوز إظهاره إذا كان منصوبًا.[١] ويتبعه في هذا التوجيه الأشموني دون اختلاف.[٢] والأزهري أيضًا يرى جواز قطع النعت هنا ؛ لأنه نكرة أريد به التخصيص.[٣]

ويقف البغدادي على الشاهد فيبين مذهب عددٍ من النحاة فيه من مثل سيبويه وابن خلف والنحاس والأعلم ؛ إلا أنه ينسب رأي ابن السيرافي الذي أثبتُّه سابقًا إلى النحاس. وفي موضع آخر يأتي به البغدادي شاهدًا على قطع النعت النكرة من المنعوت بالواو.[٤]

ويظهر من أقوال العلماء السابقين الاختلاف في رواية الشاهد ، وتعدد توجيهاتهم لموطن الاستشهاد ، ويرى الباحث أن التوجيه الأقرب إلى الصواب إذا كان (شعث) مجرورًا نعتًا لمحذوف تقديره: ونِسْوةٍ شُعْثٍ ؛ لأنه كما قال ابن مالك لا يجوز عطف الصفات بعضها على بعض. وأما رواية النصب فيه ، فيرى الباحث أن توجيهها بالنصب على النعت المقطوع صحيح ويدور في فلك النصب بفعل مضمر كما بَيَّنَ ذلك ابن هشام. أما العطف على محل (نسوةٍ عطلٍ) فصحيح أيضًا ولكنه ضعيف ؛ لأن الفعل لازم غير متعدٍّ.

---

[١] انظر: ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج٣، ص٢٨٥-٢٨٦.

[٢] انظر: الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج٢، ص٣٢٧-٣٢٨.

[٣] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢، ص١٢٥-١٢٦.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٢، ص٤٢٦-٤٢٧، ج٤، ص٤٠.

المبحث الثاني: البدل.

يتناول الباحث في هذا المبحث مسألة إبدال الاسم الظاهر من الضمير ، فقد وردت عند الأعلم شواهد على ذلك ؛ ففي " باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يُبْدَلُ مكان ذلك الاسم اسمًا آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول." عند سيبويه ، وأسندها الأعلم خطأً إلى باب "وجه اتفاق الرفع والنصب." على الرغم من أنه ليس بعنوان باب ، وإنما هي مسألة من مسائل هذا الباب ، ومن تلك الشواهد قول رجل من بَجيلة أو خثعم:[١]

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

يقف الأعلم على هذا الشاهد مبينًا أن موطن الاستشهاد فيه " حمل الحلم على الضمير المنصوب بدلًا منه ؛ لاشتمال المعنى عليه."[٢] وواضح منه أنه يوجه (حلمي) بالنصب على بدل الاشتمال من ياء المتكم المتصلة بالفعل ، ولهذا السبب دون غيره يستحضر سيبويه الشاهد.[٣] ويتبعه الأخفش أيضًا في توجيهه ؛ إذ يأتي به نظيرًا لما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ الشورى:٥٢-٥٣، فقد جُرَّ الصراط بدلًا مطابقًا من الصراط الأولى.[٤]

وهذا توجيه الطبري له أيضًا ، غير أنه يقول أنه لو رُفِعَ الحلم خبرًا لمبتدأ لكان جائزًا.[٥] وكذا موقف ابن السراج منه ؛ فهو ينقل ما جاء به سيبويه بحرفه دون تغيير.[٦] والزجاج أيضًا ؛ إذ يتبعهم في هذا التوجيه.[٧] ويأتي ابن السيرافي بالشاهد منسوبًا إلى عدي بن زيد على خلاف ما هو

---

[١] انظر: عدي بن زيد العبادي، ديوانه ، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، د.ط ، ١٩٦٥م، شركة دار الجمهورية، بغداد، ص٣٥. وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٥٦ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٢٩.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص١٢٩.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص١٥٦.

[٤] انظر: الأخفش ، معاني القرآن ، ج١، ص٣١١.

[٥] انظر: الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج١٦، ص٥٥٣.

[٦] انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج٢، ص٥١.

[٧] انظر: الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج٤، ص٣٦٠.

في الكتاب مبينًا موطن الاستشهاد فيه مُتَّبِعًا سيبويه فيه ، وتجده علاوةً على ذلك يقول: " فإن قال قائل: أنتم لا تجيزون الإبدال من ضمير المتكلم ، ولا من ضمير المخاطب. قيل له: الذي يمنع منه ، أن البدل يكون على طريق التعريف والإيضاح للمبدل منه ، كقولك: رأيتُك زيدًا ورأيتَني عمرًا. فهذا لا يجوز ؛ لأنه ليس يقع إشكال في المتكلم والمخاطب فيُحْتَاج إلى بدل يوضحه ، وهذا الضرب من البدل لا يجوز ؛ لأن في الإبدال منه فائدةً."[١] والمقصود به أن إبدال الاسم من الضمير في حال كان المبدل منه واضحًا – كما هو في الشاهد جائزٌ. وأما إبدال الاسم من الضمير غير المراد منه التوضيح فغير جائز.

ويقف ابن جني على الشاهد أيضًا مبينًا فيه ما بَيَّنَهُ ابن السيرافي ؛ إذ يقول إن إبدال البعض أو الاشتمال من ضمير المتكلم جائز. وأما إبدال الكلِّ فهو غير جائز.[٢] ويذهب هذا المذهب أيضًا العكبري دون اختلاف ، وهو يأتي بالبيت شاهدًا على إبدال الحلم من الضمير بدلَ اشتمال.[٣] ولا يخالفهم في ذلك ابن يعيش أيضًا ؛ فهو يذكر البيت شاهدًا على المسألة نفسها في موضعين من الكتاب ، غير أنه يقول إن الإبدال جاز بسبب القافية.[٤]

ويأتي ابن مالك بالشاهد في موضعين من مؤلفاته ، ويوافق النحاة أيضًا فيما ذهبوا إليه من حيث التوجيه وإبدال الاسم – إذا كان بدل اشتمال – من ضمير المتكلم.[٥] وهذا مذهب رضي الدين الإستراباذي[٦] ، والمالكي فيه[٧] ؛ فتجدهما يأتيان بالبيت شاهدًا على المسألة نفسها.

---

[١] ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص٨٥-٨٦.

[٢] انظر: ابن جني ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص٢١.

[٣] انظر: أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١، ص٤١٢.

[٤] انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٢، ص٢٦٠-٢٦١ ، ٢٦٩.

[٥] انظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ج٣، ص١٢٨٤ ، وشرح التسهيل ، ج٣، ص٣٣٦-٣٣٧.

[٦] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٢، ص٣٩٠-٣٩١.

[٧] انظر: المالكي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ج٢، ص١٠٤٤-١٠٤٥.

ولا يختلف توجيه ابن هشام[١] ، وابن عقيل لهذا الشاهد[٢] ؛ فهما يأتيان به في باب البدل مُبَيِّنَينِ قاعدة إبدال الاسم الظاهر من الضمير ، ثم يستشهدان به على المسألة. ويتبع البغدادي النحاة فيما ذهبوا إليه أيضًا ؛ إذ يأتي بالبيت شاهدًا على المسألة نفسها ذاكرًا آراء عدد من العلماء فيه ويوافقهم في مذهبهم ، وتجده يذكر الشاهد برواية سيبويه والنحاة له وبرواية أخرى لا تُخِلُّ في موطن الاستشهاد ، كما تجده يذكر آراء العلماء في نسبته ، ويخلص إلى أنه لِعَدِيِّ بن زيد العِبَادي.[٣]

ومما سبق يتضح اتفاق النحاة على قول واحد في توجيه موطن الاستشهاد ، فـ (حلمي) بدل اشتمال من ضمير النصب الياء المتصل بـ (ألفيتني) ، وما دَلَّ على ذلك هو المعنى المراد من البيت ، وأما قول عدد من النحاة بأنه يجوز فيه الرفع على الابتداء فجائز أيضًا ، ولكن توجيهه على البدل يظل أقرب إلى الصواب ؛ لقربه من المعنى المراد ولتجنب التأويل في حال توجيهه بالرفع.

---

[١] انظر: ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص٤٤٩.

[٢] انظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج٣، ص٢٥٠-٢٥١.

[٣] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٥، ص١٩١-١٩٤:

(ذريني إن حكمك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا) ولا يؤثر ذلك في موطن الشاهد.

المبحث الثالث: العطف.

وقف الأعلم على عددٍ لا بأس به من الشواهد كان موطن الاستشهاد فيها متعلِّقًا بقضايا العطف ، وكان ذلك في أبواب متفرقة من تحصيل عين الذهب كما هي الحال في الكتاب عند سيبويه ، ومن المسائل التي رصدها الباحث في العطف يتضح فيها جانب من منهج الأعلم في توجيه الشواهد:

العطف على المحل.

والمقصود به أن يأتي الشاعر بالاسم معطوفًا على موضع الاسم المعطوف عليه دون العطف عليه باللفظ ، ففي باب " ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله " يأتي الأعلم بعدد من الشواهد عُطِفَ فيها الاسم على موضع الآخر ، منها قول لبيد:[١]

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

يستشهد الأعلم به على " حمل (دون) الآخِرة على موضع الأولى ؛ لأن معنى لم تجد من دون عدنان ، ولم تجد دون عدنان واحد."[٢] وهذا يعني أن حرف الجر (من) زائد غير مؤثر في المعنى والإعراب. وكذلك موضع الاستشهاد عند سيبويه ، غير أنه يرى أن الوجه فيه الجر دون النصب.[٣]

وتجد هذا التوجيه منسوبًا إلى الخليل أيضًا دون اختلاف ، ومعه أبيات أخرى نظيرة له من مثل قول عُقَيْبَةَ الأسدي:[٤]

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

---

[١] انظر: لبيد ، ديوانه ، ص١٣١: (قائمًا) بدلًا من (والدًا) ولا يؤثر في موطن الشاهد. وانظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٦٨، والأعلم، تحصيل عين الذهب ، ص٩٣، كما أثبته.

[٢] الأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٩٣.

[٣] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٦٨.

[٤] انظر: الخليل ، الجمل في النحو المنسوب إليه ، ص٧٤.

فقد نصب (الحديدا) بالعطف على موضع (الجبال) دون الجر ، وقد روى الأعلم هذا الشاهد عن سيبويه مستشهدًا به على المسألة نفسها ، وقال إن ثمة من اعترض على سيبويه بروايته بالنصب وأنه من قصيدة مجرورةٍ قافيتُها بدليل بيتٍ أورده الأعلم قافيته مجرورة ، ولكنه التمس له العذر بأنه قد يكون من قصيدة قافيتها منصوبة غير القصيدة المشهورة ، كما قال أيضًا إن سيبويه ربما يكون قد سمعه من مُنْشِدٍ رَدَّهُ إلى الأصل بلغته فَقَبِلَهُ منه سيبويه ، وعلى ذلك تكون رواية سيبويه للشاهد وفقًا للغة المُنْشِدِ لا للغة الشاعر.[١]

ويقف المبرد على الشاهد قائلًا بأنه يروى بالنصب والجر ، والوجهان جائزان فيه.[٢] والقول نفسه يقوله النحاس دون اختلاف ، غير أنه لا يصرح بأنه يروى بالنصب والجر.[٣] ويتبع النحاة في هذا التوجيه أيضًا ابن جني.[٤] وكذلك ابن السيرافي ؛ إذ يروي البيت مسبوقًا ببيت آخر من القصيدة ، وموطن الشاهد عنده كما هو عند النحاة السابقين.[٥]

ويذكر أبو البركات الأنباري الشاهد في "مسألة المنادى المفرد العلم: معرب أو مبني؟" مع شواهد عديدة ذكرها سيبويه والنحاة ، ويذهب فيه المذهب نفسه دون اختلاف.[٦] وهذا مذهب العكبري فيه أيضًا.[٧] ويتبعهم في التوجيه نفسه رضي الدين الإستراباذي كذلك ؛ فهو يأتي به شاهدًا على أن الجار والمجرور الواقع في محل المفعول به يجوز عطف الاسم المنصوب على

---

[١] انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص٦٧ ، والأعلم ، تحصيل عين الذهب ، ص٩٢-٩٣، غير أنه ثمة تصحيف أو تحريف من النساخ قد يكون في الكتاب ؛ إذ روي (إنما) بدلًا من (إننا) ، وانظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٩٩.

[٢] انظر: المبرد ، المقتضب ، ج٤، ص١٥٢.

[٣] انظر: النحاس ، إعراب القرآن ، ص١١٥٧.

[٤] انظر: ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ج٢، ص٤٣.

[٥] انظر: ابن السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ، ج١، ص١٨-١٩.

[٦] انظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٢٧٠-٢٧٣.

[٧] انظر: أبو البقاء العكبري ، شرح ديوان المتنبي ، ج٢، ص٢١١.

موضعه ؛ لأنه في محل المفعول به ، كما هي الحال في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾ المائدة:٦، فقد عطف (أرجلكم) بالنصب على موضع (برؤوسكم).[١]

ويقف ابن هشام على البيت شاهدًا على أن جواز عطف الاسم المنصوب على موضع الجار والمجرور ، إنما يجوز إذا كان الفعل متعديًا في الأصل وكان الحرف الجار للاسم المعطوف عليه زائدًا فقط ، فلا يجوز مثلًا القول: وقفتُ بالبابِ والشارعَ. فتعطف (الشارع) وهو منصوب على موضع (الباب) لأن الباء غير زائدة.[٢] ويتبع الأزهري ابن هشام في هذا المذهب ؛ فيستشهد بالبيت على ذلك ، كما فعل ابن هشام.[٣]

ويأتي البغدادي بالشاهد أيضًا ، فيوجهه توجيه النحاة له دون اختلاف ، كما تجده يأتي برأي ابن هشام فيه وفي مسألة العطف على المحل ويوافقه في ما ذهب إليه.[٤]

ويرى الباحث أنَّ اتفاق النحاة على جواز العطف على المحل في هذا الموضع كافٍ ، وليس بحاجة إلى زيادة القول فيه ، غير أنه يمكن توجيه نصب (دون) مفعولًا به لفعل محذوف أغنى عن إعادته الفعل المذكور قبله.

---

[١] انظر: رضي الدين الإستراباذي ، شرح الرضي على الكافية ، ج٤، ص١٣٧.

[٢] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص٦١٦.

[٣] انظر: الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١، ص٤٢٣-٤٢٤.

[٤] انظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج٢، ص٢٥٢.

الخاتمة

تناول الباحث في هذا البحث عددًا من الشواهد النحوية الشعرية التي شرحها الأعلم في كتابه " تحصيل عين الذهب " ووَجَّهَها توجيهًا نحويًا في ضوء النظرية الإسنادية للجملة العربية ، وخرج منها بنتائج متعددة تبين منهجه في شرح الشواهد.

والقارئ لكتاب تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري يمكن أن يتبين منهجه في شرح شواهد سيبويه من عدة جوانب من مثل طريقته في عرض مادة الكتاب ؛ إذ إنه وقف على أبواب الكتاب جميعها وحافظ على ترتيبها مستخدمًا لغة سيبويه ، غير أنه غالبًا ما كان يميل إلى اختصار العناوين.

أما النحاس وابن السيرافي فلم يأتيا على أبواب الكتاب وشواهده جميعها وغالبًا ما كانا يذكران الشواهد دون إسنادها إلى أبوابها ، أو أنهما كانا يضعان الشاهد تحت عنوان يبين مفهوم العنوان الموجود عند سيبويه.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة:

١- تناول الأعلم معظم شواهد سيبويه الشعرية فأسندها إلى أبوابها ونسبها إلى أصحابها قدر استطاعته ، ذلك إن لم تكن الشواهد التي شرحها هي كلهُّا الموجودة في نسخة الكتاب التي كانت بحوزته ، فقد بلغ عددها عنده ألفًا وسبعة وعشرين شاهدًا ؛ لذا تجده أكمل الشروح التي وصلت إلينا لشواهد كتاب سيبويه من حيث عدد الشواهد ، وهذا مما يميزه من النحاس وابن السيرافي في هذا الجانب ، وقد ذكر محققُ تحصيل عين الذهب ذلك في مقدمة التحقيق ، وهو موجود أيضًا في مقدمة الأعلم للكتاب.

٢- حافظ الأعلم على ترتيب أبواب كتاب سيبويه في شرحه ، فلم يقدمْ بابًا ويؤخر آخر ، وعلاوةً على ذلك حافظ على عناوين الأبواب بلغة سيبويه ، غير أنه كان يختصر بعضها ظانًّا أنه بذلك

أشار إلى الباب ، أو أنه كان يعتقد أنَّ ما ذكره من عنوان الباب بقوله: "وفي باب ترجمته...." يَدُلُّ على ما أراده سيبويه من العنوان ، كما تجدر الإشارة إلى أن الأعلم قد يقول إنه يترجم العنوان عن سيبويه ، ولكنه موجود بحرفه عند سيبويه دون تغيير ، وهذا مما قد يكون سببه الاختلاف الحاصل بين نسخ الكتاب.

أما النحاس فلم يكن مهتمًا بذكر صاحب البيت والمعنى المراد منه ، وغالبًا ما كان يذكر الشاهد بقوله: وقال آخر ... حجة على رفع أو نصب أو جر.... ، وكان ابن السيرافي مهتمًا بنسبة الشواهد إلى أصحابها وتوثيق الأبيات على نحو يميزه من الأعلم الذي كان يكتفي بذكر البيت المقصود بالاستشهاد دون غيره ، فكان ابن السيرافي يذكر الشاهد مسبوقًا ببيت أو ببيتين أو متبوعًا بأبيات ويسندها إلى صاحبها ثم يبين وجه الاستشهاد والمعنى المراد منه.

٣- كان إثبات الأعلم للشاهد موافقًا لما هو في الكتاب دون اختلاف ، فلم يجد الباحث شواهد يرويها الأعلم على نحو مختلف عما هو عند سيبويه إلا نادرًا ولم يكن هذا الاختلاف مؤثرًا في موطن الشاهد. وأما النحاس وابن السيرافي فوجد الباحث عندهما شواهد مختلفة عما هي عند سيبويه وثمة اختلافٌ في توجيه عدد من الشواهد أو في ترجيح أحد الأوجه المتعددة لموطن الاستشهاد.

٤- كان مذهب الأعلم فيما بَيَّنَه من مواطن الاستشهاد موافقًا مذهب سيبويه ، مستخدمًا مصطلحات سيبويه والبصريين في معظم المواطن ، كما كان الأعلم يأتي في بعض المسائل بأقوالٍ لبعض النحاة اعترضوا فيها على مذهب سيبويه ، فيناقشها ويقدم رأيه بعبارة: والقول عندي... ، ثم ينتصر لسيبويه لكن دون تعصب ، وإنما كان انتصاره مدعمًا بالأدلة والبراهين العقلية ، وهذا مما يظهر للقارئ قدرته على إبداء الرأي ومناقشة آراء العلماء النحوية وعدم تمثل آرائهم فيما يقولون ،

غير أن الأعلم خالفه في مسائل قليلة جدًّا ، وردت واحدة منها في البحث ، ولكنها لم تكن مخالفةً جوهرية في المذهب النحوي.

وأما النحاس فغالبًا ما كان يميل إلى الاختصار في تبيين موطن الاستشهاد ، وقد يهمل موطن الاستشهاد الذي ساق إليه سيبويه الشاهد ، وكان ابن السيرافي يقترب في شرحه من الأعلم ؛ إذ كان في الغالب ينقل كلام سيبويه بحرفه.

٥- لم يكن الأعلم يكرر القول الواحد في النظائر من الشواهد ، وإذا أورد سيبويه غير شاهد على المسألة نفسها كان الأعلم يُشِيرُ إلى موطن الشاهد في البيت السابق بعبارة: "والقول فيه كالقول في الذي قبله" وقد تكررت هذه العبارة كثيرًا عنده ، كما أنه لم يكرر الأبيات مستشهدًا بها لأكثر من مسألة ، فقد يرد الشاهد عند سيبويه غير مرة ، إلا أنه يذكره مرةً واحدةً أو يأتي به شاهدًا على كلامه هو (نظيرًا للشاهد الذي يتحدث عنه) ، أما النحاس وابن السيرافي فكانا يكرران الشاهد في غير موضع من كتابيهما.

٦- كانت آراء الأعلم وتوجيهاته النحوية للشواهد مبنيةً على المنطق والحجة النحوية ووفق المعنى المراد من الشاهد ، ولم يكن حُكْمُه مبنيًّا على معرفة دقيقة بأصحاب اللهجة المحكية في الشاهد كما هي الحال عند سيبويه ، فكان يكتفي بالإشارة إلى ذكر أصحاب اللهجة فقط بناءً على ما هو عند سيبويه فقط.

٧- ومما يمكن أن يتبينه القارئ من منهج الأعلم في الشرح هو أنه كان يوضح أوجه الإعراب المتعددة لموطن الشاهد كما وَضَّحَها سيبويه ويؤيده فيها ، أما النحاس وابن السيرافي فكانا يقتصران على توجيه واحد فقط وربما كانا يخالفان سيبويه في توجيه الشاهد أو ترجيح وجه على آخر إن ذكرا الأوجه المتعددة.

٨- كان اهتمام الأعلم بتبيان مواطن الاستشهاد وعناوين الأبواب الموجودة عند سيبويه على نحو واحد وأكثر دقةً مما هو عند النحاس وابن السيرافي ، إلا أن ابن السيرافي يتقدم عليه بالدقة في نسبة الأبيات إلى أصحابها وبذكر رواياتها المختلفة ؛ فقد وجد الباحث عنده أبياتًا منسوبةً إلى شعراء ولم تكن منسوبةً عند سيبويه أو أنه ينسبها إلى شعراء آخرين غير المنسوبة إليهم عند سيبويه.

وكان ابن السيرافي يستحضر عددًا من الأبيات السابقة للشاهد أو التابعة له من القصيدة التي أُخذ منها الشاهد. وأما النحاس فلم يكن عنده الاهتمام بنسبة الشواهد إلى أصحابها ظاهرًا على الإطلاق ، كما أن توجيهه للشواهد كان مختصرًا ومحصورًا بعبارات قصيرة لا تبين بوضوح عِلَّةَ توجيه للشاهد. وأما ابن السيرافي فكان في الغالب ما ينقل كلام سيبويه في الشاهد بحرفه دون زيادة أو نقصان.

وثمة نقاط كثيرةٌ توصل إليها الباحث في هذه الدراسة مبثوثة في فصولها تبين منهج الأعلم الشنتمري في شرح الشواهد وتميزه من النحاس وابن السيرافي لا حاجة لذكرها.

ثبت المصادر والمراجع

- الآمدي ، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت ٣٧٠هـ) ، **الموازنة بين أبي تمام والبحتري** ، تحقيق: أحمد صقر ، ط٤، ١٩٨٢م ، دار المعارف ، مصر.
- الأخطل ، **ديوانه** ، صنعه السكري: روايته عن أبي جعفر ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط٤ ، ١٩٩٦م ، دار الفكر ، دمشق.
- الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) ، **معاني القرآن** ، تحقيق: هدى محمود قراعة ، ط١، ١٩٩٠م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- الأزهري ، خالد بن عبد الله زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ) ، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح** ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ،بيروت.
- الأزهري ، خالد بن عبد الله زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ) ، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** ، تحقيق: عبد الكريم مجاهد ، ط١، ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الأزهري الهروي ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، **تهذيب اللغة** ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، ط١، ٢٠٠١م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ) ، **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، ١٩٩٦م ، جامعة قاريونس ، بنغازي.
- أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ، **ديوانه** ، صنعه: أبو سعيد ، الحسن السكري ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين ، ط٢، ١٩٩٨م ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت.
- الأسود الغندجاني، أبو محمد الأعرابي (ت ٤٣٠هـ)، **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق: محمدعلي سلطاني ، ط١، ١٩٨٠م ، دارالنبراس ، دمشق.

- الأسود بن يعفر النهشلي ، **ديوانه** ، صنعه: نوري حمودي القيسي ، د.ط ، ١٩٧٠م ، وزارة الثقافة والإعلام ، مطبعة الجمهورية ، بغداد.
- الأشموني ، نور الدين علي بن عيسى (ت ٩٠٠هـ) ، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، قدم له ووضع هوامشه: حسن حمد ، بإشراف إميل بديع يعقوب ، ط١، ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الأعشى الكبير ، **ديوانه** ، شرح وتعليق: محمد محمد حسين ط١، ١٩٧٤م ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ) ، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، ١٩٩٤م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ) ، **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، ط١، ١٩٨٧م ، معهد المخطوطات العربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت.
- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات (ت ٥٧٧هـ) ، **أسرار العربية** ، تحقيق: بركات يوسف هبود ، ط١، ١٩٩٩م ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت.
- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركات (ت ٥٧٧هـ) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١، ٢٠٠٣م ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار (ت ٣٢٨هـ) ، **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، ط١، ١٩٩٢م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

- بروكلمان ، كارل ، **تاريخ الأدب العربي** ، نقله إلى العربية: رمضان عبد التواب ، وراجع الترجمة: السيد يعقوب بكر ، ط٣، ١٩٨٣م ، دار المعارف ، القاهرة.
- بشر بن أبي خازم، **ديوانه**، تحقيق: عزة حسن، ط٢، ١٩٧٢م، دار إحياء التراث القديم، دمشق.
- ابن بشكوال ، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ) ، **كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم** ، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، ط٢، ١٩٩٤م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، ط٤، ١٩٩٧م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- البكري ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت ٤٨٧هـ) ، **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي** ، نسخه وصحَّحه ونقَّحه وحقَّق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني ، د. ط ، ١٩٣٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الجبوري ، عبد الله خلف صالح ، **الحجة النحوية عند الأعلم الشنتمري** ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٢م ، جامعة تكريت ، العراق.
- الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ) ، **دلائل الإعجاز** ، قراءة وتعليق ، محمود محمد شاكر ، ط٣، ١٩٩٢م ، مطبعة المدني ، مصر.
- ابن الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ) ، **النشر في القراءات العشر** ، تصحيح ومراجعة: محمد علي الضباع ، د. ط، د. ت ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الجمحي ، أبو عبد الله محمد بن سلَّام (ت ٢٣١هـ) ، **طبقات فحول الشعراء** ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، د. ط ، د. ت ، دار المدني ، القاهرة.
- جمعة، خالد عبدالكريم، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، ط٢، ١٩٨٩م، الدار الشرقية، القاهرة.

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، **اللمع في العربية** ، تحقيق: فائز فارس ، د. ط ، ١٩٧٢م ، دار الكتب الثقافية ، الكويت.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، **الخصائص** ، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤ ، د. ت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري** ، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب ، راجعه: مصطفى جواد ، ط١، ١٩٦١م ، مطبعة العاني ، بغداد.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ط١، ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، **سر صناعة الإعراب** ، تحقيق: حسن هنداوي ، ط١، ١٩٨٥م ، دار القلم ، دمشق.
- الجواليقي ، أبو منصور موهوب (ت ٥٤٠هـ) ، **شرح أدب الكاتب** ، تقديم: مصطفى صادق الرافعي ، د. ط ، د. ت ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) ، الصحاح: **تاج اللغة وصحاح العربية** ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤، ١٩٧٨م ، دار العلم للملايين ، بيروت.
- حاتم الطائي ، **ديوانه** ، د. ط ،١٩٨١م ، دار صادر، بيروت.
- الحديثي ، خديجة ، **كتاب سيبويه وشروحه** ، ط١، ١٩٦٧م ، مطابع التضامن ، بغداد.
- الحريري ، أبو محمد القاسم بنعلي بن محمد بن عثمان (ت ٥١٦هـ) ، شرح ملحة الإعراب ، تحقيق: أحمد محمد قاسم ، ط١، ٢٠٠٥م، دار الكلم الطيب ، دمشق.
- حسان بن ثابت ، **ديوانه** ، تحقيق: وليد عرفات ، د.ط ، ١٩٧٤م ، دار صادر ، بيروت.

- الحموي الرومي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت (ت ٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)** ، تحقيق: إحسان عباس ، ط١، ١٩٩٣م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- حميد بن ثور الهلالي ، **ديوانه** ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، ١٩٥١م ، تحقيق: عبد العزيز الميمني ، د. ط ، ١٩٦٥م ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة.
- الحميري اليمني ، نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـ) ، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري ومظهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله ، ط١، ١٩٩٩م ، دار الفكر المعاصر ، بيروت.
- الحنبلي ، أبو حفص عمر بن علي بن عادل (توفي بعد ٨٨٠هـ) ، **اللباب في علوم الكتاب** ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه: محمد سعد رمضان حسن ومحمد المتولي الدسوقي حرب ، ط١، ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، وشارك في التحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل ، وقَرَّظَهُ عبد الحي الفرماوي ، ط١، ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، **الحجة في القراءات السبع** ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ط٤ ، ١٤٠١هـ ، دار الشروق ، بيروت.
- خداش بن زهير العامري ، **شعره** ، صنعه: يحيى الجبوري ، د.ط ، ١٩٨٦م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق.
- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي (ت ٦٠٩هـ)، **شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)**، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بريدي ، ط١، ١٩٩٥م ، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، ليبيا – طرابلس.

- الخضري ، محمد الدمياطي الشافعي (ت١٢٨٧هـ) ، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٤٠م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر.
- الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ)، **شرح القصائد العشر**، حقَّق أصوله وعلَّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٩٦٢م، مطبعة المدني، القاهرة.
- الخطيب ، عبد اللطيف ، **معجم القراءات** ، ط١، ٢٠٠٢م ، دار سعد الدين للنشر ، دمشق.
- ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ) ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق: إحسان عباس ، ط١، ١٩٩٤م ، دار صادر ، بيروت.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت ٦١٧هـ) ، **شرح المفصل في صنعة الإعراب (التَّخْمِير)** ، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط١، ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الدمشقي ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكدي بن عبد الله (ت٧٦١هـ) ، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، ١٩٩٠م ، دار البشير ، عمان.
- الدينوري ، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) ، **أدب الكاتب** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤، ١٩٦٣م ، المكتبة التجارية ، مصر.
- الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ) ، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط٢، ١٩٩٣م، دار الكتاب، بيروت.
- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، حققه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، ط٢، ٢٠١١م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- ذو الرمة ، **ديوانه** ، شرح: عمر فاروق الطباع ، ط١، ١٩٩٨م ، دار الأرقم ، بيروت.
- الرازي ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ) ، **التفسير الكبير المسمى: مفاتح الغيب** ، ط٣، ١٤٢٠هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

- الراعي النميري ، **ديوانه** ، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت ، د. ط ، ١٩٨٠م ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.
- الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ) ، **شرح كتاب سيبويه**، إعداد: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، دكتوراة، ١٩٩٨م ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض.
- الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم ، **شعرهما** ، دراسة وتحقيق: سعود محمود عبد الجابر ، ط١، ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الزبيدي ، محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ) ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، دراسة وتحقيق ، علي شيري ، د. ط ، ١٩٩٤م ، دار الفكر ، بيروت.
- الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، بن سهل (ت ٣١١هـ) ، **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، ١٩٨٨م ، عالم الكتب ، بيروت.
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ) ، **اللامات** ، تحقيق: مازن المبارك ، ط٢، ١٩٨٥م، دار الفكر، دمشق.
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ) ، **الجمل في النحو** ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، ط٢، ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ) ، **حروف المعاني والصفات** ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، ط١، ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الزركلي ، خير الدين (ت ١٣٩٦هـ) ، **الأعلام: قاموس لأشهر تراجم للرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين** ، ط١٥، ٢٠٠٢م ، دار العلم للملايين ، بيروت.
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، **المفصل في صنعة الإعراب** ، تحقيق: علي أبو ملحم ، ط١، ١٩٩٣م ، مكتبة الهلال ، بيروت.

- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تحقيق: مصطفى حسين أحمد ، ط٣ ، ١٩٨٦م ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (من رجال القرن الرابع الهجري) ، **حجة القراءات** ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، ط٥، ١٩٩٧م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- ساعدة بن جؤية الهذلي ، **شعره** ، دراسة وتحقيق: ميساء قتلان ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٣م ، جامعة دمشق ، دمشق.
- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ) ، **الأصول في النحو** ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، ط٣، ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ) ، **مفتاح العلوم** ، تحقيق: نعيم زرزور ، ط٢ ، ١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- السكري ، **ديوان الهذليين** ، تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا ، د. ط ، ١٩٦٥م ، دار الكتب المصرية ، مصر.
- السمين الحلبي ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ) ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، د. ط ، د. ت ، دار القلم ، بيروت.
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، **الكتاب** ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط١، ١٩٦٨م ، دار الجيل ، بيروت.
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) ، **المحكم والمحيط الأعظم** ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، **المخصص** ، تحقيق: خليل إبراهيم الجفال ، ط١، ١٩٩٦م ، دار إحياء التراث ، بيروت.
- ابن السيرافي ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٨٥هـ) ، **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق: محمد علي الرَّيِّح هاشم ، راجعه طه عبد الرؤوف سعد ، ط١، ١٩٧٤م ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة.
- السيوطي ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢، ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت.
- السيوطي ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، د. ط ، د. ت ، المكتبة التوقيفية ، مصر.
- ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت ٥٤٢هـ) ، **أمالي ابن الشجري** ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، ط١، ١٩٩٢م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
- الشنتريني ، أبو الحسن علي بن بسام (ت ٥٤٢هـ) ، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** ، تحقيق: إحسان عباس ، د. ط ، ١٩٩٧م ، دار الثقافة ، بيروت.
- ابن الصائغ، أبو عبد الله شمس الدين محمد (ت ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم سالم الساعدي، ط١، ٢٠٠٤م،عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية،المدينة المنورة.
- الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ) ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د. ط ، د. ت، المكتبة التوقيفية، مصر.
- الصعيدي ، عبد المتعال ، **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة** ، ط١٧، ٢٠٠٥م مكتبة الآداب ، القاهرة.

- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ) ، **الوافي بالوفيات** ، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ) ، **نكت الهميان في نكت العميان** ، تحقيق: أحمد زكي بك ، ط١، ٢٠٠٠م ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة.
- ضيف ، شوقي ، **المدارس النحوية** ، ط٧، ١٩٦٨م ، دار المعارف ، مصر.
- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت ٣١٠هـ) ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** تحقيق: محمود محمد شاكر، وراجع أحاديثه: أحمد محمد شاكر ، ط١، ٢٠٠٠م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- طرفة بن العبد ، **ديوانه** ، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين ، ط٣، ٢٠٠٢م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- طرفة بن العبد ، **ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري** ، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال ، د. ط ، ١٩٧٥م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.
- طفيل الغنوي،**ديوانه**، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان أوغلي،ط١، ١٩٩٧م،دار صادر، بيروت.
- عامر بن الطفيل ، **ديوانه** ، د. ط ، ١٩٥٩م ، دار صادر ، بيروت.
- العجاج ، **ديوانه** ، رواية الأصمعي ، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي ، د. ط، د. ت ، مكتبة أطلس ، دمشق.
- عدي بن زيد العبادي ، ديوانه ، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد ، د.ط ، ١٩٦٥م ، شركة دار الجمهورية ، بغداد.
- عروة بن الورد ، **ديوانه** ، شرح وتقديم: سعدي ضناوي ، ط١، ١٩٩٦م ، دار الجيل ، بيروت.

- ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) ، **ضرائر الشعر** ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، ط١، ١٩٨٠م ، دار الأندلس ، بيروت.
- ابن عطية الأندلسي ، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت ٥٤٦هـ) ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط١ ، ٢٠٠١م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ابن عقيل، عبدالله بن عبد الرحمن الهمذاني المصري (ت ٧٦٩هـ) ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، ١٩٨٠م، دار التراث ، القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، تحقيق: عبد الإله النبهان ، ط١، ١٩٩٥م ، دار الفكر ، دمشق.
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) ، **شرح ديوان المتنبي** ، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ، د. ط ، د. ت ، دار المعرفة ، بيروت.
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) ، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي** ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، ط١، ١٩٩٩م ، مؤسسة المختار ، القاهرة.
- ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**،تحقيق:مصطفى عبدالقادرعطا، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عمر بن أبي ربيعة ، **ديوانه** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد ، ط٢، ١٩٩٦م ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- عمرو بن قميئة ، **ديوانه** ، تحقيق: حسن كامل الصيرفي ، د.ط ، ١٩٦٥م ، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية.
- عمرو بن كلثوم ، **ديوانه** ، جمع وتحقيق: إميل يعقوب ، ط١، ١٩٩١م ، دار الكتاب العربي، بيروت.

- الغامدي ، صالح أحمد مسفر، **شواهد النحو النثرية: تأصيل ودراسة** ، رسالة ماجستير ، ١٤٠٨هـ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) ، **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** ، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، ط٢، ١٩٩٣م ، دار المأمون للتراث ، بيروت.
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) ، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب** ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، ط١، ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي ، مصر.
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) ، **المسائل المشكلة** ، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد ، ط١، ٢٠٠٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- أبو الفداء ، الملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب (ت ٧٣٢هـ) ، **تاريخ أبي الفداء المسمى (المختصر في أخبار البشر)** ، علق عليه ووضع حواشيه: محمود ديوب ، ط١، ١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٥هـ) ، **كتاب العين** ، تحقيق: مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي د.ط، د.ت، دار ومكتبة الهلال ، بيروت.
- الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٥هـ) ، **الجمل في النحو المنسوب إليه** ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ط١، ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) ، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، تحقيق: محمد المصري ، طبعة منقحة وموسعة: حسان أحمد راتب المصري ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار سعد الدين ، دمشق.

- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين (ت ٦٧١هـ) ، **الجامع لأحكام القرآن** تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش ، ط٢، ١٩٦٤م ، دار الكتب المصرية ، القاهرة.
- القرطبي، ابن عمير اللخمي ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) ، **الرد على النحاة** ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، ط١، ١٩٧٩م ، دار الاعتصام ، القاهرة.
- القرشي ، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت ١٧٠هـ)، **جمهرة أشعار العرب** ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، د. ط ، د. ت ، مطبعة نهضة مصر ، مصر.
- القزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي (ت ٤١٢هـ)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي،د.ط، د.ت، دار العروبة، الكويت.
- القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر (ت ٣٣٩هـ) ، **الإيضاح في علوم البلاغة** ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، ط٣، ١٩٩١م ، دار الجيل ، بيروت.
- القطامي، **ديوانه**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، ١٩٦٠م، دار الثقافة، بيروت.
- القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٢٤هـ) ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، ١٩٨٢م ، دار الفكر العربي ، بيروت.
- أبو قيس صيفي بن الأسلت، **ديوانه**، دراسة وتحقيق: حسن محمد باجودة ، د. ط ، د. ت، مكتبة دار التراث ، القاهرة.
- القيسي ، أبو علي الحسن بن عبد الله (ق ٦ هـ) ، **إيضاح شواهد الإيضاح** ، تحقيق: محمد ابن حمود الدعجاني ، ط١، ١٩٨٧م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- كثير عزة ، **ديوانه** ، جمع وشرح: إحسان عباس ، د. ط ، ١٩٧١م ، دار الثقافة ، بيروت.
- كعب بن مالك الأنصاري، **ديوانه**، تحقيق: مجيد طراد، ط١، ١٩٩٧م، دار صادر، بيروت.
- لبيد بن ربيعة العامري ، **ديوانه** ، د.ط ، د. ت ، دار صادر ، بيروت.

- لبيد بن ربيعة ، **ديوانه** ، اعتنى به حمد وطمَّاس ، ط١، ٢٠٠٤م ، دار المعرفة ، بيروت.
- المالقي ، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ) ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، ط٢، ١٩٨٥م ، دار القلم ، دمشق.
- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) ، **شرح الكافية الشافية** ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، د. ت ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) ، **شرح التسهيل** ، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط١، ١٩٩٠م ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجيزة ، مصر.
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت ٢٨٥هـ) ، **الكامل في اللغة والأدب** ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣، ١٩٩٧م ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت ٢٨٥هـ) ، **المقتضب** ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣، ١٩٩٤م ، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة.
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت ٢٨٥هـ) ، **التعازي (والمراثي والمواعظ والوصايا)**، تحقيق: محمد حسن الجمل ، مراجعة: محمود سالم ، د. ط ، د. ت ، دار نهضة مصر ، القاهرة.
- المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ) ، **النكت في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه** ، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل ، ط١، ٢٠٠٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- أبو محجن الثقفي، **ديوانه** ، بشرح: أبي هلال العسكري ، د.ط، د.ت، مطبعة الأزهار البارونية، مصر.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، بيروت.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ) ، **الجنى الداني في حروف المعاني** تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، ط١، ١٩٧٣م ، المكتبة العربية.
- المرزوقي ، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت ٤٢١هـ) ، **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام** علَّق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين ، ط١، ٢٠٠٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- مسكين الدارمي ، **ديوانه** ، جمع: كارين صادر ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار صادر ، بيروت.
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ) ، **لسان العرب** ، ط٣، ١٤١٤هـ ، دار صادر ، بيروت.
- المهلهل بن ربيعة، **ديوانه**، شرح، أنطوان محسن القوَّال ، ط١، ١٩٩٥م ، دار الجيل ، بيروت.
- الموصلي ، علي بن عدلان بن حماد (ت ٦٦٦هـ) ، **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب** تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- ابن ميادة (الرمَّاح بن أبرد) ، **شعره** ، جمع وتحقيق: محمد نايف الديلمي ، د. ط ، د. ت ، مطبعة الجمهورية ، الموصل.
- الميداني الدمشقي ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة (ت ١٤٢٥هـ)، **البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها** ، ط١، ١٩٩٦م ، دار القلم ، دمشق.
- الميمني ، عبد العزيز ، **بحوث وتحقيقات** ، أعدها للنشر: محمد عُزَيْز شمس ، تقديم: شاكر الفحام ، مراجعة: محمد اليعلاوي ، ط١، ١٩٩٥م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

- النابغة الذبياني ، **ديوانه** ، جمع وشرح وتعليق: محمد الطاهر بن عاشور ، ط١، ١٩٧٦م ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس .
- ابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ) ، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** تحقيق: محمد باسل عيون السود ، ط١، ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، اعتنى به: الشيخ خالد العلي ، ط٣، ٢٠١١م ، دار المعرفة ، بيروت.
- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ) ، **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق: وهبة متولي عمر سالمة ، ط١، ١٩٨٥م ، مكتبة الشباب ، القاهرة.
- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ) ، **معاني القرآن** ، تحقيق: محمد علي الصابوني ، ط١، ١٩٨٨م ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- النمر بن تولب، **ديوانه**، جمع وتحقيق: محمد نبيل طريفي، ط١، ٢٠٠٠م، دار صادر، بيروت.
- النهرواني الجريري، أبو الفرج المعافى بن زكريا (ت ٣٩٠هـ)، **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، تحقيق: محمد الخولي وإحسان عباس، ط١ ، ١٩٩٣م، عالم الكتب، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، د.ت، دار الفكر، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله ، ط٦ ، ١٩٨٥م ، دار الفكر ، دمشق.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١، ١٩٩٣م ، دار الطلائع ، القاهرة.

- ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١١، ١٣٨٣هـ ، القاهرة.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري** ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب ، ط١، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣هـ)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق:عبدالمجيد دياب، ط١، ١٩٨٦م، مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، الرياض.

ملحق (١): الشواهد النحوية.

الرقم	الشاهد النحوي	رقم الصفحة
	قافية الهمزة	
١.	كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ	٨٢
	قافية الباء	
٢.	وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ: أَهْلٌ وَمَرْحَبُ	٥١
٣.	عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ	٥٤
٤.	فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي وَقَيَّارًا بِهَا لَغَرِيبُ	٦٢
٥.	فَلَا تَجْعَلِي ضَيْفَيَّ ضَيْفٌ مُقَرَّبٌ وَآخَرُ مَعْزُولٌ عَنِ البَيْتِ جَانِبُ	٧٢
٦.	فِدَىً لِبَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ	٨٠
٧.	لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	١٢١
٨.	دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبُ	١٢٣
٩.	إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ	١٧٤
١٠.	فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا	١١٧
	قافية التاء	
١١.	فَأَوْمَأَتْ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ ولله عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتَى	٣١
	قافية الجيم	
١٢.	قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ	١٢٥
	قافية الحاء	

١٣.	وَمَا الدَّهْرُ إلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيْشَ أَكْدَحُ	٥٩
١٤.	لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيْحُ الطَّوَائِحُ	١١٣
١٥.	أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ	١٧١
١٦.	أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ	١١٧
	قافية الدال	
١٧.	فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا	١٤٣
١٨.	مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا	٢٢٥
١٩.	أَلَا يَالَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ	٢٧
٢٠.	لَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَها بِثَهْلَانَ إِلَّا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا	٨٦
٢١.	عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ	١٤٤
٢٢.	فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وَعُوَارِضًا وَلَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ	١٢٠
٢٣.	فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيدَةً أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي	١٤٢
٢٤.	إِنَّا بَنِي مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ فِينَا سُرَاةُ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا	١٨٢
٢٥.	يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ إِلَّا الأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ	١٥٣ ، ١٥٤
٢٦.	أَسْقَى الإِلَهُ جَنَبَاتِ الوَادِي وجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِي كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ	١١٢ ، ١١٣

قافية الراء		
.٢٧	أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا	١٨٥
.٢٨	تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةٍ بَهْرَاً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا	١٢٧
.٢٩	إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ	٢١
.٣٠	أَبِالأَرَاجِيزِ يَاابْنَ اللُّؤْمِ تُوْعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ	٢٢
.٣١	تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ	٥٥
.٣٢	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ	١٦٨
.٣٣	فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ	٨٢
.٣٤	فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ فَقَدْ لَحِقَ الأَسَافِلُ بِالأَعَالِي وَمَاجَ اللُّؤْمُ وَاخْتَلَطَ النِّجَارُ	٨٣
.٣٥	يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرَارُ	١٦٣
.٣٦	تَرَى خَلْقَهَا نِصْفٌ قَنَاةٌ قَوِيمَةٌ وَنِصْفٌ نَقًا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرْمَرُ	٧٣
.٣٧	النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ	١٥٨
.٣٨	وَنُبِّئْتُ جَوَّابًا وَسَكْنًا يَسُبُّنِي وَعَمْرَو بْنَ عَفْرَا لَا سَلَامٌ عَلَى عَمْرِو	٣٦
.٣٩	إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبِي وَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ	٦٣
.٤٠	فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ	٩٨

٤١.	يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القُبُورِ	١٣٨
٤٢.	يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ	١٦٧
٤٣.	سَقَوْنِي الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورِ	١٨٠
	قافية السين	
٤٤.	أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ	١٤٧
	قافية العين	
٤٥.	كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٌ نَالَ العُلَى وَكَرِيمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ	٢٧
٤٦.	وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا	١٣٢
٤٧.	بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا	٨٠
٤٨.	وَأَنْتَ امرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ	٣٧
٤٩.	تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ	٦٥
٥٠.	فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيْلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ	٦٦
٥١.	أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ	١٦٢ ، ١٦٨
٥٢.	أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ	١٨٩
٥٣.	لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي	١٨٩
	قافية الفاء	
٥٤.	فقالتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ	٥٧

٥٥.	نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	٦٢
	قافية القاف	
٥٦.	أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ	١٦٠
٥٧.	وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمُ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ	٢٤
٥٨.	إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيقِ	٥٣
٥٩.	يَا رُبَّ مَثْلِكِ فِي النِّسَاء غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ	٢٠١
	قافية اللام	
٦٠.	وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ القُرَادِ مِنِ اسْتِ الجَمَلْ	٥٨
٦١.	فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ	١٩٥
٦٢.	هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا كَمَا عرفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلَا دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمُ بِالكَانِسِيَّةِ نَرْعَى اللَّهْوَ وَالغَزَلا	٥٠
٦٣.	يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى	٦٩
٦٤.	إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا	١٠٠
٦٥.	وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ	٣٣
٦٦.	اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ رَبْعٌ قِوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ	٤٨
٦٧.	فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ	٩٠ ، ٩١
٦٨.	لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ	١٦٣
٦٩.	فَإِنْ لَمْ تَجِشْدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ	٢٢٥

٧٠.	فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي	٤٥
٧١.	وَمَا كُنْتَ ضَفَّاطًا وَلَكِنَّ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلاً فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ	٩٨
٧٢.	وَإِنَّ شِفَاءَ عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ	١٠٣
٧٣.	مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ	١٣٢
٧٤.	فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ	١٤٠
٧٥.	فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ	١٤٢
٧٦.	مَعَاذَ الإِلَهِ أَنْ تَنُوحَ نِسَاؤُنَا عَلَى هَالِكٍ أَوْ اَنْ نَضِجَّ مِنَ القَتْلِ	١٣٠
٧٧.	وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي	٢١٨
	قافية الميم	
٧٨.	ويَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ	٩٣
٧٩.	فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا	١٩
٨٠.	وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا	١٣٥
٨١.	وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيِّ خَثْعَمَا	١٥٠
٨٢.	أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا	٢١٣
٨٣.	لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَهَا	٢٠٥
٨٤.	بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا	٢١٢
٨٥.	صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَلَا أَرَى وِصَالًا عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ	١٠٥ ، ١١١
٨٦.	لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ	٦٠
٨٧.	وَلَقَدْ خَبَطْنَ بُيُوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً أَخْوَالُنَا وَهُمُ بَنُو الأَعْمَامِ	٧٥

قافية النون		
٨٨.	غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ وَصَالِيَّاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ	١٩٤ ، ١٩٦
٨٩.	دِيَارَ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِالمُنَى	١٥١
٩٠.	إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا	١٨٤
٩١.	يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا	٢٠١
٩٢.	أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ أَمْ جُنُونُ	٨٣
٩٣.	فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا	٧٧
٩٤.	أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالقَوْمِ الذِينَ طَغَوْا وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِي	١٢٩
٩٥.	أَلَا أَبْلِغْ بَنِي ظَفَرٍ رَسُولاً وَرَيْبُ الدَّهْرِ يَحْدُثُ كُلَّ حِينِ أَحَقًّا أَنَّكُمْ لَمَّا قَتَلْتُمْ نَدَامَايَ الكِرَامَ هَجَوْتُمُونِي	١٤٨
قافية الواو		
٩٦.	وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي	٤٠

Abstract:

Directing the Poetic Syntactic Evidence in Al- shantamri`s " Tahseel Ain Al-thahab"

By:

Khamis Hani Al- sallaj

Supervisor: Prof. Amenah Saleh Al- zoubi

This study encompasses many poetic syntactic evidence from Al- shantamri`s book " Tahseel Ain Al-thahab " and discusses them according to the descriptive analytic approach. The study aims to direct the evidence syntactically according to the predicative theory of the Arabic sentence. Also, to clarify Al- shantamri`s method in explaining the evidence and showing what distinguishes his method in comparison to Al- nahhas and Ibn Al- sirafi in their explanation of the same evidence.

The study is divided into four chapters; the first chapter contains the predicative relations scattered on five subjects. In addition, it contains several evidence that are related to the nominal sentence, Which is directed as elements of nominal sentence, then, the verbal and propositional phrases and some cases concerning the subject of the sentence. The second chapter encompasses some issues concerning accusatives in two branches; the objects and what comes in the place of the object. The third chapter discusses the genitives especially those related to prepositions. The fourth chapter encompasses three auxiliaries which are: attribute, substitute and syndics, without referring to affirmative because there are no evidence that are related to its cases in Al-shantamari`s book.

The main result that I have got by this study shows that Al- shantamri agreed with Sebaweah in directing the evidence and defending it. Furthermore, Al- shantamri utilizes most of the book evidence and clarifies what Sebaweah means in evidence simply and clearly without repeating the saying in the similar evidence. Moreover, he cites the evidence as they are done mostly by Sebaweah.

In addition, Al- shantamri introduces his methodology at the beginning and adheres to it by citing the evidence and without any change in the arrangement of the book chapters. Also, he displays the context of the evidence like Sebaweah and his school with mentioning the grammarians` opinions to support his theory and Sebaweh`s.